

المملكة المغربية

الجمعية التشريعية
للبرلمان

نشرة مداولات مجلس المستشارين

السنة التشريعية 2015 - 2016 : دورة أكتوبر 2015

تدرج في النشرة محاضر مناقشات مجلس المستشارين برمتها عملاً بأحكام الفصل 68 من الدستور

صفحة	فهرست (أكتوبر 2015)
1041	صفحة
• محضر الجلسة السابعة عشرة ليوم الأربعاء 27 من صفر 1437 (09 ديسمبر 2015).....	• محضر الجلسة السادسة عشرة ليوم الأربعاء 27 من صفر 1437 (9 ديسمبر 2015).....
جدول الأعمال: التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.15 لسنة 2016 وعلى المشروع برتمته وتفسير التصويت.	جدول الأعمال: مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن مشروع القانون المالي رقم 70.15 لسنة 2016.
1058	932
• محضر الجلسة الثامنة عشرة ليوم الثلاثاء 3 من ربيع الأول 1437 (15 ديسمبر 2015).....	جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

دستور 2011، من إمكانية إعادة ترتيب الأولويات وتدبر عملية الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي؟

وهل تمكنت هذه الميزانيات من ترجمة مضامين البرنامج الحكومي؟ وهل استجابت لانتظارات المغاربة وحاجياتهم المجتمعية؟

السيد الرئيس،

اسمحوا لي قبل التفاعل مع هذه الأسئلة أن أتقدم إليكم بملاحظة تهم التفاوت الصارخ بين الحكومة والبرلمان في مناولة مشروع قانون المالية السنوي والميزانيات الفرعية، ذلك مشاريع مختلف الميزانيات لم تحظ بالحيز الزمني الكافي لمناقشتها ودراستها وتعميق النقاش حول توجهاتها واستراتيجياتها.

وإذا كان عرض مجموعة من التقارير المصاحبة لمشاريع الميزانيات الفرعية أمرا محمودا، فالأمر لا يعدو أن يكون ذرا للرماد في العيون، لأنه لا يعقل أن يستوعب المستشار البرلماني، ولو اجتمع فيه ما تفرق في غيره، مضمون عشرات الوثائق وآلاف الصفحات في ثلاثة أسابيع فقط.

السيد الرئيس،

بداية فإننا في الفريق الاستقلالي نعرب عن اعتزازنا الكبير بمضامين الخطاب السامي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، في الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، والذي أعلن فيه جلالته عن البدء بتنفيذ النموذج التنموي الجديد بالأقاليم الجنوبية.

كلنا أمل أن تجتهد الحكومة وكل الفاعلين، سواء في القطاع العام أو الخاص في تفعيل هذا البرنامج التنموي الملكي السامي، لأنه سيُسهم في دعم محركات التنمية وفي إحداث أقطاب تنافسية جديدة بالمنطقة، قادرة على خلق فرص شغل إضافية، خاصة بالنسبة للشباب والنساء، مما سيمكن -كما قال جلالة الملك - "من إجراء قطيعة حقيقية مع الأساليب المعتمدة في التعامل مع شؤون الصحراء، قطيعة مع اقتصاد الربيع والامتيازات وضعف المبادرات الخاصة وقطيعة مع عقلية التمركز الإداري" إنتهى كلام صاحب الجلالة.

السيد الرئيس،

إن أغلب الميزانيات القطاعية بقيت عاجزة على الفعل في الواقع والممارسة، في ظل الارتباك والفتور والتأخر الحاصل في إنجاز البرامج الوزارية وتنزيل السياسات العمومية.

وكم كان أملنا كبيرا أن يشكل إعداد هذه المشاريع فرصة للحكومة لتضاعف جهودها لإنجاز الأوراش الكبرى المهيكلة، وخاصة الجهوية المتقدمة، والتي احتلت موقع الصدارة في ساحة النقاش العمومي، غير أن الملاحظ، هو أن تصور الحكومة لمستقبل الجهوية لم تكتمل معالمه بعد، ذلك أن تخصيص غلاف مالي بقيمة أربعة ملايين درهم لتمويل ميزانية جميع الجهات، بمتوسط 330 مليون درهم لكل جهة، لا يكفي

محضر الجلسة السادسة عشرة

التاريخ: الأربعاء 27 صفر 1437 (9 ديسمبر 2015)

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت ساعة واثنتان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثالثة والأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن مشروع القانون المالي رقم 70.15 لسنة 2016.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه.

السيدان الوزيران المحترمين،

السادة إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

تطبيقا للدستور وللقانون التنظيمي للمالية وكذلك للنظام الداخلي، نخصص هذه الجلسة لمناقشة ودراسة التدخلات للجان الفرعية لمشروع القانون 70.15 لسنة 2016.

وفي هذا الصدد سأعطي الكلمة للفريق، وسأبتدئ بالفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في وقته المخصص له 20 دقيقة و15 ثانية، ولتفضل أحدهم مشكورا، تفضل.

المستشار السيد محمد سالم بنمسعود:

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في إطار الوقت المخصص للفريق، والمحدد في 20 دقيقة، لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية المدرجة في اللجان الدائمة، وذلك لإجراء تقييم موضوعي وواقعي، تقييم موضوعي وواقعي لما أنجزته جل القطاعات خلال السنة الماضية ولما أخفقت في بلوغه للصعوبات التي اعترضتها وللتوجهات والاختيارات التي رسمتها خلال سنة 2016.

فهل استطاعت الميزانيات القطاعية المعروضة على هذه اللجان والتقارير الموضحة لها أن تتجاوب مع الفرص التاريخية التي أتاحتها

اقتصادنا الوطني ومعدل النمو لازال مرهونا بنتائج القطاع الفلاحي، الذي بقي بدوره خاضعا لتأثيرات العوامل المناخية، لأننا لم نتمكن من إدخال تحولات هيكلية عميقة في بنية القيمة المضافة الفلاحية، بما يسهم في بروز مجالات جديدة مصنعة وفروع جديدة ذات نسبة نمو عالية، وهو وضع يطرح أكثر من تساؤل بشأن مدى ثقة الحكومة في قدرة "مخطط المغرب الأخضر" على الرفع من إنتاجية القطاع ومدى قدرة هذا المخطط على دعم مناعته تجاه التغيرات المناخية.

فهل نجحنا حقا في الرفع من السلاسل الفلاحية ذات القيمة المضافة العالية والأقل تأثرا بالظروف المناخية، وفي تنويع وتحديث البنيات الإنتاجية وإحداث مناصب الشغل وتعزيز قدراتنا التصديرية والتنافسية؟

إضافة لما سبق، فإن العديد من المقاولات الفلاحية لازالت تتخبط في مجموعة من المشاكل البنيوية والمسطرية والمالية، التي تحول دون انخراطها في الدينامية التي عرفها القطاع وتحد من تنافسيتها محليا وطنيا ودوليا، سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو التصدير، كما تواجه صعوبة في الولوج إلى الطلبات العمومية، في غياب التزام العديد من القطاعات بمبدأ الأفضلية الوطنية.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري، فإننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية كنا دائما مدافعين عن حقوق البحارة، مهتمين بمن يعيشون من البحر ويصونونه ويحافظون عليه للجيل الحاضر وللأجيال القادمة.

ونحن إذ ننوه بالمجهودات التي تبذلها مختلف مصالح الوزارة والمعهد العلمي والمكتب الوطني للصيد البحري والوكالة الوطنية لتنمية تربية الأحياء البحرية، خاصة فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والأهداف المتضمنة في إستراتيجية "Halieutis"، فإننا نطرح اليوم مجموعة من الملاحظات والاقتراحات التي نعتبرها أساسية للتقدم أكثر في مجال التنفيذ والفعالية ومنها على سبيل المثال:

- ضرورة الرفع من الاعتمادات المخصصة للتدبير الإداري والتتبع الميداني والابتكار المجالي من خلال توفير الأطر الكفأة والمؤهلة وتحسين وضعيتها المالية وتمكينها من الأدوات اللوجستية، سواء على المستوى الإداري أو على صعيد المجال البحري؛

- ضرورة إشراك المهنيين في كل الدراسات المتعلقة بقطاع الصيد البحري والأخذ باقتراحاتهم المدعمة للقطاع والتعامل الموضوعي مع كل الفعاليات ذات القيمة المضافة في السياسات البحرية، مع مراعاة التمثيليات المهنية الحقيقية.

السيد الرئيس،

ننتقل إلى قطاع الصناعة التقليدية، والذي على الرغم من

حتى لتمويل إنجاز طريق وطنية واحدة، بمعنى أن لا شيء سيتغير، وستظل المجالس الجهوية عاجزة تماما عن الوفاء بالحد الأدنى من التزاماتها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشكل كل من القانون التنظيمي للمالية الجديد وبعض الإصلاحات الضريبية أحد الإشارات المهمة على الانطلاقة الحقيقية للإصلاح الشامل الذي ستخضع له المالية العمومية، بما يسهم في توفير الموارد الضرورية لتجهيز البلاد وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين.

وبمناسبة هذا النقاش المؤسسي، نرى أنه من باب الموضوعية أن نؤكد على الدور المركزي والاستراتيجي للمندوبية السامية لتخطيط في إعداد التقارير الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المعلومات الإحصائية، وبالتالي توفير الرؤية لصاحب القرار الاقتصادي والسياسي.

كما ننوه بالدور الهام الذي يضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقديم الاستشارة العمومية وتوفير الرؤية لمؤسسات الدولة بشأن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية، مؤكداً على ضرورة تعزيز جسور التعاون بين مجلسنا الموقر وهذه المؤسسة الدستورية ليشمل، فضلا عن الاستشارة وطلب الرأي، مجالات التكوين والتدريب، سواء لفائدة مستشاري المجلس أو مكوثاته الإدارية.

السيد الرئيس،

إن بلادنا التي حباها الله بمقومات ومؤهلات سياحية مهمة ومتميزة، من جبال وصحارى وواحات وشواطئ، تقدر إجمالاً بـ 2500 كلم، إضافة إلى موقعها الاستراتيجي كنافذة على البحر الأبيض المتوسط وقطب اقتصادي عالمي مهم، قد اختارت أن تجعل من قطاع السياحة أحد القطاعات الوطنية الإستراتيجية التي تضطلع بأدوار كبرى في إنعاش الاستثمارات والتعريف بالمؤهلات الاقتصادية والموروث الحضاري الوطني.

لكن، ومع كامل الأسف، فإن الوضعية المقلقة للسياحة ببلادنا تدفعنا إلى تجديد مطالبتنا للحكومة بضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي وتجاوز الاختلالات التي يعرفها.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الفلاحة، فغني عن البيان أن القطاع قد شهد تحولات مهمة وعميقة منذ بدء تنفيذ الإجراءات الهيكلية لمخطط المغرب الأخضر، والتي أنتجت دينامية حقيقية للقطاع، ساهمت في تعزيز الاستثمارات الفلاحية التي تضاعفت بحوالي 1.7 بين سنتي 2008 و2014.

لكن، وبالرغم من الجهود المبذولة فإن الواقع يؤكد على أن

هنا ومن هناك تدعو إلى اعتماد اللغة العامية وأخرى إلى فرنسة المواد العلمية.

نخاف أن يضيع تعليمنا بين من استرخصوا مستقبل أبنائنا، أعلى ما نملك، وفضلوا الخوض في صراعات مجانية وبوصفات، يعلم الله وحده دوافعها.

نخاف أن يضيع تعليمنا في ظل قرارات تفصل التكوين عن التوظيف وتعتبر المتخرجين سلع قابلة للتصدير.

نخاف أن يضيع تعليمنا في غياب نظام أساسي يكون في مستوى تطلعات رجال التعليم المؤتمنين على هذه الرسالة النبيلة والمقدسة.

نخاف أن يضيع تعليمنا في ظل تراجع الوزارة الوصية عن تطبيق التزاماتها تجاه ما يعرف بضحايا النظامين الأساسيين بمبررات واهية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أما بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة، فقد عشنا في هذه الحكومة أسوأ الفترات وأهلك الأيام، تدبير متقلب ونتائج كارثية في كل المجالات.

فأين نحن من خطب ووعود الحكومة حول مخططات جهوية الخدمات؟ أين دوركم في الإدماج المباشر والقوي للشباب في صلب العملية السياسية؟ وأين بطاقة الشباب التي طالما تغنيتم بها؟ أين وعودكم المتجلية في الرقي بمجالات الترفيه لدى الطفولة والشباب؟

أما الرياضة فقد أضحيت في بلادنا مقترنة بالفضائح والفساد، وراكمنا فيها من الفشل الكثير، بسبب غياب ديمقراطية حقيقية للقرار الرياضي، خاصة في الجامعات الرياضية، والتي بصمت على نتائج كارثية، بسبب استمرار منطق الهواية في جل الفروع وغياب رؤية لصناعة الأبطال والاهتمام بالموهوب الصاعدة، حتى أصبحنا اليوم أمام غياب شبه دائم عن المحافل الدولية.

وبخصوص برنامج التخميم، فالنتائج المحققة بعيدة كل البعد عن العدالة التربوية، خصوصا فيما يتعلق بطرق توزيع مراكز التخميم وعدد المستفيدين.

ولا مجال للتذكير أننا طالبنا الحكومة داخل لجنتنا الموقرة بتمكيننا من معطيات حول الجمعيات المستفيدة والمراكز التي خصصت لها وعدد المشاركين في برنامجها الصيفي بمختلف أعمارهم برسم صيف 2015.

ختاما وجوبا على أسئلة المنطلق حول مدى استجابة الميزانيات الفرعية للتطلعات المجتمعية، ومدى ترجمتها لمضامين البرنامج الحكومي، فالجواب بكل تأكيد سيكون بالنفي، الذي لن يُبَخَسَ الجهود المبذولة والحصيلة المنجزة بالقدر الذي يحيل فيه على

الاعتمادات المهمة المرصودة لهذا القطاع، فإن الوزارة تبقى مع ذلك مدعوة وبالبحر إلى بذل المزيد من الاهتمام، وخاصة بالنسبة لمسألة التغطية الاجتماعية والصحية للصناع التقليديين.

ونأمل أن تتمكن الوزارة من إيجاد نظام خاص بالصناع التقليديين وأن تعمل على تعبئة كل الهيئات المعنية لإنجاح هذا النظام والشروع في العمل به.

أما بخصوص سياسة المعارض، فإن واقع الحال يستدعي إعادة النظر في كيفية تنظيم هذه التظاهرات وضبط عملية تأطيرها بأساليب علمية بعيدة عن التدابير العتيقة.

السيد الرئيس،

لقد كان من المفروض على الحكومة أن تولي اهتماما خاصا للقطاعات الاجتماعية، بالنظر لكونها تلامس بشكل مباشر واقع ومعيش الأسر المغربية، التي تنتظر من الحكومة عناية خاصة.

لكن وبالرغم من المجهود المالي المبذول للرفع من الميزانية المخصصة للتعليم والصحة والسكن وغيرها من القطاعات الاجتماعية، فإن المفارقة هي أن هذا المجهود لا يوازيه تطور في مؤشرات الإنجاز، كما تبين ذلك مختلق التقارير المصاحبة للمشاريع الفرعية للقطاعات المعنية.

ففيما يتعلق بقطاع السكن، وبالرغم من المجهودات المهمة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة منذ التناوب التوافقي، إلا أن الاختلالات المسجلة على مستوى تنفيذ مختلف البرامج السكنية كثيرة ومتعددة، فمثلا، البرنامج الوطني "مدن بدون صفح" والذي انطلق سنة 2004 بهدف بلوغ 85 مدينة وجماعة بدون صفح لم نصل إلا إلى 54 مدينة.

برنامج إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط، بلغ عدد المشاريع المعدة 93 مشروع منذ سنة 1999، ونتساءل ما هي نسبة إنجازها؟

برامج السكن الاجتماعي الموجهة للطبقات الفقيرة، ونسائلكم في هذا الإطار عن نصيب الأقاليم الجنوبية التي تشهد خصاخصا يقدر بحوالي 50.000 وحدة سكنية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

أما بخصوص قطاعي التربية الوطنية والتعليم العالي، فمن المؤسف حقا أن نكرر كل سنة طرح نفس الأعطاب البنوية التي تعطل مسيرة تقدم تعليمنا، فمعضلة تخطيط البرامج والمناهج وتغييرها تتفاقد حتى أفقدت العملية التعليمية هويتها.

لقد جربنا كل الوصفات الدولية، المستوردة غالبيتها، حتى بتنا اليوم حيارى بأي لغة تريد الحكومة تدريس أبنائنا؟ أصوات نشاز من

المصداقية تقتضي ترجمة الوعود إلى سياسات عمومية ذات الأثر والوقوع المباشر على حياة المواطنين.

المصداقية تقتضي الإنصات الجدي للفاعلين وللمطالبهم وانتظاراتهم واقتراحاتهم وتحويلها إلى برامج وخطط واقعية.

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، وبعد تدارسنا لمختلف الميزانيات القطاعية، حاولنا أن نبحث عن أفق إصلاحي قادر على تعبئة موارد وإمكانات البلاد نحو التقدم والتنمية، وفي كل مرة كنا نبحت فيها ونقرأ السياسات القطاعية للحكومة، نصاب، مثلنا في ذلك مثل عموم المغاربة، بخيبة كبيرة.

فعندما نبحت في إصلاح التعليم والنهوض به وتوفير الشروط الكفيلة بتمدرس عصري لأبنائنا، لا نحصل سوى على "صفر ضعيف"، وعندما نبحت عن تحسين القدرة الشرائية للمواطنين والرفع من مردودية الإدارة العمومية وتوفير الخدمات الصحية وتمكين القضاء من العمل في شروط سليمة وجيدة، عندما نبحت عن كل هذا، نصطدم كل مرة بـ"الصفر الضعيف".

وللأسف الشديد، أنه حتى عندما نسمع خطابات الحكومة حول سياساتها الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية والثقافية والبيئية والإدارية، فإننا، وجل المغاربة، لا نسمع سوى إنشائيات "الصفر الضعيف".

هذه الحكومة لا تحتكم إلى النضج والموضوعية في تدبير الشأن العام، ولا تبرز الجدية اللازمة في التعامل مع التحديات الصعبة التي تعترض التنمية والتقدم، كما أن سياساتها في إعداد مشاريع الميزانيات الفرعية لا تتم وفق المرجعية الديمقراطية، إذ أن الحوار والحكمة والتشاركية ما هي إلا شعارات فارغة، الغرض منها ربح الوقت والتصويه أمام الرأي العام الوطني.

الواقع أننا، عندما نقرأ مشاريع الميزانيات الفرعية لسنة 2016، نجد أنفسنا أمام حكومة اختارت تكرار نفس الخطابات التبسيطية الغربية عن انتظارات المغاربة.

واسمحوا لي أن أوجه خطابا مباشرا للحكومة، التي يفترض أن تتوفر على حد أدنى من الانسجام والتضامن، بالرغم من أنكم على علم يقين أن هذا الافتراض مجرد تجني وتهمة يمكن أن تلحق بهذه الحكومة التي افتقدت منذ تشكيلها للتماسك والانسجام.

فالحكومة، من خلال فعلها الحكومي، وجدناها تريد أن تقول للمغاربة أنها عازمة على إنهاء ولايتها الدستورية بنفس النهج السياسي الذي بدأتها، وهو النهج المعاكس لتطلعات المغاربة.

الحكومة لم ترى أهمية في إشراك النقابات العمالية ومنظمات المأجورين وإشراك أرباب المقاولات المغربية وإشراك جمعيات المجتمع المدني المهنية والحقوقية، كما أنها لم ترى أية أهمية في إشراك أحزاب

تحديات ومجالات للإصلاح غابت عن الحكومة، وعليها اليوم أن تضاعف مجهوداتها من أجل استكمال الأوراش المفتوحة على كافة الأصعدة.

تلکم مواقف الفريق الاستقلالي من بعض الميزانيات الفرعية. ونظرا لضيق الوقت، سنسلم الرئاسة مداخلات الفريق ومواقفه من كل القطاعات المدرجة في اللجان الدائمة مكتوبة. وشكرا، والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد... شكرا.

غير الملاحظة التي جاءت في مداخلتك، السيد المستشار، المتعلقة بالتوزيع الزمني، فلقد سبق لندوة الرؤساء أن تناولت هذا الموضوع وقسمت لكل فريق ولكل مجموعة ما يستحق من الوقت.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة للسيد المستشار المربوح، فليتفضل مشكوراً.

المستشار السيد الجوارح المربوح:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أمدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لإبداء مواقفنا من مختلف الميزانيات الفرعية، بمناسبة مناقشة مشروع قانون مالية 2016.

إن مناقشتنا للميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات الحكومية تندرج في ظرفية تمتاز بكون مشروع القانون المالي هذا يُعد آخر قانون مالية في عهد الحكومة الحالية، لذلك فإن مناقشة مختلف الميزانيات الفرعية، هي في المحصلة الأخيرة، مناقشة وتقييم لحصيلة الحكومة على مدى ولايتها ككل.

ونحن نتفحص الميزانيات الفرعية لمختلف القطاعات الحكومية، كان أملنا أن نجد فيها ملامح الوعود والتعهدات التي قدمتها الحكومة للمغاربة، تمنينا أن نجد فيها تلك الإدعاءات التي أعاد إشاعتها الحزب الأغلي في أوساط الناخبين خلال الانتخابات الأخيرة، من أجل دغدغة عواطف المواطنين والمواطنات.

كان أملنا، في فريق الأصالة والمعاصرة، أن نعثر على سياسات عمومية تترجم احترام الحكومة لمصداقية السياسة ونبلها.

مع مرور الزمن.

وإذا تفحصنا مشاريع الميزانيات الفرعية في مجالي التعليم والصحة مثلا، باعتبارهما أكثر المجالات ارتباطا بالحياة اليومية للمواطنات والمواطنين، ورافعتان أساسيتان للتنمية والتقدم، فإننا سنصطدم، مرة أخرى، بـ "الصفير الضعيف أو الضعيف جدا".

فعلى سبيل المثال، مشروع قانون المالية يعترف تخصيص 8340 منصبا لوزارة التربية الوطنية و20 منصبا لقطاع التكوين المهني، وقد يبدو عدد المناصب كبيرا ومهما، لكن إذا أدخلناه إلى واقع التعليم والتكوين، سوف يفقد أهميته بشكل عام، ذلك أننا إذا علمنا أن عدد نساء ورجال التعليم الحاصلين على التقاعد سنة 2015 يتجاوز 13 ألف، سوف يظهر لنا أن عدد التوظيفات المزمع إحداثها السنة المقبلة لن تمكن المدرسة العمومية المغربية من تجاوز الخصائص الفادح الذي تعاني منه.

والواقع أن المعطيات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط (خلال إحصاء 2014) تقدم أرقاما صادمة حول حالة التعليم في بلادنا، فمثلا 45% من السكان البالغين من العمر 25 سنة فما فوق، لا يتوفرون على أي مستوى تعليمي، في حين أن 8% فقط لهم مستوى تعليمي عال، لتبقى نسبة 21% لمن يتوفر على مستوى التعليم الابتدائي ونسبة 12% يتوفرون على مستوى التعليم الإعدادي والثانوي ونسبة 10% يتوفرون على مستوى تعليمي ثانوي تأهيلي.

فكيف لحكومة تحمل هذه الحصيلة الهزيلة في مجال حيوي ومصيري كالتعليم أن تدعي أنها حكومة ذات سياسة اجتماعية؟ وكيف لحكومة عجزت عن تخفيض نسبة الأمية إلى 20% كما ورد في برنامجها الحكومي أن تتحدث عن حصيلة اجتماعية؟

والخلاصة في هذا المجال - والكلمة يُقر ذلك - أن التعليم في بلادنا في حالة إفلاس والحكومة عاجزة عن فعل أي شيء.

أما في مجال الصحة، فحدث ولا حرج، لقد قدم وزير الصحة الحالي سنة 2012 تقريرا صادما عن وضعية المستشفيات بالمغرب وما تعيشه من تردي وتدني الخدمات الصحية وضعف جودتها، وضعف الخدمات المقدمة للمرضى، إن كانت موجودة، وهي المعطيات المزرية التي لا زالت قائمة إلى يومنا هذا، فقطاع الصحة بالمغرب يعاني من كل المشاكل والنواقص التي يمكن إجمالها كالتالي:

- ضعف الموارد البشرية وسوء توزيعها؛
- ضعف البنى التحتية وتأخر إنجاز مجموعة من المشاريع الصحية؛
- غياب الصيانة الدائمة للأجهزة الطبية والبيوطبية؛
- خصائص مهول في الأطر الطبية غالبا ما يتم تعويضه بالمتردين من المدارس الخاصة؛

المعارضة والإصغاء لمقترحاتها وأفكارها وتصوراتها.

الحكومة لم تعر أية أهمية للحوار والنقاش العمومي الديمقراطي لإقرار الخيارات التنموية التي تهم حاضر ومستقبل بلادنا جميعا، وكأننا أمام رئيس حكومة يعطي صورة ذلك السياسي الذي لم يسبق له أن مارس السياسة في أجواء تقاليد الحوار والتشارك والنقاش الديمقراطي البناء وقبول الآخر والرأي الآخر.

يعتبر التشغيل من أهم القطاعات الاجتماعية، وهو المقياس الواقعي على نجاح الحكومات في إقرار برامج فعالة للتنمية وازدهار الشعوب، إلا أننا أمام حكومة لا تولي أية عناية جدية لمحاربة البطالة وخلق فرص شغل قارة، لأنها بكل بساطة لا تؤمن بالمعادلة المعترف بها دوليا، أن الشغل هو خلق الثروات، ولا شيء بلا ذلك.

وإذا كانت حكومات الدول الصاعدة تعتمد كل السبل من أجل محاربة البطالة، فإن حكومتنا الموقرة قررت ألا تفعل أي شيء وألا تجتهد أبدا للحد من البطالة، وخاصة بطالة خريجي المعاهد والجامعات وكل حاملي الشواهد، ذلك أن استمرار تراجع فعالية الحكومة في مجال التشغيل هو ظاهرة سلبية، تكتوي من آثارها كل العائلات المغربية التي علقت آمالا عريضة عليها، خاصة مع مجيء دستور 2011.

إن الارتفاع المهول للتفاوتات الاجتماعية داخل المجتمع المغربي هو الذي قاد المغرب إلى مراتب متخلفة في مؤشر التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة، فمن بين 170 دولة صنف المغرب في المرتبة 129.

فماذا ينقص المغرب، وهو البلد العريق في التاريخ، حتى نجده في هذه المراتب المتخلفة؟ بكل صراحة، ملي كنقرا هاذ الأرقام ما كنتيقهاش، كنخاف نغلط، ولكن، مع الأسف، تمعننت في الأمر ولقيتها حقيقة فعلا.

فالمغرب يعرف تحولا ديمقراطيا عميقا بفضل الديناميات والأوراش الإصلاحية التي يريهاها صاحب الجلالة، نصره الله، ويتوفر على بيئة تشريعية ومؤسسية طموحة، إلا أن هذا التحول لم يجد تعبيراته القوية في أداء الحكومة الحالية، التي نجحت في فرملة وتيرة تقدم البلاد، الأمر الذي يجعل هذه الحكومة، بالنظر لحصيلتها، كالرجل المريض الذي يعيق خطوات المغاربة نحو التقدم والتنمية، ولا أدل على ذلك الإصلاحات الجهوية المتقدمة التي عرفها التنظيم الترابي بالمغرب، لكنها، للأسف، إصلاحات تبقى غير قادرة على إعطاء ثمارها المرجوة، مع وجود مشروع مالي لا يأخذها بعين الاعتبار.

ذلك أن النموذج التنموي المعتمد في القانون المالي الذي نحن بصددده لم يعمل سوى على تكريس الفوارق المجالية، وهو الواقع الذي يبينه مستوى التوزيع الجهوي للاستثمارات العمومية، إذ كشف تقرير حديث للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي عن وجود "تفاوتات" صارخة بين جهات المغرب بخصوص توزيع الاستثمارات، بالرغم من المجهودات المبذولة نحو تقليصها، لاسيما أنها تفاوتات - وهذا هو الأخطر - ذات طابع تراكمي، مما يجعل كل تأخر في محاربتها جد مكلف

فبالرغم من المنجزات الإيجابية المحققة على المستوى التشريعي لفائدة المرأة المغربية خلال الـ 20 سنة الماضية، إلا أننا نلامس غياب إرادة سياسية لدى هذه الحكومة لأجل الدفع باتجاه تحقيق المساواة والمنصفة، مما يعمق حجم القلق لدى جمعيات المجتمع المدني والحقوق.

وبخصوص قطاع الثقافة، الذي يعتبر المَعْبَر السليم للتغيير والتطوير والتنمية، على الحكومة الرفع من مستوى ميزانيته، لجعله رافعة للتنمية ودعم لخدمة القضايا الكبرى لوطننا.

وما دمنا نتحدث عن قطاع الثقافة، لا بد وأن نتساءل عن برودة الحكومة إزاء القوانين التنظيمية المتعلقة بتنزيل المقتضيات الدستورية الرامية إلى ترسيم الأمازيغية، ولا نستغرب في فريقنا هذا البرود المرتبط بتباين مواقف مكونات الحكومة والموتقة في مذكراتها بشأن الدستور.

وبخصوص تنزيل وأجراً ورش الجهوية المتقدمة، اسمحو لي أن أذكر بمختلف المحطات الكبرى التي تزامنت مع تقديم مشروع قانون المالية المعروض على أنظارنا، ونخص بالذكر هنا النموذج التنموي الجديد للأقاليم الجنوبية، هذا الورش الاستراتيجي الذي أخذ انطلاقته بفضل صاحب الجلالة، والذي ينتظر منه المغاربة تدارك كل الفرص المهدورة، وتحقيق ما رُسم له من أهداف ومحاور، وفق مقارنة مندمجة تأخذ مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية بعين الاعتبار، وهو ما سيضع هذه الأقاليم في مقدمة جهات المملكة في مجال إرساء مبادئ الجهوية المتقدمة، وسيتمكن بلادنا لا محالة من تعويض السياسات الحالية باستراتيجيات مندمجة للتنمية البشرية.

الوقت، مع الأسف.. سأمربسرعة، السيد الرئيس، إلى الختام. خلاصة القول من خلال هذه القراءة السريعة للميزانيات الفرعية، يمكن الجزم بأن السياسات العمومية للحكومة هي سياسات غير منسجمة وغير متكاملة.

فالحكومة تدعي محاربة الفقر في العالم القروي، لكنها تعمل على رفع الدعم على المواد الأساسية دون إجراءات مواكبة؛

والحكومة تدعي محاربة البطالة، لكنها تعجز عن ابتكار الحلول الناجعة لخلق فرص الشغل؛

والحكومة تدعي تحديث القطاعات الإنتاجية دون نهضة تعليمية وتكوينية وثقافية.

كل هذه التناقضات، وغيرها، تجعل سياسة الحكومة الحالية تبعث عن السخرية، حيناً، وعن الغضب أحياناً.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار.

- عدم تعويض المتقاعدين من الأطباء والممرضين ومن مهاجرون إلى الخارج؛

- نقص في الأطر الإدارية التي يتم تعويضها بأطر ترميزية لسد الخصاص؛

- وجود - وهذا رقم مهمول-151 مؤسسة للعلاج الصحي جاهزة وغير مشغلة، وفق تقرير للمجلس الأعلى للحسابات، ماثي احنا اللي كنقولو هاذ الشي، أليس هذا، أيها الحكومة، هدرا للمال العام من طرف الحكومة نفسها؟

أما ادعاءات الحكومة بتخفيض أثمان الأدوية، فإنها كذوبة لن يصدقها من وقف أمام الصيدليات في ربوع المملكة.

وبعض الأرقام.. السيد الوزير (الكلام موجه للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة)، من فضلك، السيد الوزير من فضلك، اسمع وما تقاطعنيش، ما تسخرش، ما تعلقش علي حتى يعي الوقت ديال التعليق ديال الحكومة، ما كاين حتى شي مشكل ومنتصتولكم بإمعان.

واسمح لي، الله يخليك.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير (الكلام موجه للوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة).

المستشار السيد الحوالمربوح:

ونكتفي بالقول في هذا الصدد، أن أغلب الأدوية المخفضة الواردة في الجريدة الرسمية لا تتجاوز نسبة التخفيض فيها 30%، كما أن الأدوية التي تتجاوز نسبة 60% من التخفيض تقتصر على 17 نوع من الدواء فقط، وتشكل فقط 1% من مجموع الأدوية المخفضة، ناهيك على أنها لا تعرف طلباً كبيراً من طرف المرضى.

أما فيما يخص الأدوية ذات الكلفة المرتفعة، فإنها تظل باهظة الثمن رغم التخفيض، إذ بدون تغطية صحية تشمل الجميع، يبقى الدواء في مجمله باهظ الثمن بالنسبة لعموم المغاربة، أستسمح.

أما بالنسبة لقطاع الشباب والرياضة، فيتضح حجم الطموح لدى الحكومة في تدبير قطاع الشباب والرياضة، والذي يعاني من قصور بنيوي، يتمثل في غموض المجال وعدم التوازن في المقاربة، بحيث يعطي الأولوية لقطاع الرياضة على حساب قطاع الشباب، وإذا كان جزء كبير من هذا الوضع - أي الشباب - ناتج عن غياب التقائية بين العديد من القطاعات الحكومية المتدخلة في مجال الشباب، فأملنا أن يعرف هذا القطاع إقلاعا جديداً في مستوى الانتظارات.

أما بالنسبة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية،

والجزرية الكبرى اللي باشرتھا الوزارة، فإننا نسجل بعض الملاحظات، ونتساءل في هذا السياق عن قرار استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل، فهل من ضمانة لعدم تدخل جهات ما خارج الجسم القضائي في أحكام القضاء؟

كما لا تفوتنا الفرصة، ونحن نتحدث عن العدل والحريات، أن نتساءل كذلك عن البلاغ الصادر عن كل من وزارة العدل والحريات ووزارة الداخلية في حق 26 مستشارا برلمانيا في الغرفة الثانية والتشهير بهم على مستوى وسائل الإعلام الوطنية، وهو ما مس في اعتقادنا بمبدأ قرينة البراءة وخرق سرية البحث، خاصة أمام توالي صدور قرارات بعدم المتابعة في حقهم.

وبالمناسبة فإننا في الفريق نرى أخونا الأستاذ عبد الحميد زاتي والأستاذ يوسف بنجلون على قرار سقوط المتابعة في حقهم، إذن هذا كان على مستوى العدل والحريات.

أما على مستوى الداخلية، فإننا ننوه بالمقاربة التشاركية التي اعتمدها الحكومة في إعداد مختلف القوانين التنظيمية وفي التحضير للانتخابات، مسجلين حرص الحكومة على نزاهة وشفافية الانتخابات، والتي نجحت في ذلك على العموم، رغم مناورات قوى التحكم الراغبة في تسييد العيب واللامعنى في الممارسة السياسية، مؤكداين هنا بأن التصدي للتحكم فرض عين على جميع الفاعلين السياسيين، لأنه أي تحكم لا يهدد حزبا بعينه، وإنما يهدد إن استطاع أن يتقوى ويهيمن استقرار الوطن ومستقبل الديمقراطية ببلادنا.

كما نغتنم الفرصة لندعو الحكومة في هذا الإطار للتسريع بإصدار مختلف المراسيم، التي تضمنتها القوانين التنظيمية، حتى تتمكن مختلف المؤسسات المنتخبة من ممارسة مهامها في وضوح وشفافية، مع التأكيد على ضرورة مواكبة الجماعات والهيئات الترابية في تنزيل المقتضيات التي جاءت بها هذه القوانين لتحقيق الفعالية والنجاعة والحكام الترابية المنشودة.

كما ندعو الحكومة إلى توفير الاعتمادات المالية الضرورية للجهات للتنزيل الأمثل للجهوية الموسعة.

وسأترك للزميل أن يتم لضيق الوقت، على أساس أن أعطي للرئاسة فيما بعد المداخلة المفصلة.

وشكرا.

المستشار السيد عبد الكريم لهوايشري:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على محمد أشرف المخلوقين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية في حدود 12 دقيقة.

أعتقد كاين جوج متدخلين، فليفضل أحدهما. شكرا.

تفضل.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية المنضوية في إطار اختصاص كل من لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، ثم لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

وبدئ ذي بدء ومن نافلة القول التأكيد على أن محطة مناقشة قانون المالية لسنة 2016 يعتبر مناسبة مهمة لتقييم العمل الحكومي، إنجازا وإخفاقا، ومقاربة مدى التزام الحكومة بأولويات برنامجها الحكومي.

وهنا، وفي هذا السياق العام للتقييم، نثمن صادقين، كفريق العدالة والتنمية بالمجلس، المجهودات التي بذلتها وتبذلها الحكومة على جميع المستويات وإرادتها السياسية في مباشرة إصلاحات هيكلية لإعادة التوازن الاجتماعي وترسيخ قيم التماسك والتضامن بين جميع فئات المجتمع والدفاع عن الفئات الهشة، التي غالبا ما كانت لا تجد من يدافع عنها.

طبعاً، الوقت لن يسعني في بسط كل الملاحظات والتفاصيل، وتفصيل نقاش الفريق للميزانيات الفرعية المشمولة بمدخلتي، لذا سأقتصر فقط على إشارات مختصرة تركز على المواقف والخطوط الكبرى، على أساس أن نسلم للرئاسة المداخلة التفصيلية المتعلقة بالموضوع.

لذا، سأركز بشكل أساسي على قطاعات ثلاث، وهي العدل، الداخلية، الخارجية.

فعلى مستوى العدل والحريات، فإننا نسجل ونثمن وننوه بالمجهودات المبذولة للإصلاح العميق والجدري لمنظومة العدالة، الهادف إلى تأهيل الهياكل القضائية والإدارية والموارد البشرية قصد الرفع من النجاعة القضائية وجعل القضاء في خدمة المواطن، كما نادى بذلك صاحب الجلالة في خطابه الملكي السامي ليوم 8 من أكتوبر 2010.

لكن وفي هذا السياق، وبمقابل الإجراءات والإصلاحات المهمة

السيدات والسادة المستشارين،

علاقة بالموضوع، وتتمة لما سبق، في الحقيقة هذه الحكومة لا تحتاج منا إلى الدفاع عنها، ذلك أن إنجازاتها كنفوق علم، يراها الكبار، ولكن من عميت بصيرته نذكره ببعض إنجازاتها، عسى أن يتعظ وعسى أن يعي، فأذكر على سبيل المثال لا الحصر، لأن الوقت يضايقنا، على سبيل المثال:

- اليوم المغرب يحتل المرتبة الأولى في التنافسية الاقتصادية على مستوى شمال إفريقيا؛

- المغرب اليوم يحتل المرتبة 71 على مستوى تحسين مناخ الأعمال، بعد أن كان في سنة 2011 يحتل المرتبة 115، أو ليس هذا إنجاز أم أنه صفر مضاعف؟

- تحسين الأمن الغذائي، بحيث اليوم أصبح المغرب يملك قوته، الحبوب 70%، اللحوم والفواكه والخضر 100%، أو ليست هذه إنجازات أنجزتها هذه الحكومة؟

لكن هذه الحكومة تعترف أنها اليوم مازال عاد واصلة 40% فيما يتعلق بمادة السكر، ولعلها أول حكومة في تاريخ المغرب تعترف بالقصور إذا كان هناك قصور، وتقدم الإنجازات إذا كانت هناك إنجازات.

أضف إلى ذلك أعطي بعض الأمثلة:

فيما يتعلق بتخفيض الأدوية، الدراويش وهو خطاب بالأمس، الدراويش يعرفون بأن الأدوية قد تم تخفيضها وأن عددها يزيد عن 1500 دواء، وقد عانى وزير الصحة، بل أن وتابعه هنا في هذه المؤسسة التشريعية أولئك "التماسيح والعفاريت"، دخلوا هنا يتصيدون ويريدون أن ينتقموا من السيد وزير الصحة المحترم على إجراءاته الجريئة.

أذكر أيضا، على سبيل المثال، على سبيل المثال، ارتفاع نسبة الاستثمارات الأجنبية ما بين 2011 و2014 إلى 42%، وهذا يوفر مناصب الشغل، وقد وفرت اليوم الحكومة في ميزانيتها سنة 2016 ستة وعشرين ألف منصب شغل، غير مسبوق في تاريخ المغرب، أو ليس هذا إنجاز أم أنه صفر مضاعف؟

أذكر بعض الأمثلة لأن الوقت يضايق.

- دعم الأرامل والمطلقات، وهذه مبادرة جريئة تصل إلى الدراويش، وتصل إلى الفقراء، واليوم صندوق التنمية القروية خصص له أو كان مخصص له ميزانية، اليوم خصص له بأمر جلالة الملك ما يزيد عن 50 مليار موزعة لسنوات، والحكومة ستنفذ هذا الإجراء وستتابع إنجازها وتتابعه؛

- أضف إلى ذلك، في المجال الاجتماعي، ما غنتكلمش على مبادرة مليون محفظة، هاذ الشيء كل شي سمعناه "مليون محفظة"، برنامج "تيسير"، "التغطية الصحية" التي كانت في 2011 محصورة في إقليم

أزيلال، اليوم نظام المساعدة الطبية نظام شامل يشمل جميع الذين هم في حاجة إليه؛

- أضف إلى ذلك، أن الحكومة في المجالات الاجتماعية بعينها وضعت سياسة اجتماعية في مجال المرأة والمساواة، سياسة اجتماعية اليوم في مجال الطفولة التي تعاني، في مجال الإعاقة، سياسة اجتماعية في المجالات الموجهة لهذه الفئة، أو ليست إجراءات هذه هامة؟

وأعود فأقف عند نقطة سبق أن أثرت بالأمس، وهي موضوع الحوار الاجتماعي، الذي قيل عنه بالحرف: "ترك لنا" ماذا ترك هذا الحوار؟ لم يترك شيئا "إلا الزواج" بالعبارة "إلا الزواج، إلا الغبار والزواج الأخلاقية والسياسية".

هنا أذكر، السيد الرئيس، أن الموقع وهذا المكان لا يجب أن يكون موقعا للحديث عن أعراض الناس، وخصوصا إذا كانوا غائبين.

الأمر الثاني، أذكر بأن هذا الحوار الذي ترأسه رجل فاضل مشهور، ولا يطعن أحدا في مكانته ووطنيته، أنتج لنا مشروع قانوني 64.14 و44.14، واحد متعلق بالملتزمات والآخر متعلق بالعرائض، أو ليس هذا منتج لهذا الحوار الوطني حول المجتمع المدني؟

وأخيرا، مازالت هناك مدونة منظمات المجتمع المدني محالة على الأمانة العامة للحكومة، أو ليس هذا منتج؟

وأخيرا أقول بأن هذه الحكومة منجزاتها واضحة، ولعل الاستفتاء الشعبي الذي وقع في 4 شتنبر أنه أعطى رسالة واضحة، وأكد بأن هذه الحكومة هي حكومة الدراويش، لأنها انبثقت وخرجت من رحم هذا الشعب، من صناديق الاقتراع.

هذه حكومة أو ليست هذه الحكومة، حكومة الدراويش وحكومة وطنية؟

لكن، ماذا وقع للتحكم؟ لقد انسحب خلسة إلى البادية عند أهلنا ليتحكم مرة أخرى في رقابهم. ترك الحواضر وانطلق إلى البادية خلسة، لعله يتحكم في رقاب أهلنا، لكن الأمر لن يطول، سنلاحقه هناك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للفريق الحركي في حدود 8 دقائق و15 ثانية.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

حضرات السيدات والسادة،

إن عالمنا القروي ما زال يعاني من اختلالات بنيوية ومشاكل مزمنة، تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة ببلادنا، وكنا نأمل أن يتضمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي، الذي تشكل الفلاحة مورد عيشه الأساسي، والذي ما يزال يعيش بسبب الظروف المناخية والكوارث الطبيعية، تهميشا وعزلة دائمة خصوصا في المناطق الجبلية. وهي مناسبة لمنح الأولوية لهذه المناطق للاستفادة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي رصدت له اعتمادات مهمة.

السيد الرئيس،

بخصوص القطاعات الاجتماعية، فإن إصلاح المنظومة التعليمية نعتبره في الفريق الحركي إحدى أهم الأولويات، باعتباره القضية الثانية بعد قضية الوحدة الترابية، ولكونه أيضا قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة والمنطلق الأساسي لاستشراف الحلول الناجعة لكل إشكالاتنا ومعضلاتنا.

ومن هذا المنظور نعتبر أنه مهما تضخمت الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع، والتي تقلصت للأسف بنصف مليار درهم في ميزانية 2016، فإنه يبقى استثمار مريح في الموارد البشرية كثرة يعول عليها لبناء مغرب المستقبل، مسجلين في هذا الإطار دعمنا للمخطط الوزاري للوزارة الوصية الخاص بتأهيل ودعم التعليم والتكوين بالعالم القروي، وكذا إقدام الحكومة على تخصيص منح لطلبة التكوين المهني.

السيد الرئيس،

إن وضع التعليم ببلادنا فعلا يدعو للقلق، وهو ما أكده جلالة الملك غير ما مرة في العديد من خطبه السامية، وبناء عليه نعتبر في الفريق الحركي أن المدخل الرئيسي في نظرنا للإصلاح هو اعتماد وتعميم تجربة المدارس الجماعية، باعتبارها فضاء تربويا يجمع بين التمدرس والإسكان والإطعام وبيئة أساسها الانضباط والمسؤولية والمثابرة، مما سيمكن -لا محالة- من فك شفرة إشكالية الهدر المدرسي.

وتفعيلا للجهوية الموسعة على المستوى القطاعي، نقترح تطبيق سياسة القرب كمنهج حكيم في معالجة وتديير مختلف الإشكاليات، لذا أصبح لزاما نقل بعض اختصاصات المركز إلى الأكاديميات الجهوية، لضمان النجاعة والفعالية وفق خصوصيات كل جهة، مع نقل الاعتمادات المالية والإمكانات البشرية اللازمة للقيام بدورها على أحسن وجه، كما ندعو الحكومة إلى تحريك آليات الحكامة الجيدة، من خلال تطبيق المبدأ الدستوري المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة.

ومادما نتحدث عن الإصلاح فلا تفوتنا الفرصة دون تهمين الإستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم، التي جاءت إجراءاتها في مشروع الميزانية الفرعية للقطاع.

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات جميع اللجان الدائمة بمجلس المستشارين برسم القانون المالي لسنة 2016، وهي فرصة سنوية سانحة لإبراز وجهات نظرنا حول برامج ومضامين مشاريع هذه الميزانيات القطاعية والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمعطياتها الرقمية، انطلاقا من كونها المحك الحقيقي للملاسة السياسات العمومية في هذه القطاعات.

السيد الرئيس،

اسمحوا لي في البداية أن نهني أنفسنا جميعا على الجهود التي يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في إطار الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية، والتي تمر اليوم بمرحلة دقيقة، بسبب مناورات خصوم وحدتنا الترابية.

وفي هذا الإطار نثمن الزيارة الميمونة الأخيرة لجلالة الملك لمدينة العيون، التي حملت رسائل ودلالات واضحة المعالم لأعداء الوحدة الترابية، وأبانت عن مدى تشبث ساكنة الأقاليم الجنوبية بمغربيهم وبملكهم.

كما حملت هذه الزيارة الهامة برنامجا تنمويا متميزا لهذه الربوع من مغربنا العزيز، ونؤكد على تجددنا الدائم وراء جلالته، متشبثين بعدالة قضيتنا ومعينين للدفاع عن وحدتنا الترابية، التي كانت وما تزال محددنا هاما لسياسة المغرب الخارجية، ويعتبر المقترح المغربي للحكم الذاتي حلا سياسيا ناجعا للنزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية، هذا الحل الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم تديير شؤونهم بأنفسهم، في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة الشريفة.

السيد الرئيس،

بالنسبة للقطاعات الإنتاجية والذي يشكل فيه قطاع الفلاحة إحدى ركائزه، نسجل أنه لم ينصف على مستوى الإعتمادات المرصودة له، بحكم أنه رافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والتنموي الذي يوفر الأمن الغذائي والاستقرار الاجتماعي، ونعتقد أن الرفع من اعتماداته لمواصلة تمويل المخطط الأخضر الذي أضغى عبارة عن أوراخ ومشاريع أكثر ما هو برنامج، واعتبارا لكون هذا القطاع ضمن القطاعات التي تحدد بشكل كبير نسبة معدل النمو.

ونتمنى أن يكون المخطط الأخضر منطلقا للرفع من أداء الفلاحة والإنكباب على حل مختلف الإشكاليات التي يعاني منها كمشكل العقار وتعقيد المساطر الإدارية المتعلقة بالوعاء العقاري التابع لأراضي الجموع والكيش والأحباس والأملك المخزنية، ولن يتأتى حل كل تلك الإشكالات إلا بتضافر الجهود بين كل المتدخلين من الوزارات الوصية والسلطات الإدارية والترابية.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.
نقطة نظام؟

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

غير ابغيت ننهي لعلمكم، السيد الرئيس، أن فريق التجمع الوطني للأحرار سيقترن في تدخلاته أو في مداخلته على قطاعين فقط، محمد الرزمة الخارجية، لحسن أدعي قطاع التعليم، مناصفة في الوقت المخصص للفريق، وباقي أعضاء الفريق سيسلم الأخ محمد القندوسي، لجنة العدل، الأخ محمد باحنيبي لجنة الداخلية، الأخ محمد الحاج عبو لجنة الفلاحة والتجارة والصناعة ستسلموها أنتم بأنفسكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

لكم ذلك، لكم ذلك.. تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لكي أتدخل لمناقشة مختلف الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، مهنئا في البداية، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، على الثقة التي وضعها فيهم الناخبون والناخبات، طالبا من العلي القدير أن يوفقنا جميعا للارتقاء بمستوى عملنا التشريعي والرقابي في هذه المؤسسة الدستورية، مشددا على أهمية القطاعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة، والتي لها علاقة مباشرة بالقضايا الاجتماعية للمواطنين والمواطنات، قضايا خصصت لها الحكومة نصف الميزانية، لكن الأسئلة التي تطرح نفسها:

هل هذا الغلاف الضخم الموزع على مختلف هذه القطاعات يلي كافة حاجيات المواطنين والمواطنات؟

هل إشكالية أثر ومردودية هذه الميزانيات على المواطنين راجعة إلى ضعفها أم إلى سوء تديرها؟

وهل أخذ المغرب العميق حصته من هذه الميزانيات، وعلى الخصوص جهة درعة-تافيلالت، التي أتشرف بانتماء إليها؟

سنحاول من موقعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن نناقش مضامين هذه الميزانيات الفرعية وفق المنهجية التالية:

وإذ نتصير، كفريق حركي، لقيم التضامن والتكافل الاجتماعي، فإننا ننتظر من الحكومة وضع برنامج عمل للعناية بدوي الإحتياجات الخاصة وتوفير الدعم لهم في إطار صندوق التماسك الاجتماعي.
السيد الرئيس،

في مجال التشريع وحقوق الإنسان، فإن قطاع العدل والحريات يعد من القطاعات التي نولها أهمية بالغة، نظرا للدور المحوري للعدل في بناء دولة الحق والقانون وإرساء مشروع المجتمع الديمقراطي الحداثي، وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا، وبالنظر للمكانة التي أصبح يحتلها القضاء بمقتضى الدستور الجديد، الذي ارتقى بالقضاء إلى سلطة قضائية مستقلة، فقد أصبح الوقت ملحا أكثر، مما مضى لتعبئة الجهود، حكومة ومعارضة، مجتمعنا مدنيا ومهنيين، للعمل على إنجاح ورش إصلاح العدالة، الذي باشرته الحكومة، في أفق الارتقاء والرفع من مستوى الجهاز القضائي ببلادنا إلى ما يضمن شروط المحاكمة العادلة ويكرس حقوق الإنسان.

وإننا نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارة العدل والحريات لتابعة ورش الإصلاح القضائي ببلادنا، كما نشيد بالإستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة، بمرجعيتها المستندة إلى الخطب والتوجيهات الملكية السامية، ونهجها المقاربة التشاركية مع جميع القوى والفاعلين، وتستمد أهدافها من توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة. وبقدر ما ندافع عن تعزيز استقلالية القضاء، فإننا في نفس الوقت نؤكد على ضرورة وضع ضمانات لنزاهته.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي ننوه بالمجهودات التي تبذلها وزارة الداخلية للنهوض بقطاع الأمن والعناية برجاله ونسائه، بغية توفير الاستقرار وأمن البلاد والنهوض بالمجالات التنموية وفي صدارتها التنمية البشرية، حتى ينعم جميع المغاربة بمزيد من الكرامة والعيش الكريم..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

شكرا، الوقت...

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

.. وهي مناسبة.. انتهى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الأخوي السائد خلال أشغال هذه اللجنة، التي تناولت مواضيع غاية في الأهمية، كان على رأسها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بإجماع دائم داخل كل فرق هذا المجلس الموقر.

السيد الرئيس،

إن قضية الصحراء المغربية هي قضية جميع المغاربة، وكلنا معنيون بتطوراتها كل من موقعه. وإذ نشيد بالمكتسبات الدبلوماسية المهمة التي حققها المغرب منذ تقديمه لمبادرة الحكم الذاتي، ومنذ فتحه لورش الجهوية المتقدمة، إضافة إلى المشاريع الكبرى المهيكلت التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خلال زيارته التاريخية لأقاليمنا الجنوبية بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المضفرة، فإننا مدعوون اليوم إلى المزيد من اليقظة والتعبئة والحزم في التعامل مع جميع مناورات اللوبي الجزائري وتحرشاته ومساعيه الدائمة للترويج للأطروحة الانفصالية، والمضي إلى أبعد الحدود في الدفاع عن مكتسباتنا ومصالحنا الإستراتيجية والعمل على تسويق النموذجي المغربي الناجح في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة.

وهنا نشيد بدعوة السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون إلى اعتماد استراتيجية وطنية للدبلوماسية الموازية ينخرط فيها الجميع من برلمان وأحزاب سياسية ومجتمع مدني وإعلام، وما سيكون لذلك من انعكاس إيجابي على القضية الوطنية عبر فتح قنوات جديدة لصد كل المحاولات التي من شأنها المساس بمكتسبات المغرب.

لا يسعني إلا أن نحيي الجهود المبذولة في دعم العلاقات المغربية الإفريقية وفي التزام المغرب بتعزيز شراكاته وتطوير إستراتيجيته مع دول جنوب الصحراء، باعتبارها أنجح مسلك لتحقيق التنمية والاندماج في الفضاء الإفريقي، وذلك تماشيا مع التوجه السديد لصاحب الجلالة، الذي أكد من خلال زيارته الميمونة لهذه الدول، على أهمية تعزيز هذا التعاون بما يضمن للمغرب دورا رياديا داخل الساحة الإفريقية، التي أصبحت.. وشكرا 6 دقائق و45 دقيقة السيد الرئيس. 6

دقائق و45 دقيقة.

السيد رئيس الجلسة:

أنا ما عنديش في (le contrôle)، أنا ما اعطاونيش.

ما كاين باس، في ثواني، في ثواني.. يالاه.

المستشار السيد محمد الرزمة:

شكرا، شكرا، صافي.

السيد رئيس الجلسة:

في ثواني.

- قطاع الاتصال؛

- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر؛

- قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني؛

- قطاع الثقافة؛

- قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية؛

- قطاع الشباب والرياضة؛

- قطاع وزارة الصحة؛

- قطاع التضامن والمرأة والأسرة.

السيد الرئيس المحترم،

لقد اعترفت الحكومة وبكل شجاعة على أن أكبر معضلة تعانها بلادنا هي معضلة التعليم، حيث عجزت لحد الآن عن إيجاد الوصفة الحقيقية رغم مجهوداتها الجبارة لوضع هذا القطاع على سكوته الصحيحة، مشددا على أن جل هذه القطاعات تعرف إكراهات كبرى وتعاني من اختلالات مرتبطة أساسا بضعف الموارد البشرية وضعف البنيات التحتية، أملين أن يستفيد قطاع الصحة من الزيادات المهمة التي أعطيت له من طرف الحكومة لكي يعتني بالمراكز الصحية، خصوصا في العالم القروي والمناطق النائية، وأخص بالذكر هنا جهة درعة-تافيلالت، إلا أنه رغم هذا فإننا نثمن المجهودات القيمة التي قامت بها الحكومة لتقفز بميزانية هذه القطاعات التي عرفت زيادات مهمة، حيث تعطيها دفعة جديدة للسير إلى الأمام وتَحْطِي المعوقات وتزرع فيها روحا جديدة.

لا في الحقيقة، دابا احنا درعة-تافيلالت ماشي 3 دقائق، راه عندنا المشاكل فديك الجهة، راه خاصنا احنا ساعة، راه كنجيو 20 ساعة باش نوصلو للرباط.

السيد رئيس الجلسة:

(Le contrôle) يوقف الوقت.

المستشار السيد محمد الرزمة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي وإخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانية الفرعية التي تدخل في نطاق اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة.

وهنا لا يفوتني التنويه بالمستوى الذي طبع كل المناقشات والجو

المستشار السيد محمد الرزمة:

.. توقفنا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الآن، الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد عمر مورو:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاوات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاصات لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية، برسم السنة القانونية ل 2016، وسأبسط وجهة نظرنا في حدود الحيز الزمني المسموح به للفريق، وسأضع بين أيديكم، السيد الرئيس، المداخلة الكاملة لفريق الاتحاد العام فيما يخص الميزانيات الفرعية.

أولا، مشروع ميزانية وزارة السياحة:

حددت استراتيجية الحكومة رؤية 2020 للسياحة برنامجا طموحا يجعل من المغرب ضمن الوجهات العشر المفضلة للسياح وفرض نفسه كمرجع للتنمية المستدامة في الحوض المتوسطي. غير أن القطاع السياحي لازال يشكو من عدة اختلالات، تحول دون تنمية القطاع وتعزيز مكانته، إذ لم تتخذ التدابير اللازمة لـ:

- أولا، دعم المقاوات السياحية وتحسين تنافسيتهما؛

- ثانيا، مراجعة منظومة التكوين التي تستجيب لمعايير الجودة (تنمية المهارات المهنية، إتقان اللغات...);

- ثالثا، تطوير خدمات النقل الجوي وتسهيل الولوج إلى الوجهات السياحية الرئيسية ببلانا؛

- رابعا، تحديث قنوات وتوزيع وترسيخ العرض السياحي الوطني وتوجيه المستثمرين نحو منتج سياحي ذو القيمة المضافة العالية.

لذا، أصبح من اللازم إيلاء أهمية قصوى لتعزيز مكانة القطاع السياحي واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل:

تسهيل وولوج الشركات السياحية للتمويل وإعادة الهيكلة؛

دعم ميزانية الترويج؛

دعم السياحة الداخلية.

السيد الرئيس،

لا يمكننا الحديث عن إنعاش القطاع السياحي دون دعم الاستثمار السياحي وتعزيز الإنعاش والتسويق الملائم وتقوية تنافسية الفاعلين السياحيين وتسهيل وولوج الشركات السياحية للتمويل وإعادة الهيكلة وتنفيذ إجراءات خاصة من أجل تبسيط وضمان انسجام رسوم الضرائب المحلية ومراجعة الضرائب الموازية.

كما لا يمكننا الحديث عن جلب السياح في غياب سياسة فعالة لترويج المنتج السياحي المغربي، أمام المنافسة الشرسة للعديد من المناطق السياحية.

وفي هذا الصدد، نقترح التسريع باستغلال الآليات التي تتيحها شبكة الإنترنت لتسويق المنتج المغربي ومنحه موقعا جديدا داخل أسواق السفر وتعزيز حضور وجهة المغرب على مستوى الأسواق المستهدفة.

كما نطالب الحكومة بوضع إجراءات لدعم قدرة المغرب في استقطاب شركات الأسفار السياحية، سواء الكبيرة منها أو المتوسطة أو الصغيرة، وذلك وفقا لهيكل الأسواق المستهدفة، إلى جانب إطلاق حملة دعائية جديدة للمغرب بمختلف الأسواق المصدرة للسياح.

السيد الرئيس،

بالإضافة إلى ذلك فمن الضروري تنمية وجهات ذات قدرات سياحية عالية، لا بد من الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها مختلف الجهات، وتبسيط الضوء على مناطق الجذب التي تتمتع بها بلادنا، سواء الشاطئية أو الجبلية أو الصحراوية أو القروية، كوجهات واعدة في مجال السياحة. هذه المواقع التي تعيش بعضها الآن حالة عزلة جراء غياب بنيات تحتية ومرافق ترفيهية مواكبة وغيرها من حملات الترويج.

كما يجب إيلاء الاهتمام اللازم لتقوية العرض السياحي الموجه إلى السائح المحلي والدفع أكثر بالسياحة الداخلية وتشجيعها، لذلك اقترحنا وضع نظام للإدخار والمساعدة المالية على شكل نظام "بطاقات العطل" للرفع من ميزانية السفر السياحية لدى الزبناء المغاربة، ونسجل في هذا الصدد، التزام الحكومة بدراسة هذا المقترح وتضمينه في مشروع قانون المالية برسم السنة القادمة.

ثانيا، قطاع وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي:

إن التزايد المتواتر في حجم الأنشطة غير المهيكلة يفرض على الحكومة إيلاء أهمية خاصة لإدماج القطاع غير المهيكل، ومواكبة وتحفيز انتقال الأنشطة والأفراد الفاعلين في القطاع غير المنظم نحو شركة فردية أو شخص معنوي، بما يعني ذلك من تضريب جذاب وتغطية اجتماعية ملائمة ومساطر مبسطة وتمويل مناسب ودعم الولوج إلى البنيات التحتية المشتركة، مما سيشجع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل، حتى يتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات المتاحة، كما

المسألة الثالثة أنه القانون التنظيمي للمالية، والمفروض أن نشغل من خلاله بداية يناير 2013، كان من المفروض أن تظهر أولى ملامحه على مستوى الهندسة ديال الميزانيات الفرعية والهندسة الإجمالية ديال القانون المالي.

لذلك، فرغم أن الحكومة أدرجت 14 قطاع خلال هذه السنة أنه غادي تطبق عليها بعض المقترضات ديال قانون المالية على مدى 3 سنوات، إلا أنه لا نرى هذا المدى ديال 3 سنوات حتى في هاذ 14 قطاع بشكل واضح ويّين من خلال الميزانيات.

كذلك الجهوية المتقدمة والميزانيات الفرعية، من المفروض أن الجهوية المتقدمة والتي لا يختلف عليها أحد بكونها منظورا وطنيا لإعادة هيكل الدولة وتوسيع الديمقراطية المحلية والتشاركية وإعطاء المجال ديالنا الوطني واحد المؤسسات اللي قادرة على ممارسة واحد الفعل تنموي حقيقي، أنه الميزانيات الفرعية لا نلمس إطلاقا حس الجهوية إلا من خلال ما خصص في قانون المالية كموارد مالية للجهات.

كذلك، ما يتعلق بميزانيات بعض القطاعات، نقتصر على التربية والتكوين والصحة، الميزانيات إيه صحيح، ولكن ما تلتهمه الأجور، ما تلتهمه نفقات التسيير هو كبير جدا ولا نعطي للاستثمار، ولا نعطي للبحث العلمي أي شيء كبير لنعطي لهذه القطاعات الحيوية التربية والصحة إمكانية البحث العلمي، ما كاينش هاذ الشيء.

كذلك، التشغيل والسكن لا ترتقي الميزانيتان، التشغيل نعرفو وزارة التشغيل ماشي هي اللي كتشغل، ولكن أعتقد أن كل الوزارات التي بإمكانها أن تخلق فائض القيمة وأن تدعم الجهات التي يمكن أن تخلق فائض القيمة من أجل التشغيل، للأسف هاذ الميزانيات ما عندهاش، هاذ الميزانيات الفرعية ليست لها الإمكانيات المادية باش نخلق فرص الشغل كذلك.

الثقافة، الثقافة تعرفون أن (Felipe González) عندما وصل إلى السلطة ضاعف الميزانية ديال الثقافة 10 دالمرات، لأنه مؤمن بأن الثقافة مسألة جوهرية في حياة الشعوب وفي حياة البلدان، للأسف وزارة الثقافة باقي ما..

السلطة القضائية، إذا كنا نريد فعلا لسلطتنا القضائية وفق المنظور الدستوري الجديد أن تكون في مستوى تطلعاتنا خاصها الإمكانيات، الميزانية ما كتعطي الإمكانيات.

كذلك مؤسسات الحكامة، المؤسسات الدستورية اللي كتدير عمل رفيع، أتحدث عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المجلس الأعلى للحسابات، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المندوبية السامية.. تعطي عمل رفيع، يجب دعمها. للأسف ميزانيتها ضعيفة. كذلك مؤسسات الحكامة اللي خاص تعطاهها ميزانيات حقيقية.

ما يتعلق كذلك للأسف، للأسف الشديد لم نلمس في الميزانيات

سيمكن من تسيير ولوج الشباب إلى سوق الشغل وتطوير روح المبادرة والمقاولة لديهم.

لذا، على الحكومة أن تضع نظاما شاملا ومتكاملا للإدماج، لا يشكل نظام المقاول الذاتي إلا حلقة ضمن حلقاته.

وإذا كان لا بد من الانكباب على معالجة المشاكل التي تنتج عن تزايد الأنشطة غير المهيكلة، فإن المهم جدا إيلاء أهمية أكثر لمواكبة ودعم المقاولة الصغيرة والصغيرة جدا وتجنبيها مخاطر الانزياح إلى القطاع غير المنظم، وذلك عبر تقوية تنافسية هذا النوع من المقاولات التي تشتغل في قطاعات يغزوها القطاع غير المهيكل، إذ إن هذه المقاولات بإمكانها أن تكون آلية مهمة من خلال تقديم الدعم المناسب لها والعمل على عصرنتها وتقوية بنياتها وتنافسياتها وكذلك إذكاء الروح المقاولة لدى الفاعلين.

تلکم، السيدات والسادة المستشارين، هاذ القطاعين..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غير ابغيت نخبر المجلس المحترم.. شكرا، على أن بعد الرد ديال الحكومة على أجوبة ديال السادة المستشارين غادي تكون هناك جلسة ديال التصويت على الجزء الثاني من مشروع القانون المالي، شكرا.

الكلمة الآن للفريق الاشتراكي في حدود 4 دقائق و30 ثانية.

شكرا، شكرا.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

نحن اليوم بصدد مناقشة الميزانيات الفرعية للقانون المالي الخامس في عمر هذه الحكومة، وهو القانون الأخير.

لا بد أن نقول في البداية أن هذه الميزانيات الفرعية ظلت حبيسة نفس المنطق الذي ساد قبل دستور 2011.

كان من المفروض وحسب المضمون الديمقراطي والاختصاصات الجديدة للسيد رئيس الحكومة والحكومة بصفة عامة، أن تكون الميزانيات الفرعية أن تنعكس من خلال تصور يدمج مكوناتها المنسجمة في مشاريع كبرى تشتغل ضمن منظور شمولي.

كذلك، الميزانيات الفرعية ظلت جزرا معزولة، تشتغل بشكل منفرد دون قنوات تربط بينها ودون انسجام بين ما يمكن أن يتألف من بينها، أي ظلت (comme des stylos)، تشتغل بوحدها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا.

شكرا السي عدال.

الآن، الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في حدود 3 دقائق.

المستشارة السيدة رجاء الكساب:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016.

وتأتي هذه المناقشة في سياق اجتماعي متوتر جدا، ناجم عن تجميد الحوار الاجتماعي من طرف الحكومة وعدم تنفيذها للاتفاقيات ومضجها في إصدار قوانين وقرارات أحادية، لا شعبية، تجهز على مكتسبات الشغيلة المغربية وتجهز على القدرة الشرائية للمواطنين، مكرسة بذلك الهشاشة والفقر، مما دفع ب 4 مركزيات نقابية الأكثر تمثيلية إلى تسطير برنامج نضالي تصاعدي.

ومعلوم أن الحكومة تحاول تمرير منظورها وبشكل انفرادي لإصلاح التقاعد، باستعمالها لمعطيات مغلوبة لدغدغة مشاعر المواطنين وتحميل فاتورة الإصلاح للموظفين، رغم أنهم غير مسؤولين عن أزمة الصندوق المغربي للتقاعد.

كما نسجل على الحكومة حمايتها للفساد والمفسدين، وخير دليل على ذلك رفضها لاستعمال الفصل 26 من مدونة التعاضد لوقف الخروقات التي تعرفها التعاضدية العامة، والتي وقفها عليها تقرير المفتشية العامة للمالية.

لقد قررت الحكومة التخلي عن القطاعات الاجتماعية والخدمات العمومية والتنصل من واجباتها تجاه المواطنين، بتنفيذها لتعليمات المؤسسات الدولية على حساب القدرة الشرائية والعيش الكريم والتماسك الاجتماعي، ففي قطاع الصحة قامت الحكومة بتحرير رأسمال المصحات، ضاربة بذلك الحق في الصحة، الذي تنص عليه المواثيق الدولية، كما لجأت وزارة الصحة إلى التغطية عن عجزها عن توفير خدمات صحية جيدة في ظروف لائقة إلى تحريض المواطنين ضد الشغيلة، وما فشل الواضح للعديد من المقاربات الترقيعية إلا تأكيدا لهاذا العجز.

وفي قطاع التعليم، قررت الحكومة الاحتفاظ بالمدرسين بعد وصولهم للسنة القانونية للتقاعد، بدعوى الخصاص، رغم أن أغلبهم

الفرعية ما يعطي للحوار الاجتماعي معنى، الحوار الاجتماعي اللي هو جوهرى وأسامي بالنسبة لنا كنقابات، للأسف الشديد لا نلمس في الميزانيات الفرعية واحد التعامل إيجابي مع الحوار الاجتماعي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الآن.. شكرا، لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود 4 دقائق و30 ثانية.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

نحن الآن في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجان الدائمة لمجلس المستشارين. وبالنظر للحيز الزمني المخصص للإتحاد المغربي للشغل واللي هو اعلنتو عليه 4 دقائق وشي حاجة ديال الثواني، في حين أننا بصدد 6 لجان، مناقشة الميزانيات القطاعات الحكومية اللي كاينة في 6 لجان، أي 38 قطاع حكومي، إلى جينا نوزعوها غادي نلقاو معدل 45 ثانية لكل لجنة و7 ثواني لكل قطاع حكومي، وهذا من سبع المستحيلات، وبالتالي في انتظار أننا نتجاوزو في المجلس هاذ المقاربة الماطيماتيكية أو العددية الماطيماتيكية المحاسباتية، باش نحترموا حق الأقليات على مستوى العدد في التعبير عن مواقفهم وحقهم في النقاش، لأن هاذ الغرفة غرفة للنقاش وللتداول وللنهوض بالعمل البرلماني، في انتظار ذلك احنا غادي نكتفيو باش نعطيو نوافيو السكرتارية بالمداخلات ديالنا مكتوبة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الرئيسة.

لقد سبق لنا أن قلنا بأن هاذ توزيع الوقت لقد تم في ندوة الرؤساء، وكنتم حاضرين آنذاك. كان في إمكانكم باش تدافعوا باش تقولوا على أن هذا الوقت غير كافي، وهاذ الوقت الذي أعطي لكم تعطى لجميع الفرق اللي عندهم نفس العدد ديال المستشارين في هذه الغرفة.

الكلمة الآن للفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في حدود 4 دقائق و30 ثانية.

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

نظرا لضيق الوقت غادي نسلمو المداخلة ديالنا مكتوبة، وشكرا لكم.

السيد محمد الوفا، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

ما كناش باغيين نتدخلو، ولكن بغينا، أولا، نشكرو السادة المستشارين والسيدات المستشارات على العمل المهم، اللي قاموا به على مستوى اللجان في ظرف ضيق لمناقشة والمصادقة على الميزانيات الفرعية.

ونشكرو كذلك السادة المستشارين والمستشارات على النقاش اللي دار بالأمس واليوم، رغم أن المجلس جديد، فبرزت عدة تدخلات مهمة جدا في المجال الاقتصادي والاجتماعي وكذلك في المجال السياسي.

فلذلك، الحكومة كتبغني تشكر مجموع السادة والسيدات المستشارين على هذا العمل، وبطبيعة الحال، مع المدة غادي يزيد يتحسن العمل ديالنا كلنا، حكومة ومجلس المستشارين، وفي هاذ الفترة غادي يتزاد.. غادي تاخذ بعين الاعتبار الحكومة-كما قال السيد وزير الاقتصاد المالية والسيد الوزير المنتدب في الميزانية- أن واحد العدد ديال الاقتراحات اللي جات أمام اللجان أو لجنة المالية بالخصوص أن الحكومة غادي تدرسها وتعطيها أهمية كبيرة، وغادي تشوف الأثر ديالها الميزانياتي والأثر ديالها الاقتصادي، ويمكن، إن شاء الله، تكون متضمنة في مشروع القانون المالي لسنة 2017.

هاذ النقاش المهم اللي داز البارح، وسمعنا كلنا للرد اللي قام به السيد وزير الاقتصاد والمالية في ساعة متأخرة من يوم البارحة، اعتبرنا أنه غيغنيننا على نقاش مكرر وكلمات مكررة وما عندهاش، مع الأسف الشديد-اسمحو لي نقولها لكم بكل إخلاص- معندهاش أثر على الشعب ديالنا وعلى الجماهير ديالنا.

الحكومة كتخدم في واحد الإطار واضح دستوري، وعندها تراكمات منذ استقلال المغرب، وكاين الحوايج اللي مؤثرة على الميزانية أو على السير ديال هاذ الحكومة اللي بدات في يوم 3 يناير 2012، وهي عندها أثر من الماضي، ولكن بدينا كنهضو وكنتكلمومع الشعب ديالنا بالوضوح، واتحملنا مسؤوليات دقيقة في إدخال إصلاحات هيكلية، بنيوية على الاقتصاد الوطني، غيبان الأثر ديالها، وثقوا بيا من هاذ المجال، غيبان الأثر ديالها على المستقبل ديال بلادنا.

غير القانون المالي اللي قدامكم غتولي فيه، من خلال القانون التنظيمي للمالية، الشفافية، الشفافية في رصد الاعتمادات، الشفافية في المداخيل، الشفافية في الحسابات المرصدة، الشفافية في الحسابات الخصوصية، هاذ الشئ راه ما ساهلش اللي تداروالي بدا كيكون الأثر ديالو في المغرب.

كذلك، القطاعات الوزارية، اليوم 14 قطاع غادي تولى كتحاسب

لم يعد قادرا على العمل، وفي المقابل فصلت التكوين عن التوظيف، محطمة أحلام الكثير من الأساتذة المتدربين في العمل بالمدرسة العمومية، رامية بهم إلى برائن القطاع الخاص بدعوى عدم كفاءة جميع الأساتذة المتدربين للتدريس وقلة المناصب المالية.

وقد كان حريا بالحكومة الرفع من جودة التكوين ومن عدد المناصب المالية، خاصة أن عدد التلاميذ وصل 70 داخل القسم الواحد في بعض المؤسسات، وأصبح العديد من المدرسين ملزمين بتدريس 5 أو 6 مستويات في الوقت نفسه.

أما التعليم العالي فقد أصبح يكرس الطبعية بشكل فاضح، فالاحتفاظ في المدرجات وضعف التأطير هي السمات الأساسية التي تطبع الجامعة المغربية العمومية، ويضطر الحاصل على البكالوريا للمرور من مسلسل انتقائي طويل ومعقد لولوج المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، بينما بإمكان الميسورين الذين يلجون المؤسسات الخاصة التي أصبحت تتكاثر كالفطر اختيار التخصصات التي يريدونها، فقط لأنهم يتوفرون على الإمكانيات المادية، وهذا ضرب لتكافؤ الفرص. ومن جهة أخرى فإن سياسة الحكومة في مجال السكن تقر وتكرس الفوارق الاجتماعية، حيث نجد أسرة تعيش في بيت بمساحة 40 متر مربع، بينما..

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الرئيسة المحترمة، شكرا.. زدنا لك 10 دقائق كلها. هل هناك من مداخلة مكتوبة؟ اللي ابغا يعطيها للرئاسة لضمها إلى المحضر، إذا كانت شي مداخلات مكتوبة فأتونا بها. الآن، الكلمة للحكومة للرد على مداخلات.. أستسمح، أستسمح، أستسمح، شكرا. الكلمة لكم.

المستشار السيد محمد دعيدة:

شكرا السيد الرئيس. في إطار 2 دقائق و15 ثانية اللي مخصصة لمجموعة العمل التقدمي كنتبرعو على المجلس بها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا، شكرا. السي دعيدة حضرني في ندوة الرؤساء، وكان هذه الكلمة يجب أن تكون هنالك ليس هنا، شكرا.

السيد الوزير.. يلاه شكرا.

كنتكلموا على التعليم، التعليم واحد القطاع صعب، ولكن، راه خاصنا نردو البال، أش كنعقولو؟ الإفلاس.. أنا بقى فيا الحال هاذوك الدراري اللي خرجوا قبيلة وحييتوهم، وخرجوا بنظرة متشائمة على بلادهم، لأنه كيستمع خطاب واحد، ما عرفش بأنه يمكن نجاوبو.

التعليم، راه السي أحمد اخشيشن بقى فيه 5 سنين. ردوا البال أش كنعقولو، وهذا عزيز عليا وكبرنا جميع، وقام بالواجب ديالو، عدة مرات كنت قلتها وأنا وزير التربية الوطنية، وهاذي راه 5 سنين والبرنامج الاستعجالي وماشي برنامج استعجالي ومئات الملايير، بغيتوا نتكلموا على هاذ الشي؟ نتكلمو عليه ونعريوه، ولا، صافي، لا، لا، ما غاديش نعريه، بغيتي تتفرج، بغيتي تتفرج، ما كاينش الفرجة في البلاد، ما كاين إلا الحقيقة، إيه، إيه، وفي عام 2000، وفي عام 2000 ما درناهاش، في عام 2000 ملي جينا مادرنهاش، عام 2000 ل 2004، خليوننا ساكتين، خليوننا ساكتين، خليوننا ساكتين، خليوننا ساكتين.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير...

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة:

الله يخليكوم، الله يخليكوم، لأنني كيف كيقولوا، (j'ai trainé ma bosse dans ce pays)، دورت الراس ديالي وحافظ مراحل التاريخ، وحافظها ميزان.

ولذلك، اسمح لي، التدخل ديالك انويت أنا غيخفف من التدخل ديال السيد رئيس الفريق. احنا خرجنا-أقسم لكم بالله-إلى خرجنا مؤلمين البارح من التدخل ديال السيد رئيس الفريق، ولكن جييتي نفس.. دابا انت كاع درتي واحد الحاجة عظيمة جدا، خلقتي رقم جديد في الرياضيات، عجيبة هادي، العرب خلقوا الصفر وها الوضع ديالنا، ما شاء الله، أنت خلقتي لنا الصفر اسمومكرر ولا المضعف ولى .. أودي أش من صفر ولا صفر، الله يهديك، الله يهديك غير في عملك، اللي كتقوم به يوميا، كاين الخير والبركة بالوقوف اللي وقفت هاذ الحكومة في الوضع الصعب اللي كان في بلادنا في عام 2012.

لذلك، اسمحوا لي، اسمحوا لي، باراكا ما نتشفاو في بلادنا، إيوا أشنودابا هذاك المؤشر، هذاك دابا رقم.

نذكركم بأن الحسن الثاني، الله يرحمو، رفضو، رفض ذلك الرقم، وقال هاذ الرقم مغرض، وإلى ابغيتو تسولوا شي واحد، سولوا الأخ الراشيدي الغزواني، اللي كان وزير التخطيط، وامشى للأمم المتحدة، ووقف ضدو، والسي الحلبي وقف ضدو، هذا التاريخ، هذاك الرقم اللي كتستدلوا به ضد الحكومة كلوا احنا رافضينو في الحساب ديالو، في المكونات ديالو، رافضينو.

على المنجز وعلى الأهداف، وما بقاشي قيد الاعتمادات لهذا وقيد الاعتمادات لهذا، وأنا كنتكلم معكم بالتجربة وبما راكمت في هاذ السنوات من معلومات.

التسجيل ديال الأرقام شيء، راه يمكن لي نجيب لكم 50 ألف منصب مالي، ولكن ما غنجزو إلا 15 ألف منصب مالي، وما عندك حتى حاجة باش تحاججني بأني ما استعملتهموش، خاصك تتسنى الحساب الختامي من بعد سنتين عاد تكتشف أنني ما وظفتش، وهذا وقع في المغرب، كيتسجل 40.000 منصب ولكن ما كيقدر ينجز إلا 15.000 منصب، كيتسجل في الاستثمار 30 مليار ديال الدرهم، وما كيتنجز منو إلا 10 ديال المليار، 15 دالمليار ديال الدرهم، ملي جينا كنعقولو كيخص تولي الشفافية في هاذ الشي، ما يمكنش يتستعمل القانون المالي للتمويه السياسي، ولكن هذاك التمويه راه كيتصبر عليه واحد الوقت، وكيعاود يتصبر عليه واحد الوقت، ولكن واحد النهار كتؤدي الفاتورة ديالو غالية.

اليوم واضعين أمامكم واحد القانون مالي واقعي، لا في التوقعات ديالو، كيقولوا لنا ما حاسبينش للنفط، احنا حاطين قدامكم واحد-إلى ما خانتنيش الذاكرة السي ادريس-61 للباريل، اليوم راه الباريل اليوم أصبح الباريل في 40، ولكن اللهم ناخذو الاحتياط وما نغالطوش الشعب ديالنا باش نواجهو غدا واحد الأزمة غتكون قدامنا.

كيتقال لنا "دغدغة شعور المواطنين"، هذا هو الاختيار اللي ما اختارناش-إييه، الأستاذ-هذا هو الاختيار اللي ما اختارناش، واختيار صعب ما بغيتش نعطي أمثلة بدول قريبة منا اللي جلسوا دغدغوا في الانتخابات مشاعر الناس، ومن بعد ملي جلسوا على الطاولة يشوفوا الواقع واجههم شيء آخر، هادي الحقيقة.

الي تأكد في الانتخابات ديال 4 شتنبر هو أن الشعب ديالنا تحمل كل الإصلاحات اللي قمنا بها، عنداك يتسحاب لك الشعب ديالنا تحمل الإصلاحات اللي درناها لله، وملي كنخرجو للشارع كاين الناس اللي كيحييوننا، وكاين بطبيعة الحال اللي كيصفروننا، وهذا حقو، ولكن ما بقاش الوزير مخبوع في الطوموبيل بالريديويات.

إييه، الوزير اليوم كينزل للشارع، كينزل، الله أعلم، إلى بغيتي نعطي الأمثلة أنا مستعد، بما فهم أحبابي وأصدقائي، إييه كينزل وهذا جديد، وهاذ الثقافة هي اللي خاصها تولي عندنا كاملين.

نويتنا أن السيد وزير المالية والاقتصاد جاوب البارح، خيبة كبيرة، خيبة فاش؟ طموحات المغاربة طموحات كبيرة منذ الكفاح من أجل، ضد الاستعمار. علاش كافحوا المغاربة باش يخرجوا الاستعمار؟ راه كافحوا باش يلببوا واحد الطموحات ديالهم، لأنه كان حاقهم الاستعمار.

في 1956 بقينا غير بيناتنا، آرا لنا ندورو اشوية للور من 1956 لهننا نشوفو:

أما بخصوص مقاربتنا وتفاعلنا أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية، مع كل قطاع من القطاعات المدرجة باللجان المشار إليها أعلاه، فإننا سنحاول من خلال هذه المداخلة بسط أهم العناصر التركيبية المتعلقة بالموضوع.

i. لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

1- في مجال العدل والحريات:

في البداية، عبر فريق العدالة والتنمية خلال مناقشة الميزانية الفرعية عن تميمه وتنويعه بالمجهودات المبذولة من طرف السيد الوزير على الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة والتي كانت تعاني من عدة اعطاب وذلك بهدف:

- تعزيز ضمانات الاستقلالية؛

- تخليق القضاء؛

- تحديث المنظومة القانونية؛

- تأهيل الهياكل القضائية والإدارية والموارد البشرية قصد الرفع من النجاعة القضائية وجعل القضاء في خدمة المواطن، كما نادى بذلك صاحب الجلالة في الخطاب الملكي السامي ليوم ثامن أكتوبر 2010.

لقد تأسست مرجعية مخطط الإصلاح على التوجهات الملكية السامية والمقتضيات الدستورية في هذا الجانب والبرنامج الحكومي، الذي قدمه السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان يوم 19 يناير 2012 بشأن الإصلاح الشامل والعميق لمنظومة العدالة ومواصلة الإصلاح.

وسجلنا كفريق بأن الوزارة احترمت مقتضيات الفصل 86 من الدستور بضرورة إصدار القوانين التنظيمية خلال الولاية التشريعية الحالية.

وهكذا فقد ارتكز عمل الوزارة على تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- توطيد الثقة والمصداقية في القضاء المستقل والتزبه والفعال وتعزيز دوره في ضمان ممارسة الحقوق والحريات وتأمين شروط المحاكمة العادلة تحقيقا للأمن القضائي. وهذا ما تم بالفعل بمصادقة مجلس النواب على مشروع القانون التنظيمي 100.13 المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية وكذا القانون التنظيمي 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، وهما الآن أمام مجلس المستشارين؛

- تحسين وضعية القضاة المادية، وذلك بزيادة مهمة في أجورهم؛

- تسهيل ولوج المواطنين الى العدالة والرفع من شفافية وجودة الخدمات القضائية وضمان سرعة الاجراءات عن طريق الحرص على النجاعة القضائية من خلال تسريع وتيرة المعالجة والبت في الملفات وتنفيذ الاحكام؛

وغنختم بهاذي، واحد النهار جلاله الملك جا للبرلمان، وقال: "عندكم، الحساد ديال المغرب اكثر".
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا للسيد الوزير المحترم.

الملحق:

المداخلات المكتوبة المسلمة للرئاسة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن مشروع القانون المالي رقم 70.15 لسنة 2016.

1- مداخلة تركيبية، من تقديم المستشار السيد نبيل الأندلوسي، باسم فريق العدالة والتنمية، خلال مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات المدرجة في إطار اختصاص كل من:

i. لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

ii. لجنة الداخلية والجماعات المحلية

iii. لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الحكومية المنضوية في إطار اختصاص كل من لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة الداخلية والجماعات المحلية ولجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة.

وبدأى ذي بدء، ومن نافلة القول، التأكيد على أن محطة مناقشة قانون المالية 2016 تعتبر مناسبة مهمة لتقييم العمل الحكومي ومدى التزام الحكومة بأولويات برنامجها وأهدافه. وهنا ودون التطرق للعديد من التفاصيل الدقيقة في هذا التقديم، وبشكل عام، نثمن صادقين، كفريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، عاليا المجهودات التي بذلتها وتبذلها الحكومة على جميع المستويات وإرادتها الصادقة وعزمها القوية في مباشرة الإصلاحات الهيكلية وجرأتها النادرة في معالجة الملفات التي استعصت على الحل لسنوات، كما نحني فيها سعيها الدؤوب لتحقيق التوازن الاجتماعي وترسيخ قيم التماسك والتضامن بين جميع فئات المجتمع والدفاع عن الفئات الهشة، التي غالبا ما كانت لا تجد من يدافع عنها.

- ماذا عن البلاغ الصادر عن وزارة العدل والداخلية في حق 26 مستشارا برلمانيا في الغرفة الثانية وبثه عبر وسائل اعلام وطنية، الذي مس بمبدأ قرينة البراءة وخرق سرية البحث، خاصة أمام توالي صدور قرارات بعدم المتابعة في حقهم؟

2- المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج

لاشك أن الإصلاحات التي شهدتها السجون بالمغرب خلال السنوات الاخيرة وتفعيل المقتضيات الدستورية (الفصل 22 و23) والتوجهات الملكية السامية والنصوص التشريعية والتنظيمية ذات صلة بتدبير قطاع السجون وانفتاح هذه المؤسسات على محيطها الاجتماعي والثقافي وعلى فاعلين متعددين من ضمنهم منظمات غير حكومية وهيئات تربوية وغيرها، كل هذا يترجم بالملاموس مقارنة جديدة تندرج ضمن الدينامية العامة للبلاد، وتعكس بقوة سعي الحكومة لتحسين ظروف السجناء وتسهيل اعادة ادماجهم اجتماعيا واقتصاديا.

وقد اعتمدت المندوبية على وضع مخطط استراتيجي 2015-2016 على محاور أربع أساسية:

- توفير شروط إنسانية لمعاملة السجن ككائن بشري، يؤدي ضريبة جرمه ويأمل المجتمع عموما في إعادة إدماجه في الحياة العامة، من خلال برنامج تحسين ظرف الايواء وكذا تحسين مستوى التغذية عبر التدبير المفوض لخدمة الاطعام في السجون (التجربة همت 30 مؤسسة سجنية خلال سنة 2015 في انتظار تعميم التدبير على جميع المؤسسات السجنية) وتعزيز الرعاية الصحية للنزلاء؛

- تهريب المعتقلين للعودة إلى المجتمع وإدماجهم اجتماعيا واقتصاديا من خلال تدعيم برامج التعليم والتكوين المهني ومحاربة الامية ودعم التواصل مع العالم الخارجي؛

- إعطاء أهمية خاصة للحفاظ على سلامة السجناء، وذلك من خلال وضع نظام أمني للوقاية وبناء سجون جديدة تستجيب لمعايير السلامة والأمن خلال 2016 (طنجة، العرجات، أيت ملول...)

- الانخراط في تحديث الإدارة وتعزيز إجراءات الحكامة وذلك عبر تطوير الموارد البشرية وتأهيلها وإرساء نظام معلوماتي واعتماد التقنية البيومترية.

ونحن في فريق العدالة والتنمية، أكدنا ونؤكد، بأننا نشيد ونثمن الجهود المبذولة من أجل تحسين وضعية السجناء رغم الإكراهات المتعددة وعلى رأسها:

- ضعف الاعتمادات المرصودة للمندوبية مقارنة مع المهام الموكلة إليها؛

- النقص الحاد في الموارد البشرية أمام الارتفاع المتواصل للسكانة السجنية.

- الاعتماد على التكنولوجيات الحديثة من أجل الوصول الى المحكمة الرقمية في أفق 2020 ضمنا لتنزيل توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة؛

- مراجعة وتعديل الكثير من المواد لسد الثغرات التي أفرزتها الممارسة العملية لبعض القوانين كالقانون الجنائي ومدونة التجارة والمسطرة الجنائية والمسطرة المدنية وغيرها؛

- الحرص على الرفع من البنية التحتية للمحاكم، وذلك ببناء وتوسيع وتهيئة مجموعة من المحاكم حتى تصبح في المستوى المطلوب؛

- النهوض بالمهن القضائية ومساعدتي القضاء تخليقا وتكويننا (المحاماة، التوثيق، الخبراء، التراجمة، المفوضين القضائيين وغيرهم..). وقد أكدنا خلال المناقشة باللجنة على:

- وفاء الوزارة بالمخطط التشريعي بإنجازها لمجموعة النصوص المدرجة به؛

- اعتماد توصيات الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة؛

- إتباع المنهجية التشاركية، وذلك باشتراك كل الفعاليات المعنية ومكونات المجتمع المدني في مخطط الإصلاح؛

- تبني مقاربة شاملة ورؤية متكاملة للمجالات الأساسية لإصلاح العدالة؛

- توفير الوزارة على اعتمادات تسمح لها بإنجاز كل المشاريع المبرمجة. وتساءلنا:

- بعد استقلال النيابة العامة عن وزارة العدل، هل من ضمانة لعدم تدخل جهات خارج الجسم القضائي؟

- وهل بالفعل سيحقق القانونين التنظيميين 100 و106 المشار إليهما سلفاً، ربط المسؤولية بالمحاسبة؟

- هل من برنامج لمواكبة سياسة الجهوية، وذلك باعتماد خريطة قضائية تنسجم وتوجهات الجهوية التي تم اعتمادها؟

- ماذا عن المحاكم عن المختصة؟ خاصة وأن المغرب قطع أشواطاً في هذا الجانب وأن حصيلة المحاكم التجارية والإدارية هي جد إيجابية؛

- هل من استراتيجية لتنفيذ الأحكام المدنية الصادرة؟ خاصة وأن نسبة التنفيذ لحدود الآن هي غير كافية وتولد شعور "عدم الثقة" لدى المواطن اتجاه القضاء، وكذا تحصيل الغرامات والصائر خاصة وأن ما يمكن تسميته الباقي استخلاصه هو جد مهم؛

- استمرار ارتفاع نسبة الاعتقال الاحتياطي رغم وجود بدائل (نسبة 40%)، مما يؤثر على وضعية السجون ويسبب الاكتظاظ، فهل من بدائل ممكنة؟

5- الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني:

بعد التنويه بعمل الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني والأدوار التي تقوم بها، خاصة أن لها علاقة مباشرة مع المؤسسة التشريعية، ورغم الإكراهات العديدة التي تعاني منها، فإننا سجلنا التزام الوزارة بما جاء في البرنامج الحكومي 2012-2016 وكذا المخطط التشريعي من خلال الحصيلة المهمة المنجزة في هذا الجانب.

كما سجلنا التزام الوزارة بالمقاربة التشاركية واحترام المقترضات الدستورية في هذا الجانب، وعبرنا عن تخوفنا من تأثر العلاقة مع البرلمان أمام العلاقة مع المجتمع المدني الذي بدأ يأخذ حيزاً كبيراً من عمل الوزارة، خاصة أمام قلة مواردها البشرية.

6- المحاكم المالية: المجلس الأعلى للحسابات

في البداية، تم شكر السيد الرئيس الأول على عرضه القيم والمتضمن لأهم أنشطة المحاكم المالية وبعض التقارير المهمة التي أنجزتها والتي في طور الإنجاز، كما تمت الإشادة بالدور الذي تلعبه المحاكم المالية في تحسين أداء المرافق العمومية.

وقد لاحظنا ضعف الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة في المجلس والحاجة الماسة لرفع الاعتمادات المخصصة له، ليتأتى له القيام بدوره على أحسن وجه.

7- الأمانة العامة للحكومة:

بعد التنويه بعمل الأمانة العامة للحكومة، نظراً للحصيلة الإيجابية لنشاطها خلالها سنة 2015 على المستوى التشريعي، والتي تطرق إليها السيد الأمين العام للحكومة، مذكراً بعدد مجالس الحكومة ومشاريع القوانين التنظيمية والنصوص التنظيمية وإصدار الأوامر بالتنفيذ والنشر داخل الأجال الدستورية، مثنين عمل الأمانة العامة على مستوى رفع قدرات العاملين بها، وكذا دعم القطاعات الوزارية الأخرى بمستشارين قانونيين. وفي إطار المهن المنظمة والجمعيات أكد الأمين العام أنه تم منح حوالي 1000 رخصة في مجال اختصاصاتها والمراقبة القانونية للجمعيات. كما أشار إلى تطوير المطبعة والجريدة الرسمية حيث أصبحت تنشر بالصيغة الرقمية إلى جانب الورقية.

ولاحظ السادة المستشارون - ومنهم ولاشك مستشارو العدالة والتنمية - تطور كثافة الإنتاج التشريعي لهذه السنة الأمر الذي أزاح لقب "تلاجة القوانين" التي كانت تعرف بها الأمانة العامة للحكومة لسنوات عدة.

ii. لجنة الداخلية والجماعات المحلية:

1. قطاع الداخلية:

بداية، لا بد من التنويه بالأجواء الإيجابية التي مرت فيها مختلف الاستحقاقات الانتخابية، حيث كانت المقاربة التشاركية حاضرة في

كما نؤكد على أن نجاح المخطط سيبقى رهينا بحل إشكالية الاعتقال الاحتياطي وتطبيق العقوبات البديلة المعمول بها في عدة دول. ونأمل خيراً في الحلول المتضمنة بمشروع المسطرة الجنائية وعلى رأسها القيد الإلكتروني لحل هذه المعضلة.

3- المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان:

بعد التنويه بدور المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في النهوض بهذا القطاع الحساس من خلال ملاءمة التشريعات الوطنية مع المقترضات الدستورية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، سجلنا:

- ضعف الموارد البشرية للمندوبية وحاجتها الماسة لتعزيزها، ورغم ذلك فإن ميزانية 2016 لم ترصد لها سوى 10 مناصب مالية؛

- المطالبة بتكثيف الجهود من أجل وضع تقارير بشكل لا يدع مجالاً لتدخل الجهات المعادية للمغرب لاستغلالها بشكل سلبي؛

- الميزانية المرصودة للقطاع لا تتلاءم وطبيعة المهام المنوطة بالمندوبية؛

وسجلنا كذلك أنه رغم ضعف الميزانية المخصصة لها خلال سنة 2015، فقد استطاعت تديبها بشكل جيد، سواء تعلق الأمر بميزانية التسيير أو الاستثمار.

وأواخذ على المندوبية غياب اشتغالها داخلياً، لذلك ينبغي مراعاة هذه النقطة مستقبلاً والعمل على اعتماد مراقبة تشاركية مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

الملاحظ أن عمل المندوبية هو جد مهم، ولكنها لا تعرف كيف تسوق عملها لعموم المواطنين.

كما لاحظنا غياب تقارير عن التدخلات العنيفة وغير المبررة وغير المتناسبة مع الاحتجاجات السلمية.

4- وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

لا يخفى على أحد الدور المحوري لوزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، لذلك أولت الحكومة لهذا القطاع عناية خاصة، ورغم ذلك فإن عملها يبقى غير كاف بالنظر لعدة إكراهات وعلى رأسها ضعف الميزانية المرصودة لها.

وقد لاحظنا كمستشارين بأن التوقيت المستمر يساهم في ضعف عطاء الإدارات العمومية بشكل عام، وخاصة في البيوادي والمدن الصغيرة، مسجلين التخوف من تطبيق المرسوم المتعلق بإعادة الانتشار، منوهين بدور الوزارة في محاربة التغيب غير المشروع، وذلك بتفعيل مسطرة ترك الوظيفة في حق أكثر من 2100 موظف غير ملتزم بمقتضيات وواجبات الموظف العمومي.

وبالتالي تدعيم عناصر القوة والنجاعة وتدارك مكتمن الخلل والضعف. أما في ما يتعلق بالأراضي السلالية، فإن الجهود المبذولة لحمايتها واثميتها وإدماجها في مسلسل التنمية الاقتصادية جهد معتبر، إلا أنه بطيء أمام التحديات والإشكاليات التي تحيط بهذه الأراضي، لذلك ندعو للتسريع بالإصلاح القانوني المنظم لشؤون هذه الجماعات السلالية مع مراعاة الجانب الاجتماعي لذوي الحقوق.

2. قطاع السكنى والتعمير:

إن الجهود المبذولة من طرف الحكومة في هذا القطاع واضحة ولا شك، حيث تم تخفيض العجز السكني من 840 ألف وحدة سكنية سنة 2011 إلى 580 ألف وحدة سنة 2014 في أفق تخفيضه سنة 2016 إلى 400 ألف وحدة سكنية. هذا وتبقى كل البرامج المسطرة في هذا المجال، سواء برنامج "مدن بدون صفائح" أو برنامج "إعادة تأهيل المباني الآيلة للسقوط" أو برنامج "هيكلة الأحياء الناقصة التجهيز" أو برامج "السكن الاجتماعي" تبقى في حاجة إلى الفعالية والسرعة في الإنجاز وإلى التنسيق المحكم والسلس بين مختلف المتدخلين في هذا القطاع، وتحمل كل طرف مسؤولياته وللالتزامات المتعلقة به. إن تنوع برامج "سياسة المدينة" تبقى من الإبداعات المهمة لهذه الحكومة، حيث ساهمت في التأهيل الحضري لعدة مدن من خلال برامج مندمجة تستجيب لمختلف حاجياتها. ويبقى تعميم هذه السياسة على مختلف المدن مطلباً ملحا وضروريا، تحقيقاً للعدالة المجالية في هذا الإطار.

و في مجال التعمير وإعداد التراب: فإننا نسجل بإيجابية التطور الحاصل في هذا المجال، لكن تبقى الحاجة ملحة لتعميم تغطية التراب الوطني بوتائق التعمير، خصوصا المدن التي تعرف ضغطا عمرانيا كبيرا، كما أن مسطرة الاستثناء في مجال التعمير—والتي لم تعد بالمناسبة استثناء—وإنما قاعدة، أصبحت الضرورية تقتضي مراجعتها لتفادي تشويه جمالية المدن والمس بتناسق عمرانيا.

3. مجال التجهيز والنقل واللوجستيك:

إننا نشتمن المجهودات التي تقوم بها الوزارة في مجال البنيات التحتية، سواء تعلق الأمر بالبنيات التحتية الطرقية والطرق السيارة أو بالبنيات التحتية للموانئ أو البنيات التحتية للمطارات أو السكك الحديدية أو البنيات التحتية المتعلقة بالسدود. وبما أن الميزانية المرتقبة للاستثمار من الميزانية العامة للدولة ستصل إلى 67.5 مليار درهم، يرسم السنة التي نحن بصدد مناقشة ميزانها، فإن هذا من شأنه أن يعزز من هذه البنيات وتوسعتها.

ويبقى تطور قطاع الطرق السيارة بالمغرب من أهم الإنجازات في مجال البنيات التحتية، لذلك نطالب بتسريع استكمال الأشغال بالطريق السيار الرابط بين الجديدة وأسفي، لما له من أهمية قصوى في تحقيق التنمية الاقتصادية بين المدينتين ومحيطهما. أما بالنسبة لورش الطرق السريعة فلا يقل أهمية عن ورش الطرق السيارة لما له من

إعداد مختلف القوانين التنظيمية، مسجلين حرص الحكومة على نزاهة وشفافية هذه الانتخابات، وهو ما أعطى لبلادنا مصداقية في الداخل والخارج، وجعلها نموذجا يحتذى به في بناء المؤسسات الديمقراطية، وهذا لا ينفي طبعاً وقوع بعض التصرفات المعزولة، والتي لا ترقى لأن نتخذها ذريعة للتشكيك في المسار الانتخابي برمته لتحقيق أهداف سياسية ضيقة، مع التأكيد هنا، على ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحمل الجميع لمسؤوليته كل من موقعه، دولة وأحزابا، سلطة ومترشحين، فنجاح هذه المحطة ليس نجاح للحكومة فقط، وإنما هو نجاح للمغرب وترسيخ لمساره الديمقراطي، الذي بات نموذجا يشهد له ويحتذى به.

هذا ولا يفوتنا هنا، أن نشتمن غالبا المكانة التي تحظى بها أقاليمنا الجنوبية في إطار الجهوية المتقدمة، خاصة بعد الدينامية التنموية التي أعطاها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله ورعاه، لهذه الأقاليم الغالية من ترابنا الوطني.

كما نغتنم هذه الفرصة لندعو الحكومة، وبشكل استعجالي، لإصدار مختلف المراسيم التي تضمنتها القوانين التنظيمية، حتى تتمكن مختلف المؤسسات المنتخبة من ممارسة مهامها في وضوح وشفافية، مع التأكيد على ضرورة مواكبة هذه الجماعات في تنزيل المقترحات التي جاءت بها هذه القوانين لتحقيق الفعالية والنجاعة والحكمة الترابية المنشودة.

و في مجال الأمن، لا يسعنا إلا أن نحمد الله على نعمة الأمن والاستقرار الذي تعيشه بلادنا في محيط يعرف اضطرابات وتحديات أمنية مختلفة. مغتنمين هذه المناسبة للإشادة بمختلف قوى الأمن على وطنيتها ويقظتها الدائمة وتحملها لأعباء السهر حماية لأمن المواطنين وسلامتهم وحفاظا على استقرار البلاد من كل خطر إرهابي مفترض، بمقاربة استباقية ناجعة وفعالة. وفي نفس الوقت وجب التنبيه إلى ضرورة الالتزام بكل المقترحات القانونية في هذا المجال وتقويت الفرصة على المترشحين ببلدنا للإساءة إليه من خلال بعض التصرفات المعزولة، متسلحين في ذلك باحترام مقترحات حقوق الإنسان إحقاقاً لدولة الحق والقانون. هذا ونغتنم هذه الفرصة كذلك لكي نطالب الحكومة بإيلاء عناية خاصة بمختلف القوى الأمنية وإحداث مؤسسات للأعمال الاجتماعية خاصة بهم وبأسرهم ودعمها بالإمكانات المالية اللازمة على غرار باقي الفئات الأخرى.

و في مجال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، يمكن التأكيد على أنها حققت نتائج إيجابية، سواء من حيث عدد المشاريع المنجزة أو من حيث نوعيتها وعدد المستفيدين منها. ويبقى من مسؤولية الحكومة، بل وواجبها، مراقبة مدى فعالية بعض المشاريع وتحقيق الحكامة فيها ومدى تحقيقها لغاياتها، لذلك نؤكد على أن تكثيف آليات التنسيق بين مختلف المتدخلين، سواء على مستوى البرمجة أو التنفيذ أو التتبع أو التقييم سيجعلها تقف على مكامن القوة والضعف في هذه المشاريع،

بالجانب الديني (الأمن الروحي) والهوياتي (قيم الانتماء للوطن) والاجتماعي لفائدة مغاربة العالم، وذلك طبعا بالتنسيق مع الوزارات والمؤسسات المعنية داخل وخارج أرض الوطن، هذا دون إغفال مهام الوزارة فيما يتعلق بالإهتمام بالمهاجرين الأجانب القاطنين بالمغرب وشؤون اللاجئين، ومساهمتها في وضع أسس حكمة جيدة لمنظومة الهجرة.

إننا وإذ نثمن الدور المهم الذي تقوم به الوزارة، فإننا نؤكد أن المغاربة العالم لا زالوا في حاجة إلى دعم واهتمام السياسات العمومية بمشاكلهم الأساسية، خاصة ما يتعلق منها بتحسين أداء المصالح القنصلية والدبلوماسية، والإهتمام بتعليم اللغتين الرسميتين للدولة العربية والأمازيغية، وتأهيل الشأن الديني وتأطير مغاربة العالم على هذا المستوى الحساس، مقترحين في هذا السياق تأسيس معهد لتكوين الأئمة والدعاة الشباب من الجيل الحالي المقيم بالمهجر-الذي بات بحكم الواقع وطنهم الثاني- وهو ما سيعني في حالة تحقيقه أن يؤطر الشباب من طرف أئمة ودعاة مستوعبين لتناقضات واقعهم وأفكارهم وملمين بهمومهم وميولاتهم وتوجهاتهم، خاصة بعد بروز موجات من التطرف والأفكار الهدامة التي باتت تقنع الكثير من الشباب المسلم، بحكم عدم إلمامهم وجهدهم بتفاصيل المسائل الفقهية وموقف الدين الإسلامي السمح منها.

ويجب التأكيد هنا، بأن مسؤولية التأطير هي مسؤولية الجميع، دولة ومؤسسات، أسرا وجمعيات، وذلك حتى يساهم الجميع في توعية الشباب بهويتهم الحضارية في إطار ما يمكن أن نسميه بمقاربة جيلية تفاعلية، وكذلك دعم النساء في إطار مقاربة النوع، وهو ما يجعلنا نثمن مبادرة إنشاء الوزارة لمصلحة "دعم النساء المغريات القاطنات بالخارج" التابعة لمديرية العمل التربوي والسوسيوقافي والقضايا القانونية، من أجل دعم أفضل لاحتياجات النساء المهاجرات وتحقيق إدماج أفضل لبعده النوع الاجتماعي في خطط عمل الوزارة، مع استحضار أهمية تقييم نتائج عمل هذه المصلحة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها.

لقد رصدت للوزارة، خلال سنة 2015، ميزانية تقدر ب 437.4 مليون درهم، 391.2 مليون درهم منها تتعلق بنفقات التسيير (أي 89.4 من الميزانية الإجمالية المخصصة للوزارة)، وقد خصص الجزء الأكبر من ميزانية التسيير (حوالي 64.9%) لمساعدة الجمعيات التي تعمل لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج ودعم شؤون الهجرة (254 مليون درهم)، تليها برامج دعم وتشجيع الأنشطة الثقافية (4%) وبرنامج الدعم الاجتماعي للفئات الضعيفة (6,6%). أما بالنسبة للصندوق الخاص بدعم العمل الثقافي والاجتماعي لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة الذي تم إحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2011 وتغييره سنة 2015، والذي يهدف إلى ضبط حسابات العمليات المتعلقة بهذا العمل بهدف تجويد الأداء وترشيد الإنفاق، إذ أنه وخلال سنة 2015، مثلا، دفع

أهمية اقتصادية واجتماعية، لذلك نثمن ما تحقق في السنوات الماضية وندعو لاستكمال الأوراش المتبقية والرفع من وتيرة إنجازها، خاصة وأن بعض الأشغال متعثرة أو بطيئة في أكثر من ورش على المستوى الوطني (المقطع الرابط بين الحسيمة - تازة نموذجيا)، هذا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل وفتح أوراش الجديدة. هذا ويبقى الحفاظ على الشبكة الطرقية الأخرى وصيانتها من الضرورات الملحة، مما يتطلب استراتيجية متكاملة لتأهيلها مع تحديد الأولويات.

أما قطاع الموانئ فنظرا لأهميته فهو يعرف تطورا مهما، خصوصا وأن الاستراتيجية المينائية الوطنية ستمكن كل جهة من جهات المملكة من الاستفادة من الرواج الاقتصادي لهذه الموانئ، لذلك فهي في حاجة مستمرة للتجهيزات اللازمة لتطوير أنشطتها. وتبقى الحكامة في التدبير والفعالية في الإنجاز من الشروط الأساسية لتحقيق ذلك. فميناء "طنجة المتوسطي" الذي يرتبط بأكثر من 161 ميناء في 63 بلدا عبر العالم، وحده استطاع أن يجعل من المغرب محورا للتجارة البحرية العالمية بفضل حجم مبادلاته.

أما البنيات التحتية المتعلقة بالسدود فلا يسعنا إلا أن نثمن المجهودات المبذولة في هذا المجال وحجم الاستثمار المخصص له والأوراش المتعددة التي في طور الإنجاز والمنتشرة عبر ربوع المملكة، مما سيمكن بلادنا من تعبئة مواردها المائية وتأمين حاجياتها من الماء الصالح للشرب.

وفي مجال النقل الطرقي والسلامة الطرقية: فبالرغم من التقدم الحاصل في هذا المجال، فما زال القطاع يواجه صعوبات مما يتطلب الاستمرار في المقاربة التشاركية لتجاوز كل المعوقات، سواء على المستوى التشريعي أو على المستوى العملي، وتكثيف الحملات التحسيسية بمختلف الوسائل لحث مستعملي الطريق على الالتزام بقواعد السلامة داخل الفضاء الطرقي، فضلا عن التحسيس بخطورة السياقة تحت تأثير الكحول والمواد المخدرة. وبالمناسبة فإننا نثمن كل البرامج المعتمدة من طرف الوزارة والتي تستهدف تجديد أسطول النقل بمختلف أنواعه، كما لا يفوتنا أن ننوه بتنظيم وزارة التجهيز والنقل للمؤتمر الإفريقي الأول للنقل واللوجستيك من 25 إلى 27 من شهر نونبر الماضي بالرباط.

iii. لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة

1. الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نثمن الدور الهام الذي تقوم به الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، الموكل لها مهمة إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بالمهاجرين المغاربة الذي يقدر عددهم ب 4,5 مليون مغربي، أي حوالي 15% من مجموع سكان المغرب (تقدر تحويلاتهم 42 مليار درهم)، والقائم أساسا - الدور - على تعزيز قيم التضامن والتعاون والنهوض

الدائم في المحافل الدولية والمساهمة في نشر قيم العدالة والحرية والسلام وحقوق الشعوب في الكرامة والاستقرار والدفاع عن قضايانا العادلة وعلى رأسها قضية الوحدة الترابية، التي تحتاج لنضال تلحم فيه الحكومة والنخبة ومختلف الفاعلين بالشعب وقواه الحية، مسترشدين بتوجيهات صاحب الجلالة، نصره الله وأيده، الذي أبدع في سياق السياسة الدولية مبادرات نوعية بصمت الساحة الدولية، وهو ما أكسب بلادنا إشعاعاً على المستوى الدولي والإقليمي على حد سواء، مؤكداً هنا على مركزية القضية الفلسطينية التي تبقى قضية المغرب ملكاً وحكومة وشعباً، وإنما مناسبة لنؤكد مرة أخرى، أن معاناة الشعب الفلسطيني تحتاج منا جميعاً ومن جميع أحرار العالم وقفة تاريخية ومؤازرة دائمة مستمرة، فالقضية ليست قضية شعب أو قومية وإنما هي قضية إنسانية بامتياز، وقد كانت تاريخياً قضية مركزية عند عموم أبناء الشعب المغربي.

إن ما يقع اليوم بفلسطين العزة والكرامة يحتاج منا وقفة جماعية نسائل من خلالها أنفسنا، ونسائل العالم أجمع وعلى رأسه ضمائره الحية، لنعيد طرح السؤال، سؤال ما العمل أمام تعنت وهمجية آلة القتل الصهيونية التي تريد أن تبيد الإنسان والأرض والتاريخ، إننا وإذا نستحضر دورنا كمغاربة لدعم قضية فلسطين، نستحضر من خلالها معاناة جميع المستضعفين في الأرض بمختلف ألوانهم وعقائدهم ولغاتهم وأجناسهم، فالحرية شيء مشترك لجميع بني الإنسان، مستحضرين في هذا السياق ما يتعرض له إخواننا وأخواتنا في بورما من إبادة جماعية وتقتيل بشع، لا تقره لا قوانين السماء ولا شرائع الأرض، وهو ما يستدعي منا تحركاً حازماً على المستوى الدولي لإثارة الموضوع في المحافل الدولية والتدخل العاجل لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من أرواح بشرية تزهق ظلماً وعدواناً.

إنه، ومن أجل استمرار بلادنا في موقع الفاعل والمؤثر على مستوى الساحة الدولية، يجب أن يرتكز العمل الدبلوماسي الوطني على الدفاع المستميت عن سيادة المغرب على كل أراضيه ومياهه الإقليمية، وترويج النموذج المغربي عبر تفعيل دبلوماسية تتسم بوحدة الموضوع والرسالة وتنوع المنهج والطريقة سواء عبر الدبلوماسية الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية.

3. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

اعتمدت الوزارة إستراتيجية جديدة متنوعة الأبعاد في إطار تأهيل الشأن الديني، قائمة بشكل أساسي على تحديد المرجعيات والرقى بالخطاب الديني، وتقوية القيم الإسلامية ووحدة المذهب المالكي والتعبئة من أجل التوعية الدينية لتحسين بلادنا من التيارات الفكرية والعقدية المتطرفة والعناية بالجالية المغربية المقيمة بالخارج وتجديد الروابط الدينية والتاريخية والثقافية التي تجمع المغرب بإفريقيا باعتباره جزءاً لا يتجزأ منها.

الصندوق ما قدره مليون درهم في إطار برنامج "عودة" المتعلق بمواكبة وإعادة إدماج المغاربة المقيمين بالخارج عبر المساهمة في تمويل مشاريع بشراكة مع المقاولات العمومية، بالإضافة إلى مبلغ 0.33 مليون درهم تم دفعها لفائدة الجمعية العاملة في مجال شؤون الهجرة، وهو ما يشجعنا للتساؤل هل فعلاً بمثل هكذا اعتمادات يمكن مواكبة وتنفيذ المهام المسطرة والوصول إلى الأهداف المرجوة، إن الأمر يحتاج لتقييم دوري لمثل هذه البرامج وتأثير ذلك على واقع المهاجرين المغاربة، بحيث يبقى السؤال الحقيقي الذي يستوجب أن نجيب عنه جميعاً، لكن وبشكل أو لى الحكومة، ممثلة بالوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، بصفتها مشرفة على القطاع، هو "هل يشعر المهاجر المغربي بالإجراءات الحكومية التي تستهدفه؟"، إن لغة الأرقام على أهميتها يجب أن تترجم إلى واقع ملموس وإجراءات حقيقية ظاهرة الأثر والتأثير.

مثيرين مستجدات مشكل الأرامل المتضررات من تخفيض 40% من تعويضاتهن الشهرية حسب قانون بلد الإقامة والذي تم تنفيذه من طرف الحكومة الهولندية ابتداء من 01 يناير 2013، خاصة المتضررات اللائي رفضت شكايتهن أو لم يقدمن أية شكاية لدى بنك الضمان الاجتماعي الهولندي ولم يلجأن إلى القضاء من أجل إنصافهن كسابقتهن (المستفيدات من قرار المحكمة باسترجاع مستحقتهن بأثر رجعي)، خاصة وأن المحكمة المختصة قد أصدرت حكمها الابتدائي بتاريخ 20 نونبر 2015 يقضي برفض استرجاع هاته التعويضات، رغم أن الحكومة الهولندية أصدرت رسالة وجهتها إلى البرلمان الهولندي توصي فيها وتؤكد التراجع عن قرارها واستعدادها لصرف التعويضات المرتبطة بهاته الفئة المتضررة كسابقتهن (أي التي تقدمت بالشكاية).

ولأن الوزارة لا تهتم بمغاربة العالم فقط، وإنما أضيفت إليها مهمة تدبير السياسة العمومية الخاصة بشؤون الهجرة، فإننا في فريق العدالة والتنمية نثمن الجهود المبذولة لتعزيز اندماج المهاجرين واللاجئين، بحيث تمت تسوية أوضاع 18694 شخص، لكننا نسجل هنا فيما يخص طلبات اللجوء الخاصة بالأشقاء السوريين، أنها لازالت تحتاج لمجهودات، خاصة وأن اللجنة التي أنشئت لهذا الغرض والتي أجرت مقابلات مع أكثر من 60 امرأة سورية، لم تقدم بعد أي تقارير بخصوص عملها ولا القرارات المتخذة في هذا السياق.

2. وزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

إن السياق الدولي الذي بتنا نعيشه اليوم، والمتسم بالعديد من المتغيرات المبلورة في اتجاهها العام للملامح تشكل نظام عالمي جديد، سواء ما تعلق منها بتفاهم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، أو ما تعلق بارتفاع منسوب التهديدات الإرهابية التي تعصف باستقرار أكثر من دولة وبأمن أكثر من شعب، وغيرها من السياقات والحيثيات التي تؤكد كلها على الدور الاستراتيجي الذي يجب أن تلعبه وزارة الشؤون الخارجية والتعاون لكسب رهان العمل الدبلوماسي لبلادنا من خلال ترسيخ موقع المغرب على مستوى الفعل الدولي والحضور

استحضرننا كفريق، ظرفية الإقليمية والدولية التي تستدعي من الجميع التحلي بما تقتضيه المرحلة من يقظة وحذروا اتخاذ كافة التدابير والإجراءات الضرورية الكفيلة بحماية أمن وسلامة مواطنينا واستقرار بلادنا وحمايتها من كل تهديد مفترض، خاصة ما يتعلق منها بالتهديدات والمخاطر المترتبة عن تنامي ظواهر الإرهاب والهجرة السرية، إضافة إلى تنامي وتفشي الجريمة المنظمة العابرة للقارات.

مسجلين بكل اعتزاز الدور الذي تقوم بها القوات المسلحة الملكية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية، خاصة على مستوى تعزيز خططها الدفاعية والأمنية الاستباقية حماية لسيادة الوطن والدفاع عن حوزته وحدوده وضمان استقراره، دون إغفال دورها في عمليات الانقاذ والإغاثة وفك العزلة والمساعدة الانسانية لفائدة سكان المناطق النائية والمنكوبة.

II- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في القطاعات المندرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أقدم باسم الفريق الإقليمي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2016 لكل من القطاعات التالية:

1- وزارة الخارجية والتعاون؛

2- الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛

3- الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني؛

4- المندوبية السامية لأعضاء جيش التحرير وقدماء المحاربين؛

4- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

السيد الرئيس،

من المعلوم أن بلادنا اليوم تعيش على عتبة عهد حافل بالتحويلات العميقة على الصعيدين الداخلي والخارجي في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية.

وهذه التحويلات المستمرة والسريعة تعتبر تحديات جسيمة، تستدعي إعادة النظر في استراتيجية العمل المتبعة لمواجهة المتطلبات الجديدة وتوفير الشروط الضرورية والاستعداد التام للانخراط بقوة في المنظومة العالمية.

وإذا كان المغرب قد تبني منذ عقود نهج التعددية السياسية

متمنين في هذا السياق على مستوى التوعية الدينية، إقامة الدروس الحسنية التي تلتقى في حضرة أمير المؤمنين، نصره الله وأيده، والتي أصبحت محجاً وملتقى علمياً متميزاً لنخبة من العلماء والقراء، مسجلين بارتياح الدور المهم الذي تقوم به قناة محمد السادس للقرآن الكريم، خاصة على مستوى تخصيص برامج متنوعة لتلاوة القرآن الكريم والتفسير وبث دروس الوعظ والإرشاد والأحاديث الدينية الهادفة وإنتاج برامج حوارية تهتم مجالات العبادات والمعاملات والأخلاق وكذا بث دروس في التفسير والوعظ والإرشاد والأحاديث الدينية بالأمازيغية، بالإضافة إلى بث مسلسلات عن شخصيات إسلامية بارزة، وكذا الانفتاح على اللغة الفرنسية على مستوى إنتاج بعض البرامج لتوسيع مجال المشاهدة والفئات المستهدفة وتنوع العرض التلفزيوني الخاص بهذه القناة المهمة، التي تشكل بحق إضافة نوعية للمشهد الإعلامي المغربي.

أما في مجال تنظيم شؤون الحج وتأطير وتوعية الحجاج، فإننا نثمن حرص الوزارة على ضمان تأطير ديني وإداري وصحي معتبر، مطالبين في ذات الوقت ببذل جهد أكبر، طارحين في هذا الإطار مدى تحقق عدالة التوزيع الجغرافي على مستوى المستفيدين من "قرعة الحج" مابين العمالات والأقاليم وعن المعايير المحددة لذلك.

هذا، وإذ نثمن الدور الذي تقوم به الوزارة على مستوى التعليم العتيق، وسعها الحديث لتطوير هذا القطاع، فإننا نقترح الاهتمام أكثر بفئة الأساتذة والمكلفين بتلقين المواد والحصص الدراسية لهذه الفئة المستهدفة، وضرورة التفكير في تسوية وضعيتهم القانونية، كما نثير الانتباه إلى ضرورة الإهتمام بالكتاتيب القرآنية، على جميع المستويات، خاصة الفئة المستفيدة عبر تعميم الاستفادة من المنح الدراسية إسوة بتلاميذ التعليم العتيق.

4. المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

إننا في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، نثمن إنجاز مشاريع الفضاءات التربوية والثقافية والمتحفية للمقاومة وجيش التحرير، باعتبارها حاضنة للذاكرة التاريخية الوطنية والمحلية والمشعة لثقافة وقيم الوطنية والمواطنة الإيجابية، وتهدف إلى توفير وعاء يضم المعارضات المتحفية ذات الصلة بروائع الكفاح الوطني وأعمال المقاومة وجيش التحرير.

كما نثمن كفريق توجه المندوبية لتوثيق ونشر الكتب والدراسات المشتغلة على موضوع المقاومة وإبراز مجهودات البحث التاريخي والتأليف والتوثيق لأمجاد وروائع الكفاح الوطني والتحرري، مسجلين في هذا الإطار توصية ضرورة الاهتمام بأدب الطفل وبالعمل الأدبي عموماً المتعلق منه بمسيرة الكفاح الوطني ضد الاستعمار.

5. الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

ونحن نناقش الميزانية الفرعية الخاصة بإدارة الدفاع الوطني،

وقيم هذه الدبلوماسية المتمثلة بالأساس في الدفاع عن الشرعية واحترام سيادة الدول واستقلالها وتكريس قواعد حسن الجوار وخدمة التضامن الدولي واعتماد أسلوب متزن ومعتدل ومنفتح.

وعلى هدي التوجيهات السامية سنواصل بروح عالية نتسم باليقظة والحز والتعبئة الكاملة حكومة وبرلمانا وكل القوى الحية الفاعلة في بلادنا، لإفشال كل المناورات التأميرية وصيانة وحدتنا الترابية وسيادتنا الوطنية، وذلك من خلال تكريس الدور الريادي لبلادنا حول القضايا الأمنية وخاصة قضايا نزع السلاح ومنع إنتشاره ومكافحة الإرهاب والتطرف والجريمة المنظمة وغيرها.

واعتماد القرار 2218 لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الصحراء المغربية، والذي يدعم مسلسل المحادثات كسبيل وحيد لتسوية هذا النزاع المفتعل والدعوة إلى الانخراط بجدية في المفاوضات والتحلي بالواقعية وروح التوافق، وكذا مصادقة اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر أكتوبر 2015 على قرار يؤكد انخراط الجمعية العامة في نفس توجه مجلس الأمن الهادف كذلك إلى إيجاد حل سياسي وواقعي لفض النزاع المفتعل.

وإن هذا الأمر يستلزم الحضور المتواصل وبذل المزيد من الجهود من أجل اقناع الدول التي مازالت تعترف أو جمدت اعترافها بالجمهورية الوهمية والتصدي لكل المناورات الجزائرية في المحافل الدولية وتحريك كل آليات التعاون الثنائي، سواء في نطاق مجموعات التقييم أو اللجان المشتركة، وعلى مستوى التضامن الإنساني والتعاون الجهوي الإفريقي واستغلال كل فرص التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والخبرة البيئية ومواصلة العمل على تعزيز روابط التعاون داخل الدائرة العربية والإسلامية، بما يدعم حضور بلادنا سياسيا واقتصاديا وثقافيا ويخدم المصالح الوطنية، وذلك بتفعيل كل آليات التعاون القائمة مع الدول العربية والبحث عن أساليب جديدة والانفتاح على فاعلين جدد لمواكبة التطورات واستشراف آفاق أخرى لتطوير منظومة العمل العربي المشترك، من خلال إرساء استراتيجية متكاملة ومتعددة الأبعاد بين بلادنا ومجلس التعاون الخليجي وغيره من الدول وكذلك تقوية الشراكة المتعددة الأبعاد مع الدول الإفريقية الشقيقة والصديقة وفتح المزيد من المكاتب الدبلوماسية في كل العواصم الإفريقية ومساعدة ومواكبة هذه الأخيرة لفتح سفارات لها مقيمة بالرباط.

وتعتبر تقوية العلاقات الثنائية مع دول الإتحاد الأوروبي وتعزيز موقع بلادنا في محيطه الأورومتوسطي وتعميق كل آلية التعاون الجهوي المتعدد الأطراف مع دول الجوار في كل القطاعات ذات الإهتمام المشترك والعمل كذلك على تقوية العلاقات الثنائية مع شركائنا التقليديين بدول أوروبا والانفتاح على بلدان أوربية أخرى ولاسيما دول البلقان والبلطيق ودول أوروبا الشمالية والشرقية وتطوير العلاقات مع الدول الأوروبية الوازنة والواعدة بالنسبة للمغرب كألمانيا، بولونيا وروسيا وإيطاليا وتركيا، لأنها من أهم التحديات المطروحة علينا، مع تنويع الشراكات

والانفتاح الاقتصادي وحرية المبادرة فإن النتائج المكتسبة برهنت على صواب النهج وحسن الاختيار، وبالتالي فبلادنا مدعوة اليوم في محيط دولي تسوده العولمة والمنافسة القوية، لتعبئة كل طاقاتها للقيام بأعمال جبارة على كل الواجهات، فسواء تعلق الأمر برفع التحديات الداخلية، كتأهيل الاقتصاد الوطني واستقطاب رؤوس الأموال لإنعاش الاستثمار، أو بتقوية دور المغرب على الساحة الدولية والدفاع عن وحدته الترابية، لأن التعاون الدولي الذي يعني أساسا تقوية العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين الدول، أضخى عنصرا فعالا في مسار التنمية الاقتصادية وتوجها لا محيد عنه للسياسات الخارجية للدول.

وبالتالي فهذا القطاع الذي يعتبر من الأهمية بمكان، نظرا للدور الهام الموكلول إليه، والمتمثل بالأساس في تسويق وضمن إشعاع جيد لصورة بلادنا بالخارج ورعاية مصالحها الحيوية، بالإضافة إلى القضايا الكبرى الهامة الموكلولة إليه، واسمحولي أن أتطرق بإيجاز لأهم هذه التحديات والمتمثلة بالأساس في:

- قضية وحدتنا الترابية:

والتي تعتبر من الثوابت الأساسية والتي تحظى بإجماع وطني، وتستدعي تجنيد كل طاقاتنا لتأكيد حقوقنا على أقاليمنا الجنوبية في إطار الالتزام بالشرعية الدولية، وذلك سيرا على النهج الحكيم والمتبصر الذي خطه المغفور له جلالة الملك الحسن الثاني طيب الله ثراه وسار عليه وارث سره جلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

وفي هذا الاتجاه، فإن بلادنا عازمة على طي ملف أقاليمنا الجنوبية نهائيا في نطاق احترام سيادة الوطنية، وذلك بإقرار الحل السياسي المتمثل في الحكم الذاتي تحت السيادة الوطنية، الذي لقي تجاوبا واسعا لدى المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، نستحضر جميعا التوجيهات السديدة التي جاءت في الخطاب الملكي السامي والتاريخي بمناسبة الذكرى 40 للمسيرة الخضراء المظفرة، والذي نثمن عاليا كل ماجاء فيه جملة وتفصيلا، حيث أكد جلالته على ضرورة تضافر الجهود الدبلوماسية الرسمية والموازية لمواجهة كل مناورات خصوم وحدتنا الترابية، لأن الواجب المقدس يدعونا بكل مسؤولية وطنية، لتعبئة كل جهودنا واتصالاتنا لنصرة قضيتنا وتحصين مناعة جهتنا الداخلية وإجهاض كل أشكال التآمر والخيانة، وهذا بدوره يتطلب:

- تأهيل جهازنا الدبلوماسي:

لأن وضع بلادنا يقتضي توطيد الحوار البناء حول مختلف مجالات وملفات الدبلوماسية المغربية بكل أشكالها وخاصة الرسمية منها، والارتكاز في المقام الأول على المنظور الملكي المتبصر الهادف إلى التأهيل المحكم لجهازنا الدبلوماسي ضمن الامتداد الإستراتيجي للتأهيل الوطني الشامل، وذلك انطلاقا من اختياراتنا والتزاماتنا الدولية ومبادئ وثوابت

للدراستات الدبلوماسية، الذي سبق للحكومة أن التزمت به عند تقديمها لأول مشروع قانون مالي، وعيا بأن تكوين العنصر البشري مهم جدا في كل المجالات وخاصة في هذا المجال.

واعتبارا لطبيعة عمل الوزارة، فإن المجهودات لا تقاس بمستوى ميزانية التجهيز المرصودة لبرنامج العمل، لأن تحقيق الأهداف المنشودة متوقفة على مدى دينامية الجهاز الدبلوماسي وتضافر مختلف جهود التحولات الحية للأمة والمؤسسات الوطنية للمساهمة في تقوية حضور المغرب على الصعيدين الجهوي والدولي، كما أن تطوير العمل الدبلوماسي لمسايرة تحولات المناخ الدولي وأساليب التعامل بين الدول في إطار العولمة والتكتلات الجهوية، يفرض اعتماد مقاربة جديدة للقضايا السياسية والاقتصادية والتجارية، ومواجهة التحديات التي تعترض سير المغرب نحو تحقيق طموحاته.

السيد الرئيس،

يعتبر مستقبل علاقات الجالية المغربية بالخارج مع بلدها الأصلي مسألة ذات أهمية كبرى، تكتسي أبعادا اجتماعية وثقافية واقتصادية فضلا عن بعدها السياسي، لأنها تمتاز عن غيرها بتشبهها بهويتها وارتباطها القوي ببلادها.

وحفاظا على استمرار هذا الارتباط والتواصل، فإن الوزارة مدعوة إلى توطيد هذه العلاقات ومساعدة المغاربة المقيمين بالخارج على التمسك بهويتهم والاستغناء عن الاندماج داخل البلدان المستقبلية، كما أن الوزارة الوصية مطالبة بالحفاظ على حقوقهم المكتسبة والدفاع عن مصالحهم وتقوية علاقاتهم مع الوطن والتصدي لكل دواعي الانفصام، وبالتالي فالمحافظة على الهوية المغربية لمغاربة العالم يقتضي:

- تعليم الأطفال أبناء الجالية اللغة العربية الرسمية والثقافة المغربية، ودعم ومواكبة مشاريع الجمعيات الخاصة بالدعم المدرسي لفائدة التلاميذ المغاربة؛

- حماية حقوق ومصالح مغاربة العالم، وذلك بمراجعة اتفاقيات الحماية الاجتماعية الموقعة بين المملكة المغربية وبلدان إقامة مغاربة العالم، مع وضع تصور للتغطية الصحية لهذه الفئة، وتقديم المساعدة الضرورية للذين هم في وضعية هشاشة أو صعبة؛

- تدبير ومعالجة شكايات مغاربة العالم، وذلك بتنسيق مع الوزارات والإدارات والجماعات الترابية وإحداث شبك خاص لتسهيل ولوجهم إلى المرافق العمومية خلال مقامهم الصيفي، مع توعيتهم بقضاياهم الإدارية والقانونية عبر وسائل الإعلام وتحسين ظروف استقبالهم أثناء العودة إلى أرض الوطن وخاصة خلال الفترة الصيفية؛

- تفعيل آلية المواكبة القانونية، وذلك بتوقيع تعاقدات مع المحامين لتقديم الاستشارات والتوجيه الضروريين وذلك عبر التنسيق مع

لضمان انخراط بلادنا في مسلسل العولمة وتحسين فرص الاستثمار.

كل ذلك لأن الانخراط في الإطار المتعدد الأطراف سيسهل على بلادنا مواصلة سياسة تدبير القضايا الشمولية الكبرى المطروحة على المجتمع الدولي كقضايا حقوق الإنسان والتنوع الثقافي والتغيرات المناخية وغيرها من القضايا.

أما بالنسبة للدبلوماسية الاقتصادية، فقد أضحت رقما أساسيا في معادلة السياسة الخارجية، وذلك بفضل التطور الذي يعرفه العالم وتحديات العولمة وتشابك المشاكل الدولية وتعقدها، وبالتالي يجب تفعيلها والتعامل بنفس الروح والالتزام المعمول بهما في المجالين السياسي والأمني، للتصدي للحملات العدائية التي تستهدف المنتوجات الاقتصادية المغربية.

ويقتضي الأمر تنظيم زيارات اقتصادية منتظمة لمواكبة الدينامية الاقتصادية والأوراش المفتوحة ببلادنا خاصة لصالح الدول الآسيوية، مع تقوية العلاقات مع شركائنا التقليديين وكذا شركائنا بدول أمريكا اللاتينية وإفريقيا.

هذا، بالإضافة إلى فتح الباب أمام شركائنا دوليا ومقاولات عالمية للاستفادة من فرص الاستثمار بأقاليمنا الجنوبية بفضل المشاريع التنموية الكبرى، التي أعلن على إطلاقها جلالة الملك محمد السادس بمناسبة عيد المسيرة الخضراء المضفرة وتنظيم المنتديات الاقتصادية وتشجيع التواصل والتبادل المعرفي بين المجتمعات المدنية، مع التأكيد على تفعيل الدبلوماسية الثقافية للتعريف بالمنتوج الثقافي الوطني، وخاصة المنتوج الثقافي لأقاليمنا الجنوبية عبر دول العالم، وذلك من خلال إبرام الشراكة مع مجالس جهات الجنوب ووكالة تنمية الأقاليم الجنوبية وتقديم المساعدة والدعم اللازمين للفنانين الشباب المغاربة من أجل التعريف بثقافتنا وإبراز العمق الثقافي المتنوع الذي تزخر به بلادنا.

- تطوير الأداء القنصلي في دول الإستقبال ومواكبة التطورات الحقوقية ببلادنا؛

إن ترسيخ سياسة القرب القنصلي وتحسين بنيات الاستقبال في بعثاتنا الدبلوماسية والقنصلية سيساهم - لا محالة - في صون حقوق ومكاسب أفراد جاليتنا وتدعيم الروابط الوطنية الروحية والثقافية مع الأجيال الصاعدة. ولن يتأتى ذلك إلا بتأهيل الموارد والكفاءات البشرية باعتماد نظام جديد للتدبير المندمج لتسهيل المعالجة المعلوماتية لضمان التتبع المتواصل والآني مع المصالح المختصة، الرفع من مستوى التواصل والتعامل مع المغاربة أفراد الجالية وتخصيص الموارد البشرية التي تتوفر فيها الكفاءة والمسؤولية ومواصلة إصلاح فضاءات العمل بتأهيل المراكز القنصلية من خلال ترميم وتحديث المباني القنصلية وربط الاتصال مع وزارة العدل ووزارة الداخلية لحل مشاكل المغاربة أبناء الجالية المقيمين بالخارج وتسريع وثيرة بناء الأكاديمية المغربية

سفارات وقنصليات المملكة المغربية بالخارج؛

- ووضع آلية لليقظة والرصد والتتبع القانونية، لتعزيز وتطوير قاعدة البيانات المتعلقة بالمتعضيات التشريعية الوطنية والأجنبية ذات الصلة بمغاربة العالم؛

- مساهمة مغاربة العالم في تنمية المغرب، وذلك عن طريق تفعيل صندوق الاستثمارات الخاصة بالمغاربة المقيمين بالخارج، وفق مقارنة أكثر مرونة، ومواكبة حاملي المشاريع خلال جميع مراحل خلق المقولة ووضع قاعدة بيانات تمكن المستثمرين المغاربة من الاستعلام عن الفرص المتاحة لهم لتحفيزهم على الاستثمار بوطنهم الأم، وتقوية الحكامة والتنسيق مع مختلف المتدخلين في مجال الشراكة وتنظيم حملات تحسيسية داخل وخارج أرض الوطن بشراكة مع صندوق الضمان المركزي والأبنك من أجل تشجيع مغاربة العالم على خلق المقاولات؛

- تطوير الشراكة مع المجتمع المدني، وذلك لتعزيز قدرات الجمعيات العاملة لفائدة مغاربة العالم ببلدان الإقامة في مجال إعداد مشاريع خاصة بالدعم المدرسي ومواكبة الشباب والأشخاص المسنين والنساء بالخارج، وكذا الجمعيات التي تسهر على تنظيم أنشطة ثقافية للتعريف ودعم الإبداع الثقافي والفني؛

- تدبير قضايا الهجرة: السعي إلى الإطلاع على أوضاع المغاربة المقيمين بالخارج أو الذين يعتزمون العودة إلى المغرب، الشيء الذي يقتضي معرفة وتتبع هذه الأوضاع بوجود مرصد للهجرة مجهز بشبكة لتجميع وبحث ونقل ونشر المعلومات حول الهجرة ودراسة تطور العوامل ذات التأثير عليها. المشاركة في كل المهرجانات والندوات الدولية والجهوية التي تتدارس المسائل المتعلقة بالهجرة للجالية المغربية القاطنة بالخارج.

- القضايا الاجتماعية والتربوية والدينية: تشجيع الأنشطة التي تقوي ارتباط الجالية المغربية، وذلك بإعداد برامج وأنشطة توفروا تساعد أبناء الجالية وخاصة الجيل الثاني والثالث على التعرف على الإرث الحضاري لبلدهم الأصلي؛

- القضايا الاقتصادية: تشجيع المساعدة والتأطير الفعال وحث أبناء الجالية الميسورين على استثمار أموالهم في مشاريع تنموية بالمغرب؛

- اقتراح كل الإجراءات التي من شأنها تشجيع الاستثمار بالمغرب من طرف أبناء الجالية المغربية وتحويل توفيراتهم نحو المغرب، وذلك بتنسيق مع المصالح المعنية؛

- العمل على تشجيع أفراد الجالية على المساهمة في إنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجهات التي ينتمون إليها بالمغرب للتخفيف من ضغط الهجرة القروية.

السيد الرئيس،

اسمحو لي، مرة أخرى، أن أعتنم الفرصة باسم أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لنثمن عاليا الدور الأساسي الذي تبذله القوات المسلحة الملكية تحت القيادة الرشيدة للقائد الأعلى صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة وعلى التفاني والشجاعة وروح التضحية والإقدام التي أبانت عنه في الدفاع المستميت عن الوحدة الترابية والذود عن أمن البلاد وسلامتها وتأمين استقرارها ومواجهة كل التهديدات والمخاطر الناتجة عن تنامي عمليات الإرهاب والهجرة السرية والتهريب وفي مكافحة الفعالة لظاهرة الاتجار العابر للحدود من أسلحة ومخدرات.

فتحية إكبار لهذه القوات الساهرة على أمننا وسلامتنا، ودعواتنا من هذا المنبر إلى العلي القدير، أن يتغمد برحمته الواسعة أرواح شهدائنا الأبرار الذين وهبوا حياتهم فداء للوطن ودفاعا عن وحدته الترابية.

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للمندوبية السامية للمقاومة وجيش التحرير، فلا بد من استحضار الخطاب الملكي السامي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء لما تضمنه من أفكار نيرة وإشارات قوية، فعرفنا لتضحياتهم، نطالب بالرفع من التعويضات التي تمنح للمقاومين وأراملهم، وكذا التسريع بتحسين وضعيتهم المادية والصحية، سيما وأن جل المقاومين أضحوا في حاجة ماسة إلى مساعدة تضمن لهم العيش الكريم، كما ندعو إلى حفظ الذاكرة، وذلك عن طريق دعم الأفلام التاريخية والذاكرة والأرشيف، وتدوين تاريخ المقاومة وعقد لقاءات مع المقاومين مع إعطاء الأهمية للفضاءات التربوية وتعميمها في جميع المؤسسات وكذا التفكير في الذاكرة المشتركة.

السيد الرئيس،

يمثل الإسلام القيم المقدسة التي تقوم عليها الأمة المغربية، وهو مكون قوي وثابت للهوية المغربية، كما يعتبر من مكونات الشخصية المغربية منذ أكثر من أربعة عشر قرنا، وهي المقومات التي لازالت وستظل مصدرا إشعاع حضاري للأمة المغربية ومعبرا أكيدا لبلوغ مكانة متميزة بين شعوب وحضارات العالم.

وطبقا للتوجيهات الملكية السامية، لإعادة تأهيل الحقل الديني انطلاقا من فكرة دمج الإسلام في مسلسل بناء مجتمع حديث، يهدف الحفاظ على الخطاب الديني من المغالطات التاريخية التي علقته به لأغراض لا تمت إلى سماحته بصلة ودفعها للتفاوتات والتفككات وإلى محاربة السلوكات الاجتماعية والمواقف التي تتعارض أو لا تنسجم مع الاختيارات الأساسية للبلاد، كل هذا يحتاج إلى:

- التوعية الدينية؛

إلى جانب الجهود التي تبذلها الوزارة في هذا المجال، إلا أنها تبقى

والتوثيق السمعي البصري في خدمة العلوم القرآنية، تقتضي تكوين المربيين والمربين وتمكينهم من الإطلاع على التوجهات التربوية والأسس البيداغوجية، بالإضافة إلى تقييم ومراجعة البرامج الدراسية الخاصة بالطور الابتدائي والثانوي العتيق، وذلك تماشياً مع المستجدات التي يعرفها قطاع التربية والتكوين وإصلاح الوضعية الإدارية والمالية للعاملين بهذا القطاع الهام.

- تدير المنازعات الوقفية.

هناك مجهود في هذا الباب لا يمكن نكرانه، إلا أن الملفات والقضايا المتعلقة بالمنازعات الوقفية والرأجة أمام العديد من المحاكم على اختلاف درجاتها تحتاج لبذل المزيد من الجهد للتغلب عليها وفضها داخل أجل معقول بدل طول المساطر وطول الوقت، بالإضافة إلى ضرورة توحيد المساطر والإجراءات الواجب اتخاذها في جل دعاوى المنازعات الوقفية وبحث السبل في تنفيذ الأوامر الإستعجالية المشمولة بالنفاذ المعجل، وهذا بدوره متوقف على تنظيم دورات تكوينية لفائدة موظفي وأطر المنازعات الوقفية، لمواكبة جميع المستجدات القانونية والقضائية.

السيد الرئيس،

لقد تعمدنا في الفريق الاستقلالي في هذه القطاعات بالذات عدم مناقشة الأرقام، لأن الميزانيات المرصدة لها مهما كانت تبقى ضئيلة، بالمقارنة مع المسؤوليات الضخمة الملقاة على عاتقها، وبالتالي فهي مدعوة لترشيد النفقات حتى يمكنها أن توازي بين ماتطلبه المسؤولية، وبين المخصصات التي لاشك أنها دون التطلعات التي ينتظرها المواطنين.

في ختام تدخلي أتمنى باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن تعمل الحكومة على تجاوز الإنتظارية التي تعرفها في بعض المجالات، والتي تحتاج منا اليوم تكثيف كافة الجهود لخدمة المصلحة العليا لبلادنا، ووفقكم الله لما فيه مصلحة البلاد والعباد.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

III- مداخلة الفريق الحركي باسم فرق الأغلبية في القطاعات المندرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فرق الأغلبية، للمساهمة في مناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن لجنة الخارجية برسم سنة 2016.

واسمحوا لي في البداية أن نهئ أنفسنا جميعاً، على الجهود التي

دائماً مطالبة ببذل المزيد من الجهد لتوسيع مجال التوعية الدينية وإشاعة القيم الإسلامية المثلى في مختلف أنحاء البلاد وتحصين بلادنا من التيارات الفكرية والعقدية المتطرفة، وذلك بالتنسيق المستمر مع المجالس العلمية المحلية وتنمية مهارات الخطباء والنهوض بالخطبة المنبرية شكلاً ومضموناً مع الالتزام بمبادئ الوسطية والاعتدال ومواكبة كل المناسبات الدينية والوطنية والعالمية.

- التأطير الديني لفائدة المغاربة المقيمين بالخارج؛

لصون هذه الفئة من الخطابات المنحرفة وتحصينها من الغلو والتطرف وربطها بالأصول والثوابت المغربية المتجلية في مذهبنا المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف السني وترسيخ قيم المواطنة الحقة، لآبد من تنظيم بعثات علمية بشكل منتظم طيلة السنة، وخاصة خلال شهر رمضان الفضيل لإمداد جاليتنا بكل ماتحتاجه في حياتها الدينية من مقومات روحية مؤسسة على قيم التسامح الحقة التي نادى بها الإسلام.

- تأطير وتوعية الحجاج؛

بالإضافة إلى الكتيبات التي تطبعها الوزارة مشكورة لتنوير الحجاج بكل ما يتعلق بمناسك الحج، فقها وسلوكاً وأخلاقاً، فإن المغاربة بالخارج يحتاجون للمزيد من الشرح والتوعية، حتى لا تختلط عليهم الأمور وخاصة الشباب منهم.

- إحياء التراث الإسلامي؛

تقديم الدعم والإعانات لبعض الجمعيات والمؤسسات، وخاصة الناشطة في المجال الإحساني والاجتماعي، وتنمية التعاون الإسلامي سواء على المستوى الثنائي أو على المستوى المتعدد الأطراف.

- الارتقاء بالمساجد وتحسين وضعية الخطباء والمؤذنين والقيمين الدينيين والأئمة في إطار خطة العلماء؛

ضرورة تخصيص الإعتمادات الكافية لبناء وإصلاح وترميم المساجد المغلقة وإعادة فتحها للقيام بدورها الديني وبناء المساجد الضرورية بالعالم القروي، وبالأحياء الهامشية للقطع وبشكل نهائي مع أداء الصلاة بالأماكن غير اللائقة للعبادة والتي تمس بقدسية ديننا الحنيف.

وحرص الوزارة على تحسين وضعية الأئمة والخطباء والمؤذنين والمتفقدين والقيمين الدينيين وتخصيص منح سنوية لتشجيعهم على القيام بدورهم التأطيري وأداء رسالتهم في صيانة الثوابت الدينية والإستجابة لما ينتظره الناس من الإمام من أدوار توجيهية وإصلاحية والعمل على تحفيزهم من أجل الاجتهاد، وذلك في إطار التنسيق مع المجلس العلمي الأعلى ومجموع المجالس العلمية المحلية، في إطار برنامج خطة ميثاق العلماء للترقي بالشأن الديني.

- إصلاح قطاع التعليم العتيق؛

إن العناية التي تولى للقرآن الكريم، ووعيا بأهمية البحث التربوي

السيد الرئيس،

إن الثقل التاريخي للمغرب وموقعه الجغرافي المنفرد وإرثه السياسي والحضاري والثقافي، شكل النواة الصلبة لانبعاث سياسة خارجية متفتحة، ومستنيرة بوجاهة وجرأة الإختيارات على المستويين الداخلي والخارجي ولتحقيق المزيد من المكاسب على المستويات السياسية والاقتصادية والإنسانية.

ومن جهة أخرى وارتباطا بالدور الفعال لقطاع الخارجية، فلا بد من التأكيد على المجهودات المبذولة في هذا القطاع والأدوار المتميزة التي يلعبها في مختلف المحافل الدولية، مما جعل بلادنا تتبوأ مكانة هامة وتحظى بثقة خاصة في المحافل الدولية، ولعل توالي سحب الاعتراف من قبل مجموعة من الدول بالجمهورية المزعومة وثقة الإتحاد الأوروبي في تجديد اتفاقية الصيد البحري مع بلادنا، لخبر دليل على التطور الإيجابي للمكاسب الدبلوماسية المغربية.

السيد الرئيس،

ولتقوية أداء مختلف القنصليات والسفارات المغربية، فإننا نلج على ضرورة تمكينها من أطر كفأة متخصصة، تتوفر على التجربة والكفاءة المطلوبة واعتماد مقاربة النوع لإدماج أكبر للمرأة في الدوايب الدبلوماسية، وتشجيع الشباب من ذوي المؤهلات لتعزيز حضور المغرب وخدمة قضاياها بمخترق دول المعمور، لأننا نؤمن أن العمل الدبلوماسي أصبح دوره مرتبطا أكثر بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية، التي نطالب أن تهتم أكثر بترويج المنتجات الصناعية والخدمات، بهدف الرفع من صادرات بلادنا وجلب الاستثمارات الخارجية، ولاسيما في المجالات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني، مع التعريف لدى سلطات بلد الاعتماد والمستثمرين الأجانب بالإستراتيجيات الاقتصادية المغربية القطاعية، قصد جلب المستثمرين والتعريف بالإمكانيات والتسهيلات التي توفرها بلادنا.

السيد الرئيس،

ولا يفوتنا ونحن نناقش مشروع ميزانية وزارة الخارجية والتعاون أن نطالب الحكومة بإيلاء المزيد من العناية والرعاية لأسر المعتقلين المغاربة والمحتجزين بمخيمات تندوف، منددين بما يتعرض له هؤلاء الأسرى من معاملات وتصرفات تخالف كل المواثيق والأعراف الدولية، ونهيب بكافة المنظمات الحكومية وغير الحكومية أن تعمل على التنسيق مع وزارة الخارجية والتعاون من أجل التعريف بملف وحدتنا الترابية وبالممارسات اللاإنسانية التي تمارس في حق إخواننا بمخيمات تندوف، في كافة المحافل الدولية سواء الرسمية منها أو غير الرسمية.

وفي نفس السياق، تدعونا أوضاع الثغور المحتلة بسبته ومليية والجزر الجعفرية إلى مواصلة طرح موضوعها على جدول العلاقات المغربية الإسبانية ضمن إستراتيجية الحوار الدائم خدمة للمصالح المشتركة، وبما يضمن الحقوق التاريخية لبلدنا.

يقوم بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في إطار الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية، والتي تمر اليوم بمرحلة جد دقيقة، بسبب النزاع المفتعل من طرف خصوم وحدتنا الترابية، وفي هذا الإطار نشمن الزيارة الميمونة الأخيرة لجلالة الملك لمدينة العيون التي خلقت رسائل ودلالات واضحة المعالم لأعداء الوحدة الترابية، وأبانت عن مدى تشبث ساكنة الأقاليم الجنوبية بمغربيهم وبملكهم، ونؤكد على تجندنا الدائم وراء جلالته، متشبثين بعدالة قضيتنا ومعبيين للدفاع عن وحدتنا الترابية، التي كانت ومازالت محددا هاما لسياسة المغرب الخارجية، معتبرين المقترح المغربي للحكم الذاتي حلا سياسيا ناجعا للنزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية، هذا الحل الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم تدير شؤونهم الجهوية، في إطار السيادة الوطنية ووحدة المملكة، وما الجهوية المتقدمة التي نص عليها الدستور الجديد لإدرسا أخريفند مزاعم أعداء وحدتنا الترابية، الذين يفتعلون قضايا وهمية لعرقلة انخراطنا في بناء اتحاد مغاربي متكامل.

السيد الرئيس،

لا يخفى على أحد الدور الفعال الذي تلعبه الدبلوماسية المغربية كمرآة تعكس وجه المغرب على الصعيد الدولي، وفي إبراز المنجزات التي حققها لترسيخ دولة الحق والقانون، وإننا في فرق الأغلبية نشمن كل المكاسب التي تحققت في هذا الإطار، والجهود التي تقوم بها وزارة الخارجية والتعاون من أجل تعبئة كل وسائلها للدفاع عن قضية وحدتنا الترابية، طبقا للتوجهات المولوية السامية للسير قدما نحو الطي النهائي لهذا الملف المفتعل.

إن الإستراتيجيات والأوراش الإصلاحية السياسية والحقوقية والثقافية، والخطط التنموية التي يقودها جلالة الملك منذ أزيد من عقد، أعطت قوة دفع حقيقية للدبلوماسية المغربية، باعتبار أن السياسة الخارجية هي امتداد إستراتيجي للسياسة الداخلية، وبذلك أصبح المغرب فاعلا دوليا جديرا بالتقدير في خدمة السلم والتنمية.

فالدبلوماسية المغربية هي دبلوماسية متضامنة، تسخر كل وسائلها وأدواتها للتجاوب الوثيق مع الانشغالات المصيرية للفضاء العربي بجدية ومصداقية، بعيدا عن الشعارات الزائفة والوعود الوهمية، وفي مقدمتها الدعم الثابت والقوي والملموس للقضية الفلسطينية وحماية القدس الشريف، من منطلق رئاسة صاحب الجلالة للجنة القدس ومن موقع المغرب المؤتمرد داخل لجنة متابعة مبادرة السلام العربية.

وفي هذا السياق فإننا ننوه بالدبلوماسية الموازية التي يقوم بها البرلمان بمجلسه في إطار التعريف بالقضايا الوطنية، وفي مقدمتها القضية الأولى لبلدنا والدود عن وحدة الوطن، ولذلك فإننا ندعو الحكومة إلى التنسيق أكثر مع المؤسسة التشريعية ومدتها بكافة الوسائل الضرورية في سبيل تعميق العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة والتصدي لجميع الأشكال التي تعيق المسار التنموي والأمني لبلادنا.

السيد الرئيس،

وبخصوص جاليتنا المقيمة بالخارج، فإننا نهيب بالأدوار الطلائعية التي ما فتئت تلعبها، للدفاع عن وحدتنا الترابية وخدمة القضايا الوطنية، ولذلك فإننا ندعو إلى المزيد من العناية بقضاياها خاصة الاجتماعية منها، مع العمل على تحسين وتطوير الخدمات الإدارية داخل أرض الوطن، وتيسير قضاياهم بما يمكن من حماية حقوقهم وصيانة مصالحهم، من خلال إحداث المراكز الثقافية التي تهتم بالتأطير الديني والثقافي، مع تقديم كل أشكال الدعم التي تعزز انتماءهم لوطنهم، إضافة إلى وضع برامج تواصلية للتوجيه والإرشاد وتعزيز شبكة الفصليات وعصرنة بنياتها وتحديث أدائها وتقريب خدماتها بما يتماشى مع تطلعاتهم.

السيد الرئيس،

نحن في فرق الأغلبية نثمن كل الجهود التي تبذلها الوزارة المنتدبة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني، سواء تعلق الأمر بمجال تطوير القدرات العسكرية للقوات المسلحة الملكية وتحسين الوضعية الاجتماعية والمادية لأفراد هذه القوات، أو بمجال التكوين العسكري وتدريب أمن نظم المعلومات ومساهمة القوات المسلحة الملكية في مختلف ميادين التعاون الدولي وفي الأعمال الإنسانية، لذلك فإننا ندعو إلى مضاعفة هذه الجهود من أجل الدفاع عن حوزة الوطن ووحدته الترابية، وذلك تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة للقوات المسلحة الملكية.

وبهذه المناسبة فإننا نقف تحية إجلال وإكبار لكل أفراد القوات المسلحة الملكية، ورجال الدرك والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية والإدارة الترابية الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

وفي إطار مناقشتنا لهذا القطاع نود أن نساهم ببعض الملاحظات والاقتراحات بغية إغناء النقاش حول هذا القطاع الذي لا يختلف فيه أغلبية ومعارضة.

- بخصوص الميزانية المرصدة لهذا القطاع: نلاحظ أن هذه الميزانية ضعيفة ولا ترقى إلى مستوى الإنتظارات، لذلك فإننا ندعو إلى دعمها بجميع الوسائل الضرورية والرفع من اعتماداتها قصد مواكبة إستراتيجية تحديث هذا المجال وعصرنته؟

- أما ما يتعلق بالوضعية الاجتماعية لأفراد القوات المسلحة الملكية: فإننا نغتنم هذه المناسبة لندعو إلى تحسين الوضعية المادية والاجتماعية للجنود والإهتمام بهم من حيث التكوين العسكري والديني، كما ندعو كذلك إلى الاعتناء بالمتقاعدين والأسرى العائدين، وعائلات الجنود المفقودين من خلال منحهم الأولوية في المجال الصحي عبر تغطية صحية كاملة، وكذا استفادتهم من برامج السكن العسكري والرفع من معاشاتهم لكون هذه الشريحة تستحق منا كل دعم وتقدير

واعتراف لما قدمته من غال ونفيس في سبيل هذا الوطن العزيز علينا جميعا.

السيد الرئيس،

إن الميزانية الهزيلة المرصودة للمندوبية السامية للمقاومة وأعضاء جيش التحرير تعتبر حجرة عثرة في طريق تحقيق مبتغى أفراد أسرة المقاومة، التي قدمت تضحيات جسام أثناء الكفاح الوطني من أجل الحصول على الاستقلال، لذلك فإننا ندعو إلى تحسين الوضعية الاجتماعية والصحية لأسر المقاومة لرد الاعتبار لهم ولأسرهم.

إن إدماج تاريخ المغرب والتعريف بالحركة الوطنية وبأمجاد وبطولات المقاومة داخل المنظومة التربوية، أصبح أمرا ضروريا من أجل ترسيخ قيمتها ودلالاتها في ذاكرة الأجيال الناشئة على تاريخ وطنهم والاعتزاز بالانتماء لهذا الوطن.

كما أصبح من الضروري التنسيق مع وزارة الإتصال والمركز السينمائي، من أجل إنتاج أفلام سينمائية وتلفزية تؤرخ للحظات المقاومة المغربية التي نتمنى أن تشملها تغطية إعلامية بجميع القنوات الوطنية.

السيد الرئيس،

كما تعلمون، تلعب الفضاءات التربوية والمتحفية للمقاومة وجيش التحرير دورا هاما في التعريف بتاريخ المغرب وحفظ وصيانة الذاكرة التاريخية المحلية والوطنية، لذا ندعو إلى المزيد من العناية والبناء وإثراء الذاكرة التاريخية الوطنية بمثل هذه الفضاءات التربوية والمتحفية، عبر جميع ربوع المملكة وتجهيزها بجميع اللوازم والمعدات الإلكترونية الحديثة، والأطر الإدارية والتربوية من أجل تأدية مهامها على الشكل المطلوب.

إننا نثمن المجهودات التي تقوم بها المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، من خلال الزيارات لمختلف ربوع المملكة لتخليد المناسبات التي تؤرخ لأمجاد وبطولات المقاومين والشهداء، وكذلك الزيارات التي تقومون بها لتفقد المقاومين الذين يعيشون ظروفًا صحية صعبة.

ولا تفوتنا الفرصة هنا أيضا بأن ننوه بالدور المتميز الذي لعبته المرأة المقاومة في سبيل الحرية والانعتاق ومساهمتها البارزة في الحركة الوطنية.

السيد الرئيس،

وفي نفس سياق مناقشتنا لهذه القطاعات، لا بد أن ننوه بالمجهودات المبذولة على مستوى قطاع الأوقاف والشؤون الدينية لتحسين الوضعية المادية والاجتماعية للقيمين الدينيين، من خلال برنامج التكوين الأولي للأئمة والمرشدين وكذلك التأطير والتكوين المستمر لجميع أئمة المساجد ومواصلة المجهودات المبذولة لترميم المساجد

من برلمان وأحزاب سياسية ومجتمع مدني وإعلام وفاعلين اقتصاديين، وما سيكون لذلك من انعكاس إيجابي على القضية الوطنية، عبر فتح قنوات جديدة لصد كل المحاولات التي من شأنها المساس بمكتسبات المغرب.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لا يسعنا إلا أن نحبي الجهود المبذولة في دعم العلاقات المغربية الإفريقية وفي التزام المغرب بتعزيز شراكاته وتطوير إستراتيجيته مع دول جنوب الصحراء، باعتبارها أنجح مسلك لتحقيق التنمية والاندماج في الفضاء الإفريقي، وذلك تماشيا مع التوجه السديد لصاحب الجلالة، الذي أكد من خلال زيارته الميمونة لهذه الدول، على أهمية تعزيز هذا التعاون بما يضمن للمغرب دورا رياديا داخل الساحة الإفريقية، التي أصبحت تعرف تحولات عميقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ومجاليا. كذلك ينبغي الإشادة بالدور المحوري الذي أضحت تلعبه بلادنا في محيطها العربي والإسلامي ومناصرتها الدائمة لقضايا الشعب الفلسطيني والعربي وقضايا الأمة الإسلامية في شتى مناطق التوتر في العالم، بما يسمح بإعطاء صورة حقيقية عن الإسلام، إسلام منفتح يتنافى مع مبادئ التطرف والعنف والغلو، ويتماشي مع إيقاعات الحداثة والتطور.

ونستحضر كذلك انخراط المغرب في شراكات ذات أبعاد أمنية واقتصادية وسياسية ضمن دائرة العالم العربي، كما نحبي انتقاله إلى مرحلة استكشاف مزايا الحوار والتعاون مع دول أمريكا اللاتينية وآسيا.

واستحضارا لهذه المحطات، لا بد أن ننوه بصفة خاصة بالسياسة التواصلية المنفتحة التي أصبحت تنتهجها وزارة الشؤون الخارجية والتعاون إزاء جميع الفاعلين المحليين والدوليين مما يدعم واقع الانفتاح والشفافية ببلادنا.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

إننا في التجمع الوطني للأحرار نقف وقفة إجلال وإكبار لقواتنا المسلحة الملكية الباسلة بكل مكوناتها، وعلى رأسها قائدها الأعلى، جلالة الملك محمد السادس، نصره الله. كما نعبر عن خالص اعتزازنا وبإلحاح تقديرنا لما تقدمه من جهد وتضحية في سبيل الدفاع عن حوزة هذا الوطن وفي تقديم صورة إيجابية عن القوات العسكرية المغربية، إذ كانت ولا تزال قوة استقرار وسلام من خلال دورها الفاعل في مهام حفظ السلام العالمي في كثير من دول العالم، كما أعطت مساهمتها في عمليات الإغاثة والمساعدة الطبية، طابعا إنسانيا لما تقوم به من واجبات ومهام جعلها تحظى بالتقدير الدولي.

الأيلة للسقوط وبناء المساجد عبر تراب المملكة في المدن والمداشر والقرى، كما نثمن أيضا الجهود المبذولة للنهوض بالتعليم العتيق والرفع من مردوديته.

وبهذه المناسبة، نطمح إلى الرفع من هذه الجهود لمعالجة بعض الإختلالات المرتبطة بموسم الحج، الذي مازال يعرف مجموعة من الإشكالات، حيث كانت وضعية الحجاج المغاربة خلال مواسم الحج للسنوات الفارطة لا ترقى إلى المستوى المطلوب، لذلك فإننا نأمل أخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار قصد تدارك هذه النقائص في المواسم القادمة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

IV- مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار في القطاعات المدرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلوة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

أخواتي وإخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل في هذه الجلسة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في نطاق اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة. وهنا لا يفوتني التنويه بالمستوى الذي طبع كل المناقشات والجو الأخوي السائد خلال أشغال هذه اللجنة التي تناولت مواضيع غاية في الأهمية، كان على رأسها قضية وحدتنا الترابية التي تحظى بإجماع دائم داخل كل فرق هذا المجلس الموقر.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

إن قضية الصحراء المغربية هي قضية جميع المغاربة، وكلنا معنيون بتطوراتها كل من موقعه. وإذ نشيد بالمكتسبات الدبلوماسية المهمة التي حققها المغرب منذ تقديمه لمبادرة الحكم الذاتي، إضافة إلى المشاريع الكبرى المهيكلية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، خلال زيارته التاريخية لأقاليمنا الجنوبية بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء المظفرة، فإننا مدعوون اليوم إلى المزيد من اليقظة والتعبئة والحزم في التعامل مع جميع مناورات اللوبي الجزائري وتحركاته ومساغيه الدائمة للترويج للأطروحة الانفصالية. والمضي إلى أبعد الحدود في الدفاع عن مكتسباتنا ومصالحنا الإستراتيجية، والعمل على تسويق النموذج المغربي الناجح في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة.

وهنا نشيد بدعوة السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون إلى اعتماد إستراتيجية وطنية للدبلوماسية الموازية، ينخرط فيها الجميع

الشامل لمواكبة النهوض بقضايا وشؤون مغاربة العالم، والتي تتحدد أهدافه في الحفاظ على هويتهم المغربية وحماية حقوقهم ومصالحهم وتعزيز مساهمتهم في تنمية بلدهم الأم، وهو مؤشر قوي على تحسن الأداء العمومي فيما يتعلق بملف المهاجرين المغاربة، الذي ندعو من هذا المنبر إلى الاستمرار في إيلائه المزيد من الاهتمام بهدف معالجة المشاكل العديدة التي تواجه هذه الفئة على مختلف المستويات، خصوصا في ظل أوضاع إقليمية ودولية حساسة جعلتهم في مواجهة حملات عنصرية وتمييزية، يغذيها تصاعد التطرف وتنامي الحركات الإرهابية، بالإضافة إلى معاناتهم من توابع الأزمة الاقتصادية العالمية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

مستحضرين لكل ما سبق ذكره، لا يسعنا إلا التنويه بعمل القطاعات الوزارية التي تدخل ضمن اختصاص هذه اللجنة، ونهني السادة الوزراء على العمل الذين يقومون به لإنجاح مهام القطاعات الموكلة إليهم تديبرها. كما ندعو الحكومة إلى بذل مزيد من الجهد لدعم هذه القطاعات الهامة، سواء من خلال تخصيص الميزانيات الملائمة لأهمية الأوراش التي تشرف عليها والتي تحظى بصبغة خاصة، وكذلك عبر إدماجها في استراتيجيات أفقية ومخططات مديرية من شأنها تثمين وتقوية عمل هذه الوزارات.

تلكم، السيد الرئيس، مساهمة فريق التجمع الوطني للأحرار في المحاور المشار إليها آنفا، وسنصوت بالإيجاب لصالح هذا المشروع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

7- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في القطاعات المندرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب أن أساهم في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية للقطاعات التابعة للجنة الخارجية والحدود، وهي لحظة سنوية للتأكيد على ثوابتنا الوطنية كعماد للدولة المغربية وتكريس لعراقمتها في التاريخ. ونحتاج اليوم كمؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية ومجتمع مدني ومواطنين أن نصرح عاليا بقدرتنا على الدفاع والاعتزاز بكل ما أوتينا من قوة بثوابتنا الوطنية وبوحدتنا الترابية ومواجهة كل المؤامرات التي تحاك من طرف الخصوم لثني المغرب عن المضي قدما في اختياراته الديمقراطية.

إنها مناسبة لنجدد التأكيد على مواقفنا الثابتة بخصوص القضية الوطنية، كما نغتنمها فرصة للتقدم بتحيةة تقدير وإكبار للقوات المسلحة الملكية بمختلف أصنافها على تضحياتها حماية لأمن وسيادة

كما نتوجه لها بالتحية لسهرها الدائم على تأمين الحدود الوطنية ومحاربة كافة أشكال الجريمة المنظمة العابرة للقارات وسهرها على أمن وراحة المغاربة والتي تجسدت من خلال المشاركة الفعلية في وحدات- حذر- التي أصبح يعتبرها المواطن المغربي مصدرا أساسيا لحماية أمنه وضمنا مصالحة.

هذا، ونسجل كذلك الجهود المبذولة في الاهتمام بالعنصر البشري والنهوض بالأوضاع الاجتماعية لمختلف فئات القوات المسلحة الملكية وتعزيز قدراتها وتحسين كفاءة أفرادها وتنمية قدراتهم الميدانية.

حضرات السيدات والسادة،

إن التأطير الروحي والديني للمواطنين أضحى لا يقل أهمية عن الجوانب الأخرى التي تشكل المعيش اليومي للمغاربة، وهذا ما يدفعني للتنويه بالمجهودات التي تواظب عليها وزارة الأوقاف منذ سنوات، تماشيا والتوجهات السديدة لأمر المؤمنين، صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله.

إن التهديدات الأمنية، التي لا تستثني بلدا في العالم، هي نتاج لانتشار الأفكار الظلامية وسيادة التنظير المتطرف الذي يتخذ من غياب التأطير الديني المعتدل مرتعا خصبا لنموه السرطاني، الذي ينخر المجتمعات، خصوصا في عالمنا العربي الإسلامي. وهنا لا يسعنا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، إلا أن نهني أنفسنا على المجهودات الجبارة التي بذلت ولا تزال منذ أكثر من 10 سنوات لتأهيل الحقل الديني وتأطيره وحماية المساجد من أي استغلال سلبي يفتح المجال أمام التطرف والانغلاق والجهل، مع توفير كل ما يستلزم الأمر لنشر الفكر العقلاني المعتدل الذي يتخذ من القرآن والسنة منهاجا ومن المالكية مذهباً.

كما ننوه بالدور الريادي الذي أضحت تلعبه بلادنا كواحة للإسلام المعتدل المنتور، عبر التعاون الوثيق الذي أصبح يربط بلادنا بالعديد من الأقطار الإسلامية، حيث يتم تأطير أئمة وفاعلين دينيين ينتمون لدول شقيقة، سواء من إفريقيا جنوب الصحراء أو من مجموعة من الدول الأخرى التي تتقاسم مع بلادنا نفس المبادئ والقيم الروحية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

على الرغم من محدودية الميزانية المرصودة لقطاع الهجرة والمغاربة المقيمين بالخارج، إلا أننا نسجل بارتياح كبير مجهودات الحكومة في مواصلة تنفيذ إستراتيجيتها الوطنية للهجرة واللجوء، التي تمت بلورتها في سنة 2014، والتي تهدف إلى ضمنا إدماج أفضل لتدفقات الهجرة، في إطار سياسة منسجمة وشاملة، تتسم ببعده إنساني ومسؤول، من خلال تسهيل اندماج المهاجرين واللاجئين وتوفير الظروف الملائمة لهم مع تأهيل الإطار القانوني والمؤسسي.

كما نشيد بتعبئة هذا القطاع من أجل تنزيل برنامجه الوطني

والمتميزة سواء في إطار التعاون جنوب-جنوب خاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، أو دول التعاون الخليجي، أو أوربا وغيرها من الدول. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VI- مداخلة الفريق الاشتراكي في القطاعات المندرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة الخارجية والدفاع الوطني والحدود والمناطق المحتلة، الذي أولى اهتمامات خاصة من منطلق مقارنته المواطنة لمشروع القانون المالي. واعتبارا لعامل الزمن أود أن أركز على قضية الوحدة الترابية والدفاع الوطني في علاقتهما مع سياستنا الخارجية.

السيد الرئيس،

منذ سبع وثلاثين سنة وقضية وحدتنا الترابية في الجنوب تتصدر برنامج عمل الحكومات المتعاقبة والقوى السياسية الحية بعد أن افتعلت الجارة الجزائر، ومعها النظام الليبي البائد نزاعا حول استرجاعنا المشروع لجزء من أراضينا لحظيرة الوطن.

وخلال هذه العقود تمكن المغرب من الصمود من تكريس سيادته على أقاليمه الجنوبية من خلال إدماجها في الوطن الأم وتمكين سكانها من المشاركة السياسية في تدبير الشأن العام خاصة من خلال الانتخابات التي شهدتها البلاد منذ 1976 بالموازاة مع إرساء المؤسسات المحلية والإقليمية والجهوية والوحدات الإدارية ومؤسسات الخدمات الاجتماعية.

إن هذا الرصيد من الإنجازات والتراكمات والمكاسب المحققة على الأرض هو ما يسعى خصوم الوحدة الترابية إلى تقويضه، وهو ما لا يمكن السماح به من جانب الشعب المغربي وساكنة الأقاليم الجنوبية على وجه الخصوص. إننا في ذلك مدعومون بشريعة قضيتنا وبالتوجه وحدوي لسكان الأقاليم الصحراوية وبالتحولات التي تشهدها المنطقة وأساسا بالإصلاحات الدستورية والمؤسسية والسياسية التي ترسخ الديمقراطية والمشاركة السياسية وهما معياران أساسيان في العلاقات الدولية لعالم اليوم.

إن هذه المعطيات القائمة على الأرض لا تعفيانا من ضرورة إعادة قراءة أدائنا الدبلوماسي في ما يرجع إلى هذه القضية بالذات، فالدفاع عن قضيتنا الوطنية يتطلب دبلوماسية هجومية وشجاعة قادرة على تمكين بلادنا من حضور أقوى داخل المستويات الإقليمية والقارية

وطنا العزيز، وكذا الدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل الهيئات الأمنية، الساهرة على أمن هذه البلاد واستقرارها، بقيادة القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية، وضامن وحدة وأمن واستقرار البلاد، جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله. السيد الرئيس،

إن الحل الذي تقترحه بلادنا بخصوص قضية الصحراء المغربية، عبر تفويض السلطة إلى سكان الإقليم، باعتباره حلا سياسيا توفيقيا وعادلا لمشكل الصحراء، ليعبر عن رغبة أكيدة من المغرب في إنهاء هذا المشكل وإيجاد حل دائم ونهائي يراعي سيادته ووحدة أراضيه وخصوصيات المنطقة وفقا لمبادئ الديمقراطية واللامركزية التي يرغب في تطويرها، وبناء اتحاد المغرب العربي. وإنها مناسبة لنا لتعبر عن مساندتنا لكل القضايا التي تندرج في سياق دعم الجهود الوطنية في الدفاع عن الوحدة الترابية، انطلاقا من كون قوة بلادنا في اتحاد كل مكوناته ووحدها.

السيد الرئيس،

إن إطالة أمد النزاع يفاقم المعاناة الإنسانية للمغاربة المحتجزين في تيندوف، مما يجعلنا نؤكد على ضرورة التحرك العاجل للمنتظم الدولي لأجل وضع حد لهذه المعاناة، ومنح أبناء الصحراء حق العودة طبقا لمواثيق حقوق الإنسان ومقتضيات القانون الدولي الإنساني وكشف الحقيقة كاملة في مخيمات تندوف من اختطاف وتعذيب وتكميم للأفواه واختفاء قسري ومن متاجرة في مصير السكان.

إننا نأمل أن يعي أشقاؤنا الجزائريون ومعهم الانفصاليون أن استمرار هذا النزاع المفتعل من شأنه إعاقة بناء المغرب العربي ككتل إقليمية في مواجهة المنافسة التي تفرضها العولمة. لذلك نتمنى أن يستجيب حكام الجزائر للمبادرة المغربية كخطوة لإيجاد تسوية سياسية وإنهاء النزاع الذي عمر طويلا دون مبرر معقول.

وفي هذا السياق ندعو الحكومة لوضع استراتيجية واضحة في مجال الدبلوماسية، من أجل دبلوماسية فاعلة وقوية. كما نطالب بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والارتقاء بممارسة هذه المهمة باحترافية عن طريق تنمية مستوى التفاهم وتقريب وجهات النظر حول القضايا الدولية الملحة وتسويق صورة جديدة عن المغرب من أجل منح إشعاع أكبر لمكانته في المحافل الدولية وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية بمنظور جديد يعطي مكانة للدبلوماسية الاقتصادية للترويج للاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات. وفي هذا الإطار نود أن نثير اهتمامكم بأن العديد من سفارات المملكة بالخارج لا تتوفر - للأسف - على مستشار اقتصادي، مما يضيع العديد من الفرص والكثير من الوقت والجهد، ونتمنى أن يعالج هذا الأمر في أقرب الآجال.

ومن المهم التذكير بالدور الذي يلعبه الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الدبلوماسية الاقتصادية كشريك قوي لتفعيل الشركات الخاصة

يجب إعطاؤه فرصة بالأسبقية لتقوية استثمار هذه البلدان في المغرب اعتمادا على إمكانيات الاستثمار المشجعة التي تفتحها بلادنا والمحفزات التي تضمنها مستثمري إخواننا في الخليج.

VII- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل في الميزانيات الفرعية (تقديم المستشار السيدة فاطمة الزهراء اليحيوي)

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنها فعلا مناسبة سعيدة أن أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجان الدائمة للمجلس، وأنتم هذه الفرصة لأنوه بالعمل الجبار الذي تقوم به هذه اللجان لدراسة المشاريع الخاصة بالقطاعات التابعة لها في حيز زمني أقل مما يقال عنه أنه لا يتناسب وأهمية هذه القطاعات والمشاكل التي تعيشها، ولا تفوتني الفرصة في أن أنوه كذلك بالروح العالية التي طبعت أشغال لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة والنضج الكبير الذي أبان عنه السادة المستشارون من مختلف مكونات المجلس، في إطار مناقشة قضايا وطنية حساسة تتطلب الحكمة والتروي، شاكرين بالمناسبة السادة الوزراء والأطر المرافقة لهم وكذا أطر مجلس المستشارين الذين ضحوا خلال هذه الفترة من أجل مواكبة وتبعية أشغال اللجان الدائمة.

وسأركز في مداخلة على أهم ملاحظات فريق الاتحاد المغربي للشغل داخل قبة البرلمان في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المحتلة وفق التصميم التالي:

1. قطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة؛

2. قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية؛

3. قطاع إدارة الدفاع الوطني؛

4. قطاع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير؛

5. قطاع الشؤون الخارجية.

1. قطاع المغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

لقد كانت فعلا مناسبة مهمة خلال مناقشة ميزانية هذا القطاع، هذه المناسبة التي تزامنت مع الأحداث التي يعرفها العالم والتي أشارت بأصابع الاتهام لشريحة من المواطنين المغاربة الشرفاء الذين يعيشون ببلاد المهجر، والذين يساهمون في تنمية هذه البلاد وتطورها من خلال عطاءهم وتفانيهم في العمل والمشاركة في الأعمال الخيرية سواء في إطار بلدهم الأصل أو بلد الضيافة والقيام بعملهم بكل تجرد ومسؤولية من

والدولية، والتي نرى أنها متغيبه بشكل كبير موازاة مع خصومنا الذين ينشطون بشكل كبير في المضمار والدليل على ذلك محرك البحث google الذي يوجد فيه آلاف المواقع والملفات الخاصة بخصومنا بمجرد النقر للبحث عن ملف القضية الوطنية.

من جهة أخرى نعتبر أن حلقات سلسلة المفاوضات الرسمية والغير الرسمية بين أطراف النزاع لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية وأنه لا بد من سقف زمني لإنهاء النزاع وأن على المجموعة الدولية أن تحدد المسؤول عن عرقلة تسوية متفاوض بشأنها، خاصة وأنه في مقابل المرونة التي يبديها المغرب باقتراحه حكما ذاتيا يتماشى كحل واقعي وجري مع متطلبات المحيط الإقليمي والتحولت العالمية، في المقابل يظل ينتصب تعنت الجزائر التي ترفض حتى مجرد إجراء إحصاء للمحتجزين في مخيمات تيندوف وإعطائهم حرية تنقل في خرق لمبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

نعتبر في الفريق الاشتراكي أنه من الضروري تغيير المقاربة الأمنية التي يتم التعامل بها مع بعض الأحداث والاحتجاجات الاجتماعية، ونحث على اعتماد الحوار لحل المشاكل المحلية وإتباع سياسة استباقية لتسويتها.

ويظل تحصين حدودنا، خاصة في الجنوب والشرق الاختيار الأول الذي يجب أن يبقى متصدرا لسياستنا الداخلية والخارجية. وفي هذا الصدد يتعين أن يظل تعزيز قدرات القوات المسلحة وقوى الأمن والدرك ومواصلة برنامج تحديث أداؤها ووسائل تدخلها وتسليحها، من أولويات الإنفاق العمومي الوطني، خاصة وقد انضافت إلى هذه القوات أعباء جديدة إلى جانب أعباء تحصين الحدود والدفاع عنها من قبيل مواجهة تحديات الجرائم المنظمة العابرة للحدود والجريمة الإرهابية وتهريب المخدرات والهجرة غير القانونية، خاصة وأن بلادنا تتواجد في موقع استراتيجي يجعل منها بلادا مستهدفا، لذلك يتعين تقوية قدراتنا الدفاعية والاستخباراتية والتنسيق الأمني مع بلدان المنطقة لمواجهة الجماعات الإرهابية وعصابات التهريب والهجرة غير القانونية وحماية حدودنا من أي اختراق أمني.

السيد الرئيس،

نعتقد في الفريق الاشتراكي أنه يتعين بناء اختياراتنا الدولية وأداء دبلوماسيتنا وهندسة شبكتها واختيار الموارد البشرية الموكل لها تنفيذ اختياراتنا في المجال الدبلوماسي على أساس الاستحقاق والكفاءة والالتزام بقضايا الوطن وبأداء الواجب الوطني وعلى أساس ربط المسؤولية بالمحاسبة وبالنتائج.

كما يبقى الخروج بالمغرب الكبير من وضعية الجمود والشروع في بناء كتلة اقتصادية مغاربي إحدى الامتحانات التي ستثبت أو تكذب هذه النوايا. إن علاقتنا مع إخواننا في الخليج وفي المحيط العربي

- ما هي الإجراءات التي تعتمون اتخاذها لمواكبة هؤلاء المواطنين وحل مشاكلهم مع المحاكم والمساطر القانونية البطيئة؟

- هل من إجراءات لتعزيز قدرات الجمعيات التي تعمل لفائدة مغاربة العالم ببلدان الإقامة في مجال إعداد مشاريع خاصة بالدعم المدرسي ومواكبة الشباب والمسنين والنساء بالخارج، وكذا مجال التسيير المالي والإداري لهذه المشاريع.

- ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لحماية النساء العاملات في بلدان الخليج خصوصا أمام التعسفات التي يعيشها المغاربة العاملون بهذه الديار بصفة عامة؟

- كما نطالب الوزارة العمل على تلميع وتصحيح صورة المرأة المغربية.

- كما نطالب الوزارة بالاعتناء بالطلبة المقيمين بالخارج خاصة بالدول الإفريقية.

السيد الرئيس المحترم،

إن مشاكل مغاربة العالم كثيرة، ومجهودات الوزارة الوصية محترمة ولكن لازالت لم تغطي هذه المشاكل برمتها، لذلك باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل نطلب من الحكومة بذل مجهودات أكبر، خصوصا في مجال تأطير ومواكبة هذه الجالية سواء ببلدان الإقامة أو حين عودتهم للبلد الأم.

ولا فتوتني الفرصة أن أؤكد من خلال صفتي النقابية على ضرورة الاهتمام بأطر وموظفي الوزارة المعنية، وتمكينهم من أدوات العمل المادية واللوجيستية لكي يتمكنوا من أداء واجبهم على أحسن ما يرام.

2. قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

فيما يخص هذا القطاع، ونظرا لأهميته والتحديات التي يعرفها سواء على مستوى التأطير الديني أو على مستوى تدبير الأوقاف، فإننا نؤكد على ضرورة الوقوف على مجموعة من النقاط:

فيما يخص الشأن الديني نثمن إستراتيجية الوزارة في هذا المجال باعتبار أن الشأن الديني هو الأساس في بناء الإنسان وحماية الأوطان، والوزارة مطالبة بالانخراط في التحولات التي يعرفها العالم في هذا المجال، لتحدث فيه تغييرات من حيث إعادة الهيكلة وإحداث أورش كبرى للرقى بالخطاب الديني بصفة عامة.

وسأحاول أن أركز مداخلتي في هذا القطاع على بعض النقاط التي أراها ضرورية لفتح النقاش فيها ووضع مجموعة من التساؤلات التي أتمنى أن أجد الإجابات الشافية عليها.

أ. مسألة تكوين الأئمة.

من المؤكد أن المغرب أصبح يعرف تطورا كبيرا في مجال تكوين الأئمة في إطار المذهب المالكي يؤكد فيها على روح التسامح والسلام المعتدل

أجل ان يتطور بلد الضيافة الذي يعتبرونه في مثابة بلدهم الأم.

كما أشجب كل أعمال الإرهاب والدمار والتخريب التي يقوم بها بعض المتطرفين المعزولين والدين فضلوا طريق القتل والموت عوض الحياة والعطاء والسلام، وبالمناسبة أتقدم بأحر التعازي لأسر الضحايا والأبرياء الذين يؤدون فاتورة الصراعات السياسية والأيدولوجية التي يجب أن يتحد العالم لمحاربتها ووضع خطة عمل تجعل الإنسان صلب الاهتمام في كل تنمية منشودة سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، ولتكون هذه التنمية السبيل الوحيد لحل كل المشاكل التي يعيشها العالم، وخصوصا داخل الدول الفقيرة في مختلف قارات العالم.

وإذا كانت مناقشة ميزانية هذا القطاع لا يمكن الحديث عنها بشكل معمق أو تعديلها بأي حال من الأحوال سأركز في مداخلتي على نقطتين أساسيتين هما: مغاربة العالم وشؤون الهجرة، هاتين النقطتين يدفعا إلى طرح عدة تساؤلات حول التطورات الحاصلة في هذا المجال وإستراتيجية الوزارة لتقديم الخدمات الأساسية لهؤلاء المواطنين المغربية في سياق دولي جديد يعرف تدفقات المهاجرين واللاجئين على الفضاء الأوروبي ونقاش كبير داخل دول الاتحاد الأوربي، علما أن هناك انتظارات جديدة للمغاربة المقيمين بالخارج، خاصة لدى الأجيال الصاعدة، الجيل الثالث والرابع، إن على المستوى الثقافي أو الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، إضافة إلى إستراتيجية الوزارة في ما يخص الفئات الأكثر تضررا من الأحداث وهم النساء والأطفال والمسنون، وقد تم التأكيد على ذلك من خلال التوجيهات الملكية السامية في خطابي عيد العرش المجيد لسنة 2010 و2015، وخطاب ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2012 والتي حث فيها جلالتة على ضرورة العمل على تعزيز العلاقة بين مغاربة العالم ووطنهم الأم، وتسهيل اندماجهم ببلدان الإقامة والتضامن معهم لتجاوز آثار الأزمات الاقتصادية.

ولابد من طرح بعض التساؤلات والاستفسارات، أهمها:

- ماذا أعدت الوزارة لهؤلاء المغاربة للحفاظ على هويتهم المغربية لحماية حقوقهم ومصالحهم داخل المغرب أو بلدان الإقامة؟

- ماذا أعدت الوزارة والحكومة لتسهيل إدماج هؤلاء المغاربة ببلدهم الأم وتمكينهم من استثمار أموالهم للمساهمة في تنمية بلادهم ومدنهم وقراهم؟

- ماذا أعدت الوزارة كمساعدة اجتماعية للمغاربة الموجودين في وضعية هشاشة؟

- ماذا أعدت الوزارة لترحيل الراغبين في العودة إلى الوطن وترحيل كذلك جتامين المتوفين بدول الاستقبال؟

- تقييم الأداء الدراسي لأطفال الجالية المغربية المقيمة بالخارج ومدى تطابقه مع المقررات الوطنية في حالة رغبة هؤلاء في العودة النهائية إلى وطنهم.

احترام وإجلال لأفراد القوات المسلحة الملكية وعلى رأسها القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة جلاله الملك محمد السادس نصره الله، منشدتين بالدور الريادي الذي تلعبه في استتباب الأمن والأمان وحماية حدود التراب الوطني، بالإضافة إلى الأعمال الإنسانية التي تقوم بها داخل أو خارج الوطن.

وبالرجوع إلى الموارد المالية المرصودة للقطاع، نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أنها لا تستجيب للتحديات التي رفعها المغرب من أجل استقرار بلاده من جهة وأمنه من جهة أخرى، ومن أجل لعب دوره الإنساني في استتباب الأمن وتقديم المساعدات الإنسانية سواء من خلال القوات المسلحة وبعثاتها أو المستشفيات العسكرية التي تقوم بخدمة المواطنين بالدول العربية والإفريقية المتضررة من الحروب والأزمات.

ونثمن كذلك دور القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة وكافة القوى الأمنية ببلادنا في محاربة ظاهرة الهجرة السرية والتصدي للجريمة الدولية العابرة للقارات، ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل أنواعها.

كما لا تفوتني الفرصة للتطرق للجانب الاجتماعي الذي بذلت فيه مجهودات كبيرة لتحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية، وتمثلت في توفير الخدمات الصحية بكل أنواعها، وتوفير مساكن لفائدة العسكريين ذوي الدخل المحدود من خلال تفويتها لهم بأئمة تفضيلية، وإعانة البعض الآخر من اقتناء مساكن اجتماعية.

كما نؤكد على ضرورة الاهتمام بأفراد القوات المسلحة الملكية سواء المنخرطين في الخدمة أو المتقاعدين أو الأراذل أو الأيتام، مؤكداً على ضرورة رفع تعويضات الجنود المرابطين على الحدود، وأخص هنا بالذكر الجنود والضباط الذين ضحوا بالغالي والنفيس من أجل الدفاع عن التراب الوطني وتم اعتقالهم آنذاك من طرف البوليساريو بتندوف، حيث قضوا سنين طويلة تجاوزت 24 سنة، ولولا العناية المولوية السامية التي شملت هؤلاء الجنود والضباط، لظلوا مرابطين أمام مقر البرلمان، وخير دليل على ما أقول تلك المجموعة التي سبق لها أن عمرت بالقرب من مؤسستنا الموقرة لأشهر طوال، تنتظر من الحكومة أن ترفع عنها الضرر المادي والمعنوي الذي شملها.

السيد الرئيس المحترم،

نحن لا ننكر المجهودات الجبار التي تقوم بها الوزارة في هذا المجال، ولا يمتنعنا هذا من المطالبة بتسوية الوضعية الإدارية والمالية لكل المعتقلين مهما كانت مدة اعتقالهم، كما هو معمول به في جميع الدول، مع تكريمهم وتوشيحهم بأوسمة، حيث ستكون هذه المبادرة عملية تحفيزية في صفوف القوات المسلحة، سواء منهم المرابطون على الحدود أو داخل الوطن في مختلف مناطق المملكة المغربية، للرفع من معنوياتهم وحفاظاً على كرامتهم التي ظن البوليساريو والموالون له أنه سلبها منهم،

الذي يتوخى احترام الحياة واحترام الإنسان، واحترام الاختلاف، واحترام باقي الديانات السماوية الأخرى، وهناك العديد من الدول الإفريقية التي أصبحت تقتدي بالنموذج المغربي وتطالب المغرب بتكوين أئمتها.

ب. مجال تنظيم شؤون الحج.

لا بد من طرح السؤال حول حدود المسؤولية خلال الأحداث التي وقعت مؤخراً في مكة المكرمة إبان موسم الحج، والتي خلفت العديد من الضحايا، ونتساءل عن الأسباب

كما نطالب الوزارة بإعادة النظر في التوقيت والمدة المخصصين للحصص التدريبية والتوعوية للحجاج.

ت. العناية بدور العبادة.

يجب أن تكون مقاربة الوزارة للمساجد انطلاقاً من رؤية يتم فيها إنشاء هذه المساجد بشكل يضمن توفير كل مناطق المغرب على حصتها، خصوصاً التجمعات السكنية الجديدة، مع الحرص على إصلاح وترميم المساجد والمدارس العتيقة.

كما نؤكد على ضرورة فتح بعض المساجد التي تم إغلاقها بسبب بعض الأحداث والتي تتطلب إيجاد تدابير أمنية واحترازية واستباقية لتفادي كل انزلاقات أو أعمال خارجة عن القانون.

ولا تفوتني المناسبة لكي أشيد بالمساجد التاريخية للمملكة وبالدروس الحسنية التي تقام فيها خلال شهر رمضان، هذه الدروس التي تلعب دورها الطلائعي وتحقق مكاسب لا تُحصى من خلال إشعاع وطني ودولي، وننوه بإدماج المرأة في هذه الدروس.

ث. بالنسبة للقيمين الدينيين.

ندعو إلى الاهتمام أكثر بهذه الفئة مادياً وكذا تحصينها بالتغطية الصحية، أئمة كانوا أو خطباء أو مؤذنين، خاصة وأن المكافآت الممنوحة تبقى دون حاجياتهم، ولا تصل في بعض الأحيان إلى الحد الأدنى من الأجور، وبهذه المناسبة نطالب الحكومة بإنصاف هذه الفئة المتضررة وتعميم الزيادة على كافة الأئمة بمجموع التراب الوطني.

ولا بد من التنويه بالمناسبة بالعمل الجبار الذي تقوم به إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم، والقناة السادسة، بالنظر للإشعاع الذي تحققه هذه القنوات في نشر الوعظ والإرشاد وشرح المفاهيم الدينية الصحيحة وتأطير الحجاج من خلال حصص خاصة بمناسك الحج، إلا أنها تبقى غير كافية.

ولابد كذلك من الإشارة إلى ضرورة التصدي ومواجهة بعض القنوات التي تنشر الفكر الظلامي عن طريق فتاوى وتوجيهات مغلوبة لا تمت للدين بصلة.

3. قطاع إدارة الدفاع الوطني:

بمناسبة مناقشة هذا القطاع، لن تفوتني الفرصة لتقديم تحية

وبالمقابل لا بد من أن نوفر لأبناء هؤلاء المقاومين فرص للتشغيل الذاتي وتمكينهم من تكوين ملائم يمكنهم من الحصول على عيش كريم.

أما فيما يتعلق بالذاكرة الوطنية، فإننا نؤكد على ضرورة الاهتمام بالمتاحف الوطنية وموسوعة الحركة الوطنية التي تعتبر معلمة تاريخية وتوفير الاعتمادات الضرورية للإشعاع والتعريف بتاريخ المقاومة خارج التراب الوطني، ووضع فقرات بالمقررات الدراسية تهتم بأهم رجالات المقاومة الوطنية والتعريف بمسارهم التاريخي والبطولي.

وبالمناسبة، نحث مخرجي السينما الوطنية على الاهتمام بالأفلام الوثائقية التي تعرف بتاريخ المقاومة المغربية من أجل استقلال البلاد.

ولا تفوتني الفرصة كذلك لكي أتكلم عن الإصدارات والكتابات في موضوع المقاومة والتاريخ النضالي للمملكة المغربية الشريفة. هذه الإصدارات التي تبقى دون المستوى المطلوب، وهي مناسبة كذلك للتذكير بدور المغرب التاريخي في تحرير العديد من الدول على غرار الجزائر وجنوب إفريقيا ومساهمة رجالاته الفعالة والبطولية في الحرب العالمية الأولى والثانية.

وبهذه المناسبة نؤكد على ضرورة دعم الجمعيات المهتمة بتطوير والحفاظ على الموروث التاريخي المغربي سواء منها المادي أو اللغوي وعلى رأسهم تاريخ بلادنا في مجال المقاومة والنضال.

ولابد هنا من التأكيد على أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع غير كافية ولا ترقى إلى مستوى التطلعات في المجالات الاجتماعية والصحية لأفراد المقاومة وأعضاء جيش التحرير، وأشكر بالمناسبة المجهودات التي تقوم بها المندوبية السامية من أجل تأطير ومساعدة هذه الفئة التي تستحق كل شكر وتقدير لما أسندته من خدمات جليلة لهذا الوطن العزيز.

5. قطاع الشؤون الخارجية:

أما فيما يخص الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون، في ظل المستجدات والحركية التي يعرفها العالم، سواء من خلال التحركات الدبلوماسية التي تفرضها الأحداث التي يعرفها العالم، والتي طغى عليها عدم الاستقرار والأفعال الإرهابية التي أودت بحياة العديد من الأبرياء في مختلف دول العالم، وآخرها ما وقع في باريس ومالي وتونس، نندد في فريق الاتحاد المغربي للشغل بهذه الأحداث الإرهابية الإجرامية، ونطالب جميع الدول بتكثيف جهودها من أجل محاربة هذه الظاهرة ومحاربة المتطرفين بكل أشكالهم أينما وجدوا، حتى نقطع دابرهم ونستأصل شوكتهم، ليعم الأمن والسلام بكل دول العالم.

ويتناول موضوع الدبلوماسية المغربية والشؤون الخارجية لبلادنا، لا بد من التطرق إلى عدة جوانب تهم القطاع، من أجل الإشعاع الحضاري لبلادنا من جهة، والانخراط في المنظومة الدولية على جميع المستويات، في إطار المبادئ الثلاث التي جاءت في عرضكم، والتي يعتمدها المغرب في

بل بالعكس هم جنود وضباط شجعان ووطنيون وستظل تضحياتهم الجسام مرسومة في تاريخ المغرب رغم تعاقب الأجيال.

ولا تفوتني الفرصة بأن أشيد بالثروة البشرية العاملة بالقوات المسلحة الملكية، خصوصا وأنها تزخر بأطرو وكفاءات وخبرات وطاقات فكرية وإبداعية من خلال التكوين الأساسي من جهة، والتكوين المستمر من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، أ طرح السؤال عن نظام الخدمة العسكرية التي يجب أن لا تكون إجبارية كما كان معمول به في السابق، بل طوعية، من أجل استقطاب وتكوين قاعدة للقوات الاحتياطية، تجنبنا لكل المخاطر الأمنية ومواجهة الكوارث الطبيعية التي أصبحت تتكاثر بسبب التلوث والإخلال بالتوازن البيئي، وكذا تكوين شخصية الشباب المغربي على الانضباط وحب الوطن وامتصاص جزء كبير من البطالة في صفوف الشباب تجنبنا للسقوط في براثن الانحراف أو التطرف بكل أنواعه.

وهنا لا بد من الإشادة بالمجهودات التي يقوم بها أفراد الدرك الملكي والقوات المساعدة اللذين يساهمون في استتباب الأمن الداخلي ومحاربة الجريمة وتنظيم السير بالطرق وغيرها من المهام الإنسانية خلال الكوارث والحوادث الخطيرة.

كما أجدد الشكر والثناء لقواتنا المسلحة بكل أصنافها، ونطالها بالمزيد من اليقظة والحذر للدفاع عن بلادنا، خاصة في ظل المخاطر الأمنية التي يعرفها العالم من خلال تدفق المهاجرين والجريمة المنظمة والإرهاب الأعمى، علما أن جزءا من الحدود مع الجارة الجزائر يعرف تسريبات متعمدة للمهاجرين موجهة من قبل الجزائر لخلق الفتنة والبلبل في المملكة المغربية الشريفة وستظل شريفة رغما عن أنف كل الحاقدين.

4. قطاع قدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

لقد كانت مناسبة كبيرة حين قامت اللجنة بمناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير، لنترحم على أرواح من قضوا نحبتهم، ونطلب الشفاء وطول العمر لمن هم على قيد الحياة. هذه الفئة التي ضحت في سبيل استقلال البلاد، ونستحضر بالمناسبة كل المحطات التاريخية والبطولات التي أحرز عليها المقاومون من أجل عزة الوطن وكرامته.

ولكي يكون لهذا الاعتراف معنى خاصة لمن زالوا على قيد الحياة ويعيشون ويتواجدون بيننا، فإنه من واجبنا الاهتمام بشؤونهم الصحية والاجتماعية، دون أن ننسى أسر من توفتهم المنية، ونوفر لهم الحد الأدنى من العيش الكريم، وهذا لن يتأتى سوى بتوفير السكن اللائق لهم والرفع من التعويضات الشهرية الممنوحة لهم.

أما فيما يخص المأذونيات، فيجب أن تقنن لكي تستفيد منها الفئة التي تستحقها ولا تدخل في مجال الربح الاقتصادي.

أثمة هذه البلدان بمبادرة من صاحب الجلالة الملك محمد السادس أمير المؤمنين، في ظروف تعتبر هذه المبادرة دفعة قوية لتصحيح وتسوية صورة الإسلام الحقيقية لدى الغرب، خصوصا وباقي بلدان العالم، فهودين السلام والمحبة والإخاء.

ونعتقد أن التحول الذي يعرفه العالم وإيمانه القوي بأن تطوير المجال الاقتصادي هو الدعامة الأساسية للمجال الاجتماعي وخدمة الإنسان.

وبذلك، قد تحولت الدبلوماسية العالمية التي تسعى لخدمة شعوبها إلى إعطاء الأولوية للدبلوماسية الاقتصادية على اعتبار أنها السبيل القريب لتطوير العلاقات السياسية، ونهيب في هذه المناسبة بوزارة الخارجية أن تستمر مكانة المغرب واستقراره ورصيده من الاتفاقيات الدولية ليظل قطبا حركيا دائما وقويا، وصلة وصل بين القارات.

تبعاً لكل ما سبق ذكره في مداخلي بخصوص الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل غير مقتنعين بما جاء فيها، ونؤكد في مجلسنا الموقر ومن هذا المنبر أن الحكومة قد عجزت عن رفع التحدي في المجال الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والمالي، ومشروع هذه الميزانيات القطاعية لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموما وطموحاتنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، لذلك فإننا نصوت ضد هذه الميزانيات باستثناء ميزانية الدفاع الوطني التي نصوت لها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

VIII- مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس اللجنة المحترم،

السيد (ة) الوزير (ة) المحترم (ة)،

السادة المستشارين المحترمين،

أود في البداية وأنا أتناول الكلمة في إطار مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون لسنة 2016، باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أن أتوجه بالشكر الجزيل للسيد (ة) الوزير (ة) على عرضه (ها) القيم مشيدا بالمجهودات الملكية السامية والتوجهات النيرة والمبادرة الرائدة لمولانا المنصور بالله الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، بخصوص رسم وتحديد السياسة الخارجية لبلادنا إن على مستوى المواقف من الأحداث التي تشهدها العديد من دول العالم أو على مستوى العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية وباقي البلدان أو المواقف المعبر عنها داخل المؤسسات الدولية، بل أصبح المغرب اليوم يلعب دورا رياديا في حل العديد من الأزمات التي تعيشها العديد من الدول وحل مشاكل بين بعضها البعض.

علاقته الخارجية والمتمثلة في الصرامة والتضامن والمصادقية، وسأركز على محورين:

- محور استراتيجية الوزارة في الدفاع عن حوزة الوطن؛

- محور استراتيجية العمل الدبلوماسي والقنصلي.

السيد الرئيس المحترم،

ما هي استراتيجية الوزارة في إطار التعبئة الوطنية من أجل الدفاع عن قضية الصحراء المغربية؟ وما هي إستراتيجية الوزارة في التعامل مع الدبلوماسية الموازية؟ سواء فيما يخص قضية وحدتنا الترابية أو الدبلوماسية الثقافية والاقتصادية التي لازالت تعرف تعثرا كبيرا، أضف إلى ذلك الدبلوماسية البرلمانية الرسمية في كل المجالات.

وسيظل السؤال مطروحا حول دور الوزارة في الترويج للنموذج المغربي المتميز في كل أبعاده، هذا النموذج الذي أصبح مثالا يحتدا به لدى الدول الإفريقية من حيث التنمية البشرية أو من حيث النمو والانفتاح الاقتصادي على دول الجنوب، وتصدير التجربة المغربية في مجال السكن الاجتماعي والتنمية البشرية.

وهنا لا بد من التمييز بين العمل الدبلوماسي الذي تبذل فيه الوزارة مجهودات كبيرة والعمل القنصلي الذي يعاني معه مغاربة العالم الكثير، ولعل تعليمات صاحب الجلالة في هذا المجال واضحة، دفعت بالوزارة إلى اتخاذ تدابير وإجراءات استعجالية بدأت بتعيين قناصل جدد شباب منهم العديد من النساء لدرء الخصاص الحاصل في هذا المجال، ولتمكين المواطنين المغاربة العاملين بدول المهجر من قضاء أغراضهم الإدارية في أحسن الظروف.

ولا تفوتني الفرصة في أن أتحدث عن المشاكل التي يلاقها مغاربة العالم أمام الإدارة المغربية والمحاكم، جراء طء المساطر، ونظرا للحيز الزمني الذي يتواجدون فيه في بلدهم الأصلي، والذي غالبا ما لا يتعدى 30 يوما مدة العطلة السنوية، مما يجعل مصالحتهم تبقى معطلة، ولا يستكملون الإجراءات اللازمة لحل مشاكلهم، خصوصا مع المحاكم، وغالبا ما يفوضون أمرهم لبعض المحامين أو أفراد عائلاتهم، ولكن كثيرا ما يقعون ضحية النصب والسرقة.

إننا، في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نطالب بـ:

- تحسين الاستقبال بالمصالح القنصلية؛

- تطوير الخدمات المقدمة من خلال تبسيط المساطر وتسريع المصادقة على الوثائق الإدارية؛

- توفير ظروف العمل للعاملين بهذه القنصليات والوسائل اللوجستية.

ولابد من التأكيد على ضرورة مساهمة المغرب في تأطير الحقل الديني في العديد من الدول الإفريقية المسلمة ومبادرة استقبال تكوين

IX- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

1. مداخلة المستشار السيد محمد سالم بنمسعود في مناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات الداخلية والتجهيز والنقل واللوجستيك، السكنى وسياسة المدينة والتعمير وإعداد التراب الوطني

بسم الله الرحمن الرحيم.

i. قطاع الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

يسعدني أن أدخل باسم الفريق الاستقلال للوحدة والتعادلية في مناقشة مشاريع القوانين التي تهم قطاعات الداخلية، التجهيز والنقل واللوجستيك والسكنى والتعمير وسياسة المدينة.

اسمحوا لي بداية أن أشير إلى حدث هام عاشه المغاربة قاطبة من طنجة إلى الكويرة، شبابا وشيوخا، رجالا ونساء ذكرى مرور 40 سنة على انطلاق المسيرة المظفرة، المسيرة الخضراء، التي أمهرت العالم أجمع، بعبقرية مبدعها، وتلاحم الشعب بالعرش، مسفهة أطروحة الانفصاليين وأعداء المغرب الذين عبثا يحاولون النيل من وطننا العزيزهم ومن يحرضهم على ذلك، ولا تفوتني الفرصة هنا من أن أنوه باسمي وباسم الفريق الاستقلالي بالخطاب التاريخي الذي ألقاه صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، بهذه المناسبة الغالية من مدينة العيون، الذي نعتبره خطابا فاصلا في تاريخ استكمال وحدتنا الترابية ومؤسسا لهضبة نمووية حقيقية بالأقاليم الجنوبية للمملكة ترتكز إلى القطع مع عقلية التمرکز الإداري ومع الممارسات السابقة في التعاطي مع شؤون الصحراء، والتي أفرزت اقتصاد الربيع، والامتيازات وضعف المبادرات الخاصة، وتنبني على أوراش كبرى بجهات العيون الساقية الحمراء والداخلة وادي الذهب وكلميم واد نون، حيث وجه صاحب الجلالة الحكومة إلى مواصلة أوراش البنية التحتية والأوراش المهيكلية في هذه الجهات العزيزة على كل مغربي. وبهذه المناسبة أود أن أتقدم بالشكر إلى وزارة الداخلية، التي كانت دائما تتجاوب وتتناغم مع ساكنة الأقاليم الصحراوية، كما دعا صاحب الجلالة نصره الله، الحكومة إلى إحداث صندوق التنمية الاقتصادية لتطوير النسيج الاقتصادي ودعم المقاولات والاقتصاد الاجتماعي وتوفير الدخل القار وفرص الشغل خاصة لفائدة الشباب، كل هذا يحتم علينا أن ننخرط في تفعيل مضامين الخطاب الملكي السامي وأن تقوم الحكومة بتعبئة كل الوسائل المتاحة ووضع المخططات والبرامج التي تضمن التنزيل الفعلي للمشاريع التي أعلن عنها جلالته الملك في هذا الخطاب السامي.

السيد الرئيس،

السيد(ة) الوزير(ة)،

السادة المستشارين،

لا يجادل أحد اليوم أن المغرب أصبحت له مكانة خاصة ومحترمة في المنتديات الدولية كما أصبح محط تقدير واحترام من طرف باقي الدول والتجمعات الدولية والمؤسسات القارية. بل وبفضل التحركات الملكية والزيارات، التي يقوم بها جلالتة للعديد من الدول بمختلف القارات وحضوره للعديد من الملتقيات، أصبح إشعاع المملكة يعم جميع أرجاء العالم، مما أكسب بلادنا تحقيق العديد من الانتصارات الدبلوماسية والمكاسب والتأييد للمواقف والقرارات من القضايا الوطنية وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية أو نصرة القضايا العادلة من بؤر التوتر أو فيما يخص محاربة جميع أشكال الإرهاب.

السيد الرئيس،

السيد(ة) الوزير(ة)،

السادة المستشارين،

بقدر ما نعتز بما حققناه على مستوى سياستنا الخارجية، نتأسف للهفوات التي نسجلها على الأداء الحكومي في هذا المجال خصوصا في مواجهة تحركات خصوم وحدتنا الترابية على مستوى العديد من الدول واستغلالها للعديد من المنظمات حكومية كانت أو غير حكومية وبعض الأحزاب والكتل البرلمانية للنيل من سمعة بلادنا ومحاولة تشويه صورتها والتشويش على مواقفها والنيل من وحدتها الترابية.

إننا ندعو الحكومة إلى تحمل مسؤوليتها كاملة في هذا المجال كما ندعو إلى توفير الشروط والظروف والمناخ للأحزاب السياسية والمؤسسة البرلمانية بغرفتها وجمعيات ومنظمات المجتمع المدني الجادة والمسؤولة لتلعب دورها في إطار سياسة دبلوماسية موازية مما يشكل دعما وسندا ومناصرة للدبلوماسية الرسمية.

إن مشروع الميزانية الفرعية لهذه الوزارة وبالنظر إلى دورها الحيوي والهام والتميز والحاسم يبقى دون تحقيق حتى البرنامج المسطر من طرف الحكومة، فبالأحرى بلوغ الطموحات وتحقيق الإنتظارات في مجال دبلوماسيتنا وتوفير الخدمات والاهتمام بمواطنينا بمختلف بقاع العالم هذه الفئة التي يولمها جلالته الملك، نصره الله، عناية خاصة ورعاية شخصية، سواء ببلدان المهجر أو عند عودتهم إلى أرض الوطن.

وفي الأخير وباسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي نعبر عن استعدادنا للتعاون مع وزاراتكم والتفاعل مع جميع مبادراتكم سواء بالدعم والتأييد أو بإثارة الانتباه إلى ما قد نسجله من ملاحظات وهفوات قد تكون -لا قدر الله- سلبية على صورة بلدنا أو على مواقفها أو خدمة مواطنينا في بلدان المهجر.

أشكر لكم حسن الاستماع والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

كلنا اهتز وتألم، للأحداث الدامية التي عرفتها كل من فرنسا وتونس وبلجيكا، جراء الأحداث الإرهابية، التي نفذها أناس أعى الجبل بصيرتهم وغطى الحقد والغل بصائرهم.

ذلك أن الإسلام منهم براء، وبهذه المناسبة، ننوه ونشيد بالمجهود الجبار الذي تضطلع به أجهزتنا الأمنية على اختلاف مستوياتها في نشر الأمن واستشبابه في بلادنا العزيز، عبر التدخلات الاستباقية لإفشال وإحباط العديد من المخططات الإرهابية وتفكيك وتجفيف العديد من الخلايا والعصابات الإجرامية. وبالموازاة مع هذا يتعين، السيد الوزير، أن تواكبهما التدخلات الاستباقية مشاريع تنموية، وحملات تعبوية وخاصة في صفوف الشباب وتحصينه وتمنعيه من كل ما من شأنه أنه يجرفه نحو الهاوية.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد شهد المغرب انتخابات أقل ما يمكن أن يقال عنها، أنها مرت في مجملها، في جو ديمقراطي، على الرغم من وجود بعض الحالات المنفردة في بعض المناطق، إلى أن هذا، السيد الوزير، لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات التي عنت لنا، خلال هذا المسلسل، أولها تزامن الانتخابات مع العطلة الصيفية الأمر الذي جعل المشاركة لا ترقى إلى التطلعات، خلافا لما حصل في الأقاليم الجنوبية، التي عرفت المشاركة فيها نسبة محترمة، الشيء الذي يظهر بكل جلاء رغبة الساكنة في المساهمة والمشاركة في تدبير الشأن العام المحلي والجهوي.

كما نسجل، السيد الوزير، بعض الاختلالات التي شابت العملية الانتخابية المتجلية في حرمان بعض المواطنين من التسجيل في اللوائح الانتخابية. كما أننا نتحفظ على الطريقة التي تم التعامل بها في مجال "التصنت" الانتخابية.

السيد الوزير،

سبق لي أن أشرت إلى كون تدخل وزارة الداخلية يطال مجالات عدة تخص اليومي للمواطنين، ومن ضمن أهم هذه المجالات: الماء والكهرباء، حيث إن الجميع عاش ما عرفته مدينة طنجة من احتجاجات مرت كلها في جوسليم، وهذا مؤشر إيجابي يعطي الانطباع عن أن المغاربة ناضجون على ما عرفته الفواتير من ارتفاعات، وأخص بالذكر "أمانديس" التي تدبر هذا القطاع تحت طائلة ما يسعى بالتدبير المفوض، الذي نطالب بالمناسبة بضرورة مراجعة البنود المدرجة بدفاتر التحملات المتعلقة على وجه الخصوص بتدبير وضعية الموارد البشرية. حيث أبانت التجربة، وهذا ما حدث بطنجة عن فشلها. وهي مناسبة ندعو فيها إلى ضرورة إشراك المنتخبين في التفاوض مع شركات التدبير

المفوض.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من المعلوم أن أي برنامج أو أي استراتيجية لا يمكن لهما أن يعرفا النجاح مالم تكن هناك أطر كفاءة، ومعنى بها. وفي هذا الإطار لا بد من التنويه بالدور الهام الذي يقوم به أطر الوزارة على اختلاف مستوياتهم ودرجاتهم، وهي مناسبة نجدد فيها دعواتنا إلى العناية بهم، وفي هذا الباب نذكر بما قام به أطر الانعاش الوطني في التنمية، وبخاصة بالأقاليم الصحراوية. لذا نطالب بتحسين الوضعية المادية لهم، لأن التعويض الممنوح لهم هزيل جدا، مع ضرورة وضع إطار قانوني جديد يرفع من المستوى المادي والمعنوي لهذه الشغيلة. وأما ما يتعلق بتخليق الحياة العامة بالجماعات المحلية الذي كان مطلبا دائما لحزب الاستقلال ننوه بدور المفتشية العامة في رصد العديد من الاختلالات ببعض الجماعات الترابية، ونتساءل عن مآل التقارير التي تنجزها في هذا الإطار، سبق وأن أشرت إلى أن العنصر البشري هو قطب الرخى في كل المجالات، فإننا نطالب بإجراء تكوينات للموارد البشرية من أجل تطوير قدراتها ونفس الشيء للمستشارين الجماعيين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لا غرو أنه لا تقدم ولا ازدهار إلا عن طريق العناية بالعنصر البشري، الذي يعد الرأسمال اللامادي، وبهذه المناسبة ننوه بالمشروع الملكي المتجلي في المبادرة الوطنية للتنمية البشرية. وبالدور الهام الذي لعبه في التقليل من نسبة الهشاشة والفقر وبالنتائج الإيجابية التي حققتها في العديد من الميادين: البنيات التحتية الأساسية، التعليم، النقل المدرسي، التزود بالماء الصالح للشرب والكهرباء ومع كل هذا نطلب منكم، السيد الوزير، أن تقيم هذه التجربة الرائدة والوقوف على بعض المشاريع المتعثرة، خاصة في العالم القروي، كما ندعو كذلك إلى ضرورة إقرار عدالة ترابية بين الجماعات في إطار يهدف ويرمي إلى تحقيق الالتقائية في البرامج.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

غير خاف عنكم أن أراضي الجموع تشكل ثروة وطنية مهمة لذا ندعو إلى استغلالها استغلالا معقلنا والعمل إيجاد حلول مناسبة لكافة ذوي الحقوق.

أن الملاحظ هو وجود بون شاسع بينها فيما يتعلق بالشبكة الطرقية، لذا نطالب بضرورة تفعيل المقتضيات الدستورية واعتماد الحكامة المجالية والتوزيع العادل لبرامج الطرق بين مختلف جهات المغرب. كما ندعو كذلك إلى تكثيف الجهود ومضاعفها من قبل الوزارة في مجالي النقل الطرقي والشبكة الطرقية، إلى جانب العناية بالمناطق النائية والفقيرة والتي لا تتوفر على مسالك طرقية تربطها بمحيطها والمجالات الحضرية البعيدة عنها بواسطة العمل على رفع العزلة عن هذه الساكنة وتمكينها من العيش الكريم.

السيد الوزير المحترم،

إننا نجانب الصواب حين نقول إن عدد القتلى ضحايا حوادث السير في منحنى تصاعدي وهذا راجع بالأساس، إلى الحالة المتردية لبعض الطرق، إضافة إلى تهور بعض السائقين وتساهل بعض من يسهرون على السلامة الطرقية، لذا يتعين عليكم، السيد الوزير المحترم، بمعية المتدخلين في المجال، بتشديد المراقبة والضرب بيد من حديد على أيدي الملاحين والعابثين بأرواح الأبرياء.

أما ما يتعلق بالنقل السككي، نلاحظ أن هناك بونا وفرقا شاسعا بين المحطات الطرقية التي تنعدم في بعضها شروط السلامة، ناهيك عن التأخر الذي يقع في مواعيد القطارات، مما يخلف نوعا من الارتباك لدى المسافرين بل أحيانا يعرض (التأخير) مصالحهم للضياع. وبالنظر إلى أهمية هذا النوع من النقل، فإننا ندعو إلى العناية به والزيادة في الشبكة الحديدية. أما ما يتعلق بالنقل الجوي فإننا نلاحظ ضعف الخدمات ورداءتها بالنسبة للخطوط الملكية المغربية، على الرغم من المساعدات المالية التي تضخها الدولة في ميزانيتها، ذلك أن هذه الأخيرة غير منتظمة في مواعيدها ومواقيتها وعلى وجه الخصوص خط الدار البيضاء-الداخلة، حيث إن التأخير أضحى هو القاعدة، وضبط المواعيد هو الاستثناء. أما ما يتعلق بالنقل البحري، فإننا نسجل ضعفه موازاة مع نظيره الأجنبي، ذلك، السيد الوزير، أن القطاع يعرف عدة مشاكل مرتبطة بتنقل الأشخاص والسلع، خصوصا في أوقات الذروة وضعف الأنشطة الوطنية والدولية وفي أوقات العبور بالنسبة للجالية المغربية المقيمة بالخارج، بدل الاقتصار على اكتراء السفن من الشركات الأجنبية وبأثمنة مرتفعة، أما بالنسبة للموانئ، فإننا ندعو الوزارة إلى إيلائها المزيد من العناية حتى تكون في مستوى الغرض الذي شيدت من أجله (ميناء العيون-الداخلة).

أما فيما يخص مجال الصفقات فإننا نطالب وبالحاح بإعطاء الأولوية والأفضلية للشركات الوطنية في نيل الصفقات العمومية، لدعم الاستثمار الوطني، الذي نعتبره دائما دائما للمنتوج الوطني، لتقوية الاقتصاد لما يلعبه من دور أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقبل الختام، لأبد من الدعوة إلى الاعتناء بالعنصر البشري الذي يعد رافعة لكل تنمية اقتصادية واجتماعية ومحور كل تقدم وازدهار.

السيد الوزير،

إنه من النعم التي أنعم الله بها على بلادنا العزيزي نعمة الاستقرار لتوفرنا على دستور متقدم أعطى حقوقا وفرض واجبات غير أنه تقع في بعض الأحيان بعض التجاوزات من لدن بعض الأجهزة الأمنية، نتمنى أن لا تتكرر في المستقبل. وهذه المناسبة نجدد مطالبنا بالعناية بكافة الأطروالعاملين تحت لواء الوزارة من ولاة وعمال وباشاوات وقياد ومقدمين وشيوخ ورجال الوقاية المدنية والقوات المساعدة وغيرهم على ما يبذلونه من تضحيات جسام، كما ندعو إلى الرفع من الاعتمادات المخصصة للجهات لتمكينها من الاضطلاع بمهامها الجديدة وفق الاختصاصات التي منحها دستور 2011 والتي أطرها القانون التنظيمي للجهات.

ii. الجهوية الموسعة

السيد الرئيس،

إن اعتماد الجهوية المتقدمة يعد من أرقى الديمقراطيات، ذلك أن هذه التجربة التي عاشها المغرب ما بين 1997-2015 تبقى تجربة محتشمة، وخلال 18 سنة من التدبير الجهوي وصل المغرب إلى مستوى من النضج بكيفية لتطوير أسلوب ارتأى فيه جلالته الملك، نصره الله، أن يكون استراتيجيا للرفع من مستوى تدبير الشأن الجهوي، إذ كان إلزاما إخراج ترسانة قانونية تنظيمية وتقطيع ترابي جديد يمكن البلاد من التوفر على نظرة شمولية في تدبير الشأن المحلي.

السيد الوزير،

نعيش لحظة من التاريخ لأننا كنا في السابق نقوم بالتدبير استنادا إلى الميثاق الجماعي 1976 الذي تم تعديله في 2001. وبعد التجربة الجهوية القديمة أصبح-لا محال-بعدها رفع جلالته الملك، نصره الله، سقف الإصلاحات في دستور 2011 أن تتم مصاحبة ومواكبة هذه التجربة والرؤية المستقبلية للبلاد، هذه الترسنة التنظيمية في تدبير البلاد نعيش لحظتها التاريخية اليوم، كما أن لدينا إرادة قوية لترجمة رهاناتها على أرض الواقع. وفي هذا المجال نتساءل عن مصدر الموارد التي سترصد للجهات وكيفية توزيعها.

iii. قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك

السيد الرئيس،

لن نبالغ إذا قلنا إن قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك قطاع مهم بالنظر إلى الدور الهام الذي يتسمنه في شتى مناحي الحياة، لذا يشرفني أن أشارك باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية المناقشة المخصصة لهذا القطاع، حيث نعتبرها فرصة سانحة ومناسبة لإثارة جملة من الملاحظات وإعطاء بعض الاقتراحات والتدابير.

إنه لا يشك أحد في أهمية ودور هذا القطاع الحيوي، الذي يضطلع بمهام أساسية في شتى مناحي الحياة، إذ أنه من المعلوم، السيد الوزير المحترم، أن المغرب يخطو خطوات ثابتة نحو تأهيل تنبثت الجهوية، غير

دور الصفيح، يتم التعامل معها كأنها قدر وقضاء، زيادة على تفضي الجهات الموكلو إليها المراقبة عن السماح بتنامي هذه الظاهرة المقلقة والمستنفرة في الآن نفسه.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران المحترمان،

إن مجال تدخلكما مهم، وذو استراتيجية وعليه نقترح عليكم ما يلي:

- إفساح المجال أمام المهندس المعماري دون تكبيل يديه عبر إصدار قانون في هذا المجال؛

- استبدال اسم الوكالة الحضرية بـ "وكالات التعمير" ليشمل تدخلها المجالين الحضري والقروي؛

- التكوين والهندسة المعمارية؛

- فتح مدارس الهندسة المعمارية في جهات أخرى تحقيقاً للعدالة المجالية؛

- "العالم القروي" إيلائه ما يستحق من عناية مع الدعوة إلى إخراج ترسنة قانونية موحدة في مجال البناء؛

- الدعوة إلى إقامة مناطق صناعية لتوفير فرص الشغل، بهدف تشجيع المستفيدين من برامج محاربة دور الصفيح، وفي هذا المضمار نبارك ما أقدمت عليه الوزارة في مدينة (قلعة السراغنة)، أملين أن تعمم هذه التجربة على كافة المدن التي تشكو من هذه الظاهرة المقلقة. السيدان الوزيران المحترمان،

إنه على الرغم من أهمية القطاعين اللذان تشرفان عليهما، فإن الميزانية المرصودة تبقى دون تحقيق الطموحات، وعليه ندعو في المستقبل إلى تدارك هذا الأمر.

كانت هذه بعض الهواجس والأفكار التي ارتأينا أن نشارك بها في هذه المناقشة متمنين أن تؤخذ بعين الاعتبار.

والسلام.

X- مداخلة الفريق الحركي في الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي للمساهمة في مناقشة الميزانيات الفرعية التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة الداخلية برسم سنة 2016 والإدلاء بملاحظاتنا وتصوراتنا حولها، مسجلين اعتزازنا وافتخارنا بالجهود الجبارة والمطرده التي يقوم بها

هذه بعض الملاحظات التي ارتأينا أن نشارك بها في هذه المناقشة أملين أن تلقى الأذان الصاغية من لدن الوزارة.

iv. في قطاع السكن وسياسة المدينة

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن إيجاد سكن لائق يحفظ كرامة المواطن والقضاء على دور الصفيح ومحاربة أحزمة البؤس والحفاظ على جمالية المدن وإيقاف زحف البناء العشوائي وترميم الدور الآيلة للسقوط وصيانة القصبات والقصور وجعل المعمار المغربي نموذجاً يحتدا به وتحريك الاقتصاد الوطني وجعل السكن بالمغرب يخضع لنظرة شمولية والتقائية. كلها مطامح و متمنيات نهدف تحقيقها والوصول إليها، غير أن السؤال المطروح، السيدان الوزيران: كيف السبيل إلى تحقيق هذه الأهداف؟

إنه من نافلة القول التأكيد على دور وأهمية هذين القطاعين الهامين (قطاع السكن وسياسة المدينة، والتعمير)، لما لهما كذلك من تأثير مباشر وغير مباشر على الاقتصاد الوطني وتحريك دواليبه وبث وضخ دماء جديدة في شرايينه، على اعتبار أنهما القطاعان يساهمان في امتصاص البطالة التي أضحت (الغول) الذي يخيف والشبح المخيم على سماء وطننا العزيز. ينضاف إلى كل هذا أن هذين القطاعين، يعتبران "الثيرموميتر" الذي تقاس به حرارة تقدم أو تخلف أية أمة من الأمم. وذلك- كما سبق أن أشرت- أن امتلاك سكن لائق هدف أسوى لكل أسرة مغربية، أو كما يصطلح على ذلك بالدرجة "قبر الحياة" ولكن هل كل واحد في إمكانه التوفر على هذا السكن؟!

إن الواقع المعيش يجيب بالنفي، وذلك راجع إلى عدة عوامل، أولها وجود فئات عديدة من ذوي الدخل المحدود، فضلاً عن لجوء بعض الشركات المتخصصة في مجال البناء إلى ما يصطلح عليه بـ "النوار NOIRE"، وهناك فئات لا دخل لها، ولكن الحكومات السابقة والحالية حاولت مشكورة إيجاد حلول لهذا المشكل المؤرق، وذلك عبر صندوق الضمان (FOGARIM) ومنح امتيازات للخواص والشركات العاملة في قطاع البناء، بتخفيضات ضريبة وتوفير الوعاء العقاري، وتسهيلات بنكية.. إلا أنه السؤال المطروح، هل وفقنا في هذا؟ أقول، وبكل موضوعية وبعيدا عن كل مزايده أننا أخفقنا في هذا. ذلك أننا غلبنا الكم على الكيف، كما أن الشركة الموكلو إليها مواكبة برامج الدولة في مجال السكن الاجتماعي (العمران) بالنظر- كما سبق أن أشرت- للامتيازات التي تتمتع بها هذه الشركة فيما يخص أئمة الأراضي مقابل الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص، كذلك ومن بين العوامل التي جعلت القطاع يخفق في تحقيق الأهداف الوضعية اللامتكافئة واللامتوازنة التي يعيشها مع بعض الدراسات، المضاربة العقارية، تعقيد المساطر الإدارية، عدم توفر المغرب على المعلومة الجغرافية، تصاميم التهيئة في بعض الأحيان تخضع لحسابات سياسية وليس قانونية، ظاهرة انتشار

أصبح متقادما ومتجاوزا وغير قادر على حل الإشكالات المطروحة، وهي بالمناسبة جد كثيرة ومعقدة إلى أبعد الحدود، لذلك نتساءل عن الإجراءات التي تقومون بها أو التي تتنون القيام بها من أجل وضع حد لهذه الإشكالات، خصوصا وأن أراضي الجموع في بلادنا لا تهم مدينة أو مدينتين بل تهم أغلب مناطق المملكة، لذلك فإننا ندعو إلى تنظيم حوار وطني أو جهوي يطرح إشكالية هذه الأراضي، وفق مقارنة تنصف ذوي الحقوق وتدمجها في مسلسل التنمية الشاملة للبلاد، نظرا لما لهذه الأراضي من دور اقتصادي واجتماعي هام؛

5- المراكز الجهوية للاستثمار: أحدثت هذه المراكز سنة 2002 وذلك تجسيدا للرسالة الملكية الإطارية في التدبير اللامتمركز للاستثمار، وهذه المناسبة نتساءل أيضا هل هناك من تقييم لهذه التجربة؟ وماهي مكامن القوة والضعف لهذه التجربة؟ وإلى أي حد تساهم هذه المراكز في الاستثمار؟ وهل هناك مقارنة بين التجربة التي سبقت إنشاء هذه المراكز والتجربة الحالية (أي ما يفوق عشر سنوات)؟

6- التدبير المفوض: لقد تم اللجوء إلى نظام التدبير المفوض على إعتبار أنه ضرورة ملحة لترشيد نفقات الدولة وضمان إستمرارية الخدمات العمومية وتحسين جودتها، فضلا عن جلب المستثمرين ورؤوس الأموال، غير أن هذه التجربة أبانت عن محدوديتها ووجود اختلالات عدة على مستوى تفعيل هذا النظام بالشكل المطلوب، بحيث أن المواطن يؤاخذ على هذا النظام ارتفاع تكلفته مقابل خدمات متردية، سواء تعلق الأمر بتدبير التطهير السائل والصلب، والماء والكهرباء، أو بخدمات النظافة والنقل، الأمر الذي يضطرنا للتساؤل هل هناك من دراسة وتقييم لهذا النظام حتى يمكن لنا الحكم عليه بالنجاح أو الفشل، ومن يتحمل مسؤولية الزيادات غير المبررة في فواتير الخدمات مادامت هذه الخدمات لا ترقى إلى مستوى تطلعات المواطنين؟ وهل هناك من اقتراح لتغيير هذا النظام مادام أنه لم يحقق غايته والمتمثلة أساسا في ترشيد النفقات وتحسين جودة الخدمات؟

السيد الرئيس،

يشكل ورش الجهوية المتقدمة تحديا جديدا أمام بلادنا، انطلاقا من كونه يهدف إلى تعزيز المسار الديمقراطي وإصلاح حكامه الدولة وضمان نوع من التكامل والتناسق بين مختلف المناطق والمجالات وصيانة الوحدة الوطنية، وعلى هذا الأساس فإن النموذج الجهوي الذي نتوخاه ينبغي أن يستثمر كل التراكمات الإيجابية التي حققتها بلادنا في مجال الديمقراطية المحلية، وأن يتجاوز الإختلالات التي أفرزتها التجربة السابقة، وذلك من خلال بلورة الإختصاصات وتدعيم الموارد والكفاءات، مع إعادة توزيع الثروات الوطنية بشكل منصف بما يحقق التوازن بين كل الجهات.

ونحن متأكدون على أن السمو بالديمقراطية الجهوية يشكل النواة الصلبة لمواجهة التحديات والحفاظ على هويتنا وأصالتنا، وضمان

صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، في إطار الدفاع عن وحدة بلادنا الترابية، ونحن وراءه جنود مجندين من أجل الدفاع عن حوزة بلادنا وثوابت الأمة المغربية، متشبثين بعدالة قضيتنا ومعينين للدفاع عنها. ويشكل المقترح المغربي للحكم الذاتي حلا سياسيا ناجعا للنزاع المفتعل بأقاليمنا الصحراوية، هذا الحل الذي سيضمن لأبناء هذه الأقاليم تدبير شؤونهم الجهوية.

كما ننوه أيضا بجميع الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية للنهوض بقطاع الأمن والعناية برجاله، بغية تحسين الإستقرار وأمن البلاد والنهوض بالمجالات التنموية وفي صدراتها التنمية البشرية، حتى ينعم جميع المغاربة بمزيد من الكرامة والعيش الكريم.

وبهذه المناسبة، نقف تحية إجلال وإكبار لكل أفراد القوات المسلحة الملكية ورجال الدرك والأمن والقوات المساعدة ورجال الوقاية المدنية الساهرين على أمن وسلامة الوطن والمواطنين، منوهين بمختلف الأطر والكفاءات التي يزخر بها هذا القطاع مركزيا وجهويا ومحليا.

وبقدر ما ننوه بهذه الجهود والمنجزات، فإنني أود أن أتقدم باسم الفريق الحركي ببعض الملاحظات والاقتراحات، في إطار إغناء النقاش العام في سبيل تطوير هذا القطاع وتأهيله إلى الأحسن والأفضل.

1- برنامج الطرق بالعالم القروي: إذا استحضرننا العالم القروي من حيث تزويده بالكهرباء، فإننا ننوه بكافة الجهود التي بذلت في هذا الجانب، بحيث أصبح أغلب سكان العالم القروي يتوفرون على الكهرباء، إلا أن برنامج الطرق القروية لم يعرف نفس الوتيرة، مما انعكس سلبا على مستوى الولوج إلى الطرق لدى الساكنة القروية، ولذلك فإننا ندعو إلى تسريع وتيرة إنجازها على غرار برنامج الكهرباء القروية الذي يشهد له الجميع بالنجاعة والنجاح؛

2- النقل الحضري: يعرف هذا القطاع كذلك مشاكل متعددة بالرغم من التعاقد مع شركات القطاع الخاص في إطار التدبير المفوض، وللأسف الشديد هذه الشركات لم تقدم ما كان منتظرا منها، فضلا عن عدم احترامها لدفاتر التحملات سواء فيما يتعلق بجودة الخدمات أو أئمنة التذاكر التي لا تناسب القدرة الشرائية لدى المواطنين، الشيء الذي أدى إلى بروز بعض وسائل النقل التي تسيئ إلى مدننا وجماليتها من خلال استعمال العربات المجرورة والدراجات، والدراجات الثلاثية العجلات وغيرها من الوسائل لنقل المواطنين؛

3- برنامج تزويد العالم القروي بالماء الصالح للشرب: لن أناقش نسبة الإنجاز في هذا المجال، وكل ما يسعنا قوله هنا هو أننا نثمن هذه الجهود، ونطالب بمجهود أكثر لأن هناك كثيرا من الجماعات القروية بل والحضرية أيضا تعاني من نقص حاد في هذا الجانب وخصوصا في فصل الصيف؛

4- الأراضي السلالية: هنا نود أن نذكركم، السيد الوزير، أن الظهير الشريف المنظم لهذا النوع من الأراضي (ظهير 27 ابريل 1919)

ولتحقيق كامل الأهداف النبيلة لهذا البرنامج، فإننا ندعو إلى مواكبته عبر تعزيز التكوين والمساعدة التقنية لفائدة اللجان المحلية، وجمعيات المجتمع المدني المنخرطة في هذا البرنامج، كما ندعو أيضا إلى توفير آليات التتبع عن قرب لهذه المبادرة، حتى تعطي كافة النتائج المتوخاة منها وتكون في مستوى التطلعات.

وشكرا.

XI- مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار في الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيد وزيرين المحترمين،

أخواتي وإخواني المستشارين المحترمين،

أدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

لا داعي أن أذكر مرة أخرى بمستوى النقاش وروح المسؤولية التي طبعت أشغال اللجنة والتي أبرزت وبالملموس رغبة السيدات والسادة المستشارين في أن يكون لعمل اللجنة وقعه الإيجابي على مراحل مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة في إطار اختصاص اللجنة من خلال الملاحظات القيمة والتعديلات الموضوعية، التي وضعتها الفرق، والتي كانت تهدف في عمومها إلى البحث الجدي والمسؤول عن كل الآليات لإعطاء قيمة مضافة لمحتوى الميزانيات المعروضة على اللجنة للمناقشة والتصويت. وسأعتمد في هذه المناقشة التطرق إلى المواضيع التالية:

1. قضية الصحراء المغربية؛

2. الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية؛

3. المبادرة الاستباقية للتصدي للظاهرة الإرهابية؛

4. التدبير المفوض؛

5. التدبير الجماعي؛

6. الأراضي السلالية؛

7. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؛

8. المراكز الجهوية للاستثمار.

1. قضية الصحراء المغربية؛

السيد الرئيس المحترم،

لقد مرت أربعون سنة على تنظيم المسيرة الخضراء المظفرة، وهي

الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومن هذا المنطلق فإننا ندعو إلى تضافر جميع الجهود وتكاتفها من أجل إنجاح هذه التجربة من حيث منح الجماعات الترابية كافة الوسائل الضرورية.

السيد الرئيس،

إذا كان تحديث اللامركزية يمر حتما عبر بوابة إصلاح الجانب المؤسساتي والقانوني والمالي، فإن هذه المساعي لوحدها لن تعطي كافة نتائجها مالم يتم الاهتمام بالوسائل البشرية، التي تعتبر المحرك الحقيقي لكل عملية تنموية كيفما كان نوعها، من خلال التكوين الأساسي والتكوين المستمر، وإعادة توزيعها بين الجماعات بشكل متوازن، وجعل الوظيفة المحلية أكثر جاذبية من خلال تحسين ظروف العمل وأنظمة الرواتب والتنقيط. وبهذه المناسبة ندعو أيضا إلى تدعيم تكوين المنتخبين المحليين حتى يتسنى لهم القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم بكل الفعالية والمردودية المطلوبتين.

السيد الرئيس،

يعتبر نظام اللاتركيز الإداري دعامة أساسية ولازمة ضرورية لإنجاح تجربة اللامركزية، ومع ذلك فإننا لازلنا نلاحظ أن هذا النظام يطبعه نوع من المركزية المفرطة، والتي تتجلى بالأساس في احتفاظ الإدارات المركزية باختصاصات واسعة وبوسائل مادية وبشرية مهمة، لذلك نرى أن إصلاح هذا النظام في اتجاه تنظيم الإدارة الترابية بما يكفل تناسق أعمالها والاستجابة للحاجيات المحلية، أضحى يقتضي مقارنة عميقة على عدة مستويات، أهمها إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم لهذا المجال والتميز بالتقادم والتشتت حتى إنه أصبح لا يساير التطور الذي تعرفه بلادنا على صعيد اللامركزية وتحديات العولمة والتنمية، مما يستدعي تغطية التراب الوطني بالمصالح غير المركزية وتدعيمها بتوزيع السلطات بينها وبين الإدارة المركزية بشكل يؤهلها لأن تكون محاورا فعليا بإسم مصالح الدولة داخل النطاق الذي تزاوّل فيه نشاطها وتزويدها بالكفاءات البشرية الضرورية، علاوة على منحها الموارد المالية وفق منطق تديري يأخذ بعين الاعتبار الحقيقة الترابية، فضلا عن تبسيط مساطر الميزانية وتسريعها، وضمان مرونة المراقبة المالية ودعم شفافيتها من خلال شمولية الإعتمادات والانفتاح على الجماعات الترابية والتجمع المدني.

وبهذه المناسبة نتساءل عن مصير ميثاق اللاتركيز الذي وعدت الحكومة بإخراجه إلى حيز الوجود، وذلك أثناء تقديم البرنامج الحكومي. وما هي العوائق والصعوبات التي حالت دون ذلك إلى حد الآن؟

السيد الرئيس،

إن المبادرة الوطنية للتنمية البشرية أصبحت تكتسي أهمية قصوى في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومبادئ التدبير الجيد وخدمة كرامة الجماعة والأفراد، كما تتجلى أهميتها أيضا في أهدافها الرامية إلى تدعيم عمل الدولة والجماعات المحلية الأكثر فقرا.

درجات اليقظة والتأهب لكافة أجهزة وزارة الداخلية، سواء تعلق الأمر بالعمليات والمخططات الإرهابية أو مكافحة ظاهرة المخدرات وكذا ظاهرة الهجرة، وما يكتسيه هذا الملف من أهمية قصوى خاصة بعدما انتقل المغرب من بلد للعبور إلى بلد للاستقرار بالنسبة لعدد من المهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء.

إنها مناسبة كذلك لكي نرفع القبة والانحناء احتراماً للمجهودات التي يبذلها المركز الوطني للأبحاث القضائية التابع للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني وكافة الأجهزة الاستخباراتية، التي شرفت بلادنا وباتت مرجعاً في اليقظة والتأهب، خاصة بعد مساهمتها في إرشاد الأمن الفرنسي على أمكنة منفاذ اعتداءات باريس الإرهابية الأخيرة، وطلب العاهل البلجيكي من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بشكل رسمي، تعاوناً أمنياً للقضاء على ظاهرة الإرهاب، منوهين ببعد نظر هذه الأجهزة ونظرتها الاستباقية التي فككت أكثر من 140 خلية إرهابية كانت تعترم تنفيذ عملياتها الإرهابية.

إنه لتشريف وتكليف في نفس الوقت، بات يفرض على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية المغربية المزيد من اليقظة والتأهب لحماية الوطن من أي تهديد إرهابي - لا قدر الله - مطالبين من هذا المنبر بدعم تلك الأجهزة بالموارد البشرية والإمكانات اللوجيستية لتسهيل مأموريتهم في مكافحة كافة أشكال الجريمة، والتركيز أكثر على بعض النقاط السوداء التي تعرف تنامياً مطرداً لنسب الجريمة، على شاكلة حادث فاس الإجرامي الذي أساء إلى بلدنا، إذ لا يعقل السيد الوزير أن ننتظر وقوع مثل هذا الحادث لكي تتحرك المتابعات القضائية في حق الفارين والمبحوث عنهم.

4. التدبير المفوض:

السيد الرئيس المحترم،

لقد طفا على سطح النقاش العمومي، وبات محل احتجاجات ومظاهرات موضوع التدبير المفوض، ونحن على يقين بصعوبة وحساسية هذا الملف الشائك، إلا أننا ومن منطلق مسؤوليتنا ندعوكم للإسراع بوضع خطط استباقية تبادياً لأي احتقان يمكن أن يشتعل بسبب شركات التدبير المفوض خاصة بمدن الشمال والدار البيضاء، علماً أن دفاتر تحملات تلك الشركات لم تراجع منذ أزيد من 8 سنوات، كما نسجل قيامكم مشكورين رفقة السيد رئيس الحكومة بالوقوف على حجم الفواتير التي شابتها اختلالات والتي تفوق 9000، هنا أصبح من حق المواطن أن يحتج وأنا أعرف جيداً ما أقول لأننا نعيش وسط هذه الساكنة ونعاني ما تعانيه، هنا بالضبط وعندما يتعلق الأمر بالقدرة الشرائية للمواطن لا يسمح على الإطلاق بوقوع الأخطاء، الكل يجب أن يتحمل مسؤوليته، والشركة يجب أن تعاقب ولم لا مراجعة هذا العقد، وهي مناسبة تدفعنا لطرح أسئلة عريضة:

- هل التزمت شركة أمانديس بدفتر التحملات؟

مناسبة لكي نذكر بهذا الحدث التاريخي الهام الذي أبهر العالم وجعله يعترف بدون مركب نقص بعبقرية مبدعها؛ جلاله الملك الحسن الثاني قدس الله روحه، حيث تلاحم الشعب مع ملكه، هذا التلاحم تجدد من جديد يوم 6 نوفمبر الماضي بعد الزيارة التاريخية التي قام بها جلاله الملك محمد السادس حفظه الله لمدينة العيون، حيث وجه منها جلالته خطاب المسيرة منها في خطوة تعبر ومن جديد للعالم بأسره، ولخصوص وحدتنا الترابية على وجه الخصوص أن الصحراء في مغربها وأن المغرب في صحرائه. إن موقف المملكة ثابت لن يتزعزع عن إطار المبادرة المغربية القاضية بمنح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، والتي بادر إليها جلاله الملك في خطابه من مدينة العيون، حيث أعطى انطلاقاً مشروع الجهوية الموسعة بالإعلان عن رزمة من الأوراش المهيكلية التي ستغير صورة هذه المنطقة بغلاف مالي يصل إلى 77 مليار درهم على مدى خمس سنوات، الشيء الذي يستفزنا كمغاربة لكي نتعباً ونقوي جهتنا الداخلية لدحض كل مناورات الخصوم ومن يدورون في فلكهم من شردمة الانفصال.

2. الاستحقاقات الانتخابية الجماعية والجهوية:

السيد الرئيس المحترم،

لقد عرفت بلادنا سنة 2015 مسلسلًا من الاستحقاقات الانتخابية تميز باستكمال المؤسسات التمثيلية المنصوص عليها في دستور فاتح يوليوز 2011، والتي همت انتخاب أعضاء مجالس الجماعات ومجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم، إلى جانب انتخاب أعضاء الغرف المهنية وممثلي المأجورين، توجت بانتخاب أعضاء مجلس المستشارين في تركيبته الدستورية الجديدة.

إن محطة الاستحقاقات الانتخابية تفرض علينا اليوم الوقوف للتساؤل عن الآليات الكفيلة لتعميق اللامركزية واللامركز لتوفير المناخ الملائم لتفعيل وإرساء أسس الجهوية المتقدمة، تنفيذاً لمضامين خطاب 20 غشت الأخير لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، مشيدين بضرورة تهيئ انتخابات أعضاء مجلس النواب في ظروف أحسن وأليق، بحيث وإن لم يتمكن أحد من الطعن في هذه الانتخابات، إلا أنه يجب الوقوف على بعض الاختلالات، مستعجلين وزارة الداخلية بضرورة الإسراع بإخراج النصوص التنظيمية المرتبطة بالجماعات الترابية منوهين بالمناسبة، بعمل كافة أطروحات وزارة الداخلية من ولاة وعمال ورجالات السلطة المحلية على مجهوداتهم الجبارة حتى تتم تلك الانتخابات في أحسن الظروف.

3. المبادرة الاستباقية للتصدي للظاهرة الإرهابية:

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ننوه بالمجهودات المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية في التصدي لكل أشكال الانحراف والجريمة في إطار تعزيز الحكامة الأمنية وتدبير المخاطر والأزمات، مستحضرين حجم

لتحريك هذه الأراضي، خاصة مع ما يرتبط من إشكالية تفعيل الترسانة القانونية الخاصة بالأراضي السلالية، وهو القانون الذي من شأنه الحد من مشكلة الترامي على أراضي الغير وضرورة إيجاد الوزارة لحلول مناسبة للحد من التفويتات التي تتم بشكل غير تشاوري مع ذوي الحقوق، وإشراك هذه الأراضي في المنظومة الاقتصادية لجعلها قاعدة للاستثمار العمومي في بلادنا.

7. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية:

السيد الرئيس المحترم،

ينبغي الإشادة مجددا بالدور المحوري الذي لعبته وتلعبه المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في تنمية العديد من البرامج في عدد من المناطق خاصة في القرى والمناطق الهشة، وذلك من خلال التنوع في الأنشطة المدرة للدخل، والتي استهدفت فئات عريضة من المجتمع، إلا أننا نسجل بأن برامج المبادرة زاغت عن منحها الحقيقي وانحرفت عن أهداف إنشائها، مطالبين بضرورة افتحاص الجمعيات المستفيدة من دعم المبادرة، حتى لا تصبح ريعا جمعويا، مع ضرورة مراجعة مشاريعها خاصة في العالم القروي، مشددين على ضرورة إجراء تقييم، بحيث نعتبر في فريق التجمع الوطني للأحرار أنه حان الوقت لكي نقوم بهذا التقييم مع إحداث مرصد وطني حول مشاريع المبادرة يكون إحدى الآليات الأساسية للإبداع والابتكار في هذا المجال.

8. المراكز الجهوية للاستثمار:

السيد الرئيس المحترم،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نطالب بإعادة النظر في اختصاصات المراكز الجهوية للاستثمار وضرورة تقييم عملها باعتبارها الشريك الأساسي للجهات، وبالنظر كذلك لدورها الفاعل في تدبير المشاريع والاستثمار، خاصة أن عددا من تلك المراكز لا تقوم بدورها كاملا وأن هناك شللا وشبه جمود في بعض الجهات، إلا أنه لا يمكن إنكار الجهود التي تقوم بها عدد من تلك المراكز التي أفرزت مشاريع مهمة استفادت منها ساكنة بعض الجهات.

السيد الرئيس المحترم،

وفي الأخير وبالنظر إلى قيمة الميزانية المرصودة للقطاع، فلا بد من التأكيد على أن الاعتمادات المرصودة لقطاع الداخلية غير كافية ولا ترقى إلى حجم المشاريع والبرامج المسطرة وكذا تسيير وتدبير المجالات والمصالح التابعة لهذه الوزارة.

وإننا نغتنم مناسبة تقديم الميزانية للقيام بتمرين حقيقي بين الوسائل والتوجهات والاعتمادات المرصودة، مما يستدعي سياسة مندمجة تترجم الجهود إلى برامج على المستوى المحلي، خاصة وأن اعتماد الميزانية شيء والقدرة على صرفها شيء آخر، كما ينبغي التنبيه إلى انعدام العدالة المجالية في إطار صرف الميزانية، حيث من الضروري تخصيص ميزانيات خاصة بالعالم القروي وتخصيص اعتمادات

- هل التزمت هذه الشركة بالاستثمارات التي كان من المفروض أن تنجزها؟

أسئلة عريضة ننتظر منكم أجوبة شافية السيد الوزير، أعرف أن هذه الشركة تخرج أموالا طائلة إلى الخارج، ألم يحن الوقت بعد لكي تقوموا بتقييم موضوعي لنظام التدبير المفوض ببلادنا؟؟

5. التدبير الجماعي:

السيد الرئيس المحترم،

إن موضوع الجماعات الترابية وما يكتسبه من أهمية بالغة، يلزمنا بمطالبكم بإعطاء نظرة حول توقعات كيفية وطريقة اشتغال تلك الجماعات في ظل القوانين التنظيمية الجديدة التي أناطت بها أدوارا واختصاصات موسعة، على ضوء النقص الذي تعاني منه بعض الجهات والجماعات على مستوى الموارد المالية والبنى التحتية، ما يدفعنا للتأكيد على ضرورة اعتماد الجماعات الترابية على موارد أخرى بدل اقتصارها على حصة الضريبة على القيمة المضافة مع التساؤل عن كيفية توزيع هذه الضريبة.

إن إصلاح الجماعات الترابية يبدأ بإصلاح المنظومة القانونية للجبايات المحلية ومصاحبها بإخراج الإدارة الجبائية إلى حيز الوجود، واعتماد الأنظمة المعلوماتية لتطوير عمل الجماعات الترابية، كما ندعو إلى مقارنة تشاركية لإيجاد حل توافقي لمشكل منازعات الجماعات المحلية مع الأعيار وتضرر مصالحها بسبب عدم تنفيذ الأحكام القضائية فيما يتعلق بملفات نزاع الملكية على الخصوص. وتفعيل توصيات تقارير المفتشية العامة لوزارة الداخلية والمجالس الجهوية للحسابات، والتي ننوه بدورها الفعال في رصد العديد من الاختلالات ببعض الجماعات، مع المطالبة بمزيد من إرساء أسس الحكامة الجيدة في التدبير الجماعي، مشددين في فريق التجمع الوطني للأحرار بأهمية القوانين التنظيمية المرتبطة بالجماعات الترابية التي تتطلب منكم، السيد الوزير، إخراج المراسيم التطبيقية المصاحبة والإسراع بإعداد برامج التكوين لفائدة المنتخبين، لأن هناك من المنتخبين لازال لم يستوعب تلك النصوص وأهدافها خصوصا وأنها متداخلة.

كما ندعوكم، السيد الوزير المحترم، إلى التفكير بشكل جدي بإحداث وكالة تنمية الأقاليم الجبلية على غرار وكالات الشرق والشمال والجنوب، وهي الوكالة التي من شأنها رد الاعتبار للمناطق الجبلية وساكنتها بتقوية البنى التحتية والاستثمار في العنصر البشري.

6. الأراضي السلالية:

السيد الرئيس المحترم،

نجد أنفسنا مضطرين لتذكيركم بموضوع الأراضي السلالية، إذ من المعلوم أن مساحة تلك الأراضي تقدر بحوالي 15 مليون هكتار، وتشكل 22% من المساحة الوطنية الإجمالية، حيث تعرف معظمها حالة جمود، وندعو في هذا الإطار إلى ضرورة تقديم مشروع قانون

يعطي الانطباع على أن هذه الحكومة لا تمتلك القرار السياسي، الشيء الذي لن يساهم إلا في تمييع مناخ الثقة لإعادة الاعتبار للعمل السياسي في بلادنا ولن يزيد إلا في تكريس الأعطاب والاختلالات التي تعاني منها المؤسسات في الجوانب المتعلقة بالمردودية والفعالية والمصداقية.

السيد الرئيس،

أما في ما يتعلق بالتنمية القروية، فإننا نسجل، كفريق اشتراكي، عدم صرف الاعتمادات المالية المخصصة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية، وما لذلك من انعكاسات سلبية في تعزيز البرامج والمخططات التي تهم محاربة الفقر والهشاشة في الوسط القروي والرفع من وتيرة إنجاز المشاريع الاستثمارية والتجهيزات الأساسية والاجتماعية كالطرق القروية وماء الصالح للشرب والتعليم والصحة والمرافق الاجتماعية الأخرى، في أفق معالجة التباين في مؤشرات التنمية بين الوسط القروي والوسط الحضري.

أما في ما يتعلق بالتنمية البشرية، وإن كانت أعطت نتائج في محاربة الفقر والهشاشة في الوسط الحضري والوسط القروي، فإنها لم تخرج الجماعات الفقيرة من دائرة العجز في تلبية حاجيات ساكنتها، بحيث ظلت تفتقر إلى الافتتاح الموضوعي والتتبع والتقييم الميداني والمحاسبة للمشاريع المقترحة، سواء من لدن اللجان المحلية والإقليمية أو الجهات المستهدفة وطبيعة ونوعية المشاريع المنجزة.

فالبرنامج الأفقي للتأهيل الترابي (2011-2015) الذي استفادت منه بعض الأقاليم، التي تعاني ساكنتها من الفقر والهشاشة وضعف التجهيزات الأساسية، والذي يهدف إلى إنجاز الطرق القروية وربط الدواوير بالكهرباء والماء الصالح للشرب وإنجاز المراكز الصحية والسكن الوظيفي لرجال التعليم والصحة عرف تعثرا في وتيرة الانجاز، خاصة في الجانب المتعلق بالطرق القروية ومنشآت العبور ولا زالت ساكنة هذه الدواوير المستفيدة من هذا البرنامج تعاني من عزلة تامة، خاصة في المواسم الممطرة وأن تدارك العجز التي تعاني منه هذه الجماعات الفقيرة لازال مرتفعا في مجال الماء والكهرباء والطرق القروية.

السيد الرئيس،

إن أراضي الجموع والبالغ عدد مساحتها حوالي 15 مليون هكتار أصبحت مرتعا خصبا للتلاعبات والإثراء الغير المشروع للعديد من الأباطرة المرتبطين بها، وذلك على حساب ما يعيشه من حرمان وتهميش عشرات الآلاف من ذوي الحقوق والفلاحين الصغار مستغلي أراضي بورية.. ناهيك عن استحواذ العشرات من الهكتارات من طرف أباطرة البناء العشوائى أو تفويتها بأثمان رمزية لإنجاز تجزئات السكنية وإعادة بيعها بأثمان باهضة، تحت أعين وسكوت المصالح المعنية بجهات مختلفة للمغرب بدون تعويض ملائم للمتضررين، حيث أن أغلب ذوي الحقوق في هذه المناطق لا يجيدون ما يسد رمق عيشهم وعيش ذويهم، بل لا زال أغلبهم يقطن تحت الخيام ودور الصفيح والأكوخ والسكن

الضريبة على القيمة المضافة لبعض الجماعات الهشة والضعيفة.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

XII- مداخلة الفريق الاشتراكي في الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجهات والجماعات المحلية.

وبالنظر للأهمية التي تكتسبها وزارة الداخلية في البناء المؤسساتي للحكومة، فإننا في الفريق الاشتراكي نسجل غياب الإصلاحات القطاعية في الجوانب التالية:

- في مجالي اللامركزية واللاتركيز كأسلوبين متلازمين في إرساء دعائم الديمقراطية والتنمية المحلية؛

- في مجال التقطيع الترابي وإخضاعه لمعايير الاندماج الجغرافي والاقتصادي والاجتماعي، عوض إخضاعه للمنطق الانتخابي الذي أدى إلى اختلالات كبرى بين الجهات والمدن والقرى؛

- في مجال المحطات الانتخابية المقبلة والتي تفرض على الحكومة التهيئ الجيد لها وفق مقاربة تشاركية مع كل الفاعلين في هذا المجال، والقطع مع كل أساليب الماضي؛

- في مجال الحكامة الترابية وفي الجانب المتعلق بتجاوز مفاهيم البيروقراطية المتمثلة في أحادية صنع القرار والعمل على تكريس مبدأ المشاركة في مختلف مراحل المرتبطة بالتشخيص وإعداد المشاريع وبرمجتها وتنفيذها ثم التقييم والمحاسبة ضمن صيرورة تتسم بالشفافية وحسن التدبير والأداء؛

- في مجال الحكامة الأمنية وفي الجانب المتعلق بالإمكانية القانونية المتاحة للأجهزة الأمنية لاستعمال القوة وإخضاعها لمعايير التدقيق وتكريس مبدأ الشفافية في اتخاذ القرار الأمني وربط المسؤولية بالمحاسبة، بعيدا عن اتخاذ القرارات الفردية والشفوية في تدبير التظاهر بالشارع العام والإفراط في استعمال العنف الذي لن يزيد إلا في تسويق الصورة السيئة المرتبطة بمجال حقوق الإنسان ببلادنا وفي تأليب الرأي العام الحقوقي ضدها.

فانطلاقا مما سبق ذكره والمتمثل في عدم تسريع الإصلاحات وإخراج القوانين التنظيمية للدستور، علما أن هذه العملية غير مكلفة ماديا، في عدم اتخاذ القرارات المرتبطة بتدبير الشأن العام، كل هذا وذاك

وكما تعلمون أيضا، فقد اشترك في العملية الإصلاحية، في تجربتنا المغربية، الملكية والمجتمع المدني والنقابات والفاعلون السياسيون، وفقا لمنطق التراكم والاستمرار والشراكة التي لا تعني بالضرورة التساوي في الصلاحيات والمواقع.

وقد أسهم مسار الإصلاح والاستقرار في تشكيل وترويج فكرة "نموذج مغربي"، أضاف جرعات من المصدقية على العمل السياسي، أدت إلى ارتفاع منسوب التسييس بالمجتمع، لكن كل هذا المسار أصبح مهددا بالفشل بسبب استمرار الحكومة في ضرب القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والمتوسطة، وهو ما سيعني بالضرورة-لا قدر الله- بروز سيناريوهات أخرى.

إننا في الإتحاد المغربي للشغل، نشيد بحرص وزارة الداخلية على إنجاح مسلسل الانتخابات الجماعية للرابع من شتنبر الماضي وما سبقها من انتخاب ممثلي فئات المأجورين في القطاعين العام والخاص، وما تلاها من انتخاب ممثلي مجلس المستشارين، من خلال مساهمة الوزارة الوصية الفعالة والإيجابية في التحضير والإعداد لهذه المحطة الانتخابية وإنجاح مسلسل الانتخابات الجماعية رغم بعض الملاحظات والتعثرات التي شابته العملية الانتخابية.

السيد الرئيس،

في موضوع تعزيز الحكامة الأمنية لمكافحة الجريمة بمختلف مظهراتها وتديير المخاطر والأزمات التي قد تترتب عن الاعتداءات المحتملة لشبكات الإرهاب المعولم، فإننا في فريق الإتحاد المغربي للشغل نثمن الجهود المبذولة من طرف مختلف الأجهزة الأمنية، في إطار المخطط الوطني لمحاربة الإرهاب، كما نستحسن الخطة الأمنية التي تسهر عليها المصالح المختصة بوزارة الداخلية، بتسيق مع المديرية العامة للأمن الوطني والمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني، وذلك لمواجهة التهديدات الإرهابية التي يمكن أن تواجه بلادنا.

وفي ذات السياق، ننوه بالتحديث المؤسسي لإدارة الأمنية والرامي إلى إحداث فرقة وطنية أو جهوية مشتركة بين مديرية مراقبة التراب الوطني والأمن الوطني والدرك الملكي، والتي سينصب عملها على معالجة الملفات الكبرى التي تتطلب تضامنا الجهود الأمنية، مثل الإرهاب والاختطاف واحتجاز الرهائن وغيرها.

إلا أننا في فريق الإتحاد المغربي للشغل، نسجل أن القضاء على ظاهرة الإرهاب تستدعي تضامنا الجهود على كل المستويات والوقوف على الأسباب والمشاكل الرئيسية في تناميها على الصعيدين الوطني والدولي، ونسجل أن من بين العوامل التي تكمن وراء هذه الظاهرة داخليا، من جهة، الفقر والتخلف والبطالة والجهل والقمع والإقصاء والتهميش وغياب العدالة وسوء توزيع الثروة والمواد اللازمة للتنمية وتوفير الحاجيات الأساسية... ومن جهة أخرى، هيمنة السياسة الدولية على الاقتصاد العالمي، والتوتر والحروب المدمرة.

غير اللائق، كما أن هذه الأراضي لازالت عرضة للنزاعات بين السلالات في تثبيت وشرعنة من له أحقية التصرف، وفي المقابل نجد بطء في عملية التحديد الإداري وكل ما له علاقة التصفية القانونية لهذا العقار.

XIII- مداخلة المستشارة السيدة وفاء القاضي، باسم فريق الإتحاد المغربي للشغل، في الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الإتحاد المغربي للشغل في إطار المداخلة العامة الخاصة بالميزانيات الفرعية التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية.

وقبل أن أدخل في صميم النقاش لابد في الأول أن أشيد بالجو الإيجابي الذي طبع النقاش على مستوى اللجنة وروح المسؤولية التي تحلى بها السيدات والسادة المستشارون أعضاء اللجنة، وكذا التجاوب الإيجابي للسادة الوزراء وتفاعلهم مع مداخلات الفرق والمجموعات.

وفي إطار مناقشة هذه الميزانيات الفرعية، سأبدأ بقطاع الداخلية، نظرا لدور هذه الوزارة في تنفيذ السياسات العمومية التي تدخل في مجال اختصاصاتها، سواء على المستوى الأمني أو التنموي أو الحكامة المجالية والتنمية القروية والتأهيل الحضري والجهوية الموسعة التي تم ارساؤها مؤخرا، إضافة إلى مجال الإنعاش الوطني (المادة 52 من النظام الداخلي للمجلس)، ونحن داخل فريق الإتحاد المغربي للشغل نحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على بعض النقاط الغامضة في تديير هذه القطاعات والخروج من منهجية قديمة لتديير الملفات إلى مقاربة تشاركية تهدف الإصلاح الجاد في تديير الشأن المحلي والشأن العام، عن طريق اتخاذ تدابير وقرارات تخدم مصلحة المواطن بوثيرة أكثر فاعلية وجدية تتسم بالسرعة من جهة والحكمة من جهة أخرى، ولهذا سأتناول مداخلي وفق التصميم التالي:

1- قطاع الداخلية:

كما تعلمون، لم يكن الإصلاح في ظل الحفاظ على الاستقرار اختياريا فقط، بل أملت الظروف والسياق الاحتجاجي لسنة 2011، والذي كان له سقف واضح من حيث طبيعة المطالب السياسية والاجتماعية للمواطنين والمواطنين، وهذا ما كان يشير، آنذاك، إلى مضمون اجتماعي مهم، وهو المطالبة بالتغيير في حدود المحافظة على النظام، وهو معطى يدل على أن "الإصلاح مع الاستقرار" كان وعيا اجتماعيا قبل أن يكون مطلبا سياسيا، وقبل أن يكون كذلك تنظيرا يخص جزءا من الطبقة السياسية.

الدستور المغربي في ضمان الحقوق الاجتماعية للموظفين والأعوان العاملين بالجماعات الترابية.

إن ما يثير انتباهنا واستغرابنا أيضا، هو كون الوزارة الوصية إلى حدود الآن لم تفرج عن مؤسسة الأعمال الاجتماعية للجماعات المحلية، والتي سبق وأن وعدت بإطلاقها منذ 2010، وقد كانت مدرجة ضمن الحوار الاجتماعي مع النقابات سنة 2012، وظلت مشروعا مع وقف التنفيذ، ونظرا لأهمية هذا المشروع الاجتماعي، ألا ترى الحكومة بأن التأخر في إطلاقه يمس بالعاملين بالجماعات المحلية على المستويين المادي والمعنوي؟

وللإشارة، فإنه بالرغم من النداءات المتكررة للجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية المنصوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل والتي وجهناها إلى الوزارة الوصية لفتح باب الحوار والدعوة إلى إشراكها في التفكير والاقتراح، لكن للأسف الشديد غالبا ما لا تجد سوى الأذان الصماء، مع العلم أن الحوار لم يفتح منذ سنة 2012، كما يمكن التذكير بأنه بتاريخ 11 نونبر 2015 وجه المكتب الوطني للجامعة رسالة احتجاج للوزارة الوصية بسبب عدم فتح باب الحوار، وأملنا أن يجد هذه المرة الأذان الصاغية.

والآن، سأتناول قطاع التجهيز والنقل واللوجستيك.

ففي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى ضرورة تفعيل المقتضيات الدستورية واعتماد الحكامة المجالية والتوزيع العادل لبرامج الطرق بين مختلف جهات المملكة المغربية، لذلك سأقسم مداخلي إلى جزأين: الأول سيخص الجانب التقني واللوجستيكي للميزانية والثاني الجانب الاجتماعي والموارد البشرية للوزارة.

1- الجانب التقني واللوجستيكي:

لقد قامت الوزارة بمجهودات كبرى في مجال بناء القناطر والطرق والأنفاق بشراكة مع الجماعات الترابية، ولكن نجد جانب الصيانة والمواكبة لهذه المنشآت ضعيفا، إن لم نقل منعدما، قد تنتج عنه أحيانا كوارث تتمثل في انهيار هذه القناطر أو الطرق بسبب سوء الأحوال الجوية وما ينتج عن ذلك من خسائر في الأرواح، وما وقع السنة الماضية خير دليل على ذلك. (كلميم-الرشيدية).

السيد الرئيس المحترم،

إن الوزارة مطالبة بمضاعفة جهودها في مجال النقل الطرقي والشبكة الطرقية ومعالجة كل التجاوزات التي قد تحدث في هذا المجال، ومطالبة كذلك بالعناية بالمناطق القروية والنائية التي لا تتوفر على مسالك طرقية ومعابر تربطها بمحيطها والمجالات الحضرية البعيدة عنها، من خلال العمل على رفع العزلة عن هذه الساكنة وتمكينها من ظروف العيش الكريم.

نتمنى أن ينسجم مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة بالاهتمام

ونحن بصدد مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الداخلية، لابد، في فريقنا، الاتحاد المغربي للشغل، من التطرق إلى المشاكل التي يعرفها قطاع الجماعات الترابية في غياب الحوار الاجتماعي المسؤول مع النقابات الأكثر تمثيلية، حيث يعيش هذا القطاع أوضاعا، أقل ما يمكن أن نقول عنها أنها مزرية، ولعل الكل يعلم ما يعانيه عمال الإنعاش الوطني من أوضاع مزرية ومتأزمة داخل الإدارات العمومية وخارجها، تتجلى في أجور زهيدة تتراوح ما بين 1200 و1800 درهم شهريا مع الاقتطاع، هذا إن تم استخلاصها بشكل منتظم.

وللإشارة، فمن بين عمال هذه الفئة مجازون وذوو شواهد عليا، وعليه نتساءل جميعا حول مبررات حرمان هؤلاء من الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والاستفادة من العطلة السنوية ورخص التغيب بسبب المرض أو المناسبات العائلية، بل حتى عطلة الأمومة!

ولعل هذا الوضع التراجيدي يعكس بعمق عدم اهتمام الحكومة بأسس العمل اللائق المرتكزة على المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير الشغل الدولية وفرص العمل والأجور والحماية والضمان الاجتماعي.

وفي نفس السياق، يجدر بالحكومة أن تتحلى بالشجاعة والإرادة السياسية والجرأة الكافية للتعاطي مع هذه الإشكالية والعمل على التعجيل بإنهاء حالة اللااستقرار الوظيفي لعمال الإنعاش الوطني من خلال تسوية وضعية هذه الفئة وإدماجها. كما نستغرب دعوة الحكومة مقاولات القطاع الخاص إلى احترام مقتضيات مدونة الشغل، ثم نجد أنها نفسها تخرق الحقوق الاجتماعية لهذه الفئة، في عقرمقراتها الإدارية، فهل حان الوقت من أجل الانتقال بهؤلاء المعذبين في الإدارة من وضعية الاستغلال والمهانة إلى وضعية الحقوق والكرامة والعدالة الاجتماعية؟

ونحيط علما السيد وزير الداخلية أنه رغم الاعتمادات المالية الضخمة التي ترصد سنويا للتكوين والتكوين المستمر، إلا أننا نسجل أن المردودية في هذا الصدد لم تعط أكلها، نظرا لغياب استراتيجيات واضحة ومعقنة، إضافة إلى ما يمكن الإشارة إليه من عدم تكافؤ فرص التكوين لدى موظفي الجماعات المحلية، نظرا لاستفادة فئة معينة دون الأخرى من التكوين الذي تفتحه الجماعة في وجه موظفيها واستغلال القدرات والإمكانات للموارد البشرية ليتسنى لها القيام بعملها على أحسن وجه.

وفيما يخص موضوع التدبير المفوض، فإننا نتمسك بمطلب عدم تفويت الموظفين إلى القطاع الخاص في إطار التدبير المفوض، دون وضع إطار قانوني وآليات للمراقبة والتتبع وحماية حقوق ومكتسبات الشغيلة الجماعية.

كما نطالب، بفريق الاتحاد المغربي للشغل، بضرورة إقرار المساواة والعدالة الاجتماعية في التعويضات والأجور بين مختلف منتسبي هذا القطاع الحيوي وإيجاد حلول واقعية تراعي مقتضيات المادة 31 من

النقل الجوي بين أوروبا وإفريقيا، لذلك فإن الرفع من جودة الخدمات تماشيا مع المعايير الدولية أصبح أمرا ملحا وضروريا.

كما لا تفوتني الفرصة للإشارة إلى ضرورة الحرص على أن تكون المطارات المغربية صورة وواجهة مشرفة للمغرب، في ظل الإكراهات والتحديات العالمية الراهنة.

ضرورة الاهتمام بالنقل الجوي الداخلي، وخلق خطوط تربط بين المناطق النائية والسياحية مع المدن الكبرى والتفكير في إقامة محور للنقل الجوي، انطلاقا من الصحراء المغربية نحو إفريقيا، كما أكدته جلالة الملك محمد السادس في خطاب الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء.

أما فيما يخص النقل البحري والموانئ البحرية، فإن المجهود القائم أثمر نتائج جيدة تتطلب المزيد من العناية كما هو الحال بالنسبة لمشروع الميناء المتوسطي والقيمة المضافة التي حققها للاقتصاد الوطني جهويا وعالميا.

وهنا لا تفوتني الفرصة للإشارة إلى ضرورة العناية بالموانئ المغربية الأخرى وخصوصا منها موانئ الصيد البحري والرفع من جودة خدماتها والاهتمام بالجانب البيئي، سواء في أرصفة السفن أو داخل الموانئ.

وتماشيا مع خطاب جلالة الملك في الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، يجب أن نتعبأ جميعا حكومة وبرلمانا في تحقيق بناء الميناء الأطلسي الكبير لمدينة الداخلة.

2- الجانب الاجتماعي.

فيما يخص الجانب الاجتماعي، فإن الوزارة مطالبة بـ:

- الاهتمام بشغيلة القطاع بكل فئاتها ومنح مكافآت للعاملين في المجالات الخطرة وتسوية الترتيبات العالقة وفتح المجال للأطر الشابة والمهندسين من تحمل المسؤولية والمساهمة في تطوير القطاع وإدراج برامج للتكوين المستمر قصد تطوير أداء العاملين بمجال النقل؛

- تنظيم النقل الطرقي داخل إطار قانوني محدد بإجراءات مبسطة تشجع الشباب العاطل على ولوج هذا النوع من الخدمات، تشجيعا للاستثمار والرفع من مستوى القطاع الخاص في تطوير مجال اللوجستيك والخدمات؛

- تنظيم مجال الرخص في كل القطاعات سواء رخص النقل أو النقل المزدوج والوقوف على المشاكل التي يعيشها هذا القطاع وحالة الاحتقان التي وقفنا عليها كتنقابة، والتي تمس العديد من الأسر المغربية، وتنظيم القطاع في إطار قانون خاص يخضع لدفترتحمالات محدد يقطع مع الفوضى والتسيب في هذا المجال، أما بالنسبة لرخص المقالع فإننا نطالب بتفعيل القانون رقم 27.13 المتعلق بالمقالع؛

- تمكين موظفي ومستخدمي القطاع من التنظيم والتأطير النقابي

بالعالم القروي ورفع التهميش والإقصاء عنه، مما يستدعي التدبير المعقلن للميزانية المرصودة للتنمية بالعالم القروي.

السيد الرئيس المحترم،

رغم أن مجال الطرق السيارة في المغرب عرف تطورا كبيرا، فإن بعض المحاور المهمة لازالت تحتاج إلى إنشاء طرق سيارة، وأخص بالذكر محور طنجة - الناظور ومحور العرائش - تطوان مروراً بسيدي اليميني، مكناس - الرشيدية، وربط الطريق السيار أكادير بالأقاليم الجنوبية للمملكة وصولاً إلى الكويرة إنشاءً الله، انسجاماً مع الجهوية الموسعة.

كما نؤكد على ضرورة الحرص على ربط التجمعات القروية بالطرق السيارة المحادية لها وصيانة الطرق بالمجالات الحضرية والعناية بمدخل المدن وإعادة النظر في المطبات التي من المفروض أن تحد من السرعة عوض التسبب في حوادث السير.

كماؤكد ضرورة العناية بالتشوير، سواء داخل المدن أو خارجها، رغم أن مجال التشوير داخل المدن هو من اختصاص الجماعات الحضرية، ولكن غالباً ما لا تقوم بدورها في هذا المجال، نتمنى أن تحدث لجنة مشتركة ما بين وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك والجماعات الحضرية في الموضوع.

وأشير كذلك إلى ضرورة العمل على إيجاد حلول ومقاربات للحد من حوادث السير وضرورة تضافر الجهود للحد من تدفق الدماء، نتيجة حرب الطرق التي لا تبقي ولا تذر ووضع حد لآلاف الأرواح التي تزهر كل سنة بطرقنا.

ضرورة تكييف المراقبة على مراكز الفحص التقني وامتحانات رخص القيادة، لكي نحارب كل وسائل الرشوة التي قد تؤدي إلى عواقب وخيمة وإزهاق أرواح الأبرياء.

ضرورة توسيع خطوط السكك الحديدية بالمغرب لتصل إلى مختلف مناطقه ورفع تحدي إيصال خط السكة الحديدية إلى مدينة الداخلة، هذا التحدي الوطني، الذي أشار إليه جلالة الملك خلال خطاب عيد المسيرة الخضراء خلال 6 نونبر الجاري، وإحداث شبكات جهوية وربطها بالشبكة الوطنية، وأتمنى أن يكون الرصد المالي في الموضوع في مستوى هذه الإنجازات الكبرى.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى المعاناة التي يعاني منها المواطنون خلال رحلات القطار التي أصبح ينعتها البعض بالجحيم، إضافة إلى مشكل تأخر الرحلات وغيرها من المشاكل الأخرى، ونتمنى ألا يكون أي إصلاح في هذا الباب على حساب جيوب المواطنين الذين لم يعودوا يتحملون أي زيادة في أئمنة تذاكر القطار.

أما فيما يخص النقل الجوي، فلا بد من الإشارة إلى الأهمية الحيوية لهذا القطاع الذي يتطلب العناية الكبيرة لاعتباره قطاعاً جد مهماً واستراتيجياً من جهة، وكذا لكونه من المفروض أن يجعل المغرب محور

الخاص من أجل توفير السكن للطبقة العاملة.

وهنا نتساءل جميعا عن كيفية تحقيق الأهداف المرجوة من البرنامج الحكومي في قطاع السكن في ظل معادلة صعبة بين محدودية العرض وتزايد الطلب وتعدد المتدخلين.

لذلك، فإننا نؤكد على ضرورة ضبط ومراقبة خدمات الشركات التي تفتقر إلى الإمكانيات المادية في الصفقات المتعلقة بالسياسة السكنية، ومنعها من الدخول والمشاركة في هذه الصفقات، حتى لا تكون النتائج والعواقب وخيمة على المواطنين المستفيدين من هذا النوع من السكن. وهنا لا بد من الإشارة إلى مسألة الجودة بالنسبة للسكن الاجتماعي، فمبلغ 140.000 درهم غير منطقي أحيانا، في ظل الصعوبات التي تواجه المقاول، خصوصا في المدن الكبرى بسبب غلاء أسعار الأراضي.

لذلك، فإننا نقترح تسهيل ولوج الطبقة المتوسطة للعقار مباشرة وبأثمنة مناسبة، ونطالب كذلك في فريق الاتحاد المغربي للشغل بضرورة تبسيط المساطر الإدارية.

وبالمناسبة، فإننا نتساءل عن دور مؤسسة العمران في معالجة السكن الصفيحي، خاصة وأنها تتمتع بامتيازات فيما يتعلق باقتناء العقار.

وبالمناسبة، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نطرح الإشكالات التي تقع بالمدن المكوكية، والتي غالبا ما تفتقر للبنيات التحتية والمرافق العمومية، ويعاني ساكنتها من بعد مساكنهم عن مقرات عملهم وقلة وسائل النقل، مما يخلق إشكالات إضافية يتحتم معها التفكير في تكوين مدن بمواصفات مكتملة وربطها بشبكة النقل سواء منها الحافلات أو الترامواي وغيرها من وسائل النقل الناجعة.

أما فيما يخص السكن بالعالم القروي، فإننا نطالب ببناء قرى نموذجية تضمن كل المرافق الحيوية من مستوصفات ومراكز صحية ومدارس ومرافق إدارية وسكن اجتماعي وتمكين الأسر منها، حتى نتجنب انتقال الأطفال لعدة كيلومترات للوصول إلى مدارسهم أو انتقال المرضى لعدة كيلومترات للوصول إلى المراكز الصحية، من خلال إدراج ذلك ضمن برامج الجهة وبرامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية والصناديق التي رصدت لرفع التهميش والإقصاء على المناطق القروية.

ولنا كل الرجاء في أن يحظى بناء السكن الاجتماعي بدوره بهندسة معمارية تحافظ على الجمالية وتمكنه من أن يكون في مواصفات نظيره السكن المتوسط.

أما قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني.

إن قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني يشكل أهم القطاعات التي تمثل إحدى الركائز الأساسية في كل عملية إقلاع اقتصادي.

ولإغناء النقاش لا بد من إبداء الملاحظات التالية:

وفق قناعاتهم وليس تحت ضغوط بعض المسؤولين، مراعاة لخدمة القطاع يأخذ بعين الاعتبار مصالح كل المتدخلين والفاعلين؛

- فتح المجال للنقابات الجادة للحوار من أجل إيجاد حلول ناجعة لمستخدمي القطاع وتنظيمهم وتنظيم مطالبهم المشروعة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

إن مشاكل القطاع كثيرة ومجهودات الوزارة كبيرة، نشكرها من جهة ونثمن هذه المجهودات، ونؤكد على أن الطريق لا زال طويلا من أجل الوصول إلى مستوى أكبر في مجال التجهيز والنقل واللوجستيك، وتحسين الخدمات.

وبتناولي قطاع السكنى وسياسة المدينة.

إننا في الاتحاد المغربي للشغل، نعتبر مسألة السكن من ضمن الأولويات التي على الحكومة أن تضعها في الحسبان، على اعتبار أن السكن لا يجب أن يفهم بصفة ضيقة، واختزاله في ملجأ يحتوي به الإنسان بقدر ما يجب أن يخضع لشروط عالمية لسكن لائق وملائم، تتوفر فيه كل مقومات الحياة الاجتماعية.

ومن هذا المنطلق، نتساءل: إلى أي مدى تعمل الوزارة الوصية على توفير الحق في السكن للمواطنين والمواطنات؟

وما هي الإجراءات والتدابير التي ستخضعونها لتحقيق هذا المبتغى؟

السيد الرئيس،

نعتبر ما أقدمت عليه وزارة السكنى وسياسة المدينة من برامج تمس كل شرائح المجتمع المغربي بدءا من برنامج "FOGARIM" الذي يهتم الفقراء وبرنامج "FOGALOGUE" الذي يهتم الفئة المتوسطة إيجابيا، إلا أن النسب التي تدل على الاستفادة تعرف انخراطا ضعيفا لهذه الفئات، هو ما يطرح البحث عن صيغ تحفيزية متجلية في:

- تقوية الإطار القانوني وتحديد المتدخلين في عملية السكنى؛

- حماية المواطنين والمواطنات من المضاربات العقارية؛

- التفكير في خلق مدن نموذجية؛

- محاربة السكن العشوائي والترامي على الملك العمومي واحترام تصاميم التجزئات السكنية؛

- رصد ميزانية مهمة للبنائيات الآيلة للسقوط، حفاظا على أرواح المغاربة، وهو عمل يتطلب إحصاء هذه المساكن وحصرها طبقا للمعايير الموضوعية؛

- تسهيلات في منح قروض السكن بالنسبة للموظفات والموظفين؛

- خلق شراكة بين وزارة السكنى وسياسة المدينة وشركات القطاع

- مجال البناء:

تفعيل المساعدة المجانية التقنية في مجال التعمير. نبارك بالمناسبة إصدار الوزارة للمرسوم المتعلق بترخيص البناء بالعالم القروي ومساعدة سكانه الراغبين في بناء سكن، ونشير بالمناسبة إلى أن التأخر في حل مشاكل العالم القروي سينتج عنه مضاعفة المشاكل، مما يؤدي إلى صعوبة وضع استراتيجية أو تصور في مجال التعمير وإعداد التراب الوطني؛

وضعية صندوق التنمية القروية بين وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني ووزارة الفلاحة؛

إيجاد حلول لأراضي الجموع لأنها تشكل عائقا في التهيئة والتنمية بصفة عامة في جانب الموارد البشرية.

السيد الوزير،

نؤكد على:

- تعزيز وتقوية مؤسسات التكوين.

تبعاً لكل ما سبق ذكره، فإننا في الاتحاد المغربي للشغل غير مقتنعين بما جاء في الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، ونؤكد من هذا المنبر أن الحكومة عجزت عن رفع التحدي في العديد من المجالات، وخصوصاً المجال الاجتماعي والتدبير الاقتصادي والمالي، لهذا نعتبر أن مشروع هذه الميزانيات القطاعية لا يرقى إلى طموحات المواطنين عموماً وطموحاتنا في الاتحاد المغربي للشغل، لذلك فإننا نصوت ضد هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

X.IV- مداخلة المستشار السيد محمد الأنصاري، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية المندرجة ضمن لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، برسم السنة المالية 2016 بدءاً بـ:

- العدل والحريات؛

- الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة؛

- العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني؛

- من حيث الميزانية المرصودة للوزارة نرى في فريق الاتحاد المغربي للشغل، أن ميزانية قطاع التعمير وإعداد التراب الوطني ضعيفة، مقارنة مع الانتظارات وحجم البرامج المسطرة، ونؤكد على ضرورة رفع هذه الاعتمادات لسد العجز الحاصل في الإمكانيات والخصائص في الأطر الذي تعاني منه الوزارة؛

- إعطاء الوزارة الإمكانيات المادية اللازمة لإجراء مسح شامل للمجال الوطني، فالمغرب لا يتوفر على المعلومات الجغرافية رغم توفره على الوسائل التقنية والبشرية لذلك.

الهيئة المجالية.

نؤكد على ضرورة استغلال المؤهلات التي تم الحديث عنها مسبقاً؛

- بطء في تهيئة بعض المدن وتسويقها كوجهات سياحية، رغم توفرها على مؤهلات في هذا المستوى؛

- الاهتمام بالمجال التاريخي من قصور وقصبات والعناية بها، وخصوصاً في المناطق الجنوبية، وأخص بالذكر قصور تافيلالت التي تعتبر من أهم المعالم التاريخية في بلادنا؛

- ونلتمس من الوزارة الوصية التعامل بعناية مع بعض الجهات الجديدة وتمديد برامجها وتوسيع مجالها (جهة درعة تافيلالت مثلاً) تحقيقاً للعدالة المجالية بين الجهات.

- وثائق التعمير.

- نلاحظ غياب وثائق التعمير كلياً أو جزئياً في العديد من المدن والجهات التي تم خلقها مؤخراً؛

- تأخر مراجعة وثائق التعمير، التصاميم المديرية وتصاميم التهيئة (من 10 إلى 20 سنة)؛

- إنجاز ودراسة تصاميم التهيئة بطريقة علمية ووفق برنامج زمني محدد؛

- استحضار إشكالية التدبير الحضري في بعض المدن ومحاربة البناء العشوائي الذي يكلف المغرب ميزانية باهظة لإعادة تأهيل هذه الأحياء؛

- نلاحظ أن تصاميم التهيئة تخضع أحياناً لحسابات سياسية وليس قانونية، ونطالب باحترام الأجل في هذا الإطار؛

- ونطالب بمراجعة وثائق التعمير نظراً للتطور الكبير الذي يعرفه التوسع العمراني خاصة في العشر سنوات الأخيرة؛

بالنسبة للوكالات الحضرية، نتساءل عن دورها واختصاصاتها.

العالم القروي.

نطالب بإيجاد الحلول الأنوية بالنسبة لساكنة العالم القروي فيما يتعلق بـ:

- التأخر في تنفيذ الأحكام القضائية ضد الدولة والجماعات المحلية. وعليه فإننا في الفريق الاستقلالي ومن منطلق إيماننا العميق بحاجة بلادنا إلى سلطة قضائية مستقلة، سلطة تحمي الحقوق وتصور الحريات الفردية والجماعية. سلطة تقيم العدل في المجتمع في ظل المساواة وسيادة القانون، فإننا ندعو الحكومة إلى:

- العمل على تسريع تنفيذ بعض الأوراش المفتوحة والإسراع باتخاذ التدابير الكفيلة بالتنزيل الحقيقي لمضامين الدستور والإسراع في إخراج القوانين التنظيمية المرتبطة بالسلطة القضائية للوجود، بالإضافة إلى باقي القوانين من قبيل القانون الجنائي، قانون المسطرة الجنائية، قانون المسطرة المدنية بالإضافة إلى القانون المتعلق بالدفع بعدم دستورية القوانين؛

- ترجمة توصيات الحوار الوطني لهيئة إصلاح منظومة العدالة على مستوى المنظومة القانونية؛

- إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهنة القانونية، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في إقرار قضاء قوي ومؤهل لفض النزاعات، قضاء يعزز ثقة المواطنين في مؤسساتهم القضائية؛

- الاهتمام بالتكوين من خلال مراجعة المناهج والمواد المعتمدة في برامج التكوين بالمعهد العالي للقضاء والاهتمام بالتطور الذي يعرفه الحقل المعلوماتي، الذي يستلزم المواكبة المستمرة نظرا لوتيرة التطور السريعة في هذا المجال؛

- مراجعة الأوضاع المادية للعاملين في كتابة الضبط، وبالمناسبة نثمن الإجراءات التي اتخذت من أجل تحسين الأوضاع المادية للسادة القضاة؛

- تفعيل اللاتمركز الإداري والمالي لضمان فعالية الإدارة القضائية على الصعيد الجهوي؛

- اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية والعملية والإدارية لتعجيل بتنفيذ الأحكام القضائية حتى لا تبقى مجرد قرارات وتضيع بالتالي حقوق المتقاضين؛

- العمل على معالجة الاكتظاظ من خلال التخفيف من الاعتقال الاحتياطي الذي يعرف اختلالات متعددة الجوانب، في غياب تفعيل مقتضيات المراقبة القضائية، وإقرار عقوبات بديلة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى؛

- معالجة الخصائص المهول من الأطباء المتخصصين في الطب الشرعي.

السيد الرئيس،

إن الدور الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات كمؤسسة دستورية يأتي في إطار تنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بربط

- الأمانة العامة للحكومة؛

- المجلس الأعلى للحسابات؛

- المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج؛

- المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

وذلك لإبداء وجهة نظر الفريق بخصوص التوجهات والاختيارات التي رسمتها الحكومة بخصوص القطاعات الحكومية المعنية من خلال ميزانياتها الفرعية، على اعتبار أنها قطاعات تلتقي في كونها تهم بناء دولة الحق والقانون والحريات، ومحاربة الفساد، ونشر ثقافة حقوق الإنسان وتثبيت وترسيخ أسس الحكامة الجيدة والديمقراطية التشاركية.

السيد الرئيس،

ففيما يتعلق بالميزانية الفرعية لوزارة العدل والحريات، فإننا في الفريق الاستقلالي، نؤكد دائما على أن الإصلاح العميق لمنظومة العدالة كان يتصدر برامج حزب الاستقلال، باعتباره الضمانة الفعلية والحقيقية لتدعيم أسس دولة الحق والقانون، وترسيخ مبادئ حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، وتحقيق الأمن القضائي، ناهيك عن كونها تعد محورا مهما في مجال التعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي في إطار تعزيز السياسة الأوروبية للجوار وحصول المغرب على وضع متقدم في علاقاته مع الإتحاد الأوروبي.

وارتباطا بما سبق لا بد أن نؤكد أن مفهوم القضاء لم يعد يرتبط بدوره التقليدي المتمثل في الحسم في النزاعات الناشئة بين الأشخاص فقط، بل أصبح في المجتمعات المعاصرة يضطلع بأدوار جديدة، تتجسد في ترسيخ الديمقراطية ووضوح حقوق الإنسان وفي تحقيق العدالة والأمن القضائي واستقرار المعاملات، كما أنه يعد ضمانا للتشجيع على الاستثمار، ودعامة أساسية لتعزيز المكانة الحقوقية للدول على الصعيد العالمي.

وإننا بالمناسبة لا بد أن نسجل بأن هذا القطاع قد فتح عدة أوراش لإصلاح قطاع العدل، ولا يسعنا إلا أن ننوه بهذه المبادرة والتي تروم بالأساس تحديث الإدارة القضائية على جميع المستويات، بيد أن ذلك لا يمنع من إثارة بعض الإشكاليات المرتبطة بالتأخير والارتباك الحاصل اليوم في تنفيذ أغلب برامج إصلاح منظومة العدالة واستمرار وجود بعض الاختلالات التي تعوق تحقيقها من قبيل:

- عدم مواكبة الخريطة القضائية للمملكة للتحويلات المجالية والاجتماعية والاقتصادية التي يعرفها المغرب في ظل تنزيل الجهوية الموسعة ببلادنا؛

- غياب الحكامة في تدبير الموارد البشرية للقطاع، يستلزم إعادة انتشار الموارد البشرية؛

ويمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها الظرفية الوطنية والدولية. ولا يفوتني، السيد الرئيس، أن أشير إلى مسألة غاية في الأهمية تتعلق بوضعية الموظفين في إطار مرسوم إعادة الانتشار وما يترتب عنه من تداعيات وأثار على مستوى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية، فالمرجو مراعاة هذه الاعتبارات عند تنفيذه دون إغفال متطلبات الجهوية المتقدمة.

وفي هذا الإطار، نؤكد على ضرورة عمل الوزارة على تبسيط المساطر الإدارية للمواطنين، كما نؤكد على التطبيق السليم للقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا، وكذا الالتزام بمعايير الكفاءة لأن تلك التعيينات اتسمت في بعض بالانتقائية ولا ترقى إلى مستوى طموحات دستور 2011.

لقد تضمن المخطط التشريعي عدة مشاريع قوانين ضمن جدول زمنية محددة، لذا نتساءل مرة أخرى، عن تأخر صدور مشروع قانون الحق في الحصول على المعلومة، مشروع قانون بتغيير النظام الأساسي للوظيفة العمومية، ومشروع القانون التنظيمي بتحديد شروط كيفية ممارسة حق الإضراب، بالإضافة إلى القانون المتعلق بالنقابات.

كما نؤكد في الفريق الاستقلالي على الالتزام بشرط " التخصص " في ما يتعلق بالتوظيف في الإدارات العمومية، نظرا لسوء توزيع الوظائف والموظفين واشتغال الكثير منهم في مناصب لا تتناسب وشواهدهم العلمية والتكوينية، مما يطرح عدة إشكالات على مستوى العمل والإنتاج.

كما نؤكد بإلحاح شديد على الحكومة مواصلة العمل على محاربة الموظفين الأشباح.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نود في هذه المناسبة تسجيل الدور الذي تضطلع به الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني المتمثل في فتح جسور التواصل مع البرلمان بمجلسيه من أجل تطوير العمل البرلماني على مستوى التشريع والمراقبة في أفق إقامة علاقة تعاون مثمر وبناء بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، إلا أن السؤال هو: إلى أي حد تلتزم الوزارة بهذه الاختصاصات مع السلطة التشريعية؟ وما هو مستوى تعاون هذه الوزارة مع البرلمان وتنسيقها مع الحكومة، في إطار المساءلة الرقابية سواء تعلق الأمر بالأسئلة الشفوية أم الكتابية أو بالسياسات العمومية؟

إننا، في الفريق الاستقلالي، نؤكد على أن هذا التعاون يجب أن يتأسس على:

- ضرورة تبني الحكومة لمقاربة ايجابية في تعاطيها مع مقترحات القوانين المقدمة لإغناء العمل التشريعي؛

- احترام القطاعات الوزارية للأجال المحددة في الإجابة عن كافة

المسؤولية بالمحاسبة، وهذا البعد الدستوري يجب أن يعطي مدلوله الحقيقي من خلال التقارير الصادرة عنه، التي يجب أن تكون متسمة بالموضوعية والحيادية بما يضمن تخليق الحياة العامة، كما يتطلب الأمر من كافة الفرقاء التجاوب والتعاون مع كل مبادرات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات حتى تتمكن هذه المؤسسة من القيام بالدور المنوط بها على أكمل وجه والعمل على تفعيل التقارير التي يصدرها المجلس، لتتم إحالتها على وزارة العدل، مادام الأمر يتعلق بمراقبة وتقييم تدبير الشأن العام وحمايته وتحسينه من أي تلاعب.

إلا أننا نسجل أن هذه المؤسسة تشتغل بإمكانات محدودة وبموارد بشرية لا يرقى عددها إلى مستوى جسامه المسؤولية الملقاة على عاتقها. السيد الرئيس،

إن دراسة الميزانية الفرعية للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان هي مناسبة لطرح موضوع حقوق الإنسان ببلادنا، وهو موضوع تتنازعه العديد من المؤسسات في إعداد وإقراره وتدييره.

في البداية لا بد أن نؤكد أن موضوع حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون سياسة عمومية بل هو مجموعة قيم كونية تعمل المجتمعات والدول بكل مكوناتها على تكريسها وحمايتها والدفاع عنها.

ومن هذا المنطلق فإننا في الفريق الاستقلالي نعبر عن اعتزازنا بالأشواط المهمة التي قطعها بلادنا في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وحماية الحريات الفردية والجماعية، كما هي متعارف عليها دوليا، سواء تعلق الأمر منها بالحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثنين التطور الملموس المسجل على صعيد إدماج ثقافة حقوق الإنسان ضمن المنظومة التعليمية كمادة أساسية في المؤسسات التعليمية والجامعات والمعاهد العليا، ومثنين أيضا الدور الطلائعي للمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالرغم من قلة مواردها المالية والبشرية بالمقارنة مع المهمة الجسيمة المنوطة بها.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي وفي إطار مناقشة مضامين الميزانية الفرعية لقطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، ننوه بالاستراتيجية الجديدة للوزارة الهادفة إلى إصلاح الإدارة وتحديثها وإرساء مبادئ وقيم الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة في التدبير العمومي حتى تكون في خدمة المواطنين وانتظاراتهم وفي خدمة المقاولات المغربية وتقوية تنافسيتها.

غير أننا نؤكد، على مطلبنا القاضي بضرورة تفعيل الدستور فيما يخص الولوج إلى المرافق العمومية والاستفادة من خدماتها على أساس المساواة والشفافية والنزاهة واحترام القانون بعيدا عن ممارسات الماضي المتمثلة في تفشي الزبونية والمحسوبية وتجاوز المعايير، التي تعرقل السير العادي والمنظم للإدارة العمومية، إضافة إلى ضرورة تأهيل الجهاز الإداري حتى يواكب الإصلاحات الكبرى التي تعرفها البلاد

والمساواة، على اعتبار أنها الفئة الوحيدة التي تمسك بروح التأهيل والإصلاح للنزلاء وإعدادهم بالاندماج بعد الإفراج عنهم.

فعلى وزارة العدل وإدارة السجون، مجتمع مدني...، كل من موقعه، أن يتحمل قسطا من المسؤولية، إذ بتضافر جهودهم وتشاركهم يمكن أن نخلق منظومة سجنية ذات شمولية عامة وذات أبعاد نموذجية مستشعرة بإنسانية النزلاء، مع تفعيل روح الإصلاح والتهديب والإدماج في حقهم. فالكل مدعو إلى توحيد الرؤى في خضم الحوارات الوطنية من أجل تخليق الشفافية لتدبير معضلة السجون، والذي يمكن تفعيله على أرض الواقع وفق المقاربات التشاورية والتشاركية في إطار:

- تعزيز الرقابة القضائية على المؤسسات السجنية؛
- الحد من العقوبات القصيرة واستبدالها بالموقوفة أو الغرامة؛
- ترشيد الاعتقال الاحتياطي؛
- تنفيذ وتبعية العقوبات؛
- تفعيل الرقابة التي تقوم بها اللجان الإقليمية لتحسين أوضاع النزلاء؛
- توفير التطبيب والأدوية والتغذية الصحية والنظافة اللازمة؛
- توسيع المجالات التي يمكن أن تشتغل عليها منظمات المجتمع المدني وتقوية أدائه من داخل أسوار السجون وتسهيل المأمورية له لأجل ولوج المؤسسة وتوسيع الشراكة معهم؛

- تنظيم دورات تكوينية لأطر وموظفي المؤسسة في الميادين التي هي حساسة وقريبة من السجنين.

كل هذا يبقى من أهم الآليات التي من شأنها تحسين وضعية المؤسسة السجنية في إطار أنسنتها وإدماج السجناء في محيطهم السوي الذين كانوا يعيشون فيه من قبل.

السيد الرئيس المحترم،

إن الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة للحكومة يتميز بالدينامية والمتمثل أساسا في تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة والعمل على مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى والسياسات العمومية الأفقية والقطاعية، التي تعمل الحكومة على إعدادها وتنفيذها.

بيد أننا نؤكد مرة أخرى على كون الأمانة العامة للحكومة غير منفتحة بالقدر الكافي على محيطها السياسي وعلى الجامعات، لكي تتمكن من تشكيل نخب كفيلة بالصناعة التشريعية.

كما نؤكد على ضرورة اشتغال الأمانة العامة على راب الهوة الحاصلة بينها وبين البرلمان بالتواصل والتعاون وأحقته في المبادرة التشريعية، مع التأكيد على ضرورة سن نظام خاص بالمعارضة (كما جاء في الخطاب الملكي السامي).

إن الأمانة العامة للحكومة اليوم، مطالبة بالحرص على تحسين

الأستلة الكتابية للسادة المستشارين، حتى لا تفقد راهنتها وذلك من أجل تقوية الرقابة البرلمانية:

- تعزيز دور المستشار البرلماني من خلال الاستجابة لطلبات اجتماعات اللجان النيابية الدائمة لتدارس القضايا الطارئة التي تستأثر باهتمام الرأي العام الوطني.

أما بخصوص المجتمع المدني، الذي يعد ثروة وطنية هائلة وقوة اقتراحية فاعلة، فإنه بالرغم من التغيير الذي حصل على المستوى المؤسساتي من خلال الوثيقة الدستورية التي مفادها جعل من المجتمع المدني كشريك مساهم في التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية، إلا أن سياسة الحكومة في هذا الإطار جد محدودة ويغلب عليه طابع الانتماء الحزبي.

كما أن المجتمع المدني بحاجة ماسة للحكامة والتأهيل، كما أن الدعم يجب أن يمنح على أساس تعاقدية مع توضيح كيفية تلقيه وإرساء مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتفعيل مساطر مراقبة الجمعيات التي تتلقى الدعم العمومي.

لذلك، فالحكومة مدعوة إلى الاهتمام أكثر بهذا القطاع وتشديد عملية التدقيق والافتحاص في طرق صرف الاعتمادات الممنوحة حتى تحقق مختلف البرامج أهدافها المرجوة.

السيد الرئيس،

لاشك أنه في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج نسجل في الفريق الاستقلالي أن قطاع السجون عرف تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، وهو ورش إصلاحي أعطت انطلاقته الموافقة الحكومة السابقة، عملا بالتوجهات الملكية السامية المضمنة في خطابه بمناسبة افتتاح السنة القضائية بتاريخ 29 يناير 2003: "إن ما نوليها من رعاية شاملة للبعد الاجتماعي في مجال العدالة، لا يستكمل إلا بما نوفره من الكرامة الإنسانية للمواطنين السجناء التي لا تجردهم منها الأحكام القضائية السالبة للحرية".

إلا أن أهم المعوقات التي تعرفها المؤسسة السجنية هو الاكتظاظ، حيث يتعدى في بعض السجون الطاقة الاستيعابية 300%، وهذا الإشكال تتفرع عنه عدة ظواهر سلبية ومشاكل أهمها:

- معاناة النزلاء المرضى (كالضيق، القصور الكلوي...) مع ضعف التدخل الطبي وهذا راجع إلى ضعف التواصل بين المؤسسة السجنية والقضائية والاستشفائية.

كل هذه المشاكل يتوقف حلها على توفير ميزانية كافية لتدبير وتفعيل البرامج والتدابير والآليات الكفيلة لتحسين أوضاع النزلاء وكذا المؤسسات السجنية بشكل عام.

وهناك أيضا مشكل الأطر والموظفين، الذين ينبغي أن يكونوا مؤهلين تأهيلا جيدا وسيكولوجيا ومكونين في المجال الحقوقي

الملكية السامية، ونهجها المقاربة التشاركية مع جميع القوى والفاعلين، وتستمد أهدافها من توصيات ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

كما نتمنى أن تساعد اعتمادات ميزانية 2016 على إنجاز مشروع ما اصطلح عليه بـ "نجاحة الأداء"، والذي يتمحور حول أربعة برامج وهي: النجاحة القضائية، تعزيز الحقوق والحريات، تحديث المنظومة القضائية والقانونية وكذا برنامج المواكبة والقيادة، وكلها برامج تروم تحقيق أهداف ميثاق إصلاح منظومة العدالة. وتزليل مقتضيات الدستور الجديد بشأن السلطة القضائية، من خلال دعم قدراتها، خاصة فيما يخص الموارد البشرية والبنيات التحتية وتحديث أساليب ونمط عملها، وذلك من أجل تفعيل مخطط التحديث والعصرنة الكفيل بجعل العدالة قادرة على رفع التحديات، وتعزيز الديمقراطية وروح المسؤولية وسيادة القانون وتوفير الظروف الملائمة لتشجيع الاستثمار والرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي الأخير، نتمنى، السيد الوزير، أن تتمكن جميعا حكومة وبرلمانا من تعبئة الطاقات وتضافر الجهود من أجل المصادقة خلال هذه السنة التشريعية على القانون التنظيمي المتعلق بالقضاة وكذا القانون التنظيمي بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، واللذان ينتظرهما العديد من المهتمين وكذا الرأي العام الوطني والدولي.

وهنا، وجب استحضار الخطاب السامي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية 2012-2013، والذي تضمن إشارة قوية إلى وجوب اعتماد هذين القانونين، إيماننا من جلالته بأهميتهما لإصلاح منظومة العدالة، وضمان المحاكمة العادلة، وتلميع صورة المغرب، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، وكذلك لتزليل الدستور.

وندعو الجميع، بهذه المناسبة إلى الالتفاف حول هذا الإصلاح والعمل، كل من موقعه، على تسريع اعتماد وتفعيل ميثاق إصلاح العدالة، باعتباره ورشا هاما سيساهم بالتأكيد على تعزيز دولة الحق والقانون، واستعادة ثقة المغاربة في عدالتهم السيد الرئيس،
حضرات السيدات والسادة.

إن إصلاح الإدارة العمومية وتحديثها يعتبر من أهم الإصلاحات التي نراهن عليها من أجل رفع التحديات التي تلمها التحولات الاقتصادية والإنعاشات الملحة للمواطنين والمستثمرين.

هكذا، فإننا نسجل بارتياح التدابير المتخذة من طرف الوزارة من أجل تحديث الإدارة وتطوير منظومتها، وجعل المرفق العمومي في خدمة المواطنين وتخليق الحياة العامة وعلى ما تم تحقيقه في إطار تنفيذ مخطط عمل الوزارة والرامي إلى الرفع من نجاحة الإدارة وفعاليتها وتسريع آرائها وتقوية إجراءاتها وجعلها في مستوى رفع التحديات اليومية التي تواجهها، بالإضافة إلى مواصلة إرساء دعائم الحكامة

آليات التواصل مع المواطنين من خلال وضع جميع مشاريع القوانين في موقعها الإلكتروني بشكل مبسط وسهل الولوج، حتى تصبح في متناول جميع المواطنين، انسجاما مع ما نص عليه الفصل 27 من الدستور فيما يتعلق بالحق في الوصول إلى المعلومة.

وختاما، إننا في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، ننوه بالتطور الذي تعرفه الأمانة العامة في مجال اختصاصها على الرغم من الإكراهات والخصائص في الموارد المالية والبشرية وتحقيقها لبعض الأهداف في مجال التشريع والاستشارة ومد القطاعات الحكومية بأطر مؤهلة في المساعدة القانونية، بالإضافة إلى تطوير الجريدة الرسمية عن طريق استعمال وسائل حديثة، مما أكسب بلادنا أوضاعا متقدمة في هذا المجال، أملين أن تعمل الحكومة مستقبلا على دعم هذا القطاع.

XV- مداخلة الفريق الحركي، في مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم والسلام على أشرف المرسلين.
السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، لإبداء وجهات نظر الفريق بخصوص التوجهات والاختيارات التي رسمتها القطاعات الحكومية المعنية خلال ميزانياتها الفرعية برسم السنة المالية 2016

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر قطاع العدل والحريات، من القطاعات التي نولها أهمية بالغة، نظرا للدور المحوري للعدل في بناء دولة الحق والقانون وإرساء مشروع المجتمع الديمقراطي الحديث، وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

هذا وبالنظر للمكانة التي أصبح يحتلها القضاء بمقتضى الدستور الجديد لسنة 2011، الذي ارتقى بالقضاء إلى سلطة قضائية مستقلة، فقد أصبح الوقت ملحا أكثر مما مضى لتعبئة الجهود حكومية ومعارضة، مجتمعا مدنيا ومهنيين، للعمل على إنجاح ورش إصلاح العدالة، الذي باشرته الحكومة، في أفق الارتقاء والرفع من مستوى الجهاز القضائي ببلادنا إلى ما يضمن شروط المحاكمة العادلة، ويكرس حقوق الإنسان.

إننا، في الفريق الحركي، نثمن المجهودات الجبارة التي تبذلها وزارة العدل والحريات لمتابعة ورش الإصلاح القضائي ببلادنا، كما نشيد بالإستراتيجية المعتمدة من طرف الوزارة، مرجعيتها الخطاب والتوجهات

والشفافية والمساواة.

وعلاقة بما تحقق، فإننا ننوه بالمجهودات التي تقوم بها الوزارة لمواصلة دعم قدرات الإدارة العمومية في مجال تدبير رأس مالها البشري لجعلها قادرة على المساهمة في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار، إلى جانب تعزيز الثقة والشفافية في علاقة الإدارة بالمتعاملين، بالإضافة إلى تكريس مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة.

غير أنه، السيد الوزير، وبالرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة لإصلاح المرفق العام وتحديثه، فإننا نلاحظ أن الإدارة لا تزال تعاني من عدة اختلالات تستوجب بذل المزيد من الإصلاحات وتستدعي نفسا وجهودا متواصلة، ننخرط فيها كل القطاعات العمومية، عبر مجموعة من المشاريع والبرامج الهادفة إلى تيسير التواصل وتحسين الاستقبال وجودة الخدمات وتسهيل علاقة الإدارة بالمواطنين والمستثمرين والمقاولات، مما سيساهم في خلق المناخ المناسب لإنعاش وتشجيع الاستثمار.

وفي الأخير، ورغم تسجيلنا لضعف الميزانية المرصودة للوزارة فإن أملنا كبير في أن تعملوا، السيد الوزير، بما أوتي لكم من إمكانيات رغم محدوديتها وتسخير خبرتكم المتراكمة في مجال التدبير للرفع من مستوى الإدارة العمومية وتطوير أدائها خدمة للمصالح العام.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى على احد الدور الهام الذي تقوم به الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، والذي يتمثل أساسا في تسهيل الحوار وتقريب وجهات النظر والتنسيق بين الجهازين التنفيذي والتشريعي، وذلك من أجل الرفع من وثيرة الإنتاج التشريعي والرقابي وتحسين صورة المؤسسة التشريعية.

هذا، فبخصوص حصيلة العمل التشريعي، فإنه لا يسعنا إلا أن نعزبما تم تحقيقه في هذا المجال، حيث تمت المصادقة على العديد من المشاريع القوانين، والإجابة عن كم هائل من الأسئلة الشفاهية والكتابية وكذا الأتية. إذ أغتنم هذه الفرصة لأنوه بالعمل الذي تقوم به اللجان داخل البرلمان، وكذلك لأشكر جميع أعضاء اللجان ورؤسائها والأطر التي تشتغل داخلها، نظرا لما يقدمونه من مجهودات.

كما نسجل بإيجاب تفاعل الوزارة مع المبادرة التشريعية من خلال عقدها لعدد من الاجتماعات قصد تدارس بعض المقترحات المعروضة عليها من الأغلبية والمعارضة، فضلا عن ما تقوم به لتفعيل مبدأ التضامن الحكومي بهدف تيسير الحوار بين الجهازين التنفيذي والتشريعي وضمان استمراريته.

وبهذه المناسبة، فإننا نطالب، السيد الوزير، ببذل المزيد من الجهود قصد معالجة بعض القضايا التي تعيق العمل التشريعي والرقابي،

والعمل على تقوية أو اصر العلاقة بين الحكومة والبرلمان، وذلك من أجل الرفع من وثيرة العمل التشريعي وتحسين صورة العمل البرلماني داخل المغرب أو خارجه، كما ندعو إلى العمل لتقوية ودعم الدبلوماسية البرلمانية والإعلام البرلماني، وتفعيل القناة البرلمانية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لقد قطعت بلادنا أشواطا مهمة في مجال احترام حقوق الإنسان وتوسيع الحريات، حيث تعززت المكتسبات في هذا المجال بالعديد من المنجزات والإصلاحات، حظيت بارتياح واعتزاز مجتمعا وبتقدير دولي واسع، نخص منها بالذكر المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية منها، الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري والبروتوكول الاختياري لمناهضة التعذيب، بالإضافة إلى ملائمة التشريع الوطني مع العديد من مقتضيات الدولية.

ولقد شكل إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، التي انضافت إلى عدد من مؤسسات حقوق الإنسان، محطة اعتزاز ومكتسبا هاما يؤكد عزم بلادنا على مواصلة إنجاز ورش بناء دولة الحق والقانون والحريات والديمقراطية، ويعكس حرص الحكومة على تنزيل مقتضيات الدستور الجديد بشأن الحريات والحقوق الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وفي هذا الإطار، ندعو جميع المتدخلين في المجال الحقوقي للتنسيق فيما بينها وتوحيد المواقف والآراء لتفادي كل ما من شأنه أن يؤثر على سمعة بلدنا، سواء في الداخل أو الخارج، وبذل المزيد من الجهود للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ورصد وتتبع ومعالجة كل التجاوزات والانتهاكات المرتبطة بحقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

يعتبر المجلس الأعلى للحسابات مؤسسة دستورية مستقلة تعمل على تنزيل مقتضيات الدستور لمراقبة المالية العمومية في إطار ربط المسؤولية بالمحاسبة، كما يقوم بإعداد التقارير المتسمة بالموضوعية والحيادية، والتي تهدف بالأساس إلى تقييم السياسات العمومية.

وفي هذا الإطار ننوه بالمجهودات التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات في مجال مراقبة قانون المالية ومطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة وما يقف عليها من اختلالات على مستوى التدبير المالي العمومي وما يخلص إليه من ملاحظات وما يصدر عنه من توصيات من شأن تنفيذها وتحسين حكامه تدبير الشأن العام.

و بالمناسبة، ندعو الجميع إلى الأخذ بملاحظات المجلس وتفعيل التوصيات الصادرة عنه وتتبع تنفيذها على مستوى كافة الإدارات

الاحتياطي، بالإضافة إلى تعزيز الدور التربوي والتأهيلي للمؤسسات السجنية.

كانت تلكم أهم الملاحظات التي ارتأينا، في فريقنا إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

ونعلن تصويتنا عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

XVI- مداخلة المستشار السيد محمد القندوسي، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أدخل اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

في البداية، لا بد أن أנוه بمستوى النقاش وروح المسؤولية التي طبعت أشغال اللجنة، والتي لمستها من خلال المناقشة الإيجابية عبر مراحل دراسة الميزانيات الفرعية المدرجة في إطار اختصاص اللجنة، وذلك من خلال الملاحظات القيمة التي كانت تهدف في عمومها إلى البحث الجدي والمسؤول عن كل الآليات لإعطاء قيمة مضافة لمحتوى الميزانيات المعروضة على اللجنة للمناقشة والتصويت.

السيد الرئيس المحترم،

1- قطاع العدل والحريات:

تشكل مسألة العدالة في بلادنا الركن الأساسي في جل النقاشات العمومية، سواء على المستوى الحكومي أو البرلماني أو الجمعي مع التأكيد على تنزيل مضامين الحوار الوطني حول الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة، والذي قطع أشواطاً مهمة رغم وجود العديد من التحفظات على مستوى ما تضمنته مضامين القوانين التنظيمية التي أكدت على أنه لا يوجد أحد فوق الدستور، وأن الجميع مطالب بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

إن الأوراش المفتوحة المتعلقة بالنجاعة القضائية تتجلى في تسهيل الولوج إلى القانون والعدالة وتسهيل سياسة تقريب الهياكل القضائية من المتقاضين، عبر تأهيل الهياكل الإدارية والقضائية بالمملكة، وكذلك تأهيل الموارد البشرية للرفع من مستوى هذه النجاعة وترسيخ

والمؤسسات خدمة للصالح العام.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن نسجل أن المجلس الأعلى للحسابات أصبح يحظى بأهمية معنوية كبيرة لكونه المؤسسة التي تقوي ثقة المواطن في محطات تدبير المال العام وتحقيق حكمة مالية وسياسية، بالرغم من المعوقات التي تواجهه من محدودية الموارد البشرية ارتباطاً بالمجال الترابي أو من خلال محدودية الإمكانيات المالية المخصصة له.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

لا يخفى على أحد منا الدور الاستراتيجي والهام الذي تلعبه الأمانة العامة للحكومة في مجال تدبير وتنسيق العمل التشريعي والتنظيمي للحكومة لمواكبة الأوراش الكبرى، التي عرفتها بلادنا والسياسات العمومية التي تشرف الحكومة على إعدادها وتسهر على تنفيذها.

لذا، ونظراً لما يتطلبه مسلسل الإصلاحات التي باشرتها بلادنا، من إعداد مشاريع القوانين وتحيينها ومواكبتها للتطورات والتحوليات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا ما يقتضيه تنزيل مقتضيات الدستور الجديد من نصوص قانونية، فإننا ندعو إلى العمل على توفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية لهذا القطاع، حتى يتمكن من تحسين وأداء المهام المنوط به، وخاصة تسريع وتيرة عرض النصوص التشريعية والتنظيمية على الحكومة ونشرها بعد المصادقة عليها.

هذا، وبقدراً من نوه بالمجهودات التي تبذلها هذه المؤسسة، وخاصة في مجال تعزيز القدرات والكفاءات القانونية المتخصصة في العمل التشريعي، فإننا نتطلع إلى تعزيز هذه الجهود من أجل تحقيق المزيد من التطور في الأداء وتحسين جودة العمل التشريعي وتسريع وتيرة تنزيل أحكام الدستور الجديد. كما نسجل بأن الميزانية المرصودة لهذا القطاع تبقى دون المستوى، بالنظر إلى المهام المنوط بهذا القطاع وإلى الكم الهائل من مشاريع القوانين المبرمجة لإحالتها على الأمانة العامة للحكومة، خاصة في ظل المقتضيات الدستورية الجديدة.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

ارتباطاً بوضعية السجون والسجناء، فإننا نسجل بارتياح ما تم تحقيقه في هذا المجال، من خلال النهوض والاعتناء بالمؤسسات السجنية وبمختلف جوانب حياة السجناء والاهتمام بحقوق السجناء وصيانة كرامتهم. وبهذه المناسبة، فإننا نوه بالمجهودات التي تبذلها مؤسسة محمد السادس لرعاية وإدماج السجناء والرامية إلى إعدادهم وإدماجهم في الحياة العامة بعد الإفراج.

كما ندعو إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين ظروف إيواء السجناء ومحاربة انتشار المخدرات داخل السجون ومعالجة ظاهرة الاكتظاظ التي لا تزال تعرفها السجون، وذلك من خلال التخفيف من الاعتقال

2- أما فيما يخص قطاع الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

فإن مناقشة ميزانية هذا القطاع تجعلنا نفتح ملف الإدارة المغربية التي تعاني العديد من المشاكل المتجاوزة والبحث عن بدائل عصرية وحديثة للتعامل مع باقي الشركاء الآخرين.

إن تدبير المرفق العمومي يعتبر المرأة اللامعة التي تعكس عمل أي دولة ومدى قدرتها على استقطاب الاستثمارات الوطنية والخارجية، وذلك من خلال مقاربة جديدة في طرح الحلول للإشكالات المزمنة لقطاع الوظيفة العمومية، فضلا عن تكريس مبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، باعتباره مبدءا دستوريا أساسيا لتكريس دول الحقوق والواجبات، سعيا إلى جعل الإدارة في خدمة المواطن وعلى وجه الخصوص تحسين بنيات الاستقبال وجودة الخدمات وتبسيط المساطر.

السيد الرئيس،

إن مشكل تخليق الحياة العامة يملي علينا ضرورة بذل مجهودات أكثر لمحاربة الرشوة التي لازالت، مع الأسف، تنخر جسم الإدارة العمومية وبشكل متزايد رغم ما تبذله الحكومة من مجهودات إلى جانب الهيئات المختصة في هذا الباب.

وبخصوص الإدارة الالكترونية، فإننا لازلنا لم نلمس تواجدها بشكل واضح في الحياة اليومية للمواطنين، ولازالت المساطر القديمة المتبعة التي تتسم بالبطء والروتينية والتي تفسح المجال للمحسوبية والزبونية، هي المتداولة عموما في الإدارة العمومية.

إن إقرار مبدأ اللاتمرکز الإداري يعتبر مدخلا أساسيا لتفعيل الجهوية المتقدمة، خاصة وأن أعمال الجهوية المتقدمة يقتضي دراسات ميثاق لإعادة النظر في التركيبة القانونية والمؤسسية للإدارة، وهذا رهينا بإخراج ميثاق المرافق العمومية.

كما يجب أن لا ننسى مسألة التكوين وإعادة التكوين بالنسبة لجميع أطر الإدارة الوطنية وفتح المجال أكثر للموظفين الذين يرغبون في متابعة الدراسات الجامعية والذي سيعود بالنفع على المردودية داخل الإدارة العمومية، كما أننا ننوه بعزم الوزارة تدعيم تموقعها لمواكبة الإصلاحات الكبرى التي تباشرها بلادنا، مشددا على أن الموارد البشرية هي قاطرة تطوير المرفق العمومي، حيث أن الموظف المواطن يجب أن يعي أنه مواطن مغربي عليه أن يقوم بواجباته وليساهم في تنمية بلده، مشددا على أن الحكومة مطالبة بتفعيل إعادة انتشار الموظفين وفق نظام الجهوية الموسعة الذي تعمل الحكومة علة تنزيله.

3- قطاع العلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

أ- العلاقات مع البرلمان

إن الدور الكبير الذي تلعبه هذه الوزارة هو خلق جسور التواصل بين البرلمانين والقطاعات الوزارية، وذلك بتيسير مسلكيات العمل

قيم التخليق والشفافية وتعزيز ضمانات استقلال القضاء وتحسين المنظومة القانونية والتشريعية وتوظيف قنوات التكنولوجيا الحديثة لتمكين المواطن من ولوج المحاكم، إعمالا لمقتضيات الدستور المتعلقة بحقوق المتقاضين وقواعد سير العدالة لخير دليل على الروح الجادة المواكبة لهذا الإصلاح رغم الخلافات التي عادة ما تنتهي بالحوار.

ما يجب أن نعود إليه، يخص المشاكل الأنوية التي تعاني منها العدالة في بلادنا، بدأ بالبنية التحتية للمحاكم ثم بالتجهيزات، والتي قطعتم فيها أشواطاً مهمة من خلال تدشين العديد من المحاكم في مختلف أنحاء المملكة، دون أن ننسى ضرورة الاعتناء بالعنصر البشري الذي يعتبر قطب الرحي في عملية إرساء أسس العدالة الحقيقية في مختلف مراحل التقاضي في بلادنا.

السيد الرئيس،

إن جودة ورقي الخدمات القضائية تقتضي بالأساس معالجة بعض المشاكل، وعلى رأسها مشكل تنفيذ الأحكام القضائية، حيث نجد أن مسطرة التبليغ لازالت في حاجة ماسة إلى اجتهادات لإعادة الثقة للمحاكم المغربية.

وإننا إذ نشمن مجهودات الوزارة في إقرار مجموعة من القوانين أهمها القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والقانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، اللذان يوجدان الآن بلجنة العدل بمجلسنا الموقر في انتظار الشروع في دراستهما، وذلك لما لهما من أهمية كبيرة في تلميع صورة المغرب في الخارج وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وضمان المحاكمة العادلة من خلال تفعيل مقتضيات دستور 2011 على أرض الواقع، وكذلك عمل الوزارة الجاد لإحالة بعض النصوص القانونية المهمة كالتنظيم القضائي للمملكة والقانون الجنائي وقانون المسطرة الجنائية، وذلك مساهمة منها في إغناء الترسانة القانونية والتشريعية ببلادنا.

السيد الرئيس،

أملنا كبير في الحصول على ضمانات قانونية جيدة كفيلة بتحقيق المحاكمة العادلة وإعادة النظر في مسألة الاعتقال الاحتياطي، خصوصا وأنه يساهم في اكتظاظ السجون ويحد من قدرتها الاستيعابية للمعتقلين الرسميين والاحتياطيين. لهذا يجب التفكير في عقوبات بديلة للتخفيف من حدة الاكتضاض داخل السجون.

ولن تفوتني الفرصة دون أن أنوه بمجهودات وزارة العدل والحريات الجبارة لبلوغ المحكمة الرقمية التي نطمح إليها جميعا لجعل لكل ملف عمرا افتراضي محدد.

وبالمناسبة، أشيد بعمل الوزارة خلال هذه الأربع سنوات الماضية، وكذا استراتيجية العمل في هذه المرحلة التاريخية الدقيقة التي اتسمت بالتنزيل الفعلي لمقتضيات الدستور الجديد وبناء المؤسسات.

4- قطاع الأمانة العامة للحكومة:

إن الرهانات المعقودة على الأمانة العامة للحكومة من أجل التطبيق السليم للدستور على أرض الواقع يجعل منها قطب الرحي في عملية تسيير العمل الحكومي ولا تصالها بتأمين كل ما هو تشريعي في عمل الحكومة، بل مكوناتها، بحكم الأوراش التشريعية المهمة التي أشار إليها دستور 2011.

السيد الرئيس،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، نثمن العمل الجبار والنوعي الذي تقوم به الأمانة العامة للحكومة. خاصة وأن حصيلة الإنتاج التشريعي في الآونة الأخيرة عرفت تطورا ملموسا، سواء من حيث الكم أو الكيف، وهذا ما يجعلها تتحدى ما كانت تنعت أنها تلاجة القوانين أو مقبرة القوانين كما كان يصطلح عليها سابقا.

وحتى تتمكن الأمانة العامة للحكومة بالقيام بأدوارها، يجب على الحكومة أن تمددها بالوسائل المادية والبشرية حتى يتسنى لها مواكبة الإصلاحات التشريعية للبنى العمومية التي تعتمدها الحكومة تطبيقها، بما يستلزم من تناسق وفعالية وترسيخ لمبادئ الحكامة القانونية الناجعة والمواكبة المتطورة ويجعلها تقرب القانون من المواطن.

ولهذا، فإن الأمانة العامة للحكومة مطالبة بالانفتاح على محيطها، والابتعاد عن السياسة التحفظية التي تنهجها وعزوفها عن الانفتاح على الرأي العام الوطني، ليرى المواطن حجم العمل والجهد الكبيرين الذي يبذله أطر وموظفو الأمانة العامة للحكومة، لأن هذا يخلق نوعا من المغالطات والانتقادات الموجهة إليها والمتصلة بممارستها للحجر التشريعي على باقي القطاعات الحكومية وعرقلة إخراج بعض النصوص القانونية.

أما بخصوص الجريدة الرسمية، فتجدر الإشارة إلى ضرورة تغيير شكلها من أجل أن تصبح من الناحية العملية سهلة التداول، وخصوصا وأنها المصدر الرسمي لكل القوانين التي سيتم نشرها.

5- قطاع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

إن مناقشة الميزانية الفرعية للمندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تفرض علينا الوقوف وبكل جدية ومسؤولية على المشاكل التي يعرفها هذا القطاع ألا وهي الاكتظاظ - التغذية - الصحة ومعاملة السجناء.

إننا نثمن ما جاء في عرض السيد المندوب العام، حول افتتاح بعض المؤسسات السجنية ببعض المدن، ولعل ما يجب أن نشير إليه هو ضرورة حماية حقوق النزلاء، وترميم وإصلاح وصيانة مرافق السجون القديمة.

ولا ننسى الجانب المتعلق بالتغذية، ونحن نثمن الجهود والإجراءات المتخذة بخصوصها، حيث تم الرفع من مبلغها من 12

التشريعي للبرلمان وكذا دوره الرقابي.

لا بد من الإشارة في هذه المناسبة إلى العديد من الهفوات التي تقع خصوصا فيما يتعلق ببعض الأسئلة الشفوية التي تتضمن قضايا محلية ولا تدرج في جلسة الأسئلة الشفوية الأسبوعية، ويتم إرجاعها على أساس أن تصاغ على شكل أسئلة كتابية، لكن لا يتم الجواب عليها بدورها.

كما أن بعض الأسئلة الآنية لا يجاب عنها في وقتها مما يفرغها من محتواها الرقابي الآني الحقيقي.

ورغم ما تقوم به القنوات الرسمية للمملكة من برامج سواء مباشرة أو غير مباشرة، فإنها لا تكفي لأن يطلع المواطن المغربي على مجهودات الكبيرة التي يبذلها السادة المستشارون خصوصا العمل داخل اللجن، وإلى وقت متأخر من الليل، مما يؤدي بالمواطن إلى اختزال العمل التشريعي والرقابي للمؤسسة في البث المباشر لجلسة الأسئلة الشفوية، ولهذا أصبح من المفروض أن ترى القناة البرلمانية النور لكي تسلط الضوء على الدور الفعلي للبرلمان من خلال متابعة جميع أنشطته.

ب- المجتمع المدني

تشكل العلاقة مع المجتمع المدني ركيزة أساسية في الأنظمة الديمقراطية والذي يعتبر مجال اشتغالها مكملا أساسيا لعمل المؤسسات الحكومية، باعتباره حلقة وصل بين الدولة والمواطن والتي تدعم سياسة القرب الحكومية، خاصة وأن هذه الجمعيات لها ارتباطها بالمشاكل الحقيقية للمواطنين دون الالتفات إلى الاعتبارات السياسية ولا الحسابات الانتخابية الضيقة.

السيد الرئيس،

إن بلادنا كانت سباقة إلى فسح المجال لعمل المجتمع المدني الذي برهن غير مرة على دوره الكبير في مواكبة وتفعيل نشاط الدولة من خلال إمكانية وصوله إلى كافة شرائح المواطن عبر الاهتمام بمشاكلهم اليومية ونقلها إلى القنوات الرسمية للبلاد من أجل إيجاد حلول جماعية لها، إلا أننا نلمس بعض عجز آليات الدولة عن تحقيق الإشباع المجتمعي والحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية في المناطق النائية.

ولعل دور الحكومة أصبح واضحا في تفعيل فصول الدستور التي ترتبط بالمجتمع المدني الذي بؤاه هذا الأخير مكانة خاصة ليتمكن من ممارسة أدواره الجديدة باعتماد القانون التنظيمي الخاص بشروط وكفاية ممارسة الحق في تقديم ملاحظات في مجال التشريع وتقديم العرائض إلى السلطات العمومية.

ولا يجب أن ننسى تفعيل دور المجتمع المدني في خدمة الدبلوماسية المغربية خصوصا في القضايا الوطنية الكبرى وعلى رأسها قضية وحدتنا الترابية.

في هذا المجال، مع العلم أن عدد من الجمعيات الحقوقية المغربية، تعد هي مصدر المعلومات للهيئات الدولية في هذا المجال، لذلك يجب التفكير في ضرورة استباق ما يمكن أن تقف عليه التقارير الأجنبية والتي تكون فيها أحيانا مغالطات، ووضع استراتيجية محكمة لمحاربة ذلك.

7- المجلس الأعلى للحسابات:

إن الدور الرقابي الذي تقوم به هذه المؤسسة والمهام الجسيمة الملقاة عليه في إقرار مبدأ المحاسبة، يجعلها تحضى باهتمام المواطنين وتساهم في تعزيز ثقتهم بها في حماية المال العام، وتنزيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

إن التحديات المرفوعة أمام هذا المجلس هي من أجل إرساء مغرب القانون والمؤسسات والشفافية والنزاهة والمحاسبة باعتبار مسألة حماية المال العام وحسن تديره العمود الفقري لأي إصلاح في اتجاه تعزيز مسارنا الديمقراطي.

وإذ نثمن الجهود التي يقوم بها هذا المجلس كقوة اقتراحية، إلا أننا نراهن على أنه يجب أن يتطور هذا الدور إلى إيجاد بدائل وحلول تخدم الصالح العام للوطن.

كما نطالب بتعزيز هذا المجلس عبر توفير كافة الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة للاضطلاع بمهامه في أفق الوصول إلى لامركزية رقابية حقيقية للمجلس.

ولابد أن أנוه بالجهود التي يقوم بها المجلس الأعلى للحسابات في مجال مراقبة تنفيذ قانون المالية ومطابقة حسابات المحاسبين العموميين الفردية للحساب العام للمملكة، وما يقف عليها من اختلالات على مستوى التدبير المالي العمومي، وما يخلص إليه من ملاحظات قيمة وما يصدره من توصيات من شأن تنفيذها أن يحسن حكامه تدبير الشأن العام، وهنا لا بد أن ندعو الحكومة إلى الأخذ بملاحظات المجلس وتفعيل التوصيات الصادرة عنه وتعميمها على كافة الإدارات والمؤسسات والمنشآت العمومية والجماعات المحلية حتى لا تظل هذه التوصيات والاقتراحات مجرد حبر على ورق.

أمام أهمية هذه القطاعات الحكومية المدرجة في إطار اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لمجلسنا الموقر والأدوار الاستراتيجية التي تعالجها والمتعلقة أساسا بإقرار العدالة وتخليق الحياة العامة وإشراك المجتمع المدني في تدبير الشأن العام، وكذا تدبير العلاقات بالمؤسسات الدستورية، نؤكد مهما أعطينا من إمكانيات لهذه القطاعات لا يكفي مشيدين في فريق التجمع الوطني للأحرار يعمل السادة الوزراء في هذه القطاعات، والذي لا يسعنا داخل فريقنا من موقعنا داخل الأغلبية إلا أن نثمنها، وبالتالي التصويت عليه بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

درهم إلى 21 درهم.

وفيما يخص الشق التوعوي داخل المؤسسات السجنية، فإننا نشجعكم على الاهتمام بالرفع من المستوى الثقافي والرياضي والديني للسجناء، لأنه سيلعب دورا كبيرا في البناء النفسي لهم.

وبالمناسبة، نثني المندوبية العامة على مبادرة إحداث دبلوم متخصص (ماستر)، يتعلق بتدبير السجنون بشراكة مع الجامعة، والذي من شأنه تأهيل الأطر السجنية وتقوية قدراتهم.

السيد الرئيس،

يجب أن نشير بكل موضوعية إلى أنه لازالت هناك عدة قضايا عالقة تتطلب بذل مجهودات أكثر في جوانب متعددة، على سبيل المثال لا الحصر ضعف تواصل المندوب العام مع الرأي العام والمجتمع المدني في بعض المشاكل والقضايا المطروحة، كذلك مشكل اختلاط السجناء وضرورة تصنيفهم حسب نوعية الجرائم المرتكبة.

ولابد أن أشير قبل الختام أن مسألة التكوين وإعادة الإدماج يجب أن تؤخذ بمحمل الجد، وأن تكون هناك مواكبة لتأهيل السجنين خلال فترة ما بعد قضاء العقوبة حتى تنفادى حالات العود إلى السجن.

6- قطاع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان

إن دور المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان في إشاعة حقوق الإنسان ببلادنا ودعم سبل الحوار والشراكة مع الأطراف المعنية على المستوى الوطني من أجل ترسيخ مبادئ الحكامة والديمقراطية وتوعية التفاعل مع المنتظم الدولي في هذا المجال من خلال الحوار والتعاون وتبادل التجارب يجعلنا نطرح السؤال العريض، هل المندوبية الوزارية خلال السنوات الأربع الماضية خلقت مبادرات ووسائل جديدة للتغلب على المشاكل المترتبة عن علاقة الدولة مع العديد من الجهات التي تنتقد الوضع الحقوقي ببلادنا؟

ولعل الدور الاستراتيجي للمندوبية الوزارية يجعلها تهتم حتى بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية وحقوق المرأة وانتهاك حقوق خادمت البيوت وغيرها من الممارسات التي لازالت منتشرة في بلادنا.

ولا تفوتني الفرصة دون أن أثنى الدور الإيجابي التي تقوم به المندوبية الوزارية على مستوى التشريع، ومنها المقتضيات التي تم تضمينها في قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، اللذان نتمنى أن يحالا على البرلمان في أقرب فرصة ممكنة، وكذلك القوانين المرتبطة باستقلال السلطة القضائية.

إلا أننا نسجل بعض الإشارات السلبية مثل الانحرافات في تفريق المظاهرات والتقصير في تسويق منجزات المغرب في مجال حقوق الإنسان، خاصة في المنتديات الدولية.

ولابد من الإشارة إلى غياب سياسة استشرافية لما يمكن أن يحدث

للتعبير عن رأينا بشكل مفصل، وتقديم الاقتراحات والتعديلات اللازمة لتجويد النصين وبلوغ مرامي الإصلاح.
والسلام عليكم.

XVIII- مداخلة الفريق الاشتراكي في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،
السادة والوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
يشرفني، باسم الفريق الاشتراكي، بمجلس المستشارين أن ادخل لمناقشة الميزانيات الفرعية لقطاعات:

- العدل؛
- تحديث القطاعات العمومية؛
- الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛
- الأمانة العامة للحكومة.

وهي قطاعات ذات أهمية خاصة لأنها تشكل واجهة استراتيجية في مسار بناء دولة الحق والقانون، وفي إرساء دعائم المشروع المجتمعي الديمقراطي الحديث.

من هذا المنطلق، نعتبر هذه اللحظة مناسبة للوقوف على مدى التقدم الحاصل في بلورة البرامج والأهداف المعلنة في مستجدات المناخ المالي والاقتصادي الوطني والدولي. التصريح الحكومي بهذا الخصوص، وذلك على ضوء.

السيد الرئيس،

بداية نسجل في قطاع العدل والحريات استمرار انتهاك حقوق الإنسان في مختلف المجالات، من حقوق مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، واقتصار الحكومة على تقديم تقارير وتوصيات في المحافل والندوات الدولية وغيرها من المحطات، دون القيام بتنزيلها على أرض الواقع، إذ أن التضييق على الحريات وانتهاك حقوق الإنسان واقع لم يجد إجابة ملموسة من طرف الحكومة.

الحكومة اعتبرت أن الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة يأتي في صدارة أولويات برامجها، ومنذ ذلك التاريخ ونحن ننتظرونواكب تطلعات المغاربة إلى ملامسة الإصلاح الذي يروم تعزيز المكانة الدستورية المتميزة للقضاء، بالنظر إلى دوره في البناء الديمقراطي الحقيقي وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون والمؤسسات وحماية حقوق المواطنين وحرياتهم وإرساء قواعد سيادة القانون.

وبشأن إصلاح النظام القضائي والذي جعلته الحكومة أحد الركائز

XVII- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

السيد الرئيس المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
السيدات والسادة الحضور الكريم،
أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات برسم قانون المالية 2016.

السيد الوزير،
شهدت السنوات الأخيرة إجماعا وطنيا حول ضرورة الإصلاح العميق والشامل لمنظومة العدالة بالمغرب، كما وردت في عدة خطب ملكية متتالية (خطاب 29 يناير 2003 وخطاب العرش 2007 وخطاب 20 غشت 2009 وخطاب افتتاح الدورة البرلمانية بتاريخ 10 أكتوبر 2010)، حيث أقر جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، بوجوب إدخال إصلاحات "عميقة وشاملة على النظام القضائي المغربي وجعله في خدمة المواطن". لتتلاقى الإرادة الملكية في هذا الصدد بالمطالب الإصلاحية التي ما فتئت تعبر عنها في هذا المجال كل الأطياف السياسية والاقتصادية والحقوقية والمدنية..

وبالنظر للدور الحيوي الذي يلعبه القضاء في حماية الحقوق والحريات والسهرة على التطبيق العادل والسليم للقانون. واعتبارا لدور القضاء المحوري كمرفق عمومي، بات من الضروري الارتقاء بفعاليتته ونجاعته وتكريس حق الجميع في الاحتماء بالقضاء المستقل، المنصف والفعال.

لاشك طبعاً أن إصلاح منظومة العدالة والرقى بالسلطة القضائية يشكلان عاملين أساسيين في تحسين بيئة الاستثمار ومناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين والفاعلين الاقتصاديين. لذا أضحي من اللازم توطيد استقلال السلطة القضائية وتحسين منظومة العدالة من مظاهر الفساد والانحراف ودعم قيم الشفافية والمحاسبة والحكامة الجيدة وذلك لمد جسور الثقة بين القضاء والمواطنين بشكل عام والمستثمرين بوجه خاص.

كما ينبغي تنمية قدرات منظومة العدالة وتأهيلها وجعل القضاء قادرا على الاضطلاع بالوظيفة المنوطة به لخدمة المتقاضين باستقلال وفعالية ونجاعة، بناء على المبادئ والمعايير الدولية ذات الصلة، وتأسيسا على روح دستور 2011 الذي حسم موضوع استقلالية السلطة القضائية. وسيكون لنا فرصة، أثناء مناقشة مضامين القانونين التنظيميين المتعلقين بالسلطة القضائية، والنظام الأساسي للقضاة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أن أتناول الكلمة في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان لإبداء آراء وملاحظات الفريق حول هذه الميزانيات الفرعية برسم السنة المالية 2016.

بداية، السيد الرئيس، لقد استبشرنا خيرا بهذه التسمية الجديدة في الحكومة الحالية: "وزارة العدل والحريات"، لكن اليوم لابد من التنبيه إلى حجم التراجعات في مجال الحريات العامة من استصدار لحرية التعبير وترجيح للمقاربة الأمنية لتدبير التوترات الاجتماعية، في قمع الحركات الاحتجاجية السلمية للعمال وللأساتذة وللطلبة الأبطال وللطلبة المعطلين وبعض النشطاء الشباب وفي مهاجمة العمل النقابي... تراجعات خطيرة تدفعنا للتساؤل عن معنى "الحريات" المقصود في التسمية الجديدة لوزارة العدل.

ونسجل بالمناسبة تلكؤ الحكومة في مراجعة السياسة الجنائية وإصلاح سياسة التجريم والعقاب، كما أنه وعلى الرغم من الحديث عن خطط أو برامج حكومية في مجال حماية الفئات الهشة خاصة تلك المتعلقة بقضايا المرأة والطفولة، إلا أن الحكومة لم تستطع تنزيلها على أرض الواقع. علاوة على استمرارية إشكالية البطء القضائي إن على مستوى البت أو التنفيذ. بالمقابل نحن ندين بقوة عدم احترام حق الإضراب وعدم جعل حد لإعمال الفصل 288 من القانون الجنائي كوسيلة قانونية للتضييق على ممارسة هذا الحق ولزجر النقابيين.

كما ندعو الحكومة المغربية إلى الكشف عن إرادتها السياسية في النهوض بأوضاع وثقافة حقوق الإنسان من خلال المصادقة على البروتوكول الثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتصديق على اتفاقية روما المنشأة للمحكمة الجنائية الدولية، وخصوصا الاتفاقية الدولية رقم 87 حول الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي.

ونأمل في فريق الإتحاد المغربي للشغل تغيير نمط التفكير الحكومي والتعاطي بروح الإجماع الوطني حول تنزيل ورش إصلاح منظومة العدالة، وعلى رأسها القوانين التنظيمية المتعلقة بالسلطة القضائية، سواء من خلال ملاءمة بنياته مع متطلبات الوثيقة الدستورية الجديدة، وكذا استكمال ملائمة القانون الجنائي والمسطرة الجنائية مع التزاماتنا الدولية كونها هي الكفيلة بإنجاح هذا الورش الاستراتيجي الذي طال أمده.

أما بالنسبة لقطاع الأمانة العامة للحكومة، فقد لاحظنا غياب خطة استعجالية لدى الحكومة بخصوص تحيين النصوص التشريعية والتنظيمية المخالفة للدستور، مع تسجيل ضعف التواصل والانفتاح على المحيط البرلماني والأكاديمي بهدف الإسهام في مواكبة وتقييم مشاريع النصوص التشريعية والتنظيمية وتقييم الترسانة القانونية،

ذات الأولوية بالنسبة للبرنامج الحكومي، لاتزال قيود عديدة تعرقل السير في المنهج الصحيح للإصلاح، أبرزها عدم إنصاتها إلى شركاء أساسيين في منظومة الإصلاح من قضاة وكتاب الضبط ومحامون وكل مساعدي القضاء، بل تجعل منهم خصما حقيقيا لا تواصل معه.

ومن جهة أخرى، طال أمد انتظار مشروع قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، واللذين ينتظر منهما أن تقدم الحكومة من خلالهما جوابا صريحا على مجموعة من الإشكالات، أبرزها توفير شروط المحاكمة العادلة وتنزيل العقوبات البديلة وإيجاد حلول واقعية للاعتقال الاحتياطي، خاصة بعدما تم تسجيل تراجع شبه كلي في اللجوء إلى مسطرة الصلح بين الخصوم.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الاشتراكي نتبع بقلق منذ سنوات الوضعية المتأزمة للصندوق المغربي للتقاعد، التي تعتبر الأخطر مقارنة مع باقي الصناديق حيث ستدخل في مرحلة العجز ابتداء من 2012. ولقد كنا من أول المنبهين إلى خطورة هذه الأزمة على مستقبل هذه الصناديق، بل كانت لدينا الشجاعة في حكومة التناوب وتحملنا مسؤوليتنا في سداد متأخرات الدولة التي وصلت 11 مليار درهم آنذاك، رغم التأثير الذي كان لهذا الإجراء على الميزانية.

كما أننا في كل المراحل كنا ندعو إلى حل شامل ومدرّوس يحقق الديمومة، وبالتالي فقد تتبعنا عمل اللجنة التقنية المكلفة، منذ سنوات، بإيجاد حل لهذه المعضلة، تحت إشراف الوزير الأول. وتتبعنا أيضا الدراسات الإكتوارية الخاصة بهذا الموضوع، وآخرها الدراسة التي عرضها مكتب الدراسات على الحكومة في هذا الإطار.

لكننا نستغرب من الإصلاح المرتجل الذي تباشره الحكومة للصندوق المغربي للتقاعد برفع السن إلى 63 سنة ورفع معدل الإنخراط، في الوقت الذي كان من المفروض أن تكون كل عناصر الحل الشامل متوفرة لتتخذ الحكومة القرار اللازم وفق السيناريوهات المعروضة عليها.

إننا نعتبر هذا القرار الانفرادي حلا ترقيعيا لن يؤدي إلى تجاوز الأزمة الخائفة للصندوق المغربي للتقاعد، حيث إنه لن يؤجل هذه الأزمة إلا لسنوات، والحال أن مجهودا حكوميا كان لابد منه للوصول إلى تجاوز أزمة التقاعد ببلادنا عموما.

XIX- مداخلة المستشار السيد رشيد المنباري، باسم فريق الإتحاد المغربي للشغل، في مناقشة الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

الإدماجية والتأهيلية للمؤسسة السجنية.

وفي قطاع المجلس الأعلى للحسابات، وقفنا على وجود مناطق فارغة، لاسيما في التقارير السنوية للمجلس الأعلى للحسابات ذات الطبيعة الرقابية، من بينها كيفية الانتقال وعدم وضوح المعايير المعتمدة في التقييم، إضافة إلى غياب تضمين التقارير بيانا إيضاحيا حول التبريرات العلمية والمنطقية التي تربط بين التشخيص والاقتراحات وتوفر جسرا سلسا بين المحورين، كما أن تحديد اقتراحات تبدو نهائية وغير مفتوحة يطرح إشكالية تموقع المجلس الأعلى للحسابات في دائرة النقاش والفعل السياسي، والتي تتعارض مع مبدأ الحياد الملقى على عاتق المجلس المذكور.

وعلاقة بالمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، نذكر الحكومة أن الحوار الاجتماعي والتفاوض الجماعي حق من حقوق الإنسان الأساسية التي تضمنها المواثيق والعهود الدولية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة والعمل الدولية، ويحميه دستور 2011.

ونعتبر أن قرار رئيس الحكومة تعليق الحوار الاجتماعي مع الحركة النقابية المغربية مخالف لمقتضيات الدستور المغربي، الذي ينص صراحة في التصديروفي فصله الأول على "الاختيار الديمقراطي والمقاربة التشاركية ومبادئ الحكامة الجيدة" وفي الفصل الثامن على أن "تعمل السلطات العمومية على تشجيع المفاوضة الجماعية، وعلى إبرام اتفاقيات الشغل الجماعية" وفي الفصل 13 على أن "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها".

وعلاقة بما سبق، لازالت الحكومة رهينة الانتظارية في تنزيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة بالحقوق الاجتماعية، ضاربة عرض الحائط الأحكام المنصوص عليها في الفصل 31 من الوثيقة الدستورية، الذي ينص على أن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية تعمل كلها على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات، على قدم المساواة، من الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والتضامن التعاضدي أو المنظم من طرف الدولة والحق في الشغل والدعم من طرف السلطات العمومية في البحث عن منصب شغل أو في التشغيل الذاتي.

مؤكد في فريق الاتحاد المغربي للشغل على أن سوق الشغل المغربي لازال يعج بالعطالة في ظل مؤشرات التزايد المستمر لها ضمن صفوف حاملي الشهادات العليا، وأن نسبة مناصب الشغل التي يتم خلقها سنويا ضعيفة جدا بالمقارنة مع طالبي الشغل. فالعطالة أصبحت في المغرب تكتسي طابعا هيكليا بامتياز.

كما نسجل الصمت الرهيب للحكومة في مواجهة التسريحات أو

على ضوء السياسات العمومية. علاوة على عدم تجسيد ما جاء في البرنامج الحكومي بتنمية قدرات الأطر والكفاءات والمصالح المكلفة بالشؤون القانونية المشتغلة بالأمانة العامة للحكومة وبمختلف القطاعات الوزارية.

وفي الشق المتعلق بالتوظيف العمومية وتحديث الإدارة، فعلى الرغم من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة لإصلاح المرفق العام وتحديثه، فإننا سجلنا استمرارية الأعطاب التاريخية المتراكمة داخل الإدارة العمومية بما يستوجب ذلك من بذل المزيد من الإصلاحات وتستدعي تضافر الجهود والتنسيق مع جميع القطاعات العمومية، من أهمها عدم مسaire النظام الأساسي العام للتوظيف العمومية لطموحات وانتظارات الشريحة الواسعة من الموظفين، سواء تعلق الأمر بالتقنيات أو التنقيط السنوي أو الامتحانات المهنية أو الترقيات الاستثنائية، مما يدعوننا إلى المطالبة بضرورة التعجيل بتنزيل ورش الإصلاح الشمولي لمنظومة الوظيفة العمومية الذي يشكل مطلبا أوليا للنقابات منذ عقود خلت.

ونطالب بالتراجع الفوري عن مشروع مرسوم حركية الموظفين الرامي إلى إعادة انتشار 125 ألف موظف عمومي، مشترك بين مختلف الوزارات، بسبب تخوفاتنا المشروعة لاستغلاله كأداة للانتقام للموظفين المنتمين نقابيا، كما يشكل تراجعا صارخا عن مكتسبات العمال والأطر علاوة على أنه تم إعداده في غياب الحوار القبلي مع المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية.

كما نستغرب لمشروع الحكومة في مجال إقرار العمل بالعقد داخل سلك الوظيفة العمومية، كونه يكرس الهشاشة الوظيفية ويهدد استقرار العلاقة الشغلية.

أما ما يتعلق بالوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، فإننا نطالب بضرورة تعزيز التعاون بين الحكومة والبرلمان، في أفق تفعيل المخطط التشريعي للحكومة والرفع من وتيرة الإنتاج التشريعي والرقابي، مع تحسين صورة المؤسسة البرلمانية بالعمل على تقوية ودعم الديبلوماسية البرلمانية والإعلام البرلماني وتفعيل القناة البرلمانية.

وبخصوص العلاقة مع المجتمع المدني، فالأكيد أن تفعيل الديمقراطية التشاركية وتعزيز حكمة المجتمع المدني وتثمين عمله سيكرس دوره-لامحالة- في مجال إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية.

وعلى مستوى قطاع السجون، فإننا نسجل، وبأسف شديد، استمرار سوء المعاملة والانتهاكات البليغة لحقوق السجناء، ومخالفة للقوانين المنظمة للمؤسسة السجنية والصكوك الدولية ذات الصلة، هذا فضلا عن استمرار ظاهرة الاكتظاظ والاتجار في الممنوعات، والتعسف في استعمال الترحيل الإداري كوسيلة للتأديب في مواجهة بعض المعتقلين، أمليين أن تعمل الحكومة على التنزيل الفعلي للمقاربة

والاجتماعية.

السيد الرئيس،

نحن اليوم أمام حكومة لم يتبقى من عمرها غير شهورا لتدبير الشأن العام، لنتساءل: هل فعلا استطاعت أن تفي بالتزامات برنامجها الحكومي؟ علما أنكم تعهدتم بتطوير وتفعيل البرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل للخدمات الأساسية، وبالأخص التعليم والصحة والتشغيل والسكن وتكريس مبدأ التضامن وتكافؤ الفرص بين الأفراد والفئات والأجيال.

السيد الرئيس،

يمكننا جميعا، السيد الرئيس، أن نصبر على الجوع وقد نصبر على العطش، لكننا لا نصبر على الألم، فإذا كان الحق في الصحة مدخلا رئيسيا لحقوق الإنسان وللعدالة الاجتماعية، فإننا نؤكد أنه وبالرغم من المجهودات المبذولة ومن ضمنها تخفيض ثمن بعض الأدوية، إلا أننا نأسف لكون القطاع لازال بعيدا عن انتظارات المواطنين في ضمان حقهم في الولوج المجاني والتمتع بحق الصحة بصفة متكافئة وعادلة في كل ربوع المملكة، خاصة المناطق النائية والجبلية. فالاختلالات التي يعانيها القطاع تمس مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع، التي تمس برنامج "RAMED" الذي تحول إلى بطاقة بدون رصيد، حاملوها يتحملون مصاريف العلاج والتحاليل والأدوية. أو فيما يتعلق بالاحتفاظ الذي تعرفه جل المستشفيات والنقص الحاد في الموارد البشرية المؤهلة، التي بالمناسبة نحى منهم الغيورين في خدمة وطنهم، كما ندعو الحكومة إلى إعادة النظر في برامج التكوين الخاصة بهذه الفئة، وتوجيهها بما يمكن من سد الخصاص الذي يعرفه القطاع الصحي في عدة تخصصات، مع تمكينها من حقوقها المشروعة، أما التجهيزات الطبية فأعطائها شبه دائمة، خاصة أجهزة الكشف الطبي بمختلف أنواعها.

السيد الرئيس المحترم،

إن حالة القطاع الخاص عموما ليست أحسن حالا من القطاع العام، فغياب الرقابة والمراقبة لهذا القطاع الذي أصبح يدر على أصحابه أموال طائلة مصدرها مواطنون مغلوبون على أمرهم، يبحثون عن التاج الذي على رؤوس الأصحاء، ومن تعذر عليه منهم ولوج الصحة العمومية أو الخاصة فإنه يلجأ إلى ما يصطلح عليه بالطب البديل، الذي لا يخضع إلى أي قانون، الشيء الذي يجعلنا نجزم بأن الحكومة لم تستطع ترجمة التزاماتها على أرض الواقع، فالعناوين الكبرى المضمنة في برنامجها الحكومي والتي التزمت فيها في الحفاظ على كرامة المواطن وضمن العدالة المجالية بقيت حبرا على ورق.

السيد الرئيس،

لقد كثرت الإصلاحات المطبقة، حتى أصبح التعليم ورشة للإصلاحات التجريبية، إلا إنه لمن المؤسف حقا أن نكرر كل سنة طرح نفس الأعطاب البنوية التي تعطل مسيرة تقدم تعليمنا، فمعضلة

الإعفاءات الجماعية للأجراء من طرف الشركات الإنتاجية، مع تجاهل مقصود في مواجهة عدم تطبيق مدونة الشغل وعدم تنفيذ الأحكام القضائية التي تكون في صالح العمال عبر الاستغلال الماكر لمؤسسات التصفية القضائية المنصوص عليها في الكتاب الخامس من مدونة التجارة، كذريعة للتخلص من التحملات الاجتماعية للأجراء.

إضافة إلى ضعف اهتمام الحكومات المغربية المتعاقبة بإشكالية الأمراض المهنية، والتي جعلت هذه الآفة تقتل وتصيب بالإعاقات عددا غير معروف من الأجراء. وعليه فإن انعدام سياسة حمائية حقيقية لليد العاملة وتهرب المشغلين من نفقات تفادي الأخطار المهنية وسياسة غض الطرف التي تنهجها الحكومة، كلها عوامل تجعل شغيلة المغرب فريسة سهلة للأمراض المهنية، على أن جدول الأمراض المهنية المعترف به ما زال بعيدا عن مواكبة تطورات الواقع الصناعي والزراعي والخدماتي رغم قرار وزير التشغيل في ديسمبر 1999 بتوسيع قائمة تلك الأمراض من 35 مرضا إلى 86، (عدد أمراض الجدول الفرنسي 112 إضافة إلى 55 مرضا خاصا بالزراعة).

الأمر الذي نستخلص منه أن أجراء المغرب وأجبراته سيظلون غير مؤمنين ضد الأمراض المهنية وسيظل التعويض هزليا في ظل صعوبة الإثبات القضائي للمرض غير المدرج بالجدول.

ورغم صدور القانون رقم 18.12 المتعلق بالتعويض عن حوادث الشغل إلا أن المشرع المغربي كرس الوضع السابق في عدم إقرار إلزامية التأمين عن الأمراض المهنية مما لا يسهم بتاتا في حماية الطبقة العاملة من المخاطر المهنية في الشق المتعلق بالأمراض المهنية.

تلکم كانت أهم الملاحظات التي ارتأينا في فريقنا إثارتها بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاصات لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

وبحكم أنها لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نسجل امتناعنا عن التصويت.

والسلام.

XX- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يسعدني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أتدخل في مناقشة الميزانية الفرعية للجنة التعليم والشؤون الثقافية

لفائدة شرائح عريضة من المجتمع المغربي.

يصعب علينا اليوم أن نتفهم حقيقة تصور الحكومة للمسألة الاجتماعية في ظل عدم قدرتها على تفعيل مؤسسة الحوار الاجتماعي وعدم قدرتها، وهي في السنة الأخيرة من عمرها، على إنتاج أي اتفاق اجتماعي كبير على عكس الحكومات السابقة، مما لا يساعد على إرساء أرضية اجتماعية صلبة ومتوافق عليها.

وإننا إذ نعلن، تضامنا المطلق واللامشروط مع الخطوات النضالية التي أقدمت عليها المركزيات النقابية بما فيها المسيرة الحاشدة للطبقة الشغيلة الاحد الماضي، ندعو إلى الإسراع بفتح حوار حقيقي مع المركزيات النقابية لوضع حد لأجواء التوتر السائدة، ولو فيما تبقى من ولايتكم، لأننا مؤمنون أن الاستقرار السياسي العام في البلاد، لن يتحقق إلا من خلال تكريس مسار للإصلاح السياسي العام الذي تسير عليه البلاد، بقيادة جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، وأيضا عبر تعبيد مسالك الحوار مع جميع الفرقاء، فبلادنا اختارت أن تحل مشاكلها بالحوار وليس بشيء آخر، وحينما تخل الحكومة بهذا الشرط فإنها تمس بأحد أهم مقومات هذا الاستقرار.

فإذا كانت الحكومة قد قامت بحماس بتطبيق تدابير قاسية في حق المضربين، فإننا كنا نتوقع منها حماسا أكبر من أجل التعجيل بإخراج وتنزيل قانون الإضراب، الذي يلزمها به الدستور والقانون المنظم للنقابات المهنية، وقد التزمت به في مخططها التشريعي، نريد منها أن تخبرنا بالأسباب الحقيقية وراء تجميد قانون العمال المنزليين رغم استيفاء كل مراحل داخل مجلس النواب.

السيد الرئيس،

لقد كثرت الحديث عن حلول للبطالة والبحث عن الاستراتيجية، وبقيت المقاربات في الأذهان ولم تخرج بعد لأرض الواقع، لنسائل الحكومة عن الحلول الآنية والعاجلة لإسعاف شبابنا من أزمة البطالة في غياب تصور واضح لديها لإشكالية التشغيل في ارتباطه بالتربية والتكوين، فكيف للحكومة أن تتمكن من تقليص معدل البطالة إلى 8% كما وعدت بذلك؟ وأين نحن من الاستراتيجية الوطنية التي لم تخرج بعد إلى حيز التنفيذ؟

وفيما يخص التكوين المهني، فإننا في الفريق الاستقلالي نذكر بأهمية ما ورد في الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش 30 يوليوز 2015، الذي اعتبر فيه جلالتة التكوين المهني قطبا للرحى بالنسبة لكل القطاعات التنموية، ولذلك فنحن نؤمن بأن هذا القطاع لا يمكن أن يتطور إلا بناء على إستراتيجية واضحة المعالم، تقوم على ملاءمة شعب التكوين مع المهن الجديدة المرتبطة بتطور المجتمع من جهة، واعتماد برامج للتخصص حسب حاجيات كل جهة وفي تراها، تحقيقا للعدالة الاجتماعية التي نرمي إليها جميعا والتي مع الاسف لم تجسدها الحكومة على ارض الواقع.

تخطت البرامج والمناهج وتغييرها تتفاقم حتى أفقدت العملية التعليمية هويتها.

لقد جربنا كل الوصفات الدولية، المستوردة غالبيتها، حتى بنتنا اليوم خيارى بأي لغة تريد الحكومة تدريس أبنائنا؟ صوت نشاز يصير على اللغة العامية، وأخر على فرنسة المواد العلمية.

نخاف أن يضيع تعليمنا بين من استرخصوا مستقبل أجيالنا، أغلى ما نملك، بصراعات مجانية وبوصفات يعلم الله دوافعها وآثارها وأعراضها الجانبية.

نخاف أن يضيع تعليمنا في ظل قرارات تفصل التكوين عن التوظيف وتعتبر المتخرجين سلع قابلة للتصدير.

نخاف أن يضيع تعليمنا في غياب نظام أساسي يكون في مستوى تطلعات رجال التعليم المؤتمنين على هذه الرسالة النبيلة والمقدسة.

نخاف أن يضيع تعليمنا في ظل تراجع الوزارة الوصية عن تطبيق التزاماتها تجاه ما يعرف بضحايا النظامين الأساسيين بمبررات واهية، أقل ما يقال عنها أنها غير مسؤولة.

إننا، في الفريق الاستقلالي، ينبه الحكومة فيما تبقى لها من الوقت لتتدارك النقص الحاد في الموارد البشرية بالقطاع وما يسببه من اكتظاظ، حيث انتقلت النسبة على المستوى الابتدائي من 6.8% سنة 2012 إلى 8.8% سنة 2015 وهي أقسام يتعدى في المتوسط عدد التلاميذ بها 41 تلميذا وأكثر، الأمر الذي يعتبر تراجعا خطيرا ومؤشرا على إهمال القطاع، في ظل محدودية المناصب المالية المخصصة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، والذي يبقى غير كاف بل لا يغطي حتى عدد المحالين على التقاعد.

أما على مستوى البحث العلمي فالأمر يندى له الجبين، فالبحث العلمي يولد ميتا، ومراكز الأبحاث منعدمة، اللهم بعض المبادرات الفردية التي يتخذها بعض الأساتذة الأجلاء الذين نوجه لهم الشكر الجزيل، حتى أن بعض الكليات لا تتوفر على مجلة علمية خاصة بها، وكأن ذلك مضيعة للوقت.

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نعتبر أن الأزمة الاجتماعية هي ليست أزمة تقنية أو موازناتية، إنها في العمق أزمة سياسية مرتبطة بعدم إشراك المعنيين في تدبير الملفات الاجتماعية، وقد صار من اللازم عليكم تحمل مسؤوليتكم السياسية وإشراك كل الفاعلين في ضمان إصلاح عميق لكل المجالات الاجتماعية في التعليم والتشغيل والتقاعد... وفق مقاربة تشاركية تروم تجاوز حالة الإنحسار والجمود في قنوات الحوار الاجتماعي وإعادة الاعتبار لمؤسسة الحوار الاجتماعي الذي باشرته الدولة مع الفرقاء الاجتماعيين منذ اتفاق فاتح غشت 1996، والذي كانت له نتائج إيجابية في تعزيز السلم الاجتماعي والارتقاء الاجتماعي

السيد الرئيس المحترم،

لا شك أن ما عرفته وزارة الشباب والرياضة من أحداث مؤسفة للوطن ولصورته خلال هذه الولاية الحكومية أثر سلبا على أدائها وزاد من متاعبها، فقطاع الشباب والرياضة عاش أسوأ فتراته إن على مستوى فضاءات الشباب من دور الشباب التي خفت وهجها وتنازلت عن دورها لفائدة مؤسسات أخرى غير نظامية.

وعلى المستوى الرياضي، نسجل، وبكل أسف، استمرار منطق الهواية في جل فروع الرياضة المغربية، التي تعاني من غياب الديمقراطية الداخلية والشفافية في التدبير المالي حتى أصبحنا اليوم أمام غياب شبه دائم عن المحافل الدولية، اشتقنا إلى رؤية علمنا المغربي يرفف عاليا في الملتقيات الدولية كما كان في سابق عهده، غير أنه إذ أثرت المحسوبية والزبونية والمحاباة وغياب رؤية لصناعة الأبطال والاهتمام بالمواهب الصاعدة، ساهم في ضياع الطاقات وتهجيرها.

لذلك، فإننا في الفريق الاستقلالي نؤكد على ضرورة تكثيف الجهود من أجل تجاوز أزمة الشأن الرياضي عبر تسريع وثيرة انجاز الأوراش المفتوحة والانتصار للرياضة القاعدية وتوجيه العناية اللازمة لتبني وتحضير رياضيي النخبة، وفق مقاربات علمية.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص نتائج برنامج التخييم، فهي بعيدة كل البعد عن العدالة التربوية، خصوصا فيما يتعلق بطرق توزيع مراكز التخييم وعدد المستفيدين، حيث بات من اللازم مراجعة معاييرها المعتمدة، بأخرى تتسم بالمرونة والزجر لقطع الطريق على بعض المتاجرين بالربح التربوي وبحياة أطفال كان حلمهم أن يشاركوا في مخيم صيفي، ولا مجال للتذكير أننا طالبنا الحكومة داخل لجنتنا الموقرة بتمكيننا من معطيات حول الجمعيات المستفيدة والمراكز التي خصصت لها وعدد المشاركين في برنامجها الصيفي بمختلف أعمارهم برسم صيف 2015.

وبناء على الالتزامات المسطرة في البرنامج الحكومي، نسائلكم عن الاستراتيجية المندمجة للشباب وعن مصير المجلس الاستشاري للشباب والعمل الجمعي والمجالس الجهوية للشباب.

وإذا كنا قد لاحظنا التفاوت الواضح بين الجهات فيما يخص القطاعات الاجتماعية بصفة عامة، فقد سجلنا في هذا القطاع تفاوتات جهويا مهولا فيما يخص المؤسسات والمركبات والمراكز التابعة للوزارة، الأمر الذي يسائل الحكومة عن العدالة المجالية وتفعيل الجهوية ويحتم عليها ضرورة تعزيز الالتقائية بين القطاعات الحكومية، ترشيدا للوسائل وتحقيقا للنجاح وربحا للزمن السياسي.

لم يعد مقبولا هذا التمييز، ولا يمكن أن يرضينا أن تكون المواطنة درجات، أملنا الأسى أن ينتفع كل المواطنين على حد سواء، بمختلف مكوناتهم وامتدادهم الجغرافي بخيرات بلادهم.

السيد الرئيس المحترم،

الأکید أن وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية قامت بمجهودات مهمة من أجل تحقيق التوازن بين مختلف المجالات التي تتحمل مسؤوليتها، وهذا المجهود يجب تتويجه بإعادة النظر في هيكله القطاع حتى لا يبقى الاهتمام مقتصرًا على قضايا المرأة فقط، بل وجب الانفتاح على باقي مكونات الأسرة.

وإننا في الفريق الاستقلالي إذ نشتم مجهودات الحكومة للاهتمام بالفئات المعوزة والأشخاص في وضعية إعاقة، غير أننا نؤكد على وجود تقصير واضح في مجال التنسيق مع باقي الوزارات، نظرا لكون قضية الأشخاص المعاقين هي قضية تهم كل القطاعات، خصوصا وزارات التربية الوطنية والصحة والتشغيل والداخلية وغيرها.

وفي مجال الأشخاص المسنين نسجل في الفريق الاستقلالي بإيجابية الاهتمام الذي أصبحت الحكومة الحالية توليه لهذه الشريحة العمرية من المجتمع، إلا أننا ننبه إلى ضرورة العناية بهم، من باب الحق وليس من باب الشفقة. فالمسنون لديهم حق على الدولة كباقي فئات المجتمع الأخرى وعلينا أن نعمل بكل الوسائل من أجل الحفاظ على كرامتهم واستفادتهم من كافة حقوقهم الدستورية والتي يضمنها القانون، ولما لا دعم أسرهم أسوة بالأرامل والمطلقات؟ فذات ضيق العيش هي من ترمي بهم إلى الشارع وفي أحسن الأحوال إلى مؤسسات للرعاية الاجتماعية على علاتها.

السيد الرئيس،

لقد دافع حزب الاستقلال عبر فريقه بالبرلمان من أجل تحقيق ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي، لكننا في المقابل نتساءل عن مدى تفاعل الحكومة مع مقتضيات الدستور خاصة الفصل 19 منه وعن مصير المناصفة المناصفة في مراكز القرار الإداري والسياسي والحكومي؟ وأين نحن اليوم من الهيئة المكلفة بمكافحة التمييز؟ أين نحن اليوم من قانون مناهضة العنف ضد النساء، علما بأن صاحب الجلالة في خطابه الموجه لمنتدى حقوق الإنسان بمراكش منذ ما يناهز السنتين أعطى تعليماته لتنصيب الهيئة وإصدار القانون.

أين نحن اليوم من التزام الحكومة بشأن تقليص وفيات الأمهات عند الولادة؟

كما ننبه إلى وجوب التزام المغرب بالاتفاقيات الدولية التي يوقعها والعمل على تطبيقها على مستوى الواقع، مثل تعميم تمدرس الفتيات وتوفير الوسائل الضرورية لتمكين الفتيات من متابعة الدراسة والعمل من أجل القضاء على زواج القاصرات التي ارتفعت نسبتته حسب الأرقام الواردة في بعض التقارير الوطنية.

أما على مستوى البحث العلمي فالأمر يندى له الجبين، فالبحث العلمي يولد ميتا، ومراكز الأبحاث منعدمة، اللهم بعض المبادرات الفردية التي يتخذها بعض الأساتذة الأجلاء الذين نوجه لهم الشكر

السيد الرئيس المحترم،

إننا في الفريق الاستقلالي نؤمن إيماناً راسخاً أن الشأن الثقافي هو أحد أهم مداخل عمليات التنمية الشاملة لأن موضوعها هو الإنسان وهدفها هو تطوير ملكاته وقدراته وصيانة قيمه، مؤكداً أن الثقافة لا ينبغي حصرها في تعبيرات موسمية، ولا ينبغي اختزالها في مقاربة فولكلورية بل ينبغي التعاطي معها ك مجال لإعادة بناء عدد من القيم التي نحتاجها في نهضتنا الشاملة، كما يجب علينا ألا نستكين للحلول السهلة والبسيطة، فمن غير المعقول أن تكون مآثرنا الخالدة عرضة لمصير مشابه لما يمكن أن تدبره نفايات المنازل، عن طريق تدبيرها من قبل شركات أجنبية، ممتنين لشجاعة الوزارة الوصية إذا ما قررت إلغاء الصفقة إياها.

السيد الرئيس المحترم،

إن معاناة الفنان المغربي لا يمكن بتاتا فصلها عن مشاكلنا الاجتماعية والانسانية والثقافية التي نتخط فيها ولا يمكنها أن تشكل استثناء علينا تخطيه، فالفن جزء لا يتجزأ من النسيج الإنساني والثقافي والإبداعي والتراثي لمجتمعنا، والاهتمام به اهتمام بحضارتنا، والعناية بالفن يجب أن يصاحبه العناية بأصحابه، وتمهيشهم هو تهيمش للفن ذاته.

السيد الرئيس المحترم،

إذا كانت معارك الماضي والحاضر قد ارتكزت وحسمت عبر امتلاك التكنولوجيا وأفضليتها، فإن ثقافة الأمم وانتشارها وتحسينها وتثمينها هو ما سيحسم تدافع الأمم وانتصارها وامتدادها، وهي رسالة واضحة لنذكر الحكومة أن الميزانية القطاعية المخصصة لقطاع الثقافة تبقى هزيلة ومقلقة، وتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الحكومة لم ولن تراهن على الشق الثقافي لتحقيق التقدم بالرغم من الدعوات المتكررة لاستثمار التراث اللامادي وتثمينه، باعتباره منتجا للثروة وعنصرنا مركزيا في تعزيز الانتماء ومواجهة الاستيلاء الثقافي، وهو ما يدفعنا اليوم لتنبية الحكومة إلى خطورة الأمر وتردي الوضع الثقافي ببلادنا.

والسلام عليكم ورحمة الله.

XXI- مداخلة الفريق الحركي، في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية لسنة 2016 التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية

الجزيل، حتى أن بعض الكليات لا تتوفر على مجلة علمية خاصة بها، وكأن ذلك مضيعة للوقت.

السيد الرئيس المحترم،

إن قطاع الإعلام والاتصال ببلادنا، هو الآخر يشكل أحد أهم القطاعات الإستراتيجية ومدخلا جوهريا للإصلاح في شتى المجالات، بل هو قاطرة المجتمع باعتباره ملتقى كل التوجهات المجتمعية والحكومية على حد سواء، نظرا لدوره الفعال في التنشئة الاجتماعية والسياسية وصناعة الرأي العام.

وبالرغم من المجهودات المبذولة بالقطاع، فإننا ننبه الحكومة إلى:

- تراجع نسب المقروئية، حيث ننبه وبألم إلى بداية أفول الصحافة المكتوبة، فالدراسات الميدانية تؤكد تراجع نسب توزيع الشركات الأربع العاملة بالقطاع ب 20% سنويا، مع العلم أن مجموع ما يوزع في المملكة من صحف ورقية لا يتجاوز عند أحسن تقدير 500.000 نسخة يوميا وهو ما يعادل نصف ما توزعه جريدة واحدة في اليوم الواحد في بعض الدول المجاورة؛

- ضرورة الانفتاح على ملاحظات المتدخلين في القطاع، خاصة فيما يتعلق بإعداد مشاريع القوانين الثلاث التي تعترم الوزارة التقدم بها بما يمكن من تعزيز المقاربة التشاركية التي أعلنتها الوزارة؛

- العمل على تمكين المقاولات الصحفية من مستحققاتها من الأشهار العمومي، والتي تقدر بملايير السنتميات في الوقت الذي تتراكم فيها ديونها، كما نعلن رفضنا القاطع تحويل الإشهار العمومي الى سيف لتصفية الحسابات مع المقاولات الصحفية في أفق تطويع الخط التحريري؛

- هشاشة وضعية العاملين في قطاع الاعلام والاتصال ببلادنا، رغم حيويته ودوره المركزي في تعزيز ديمقراطية الدولة والمجتمع. وهي مناسبة ندعو فيها الحكومة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة لولوج القطاع وتطويره عبر نهج سياسية ضريبية تحفيزية كما هو الشأن في عدة قطاعات؛

- العمل على اتخاذ اجراءات مستعجلة لوقف الاعتداءات المتكررة على الصحفيين التي امتدت من العنف الجسدي واللفظي إلى التسريح التعسفي.

- ضرورة قيام المؤسسات المشرفة على القطاع السمعي البصري بواجبها كاملا من أجل انضباط الفاعلين الاعلاميين لروح القوانين المنظمة للقطاع حماية للأعراف والهوية المغربية، لذا نؤكد أنه لن يكون كافيا أن تكون لنا دفاتر تحملات هامة، بل لابد من ضمان تنفيذ أمثل لمقتضياتها.

- الانتباه للاستبدال الكبير والتسيب البين الذي ترزح تحته وكالة المغرب العربي للأنباء.

الجيدة من خلال تطبيق المبدأ الدستوري المتعلق بربط المسؤولية بالمحاسبة، وذلك باعتماد آلية الافتتاح، خصوصا من قبل المفتشية العامة للمالية وكذلك المفتشية العامة للشؤون الإدارية والمفتشية التربوية. ومادمننا نتحدث عن الإصلاح فلا نفوتنا الفرصة دون تبيين الإستراتيجية الوطنية لإصلاح التعليم التي جاءت إجراءاتها في مشروع الميزانية الفرعية للقطاع، ونتمنى لها كامل التوفيق والنجاح.

السيد الرئيس،

بخصوص التعليم العالي نثمن مجموعة من الإجراءات والبرامج المنجزة والتي في طريقها نحو الإنجاز، كالرفع من عدد الممنوحين بزيادة 15.8% والرفع من قيمة المنحة وبرنامج لוחتي الذي سيستفيد منه 285.000 طالب، التغطية الصحية للطلبة، لكن في مقابل ذلك نسجل للأسف استمرار بعض الإشكاليات كالاكتظاظ في عدد من المؤسسات الجامعية، العنف الجامعي، عدم ربط الجامعة المغربية بمحيطها الاقتصادي وبسوق الشغل، عدم إعطاء الأهمية اللازمة للبحث العلمي.

السيد الرئيس،

إن حق المواطن المغربي في العلاج وفي العناية الصحية أصبح مضمونا بمقتضى الفصل 31 من دستور فاتح يوليوز، وعلى هذا الأساس فإن تنزيل هذا الأخير تنزيلا سليما يقتضي من الحكومة مضاعفة الجهود لتمكين المواطن من الولوج إلى الصحة في ظروف تراعي آدميته وكرامته. وفي هذا الإطار ورغم الانتقادات الموجهة لنظام المساعدة الطبية "RAMED" الذي استفاد منه ما يفوق 8.5 مليون مستفيد، فإننا نثمنه لكن في نفس الوقت ندعو الحكومة إلى تحسينه لتحقيق الأهداف المتوخاة منه، وذلك عبر مواكبته بتعزيز القدرات البشرية والتجهيزات للمؤسسات الصحية على الصعيدين الحضري والقروي، وفي هذه النقطة بالذات نستحسن تخصيص الحكومة مليار درهم سنويا على مدى 5 سنوات وابتداء من هذه السنة لتزويد المستشفيات بالتجهيزات اللازمة، كما نوه بتعميم التغطية الصحية على الطلبة، على أمل أن تشمل أيضا باقي فئات المجتمع خصوصا ذوي المهن والحرف الحرة.

وفي إطار السياسة الدوائية، نثمن إقدام الحكومة على تخفيض ثمن الدواء المتعلق بالتهاب الكبد الفيروسي من مليون درهم إلى 3000 درهم، ونتمنى أن يشمل هذا التخفيض مستقبلا باقي الأدوية المتعلقة بالأمراض المزمنة الأخرى.

السيد الرئيس،

بخصوص الشأن الثقافي، نسجل أولا ضعف الميزانية المخصصة لقطاع من الأهمية بما كان، فالأمر يتعلق بقطاع مرتبط بتراث وحضارة وفن وتاريخ هذا البلد العريق، لكن رغم ذلك نثمن إقدام الحكومة على زيادة 10.12% من ميزانية وزارة الثقافة مقارنة بميزانية 2015، وكحركة شعبية منذ نشأتها وهي تدافع عن القضية الأمازيغية، نطالب الحكومة

والاجتماعية، وهي مناسبة سنحاول خلالها إبراز وجهات نظرنا، حول السياسات العمومية للحكومة في جوانبها الاجتماعية، خصوصا التعليمية والصحية والإعلامية والثقافية والرياضية.

السيد الرئيس،

إن السياسات الاجتماعية الناجعة هي التي تجعل المواطن في صلب اهتماماتها وأهدافها، وركنا لكل إستراتيجية إنمائية وطنية ودعامة محورية في تحقيق التماسك والاستقرار الاجتماعيين، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المغرب نسبيا دخل مرحلة جديدة من البناء العميق، خصوصا بعد دستور 1 يوليوز المرسخ للمشروع المجتمعي النموذجي المبني على حقوق الإنسان من الجيل الثاني وتسريع وتيرة التنمية البشرية العادلة والمستديمة كفلسفة نابعة من الحكمة الملكية.

السيد الرئيس،

إن إصلاح المنظومة التعليمية المثقلة بالاختلالات والتراكمات نعتبره في الفريق الحركي إحدى أهم الأولويات، باعتباره القضية الثانية بعد قضية الوحدة الترابية. ولكونه أيضا قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة والمنطلق الأساسي، لاستشراف الحلول الناجعة لكل إشكالياتنا ومعضلاتنا، ومن هذا المنظر نعتبر أنه مهما تضخمت الاعتمادات المالية المخصصة للقطاع، والتي تقلصت - للأسف - بنصف مليار درهم في ميزانية 2016، فإنه يبقى استثمار مريح في الموارد البشرية كثرة يعول عليها لبناء مغرب المستقبل.

السيد الرئيس،

إن وضع التعليم ببلادنا فعلا يدعو للقلق، وهو ما أكده جلالة الملك في كثير من خطبه السامية، خصوصا في خطابه ل 20 غشت 2013 الذي قدم فيه تشخيصا دقيقا ونقدا جليا للمنظومة التعليمية، وإشكاليات التربية والتكوين نلخصها في الهدر المدرسي، الاكتظاظ، الخصاص على مستوى الموارد البشرية، الفوارق المجالية في البنيات التحتية التعليمية وفي الموارد البشرية والوضعية المزرية للمؤسسات التعليمية ومحيطها، وبناء عليه نعتبر في الفريق الحركي أن المدخل الرئيسي في نظرنا للإصلاح هو اعتماد وتعميم تجربة المدارس الجماعية، باعتبارها قضاء تربويا يجمع بين التمدن والإسكان والإطعام في بيئة أساسها الانضباط والمسؤولية والمثابرة، مما يمكن -لا محالة- من فك شفرة إشكالية الهدر المدرسي والنقل.

وتفعيلا للجهوية الموسعة على المستوى القطاعي، نقترح تطبيق سياسة القرب كمنهج حكيم في معالجة وتدبير مختلف الإشكاليات، لذا أصبح لزاما نقل بعض اختصاصات المركز إلى الأكاديميات الجهوية، لضمان النجاعة والفعالية، وفق خصوصيات كل جهة، مع نقل الاعتمادات المالية والإمكانات البشرية اللازمة للقيام بدورها على أحسن وجه، كما ندعو الحكومة إلى تحريك آليات الحكامة

خصبة لإنتاج الأبطال، كما يقتضي أيضا تحسين الحكامة وافتحاص الأندية والعصب والجامعات، ومحاربة الشغب في الملاعب الرياضية باعتماد مقاربات جديدة. وأمام اعتماد الجهوية كخيار استراتيجي للدولة، نطالب في الفريق الحركي بالعدالة المجالية بين الجهات في تشييد المنشآت الرياضية الكبرى.

السيد الرئيس،

لكل الاعتبارات السالفة ذكرها، نعلن في الفريق الحركي تصويتنا إيجابا على مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

XXII- مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار، في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية (من تقديم المستشار السيد لحسن ادعي)

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لكي أتدخل لمناقشة مختلف الميزانيات الفرعية التي تدخل في إطار اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية بمجلس المستشارين، مهنتا في البداية السيدات والسادة المستشارين المحترمين على الثقة التي وضعها فيهم الناخبون والناخبات، طالبا من العلي القدير أن يوفقنا جميعا للارتقاء بمستوى عملنا التشريعي والرقابي في هذه المؤسسة الدستورية، مشددا على أهمية القطاعات التي تدخل في اختصاص هذه اللجنة والتي لها علاقة مباشرة بالقضايا الاجتماعية للمواطنات والمواطنين، قضايا خصصت لها الحكومة نصف الميزانية، لكن الأسئلة التي تطرح نفسها:

- هل هذا الغلاف الضخم الموزع على مختلف هذه القطاعات يلبي كافة حاجيات المواطنين والمواطنات؟

- هل إشكالية أثر ومردودية هذه الميزانيات على المواطنين راجعة إلى ضعفها أم إلى سوء تديرها؟

- هل أخذ المغرب العميق حصته من هذه الميزانية وعلى الخصوص جهة درعة تافيلالت؟

سنحاول من موقعنا داخل فريق التجمع الوطني للأحرار أن نناقش مضامين هذه الميزانيات الفرعية، وفق المنهجية التالية:

- قطاع الاتصال؛

- قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر؛

وبشكل آني وعاجل بإخراج القانونين التنظيميين المتعلقين بتفعيل الطابع الرسمي للامازيغية وإحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية كمؤسسة تهتم بحماية وتنمية اللغتين العربية والامازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية.

السيد الرئيس،

بخصوص السياسات العمومية في مجال الاتصال والإعلام، قد صفقنا-ولا زلنا-لمختلف الأوراش المفتوحة، انطلاقا من دفاتر الترحيب لتأهيل قطاع الإعلام العمومي ووضعه على سكة المهنية والمسؤولية والتنافسية والالتزام بمبادئ الاختلاف والأخلاق ومرورا بعقد البرامج لدعم قطاع الصحافة المكتوبة وتأهيل المقاول ووصولنا إلى إصلاح الترسانة القانونية المرتبطة بالمجال خصوصا مشروع قانون الصحافة والنشر، الذي سيشكل نقلة نوعية في تقنين مهنة الصحافة والنشر والالتزام بأخلاقيتهما، وأخيرا تفعيل المخطط الوطني للتلفزة الرقمية، لكن هذا التنويه لا يثنينا على إبراز بعض الإشكاليات، كداءة برامج قنوات القطب العمومي التي في كثير من الأحيان لا تعكس الهوية الوطنية ولا التعدد اللغوي والثقافي بالمغرب وكذلك غياب دعم الصحافة المكتوبة والالكترونية الجهوية والمحلية، كما ندعو وزارة الاتصال إلى تنظيم قطاع الإشهار، من خلال وضع ميثاق يحدد بشكل أدق ضوابط وقواعد تنظيم القطاع.

السيد الرئيس،

نثمن المجهودات المبذولة على مستوى قطاع التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، إذ نشيد بالخطة الحكومية للمساواة "إكرام" وأيضا بمختلف المبادرات المتعلقة بمحاربة العنف ضد المرأة، لكن العمل لا يزال شاقا لتحقيق الانفراج على مستويات عدة، خصوصا من خلال تغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام، تخفيض نسبة الهدر المدرسي والأمية لدى الفتاة المغربية، وتخفيض نسبة زواج القاصرات.

بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، فرغم المجهودات المبذولة، لازلنا نلاحظ معاناتهم وأسرهم، لذا نطالب الحكومة بمنح هذه الفئة الدعم المادي والمعنوي اللازم على غرار الدعم المقدم للأرامل.

السيد الرئيس،

أما بخصوص قطاع الشباب والرياضة، الذي عين على رأسه وزير جديد نهنته بالمناسبة ونتمنى له كامل التوفيق، فهو قطاع نعتبره في الفريق الحركي من الأهمية بمكان، اعتبارا لكونه يهيم فئة عمرية تشكل الأغلبية في بنية المجتمع المغربي، ألا وهي فئة الشباب كعماد مستقبل المغرب واعتبارا أيضا لكون الرياضة من المجالات التي ساهمت في إشعاع البلاد والتعريف به، من خلال رفع الراية الوطنية خفاقة في المحافل الدولية، ومن خلال أيضا تنظيم التظاهرات الرياضية الدولية.

إن الإقلاع الرياضي الحقيقي الذي نتوخاه يقتضي الاهتمام بالرياضة القاعدية ورياضة الأحياء والرياضة المدرسية، كحقوق

للمملكة، وأخص بالذكر هنا إقليم تنغير دون أن ننسى منطقة الشمال والشرق. الشيء الذي يجعل هذه المناطق معرضة للإعلام الأجنبي كله إعلام معادي لمصالح بلادنا، الشيء الذي يفرض علينا التصدي وبكل سرعة للإعلام الأعداء بتقوية إذاعتنا الوطنية، والمناسبة شرط لكي نهنتكم على إذاعة محمد السادس للقرآن الكريم باعتبارها أكبر إذاعة وطنية تعرف أكبر نسبة استماع طالبين من مسؤولي القطب العمومي والاجتهاد لتطوير أداء إعلامنا الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لابد من العناية بالعنصر البشري، وعلى رأسهم هنا رجال ونساء الاعلام، والالتفاف لأوضاعهم الاجتماعية على الخصوص هناك معاناة حقيقية مع المقاولات الصحفية ومع القطب العمومي خصوصا، وبالتالي لابد من تحسين أوضاعهم والدفاع عن حقوقهم على اعتبار أن المقاولات الإعلامية لازالت هشة.

أما بالرجوع إلى القطاع السينمائي، هنا لابد أن ننقش أنفسنا على التطور الذي عرفته في عهدكم، لكن رغم ذلك لازالت الطريق طويلة للارتقاء بهذا القطاع الواعد على اعتبار أنه أصبح اليوم من القطاعات الإنتاجية العالمية، فعلينا أن نتجه في هذا الإطار عبر تشجيع الاستثمار فيه، وذلك في انتظار إيجاد رؤية استراتيجية واضحة مع استغلال هذا القطاع للتعريف بمملكتنا وبلادنا التي تتميز باستقرارها وأمنها، وكذا بطبيعتها الخلابة والجذابة، الشيء الذي سيساهم في زيادة نسبة السياح الأجانب الوافدين على بلادنا، مع إعطاء الأسبقية للإنتاج الوطني والقضايا الوطنية والدينية، في إطار مذهبنا المالكي الذي يجسد الإسلام المعتدل.

السيد الرئيس المحترم،

الفنانون المغاربة يعيشون أوضاعا مزرية، فرغم قانون الفنان إلا أن ذلك لم يساهم في تحسين وضع الفنان، فلولا عناية جلالة الملك اليوم والتفاتاته الإنسانية لكانت أوضاع الفنانين كارثية. لذا عليكم، السيد الوزير، أن تعملوا على التخفيف من أوضاعهم والحفاظ لهم على كرامتهم، وبالمناسبة نود منكم وفي إطار ما تتسمون به من صدق وإخلاص أن تفتحوا ملف المؤسسة الإدارية والمالية التي تسمى "حقوق المؤلفين" هناك تعويضات هزيلة جدا (حشومة نعطيوها للفنان)، هناك سوء تسيير وتدبير ينخر ولازال ينخر هذه المؤسسة.

ii. قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

نرى في فريق التجمع الوطني للأحرار أن مناقشة مشروع الميزانية

- قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني؛

- قطاع الثقافة؛

- قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية؛

- قطاع الشباب والرياضة؛

- قطاع وزارة الصحة؛

واحتراما لما تقرر في ندوة الرؤساء، أسلم لكم، السيد الرئيس، نسخة من مداخلة الفريق في هذه اللجنة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

i. قطاع الاتصال:

لابد أن ننوه بالعرض القيم للسيد وزير الاتصال الشامل والمفصل، والذي عرج فيه على استراتيجية الحكومة للهوض بأوضاع قطاع الإعلام ببلادنا، وكذا السينما وعلى حصيلة الحكومة لدعم هذا القطاع الحيوي والاستراتيجي، مشددا على أنه رغم المجهودات الجبارة التي تبذلونها، إلا أن القطب العمومي لازال يئن تحت العديد من الإشكالات مع الملف منها:

- ضعف البرامج الحوارية المؤطرة للمجتمع؛

- تكرار البرامج والقدرة على عدم الإيداع (خاصة القناة الثانية)؛

- سيطرة شركات معينة على الإنتاج (في الفضاء السمعي البصري)؛

- عدم مواكبة الإعلام للحركية التي يعرفها المجتمع؛

- الانتقائية.

إشكالات حقيقية لم نستطع الإجابة عنها رغم وجود كناش التحملات، الذي لم يجد الإجابة عليها؛

السمعي البصري في هذه الوضعية لا يستطيع أن يواكب التطور السريع الذي يعرفه قطاع الاتصال في العالم رغم المجهودات التي بذلت، لأننا بحكم ارتباطنا بالمواطن وجدنا أن المغاربة يختارون اليوم قنوات فضائية أخرى عالمية ويهجرون في مقابل ذلك قنواتنا العمومية، لماذا؟

السيد الرئيس المحترم،

على مستوى البث الإذاعي، الكل يعرف قيمة إذاعتنا الوطنية باعتبارها رائدة ولها مستمعوها في كافة أنحاء الوطن، ولكن أساسا لها مستمعوها في الجبال والمناطق النائية التي لا تتوفر، مع الأسف، سوى على المذياع إلا أن هناك إشكالية كبرى. هو البث الإذاعي ضعيف وأحدث هنا خصيصا عن المنطقة التي أنتمي إليها في الحدود الشرقية الجنوبية

هذه المنحة.

على مستوى تقريب هذا المرفق الأرض موجودة بهذه الأقاليم لماذا لا تفكرون في إحداث وحدة جامعية لاستيعاب هؤلاء الطلبة؟
السيد الوزير المحترم،

أكتفي بهذا القدر، وأكد أنكم ستكونون صوتنا داخل الحكومة للدفاع عن هذه الأقاليم المتواجدة بالمغرب العميق.

iii. قطاع التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

بخصوص قطاع التربية والتكوين قطاع حيوي يعتبر من الأوراش الكبرى التي يجب على الجميع الانخراط فيها من أجل الوصول إلى بلورة منظومة تعليمية ناجحة، تروم النهوض بالمدرسة المغربية وإعادة الاعتبار بشكل عام لفضاء التربية والتكوين في بلادنا، ومن الضروري التذكير في هذا الإطار بالخطب الملكية السامية التي تبقى خارطة الطريق لوضع القطاع على سكوته الصحيحة، لا سواء من خلال ذكرى ثورة الملك والشعب لسنة 2013 أو الخطاب الملكي السامي في افتتاح الدورة الأولى من الولاية التشريعية التاسعة في 10 أكتوبر 2014، والمتمثلة أساسا في تقييم منجزات الوضع الراهن لقطاع التربية والتكوين، وتحديد مكامن الضعف والاختلالات مع تفعيل توصيات المجلس الأعلى للتربية والتكوين في صيغته الحالية عملا بأحكام دستور 2011، وكذا اعتماد النقاش الواسع والبناء في جميع القضايا الكبرى للأمة، وعلى رأسها التعليم، الذي يعتبر ثاني أولوية بعد قضية وحدتنا الترابية، بهدف تحقيق ما يطمح إليه المغاربة من نتائج ملموسة وإعادة النظر كلية في منظور الإصلاح وفي المقاربات المعتمدة.

لابد من التذكير هنا بما نص عليه دستور 2011 في فصليه 31 و32 الذي أكد على أن الحصول على تعليم عصري سهل الولوج وذي جودة حق دستوري، واعتبار التعليم الأساسي حق للطفل وواجب على الأسرة والدولة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

في هذا الإطار، نجد أن الطلب على التمدد يتطلب المواكبة من خلال وضع الآليات الناجعة لهذا التقييم.

وهنا لابد من الإشارة بأن الميزانية المخصصة لفائدة قطاع التربية الوطنية برسم سنة 2016 بلغت ربع ميزانية الدولة، وهذا مبلغ كبير، يجب مواكبته من خلال تتبع الأوراش المفتوحة وتقييم النتائج واعتماد مبدأ الأولويات، حتى نكون فعالا في مستوى تطلعات بلادنا التي خصصت السنة المقبلة الحكومة 8360 منصب مالي لهذا القطاع، وهو رقم وإن

الفرعية لهذه الوزارة، وبعد استماعنا بإمعان كبير لعرض السيد الوزير ووقفنا على ما تضمنه من مشروع إصلاح كبرى يذهب في اتجاه الارتقاء بمستوى الجامعة المغربية وجعلها تفتح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي، حتى لا تكون آلية من آليات إخراج البطالة.

السيد الرئيس المحترم،

نعلم جيدا الوضعية التي كان عليها القطاع قبل تسلمكم مسؤولية التدبير، ونعلم جيدا حجم الخصائص الذي كان يعيشه القطاع. وقمت بمجهودات جبارة كما لاحظنا في عرضكم القيم للإنجاز ما لم يتم إنجازه في سنوات متعددة على مستوى إعداد البنيات التحتية وتوفير كافة الظروف للطلبة من أجل التحصيل المعرفي كالتقليص من الاكتظاظ وتحسين ظروف التغذية في الأحياء الجامعية وظروف الاستقبال أو التوسيع من الطاقة الاستيعابية والرفع من عدد الطلبة الممنوحين، والذي وصل هذه السنة إلى 330 ألف طالب وطالبة بزيادة تقدر بـ 45 ألف مستفيد وبغلاف مالي يقدر بـ 1.6 مليار درهم، وهي مناسبة لكي نهنتكم ونشكركم، وبالمناسبة نهى الحكومة ككل وبكافة مكوناتها على المشروع الوطني، الذي يشمل توفير التغطية الصحية للطلبة والذي سيضم حوالي 250 ألف طالب وطالبة بكلفة إجمالية تصل إلى 100 مليون درهم وهو مشروع وطني نفتخر به جميعا، يجسد باللموس البعد الاجتماعي للحكومة، والذي تسهر على تنزيله من أجل استهداف الطبقات المعوزة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

مجهودات جبارة و متميزة، لا ينكرها إلا جاحد، ولكن رغم ذلك لابد من الإشارة والمناسبة شرط عند أول لقاء بيننا وبينكم لكي نؤكد لكم أنه رغم كل هذه المجهودات، إلا أن هناك العديد من الخصائص لازالت تعيشه بعض الجهات والأقاليم، خصوصا في المناطق النائية والجبلية والصحراوية، وأنت كما نعلم جيدا "ابن الجبل"، فعليكم، السيد الوزير، أن تنتهوا إلى ذلك.

اليوم، أقاليم تنغير، الراشيدية، ورزازات، زاكورة ميدلت، تعيش خصائصا فادحا، الطلبة والطالبات مشتتون لدى مختلف الجامعات الوطنية (أكادير. مراكش. مكناس- طنجة) الشيء الذي يفرض عليكم تقريب هذا المرفق الحيوي لهاته الأقاليم العزيزة علينا، والتي تعيش أعلى معدل نسبة الفقر والهشاشة ومحتاجة أكثر من غيرها للتنمية في إطار تخفيف التوازن والتضامن بين الجهات.

السيد الرئيس المحترم،

المنح فيما سوء التوزيع والتدبير، نطلب منكم تعميما على مثل هذه الأقاليم، هناك خصائص قليل لا يتعدى 20% بالنسبة للأقاليم كتغير، لأن هناك طلبة تعيش عائلاتهم فقرا مدقعا لا يستفيدون من

المغرب خلال عصور من تاريخه العريق أو من خلال التنوع الثقافي العربي الإسلامي الأندلسي والصحراوي.

إن التوجهات الملكية من أجل العناية الكبرى بالشأن الثقافي ببلادنا وتشجيع وتطوير وتنمية قدرات المواطن في كل أصناف التعبير تعتبر أساس أي عمل تنموي ثقافي في هذا المجال الحساس والخطير، نظرا لارتباطه الوثيق بالهوية الوطنية وبالصيرورة التاريخية لبلد عمر آلاف السنين.

ومن بين الملاحظات التي يجب الإشارة إليها وتتعلق أساسا بضعف الدبلوماسية الثقافية والتراجع في مستوى القراءة، خصوصا في أوساط الشباب المغربي ونهج الوزارة لسياسة التمركز نظرا لتكثيفها لأنشطتها، خصوصا في بعض المدن الكبرى وتردي أوضاع المعارض والأروقة وإغلاق العديد منها وابتعاد الفئة المثقفة عن التنسيق مع الوزارة الوصية، نظرا لغياب التواصل والتحفيزات في مجال الإبداع الثقافي عموما.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

وهنا يجب أن نشير إلى أنه من الموضوعي ومن اللازم إجراء وقفة تأمل من أجل فك شفرة السؤال الثقافي بالمغرب، والذي يتجاوز مرحليا ذلك التدبير الكلاسيكي للقيمين على الشأن الثقافي في بلادنا، ونشكر بالمناسبة المجهودات القيمة التي تبذلها الوزارة في هذا المجال والمكتسبات التي حققها للفنانين، هذه المكتسبات التي تبقى ضعيفة أمام ثقل مشاكل القطاع، ومداخلتي تندرج ضمن نقاش عام يندرج ضمن سؤال أعمق حول تحديث ودمقرطة المجتمع وهي حلقة مركبة يكون الشق الثقافي محورها، وبالرجوع إلى عمل القرب الذي ننهجه، فمن واجبي وأنا مستشار من الجنوب الشرقي، أمثل جهة درعة تافيلالت من إقليم تنغير، لا بد أن أعبّر عن معاناة هذا الإقليم وهذه الجهة.

فالجنوب الشرقي، السيد الوزير المحترم، يعاني من تهيمش وإقصاء ممنهج، الجمعيات الثقافية تعاني من غياب الدعم، في مقابل ذلك غياب تام لكل فعل ثقافي، الفرق الموسيقية المحلية تعاني بدورها من الإقصاء، دور الشباب على أقليمها مهجورة، فإذا استثنينا موسم الورود بقلعة مكونة وموسم أرفود للتمور ومهرجان أحواش بورزازات، فإنه ليس هناك أي نشاط محلي أو إقليمي آخر.

إن إقليم تنغير يفتقر إلى مركب ثقافي، كما يفتقر إلى مندوبية خاصة بالوزارة تتابع الشأن الثقافي بالإقليم، وهو الإقليم الذي يتوفر على أجمل المضايق في العالم، وهو الإقليم الذي يتوفر على مؤهلات طبيعية وتراث ثقافي زاخريؤرخ لثقافة الواحة والقصور.

تعلمون جيدا أن الجماعات بهذا الإقليم فقيرة جدا، وأنها لا تتوفر على الإمكانيات والمؤهلات لترسيم القصور وصيانتها.

كان مهما بالمقارنة مع ما خصص لبعض القطاعات الأخرى، فإنه ضعيف بالمقارنة مع مستوى الخصائص الموجود اليوم في القطاع، دون أن ننسى التطرق إلى إشكالية الهذرم المدرسي وعدم التفاعل مع المدارس الجماعية، بعد تقييم تجربة هذه المدارس وغياب الجرأة في انفتاح الجماعات عليها لصعوبة اعتمادها والولوج إليها، فمنها من لا يتوفر حتى على المراحيض، وأجد هنا إقليم تنغير أبرز مثال للخصائص الفادح في البنيات التحتية والموارد البشرية. ناهيك عن الاكتظاظ الذي يصل إلى 60 تلميذا مع إدماج مستويين الأول والثاني في قسم واحد، شيء لا زال، مع الأسف، في مغرب القرن الواحد والعشرين.

البارحة، السيد الوزير، في جماعة آيت فرسي، جماهير المواطنين والمواطنات يتظاهرون بعد أن قام نائب الإقليم بنقل أحد الأساتذة الذي أراد البقاء في مدرسة الجماعة بشكل تعسفي، بحيث أن هذا الانتقال التعسفي سيفاقم إشكالية الاكتظاظ، ونلتمس منكم، السيد الوزير، التدخل العاجل لإعادة هذا الأستاذ إلى قسمه.

السيد الوزير المحترم،

وفي الأخير أشكركم، السيد الوزير، على عرضكم القيم الذي بين بالملمس أن لكم رؤية، لكم تصور، لكم الجرأة الكافية، المطلوب منكم الارتقاء بمنظومتنا التعليمية، بدأ بمحاربة كافة الاختلالات التي نعيشها، مع الحفاظ على هويتنا الثقافية والفكرية عبر إعادة النظر في المنظومة البيداغوجية والالتفاف أكثر إلى المناطق النائية والأقاليم البعيدة في المغرب العميق.

iv. قطاع الثقافة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

لابد في البداية أن أشكر السيد الوزير على عرضه القيم، مبرزا أن قطاع الثقافة بالمغرب من القطاعات التي غالبا ما لا تحظى باهتمام الفئات العريضة من المجتمع، هذه الفئات التي غالبا ما ينصب اهتمامها على المجال الاجتماعي المحض المتعلق بالسكن والصحة والتشغيل... في تجاهل غير مقصود للمجال الثقافي والفني، هذا التجاهل الذي كان وراء السياسات الغير واضحة في المجال الثقافي والتي غيبت فئة عريضة من المجتمع عن نشاطها واكتفت بفئة قليلة من المثقفين والأكاديميين، وهذا ما جعل هذا القطاع يعرف تراجعا كبيرا خلال السنوات الأخيرة.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

إن مناقشة ميزانية وزارة الثقافة تحولنا بشكل أساسي إلى فتح النقاش حول مفهوم الثقافة في العصر الحديث ومتطلبات التكوين في هذا المجال، في ظل عالم العولمة والانترنت وفي ظل ما تشهده بلادنا من حوار ونقاش حول التنوع الثقافي الوطني، سواء من خلال ما راكمه

منها المواثيق الدولية والتوجهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي لما سبق الذكر، إلا أن الميزانية المرصودة للقطاع لا توازي الطموحات المنتظرة، حيث لم تعرف الميزانية زيادة ملحوظة بالمقارنة مع السنة الفارطة، الشيء الذي سينعكس سلبا على تجويد الأداء بالقطاع، أمام الطلبات المتزايدة والمحلية لكل فئات المجتمع بجميع أعمارها وفئاتها، الشيء الذي يتطلب مجهودات أكبر من الوزارة الوصية من أجل محو الفوارق الاجتماعية وضمان العيش الكريم.

لابد من التعامل مع القطاع في إطار منظومة شمولية، تأخذ بعين الاعتبار ما يجري في المحيطين الداخلي والخارجي من تحولات، إن على المستوى الاقتصادي أو السياسي، وإذا كان دور الوزارة والمؤسسات التابعة لها هو البحث عن خلق فرص الشغل، فإن هذا لن يتأتى سوى بالبحث كذلك عن فرص خلق الثروة وتشجيع الاستثمار وتسهيل المساطر ومحاربة الفساد داخل دواليب الإدارة المغربية باعتبارهم المفتاح الحقيقي لخلق فرص الشغل وتبني مقاربة إيجابية مع المقاولات ودعمها لتجاوز إكراهات المناخ الاقتصادي العالمي، الذي يضع المقاولات أحيانا أمام خيارات ضيقة جدا، وغالبا تعلن الإفلاس والفشل.

السيد الوزير المحترم،

لابد كذلك من طرح تساؤلات عن العديد من البرامج التي سطرتها الحكومة، سواء السابقة أو الحالية والتي لازال معمولا بها كبرنامج "تأهيل"، "إدماج"، "مقاولتي"، "مبادرة" و"تأطير" وغيرها وعن سياسة تقييم هذه البرامج ومدى نجاعتها أمام تزايد حجم البطالة، وتسريح العمال وإغلاق المقاولات، خاصة الصغرى منها، مع الإبقاء على ما يصلح منها وتحديد اختصاصاتها، تفاديا لكل تداخل غير مرغوب فيه، ولابد كذلك من الإشارة إلى المجال المتعلق بالحماية الاجتماعية التي تعرف بعض الاختلالات، رغم المجهودات المبذولة في هذا الميدان، فنجد مثلا أن فئات عريضة من العمال بدون تغطية صحية واجتماعية، وهنا لابد من الإشارة إلى الوضعية التي تعيشها الصناديق المرتبطة بهذا المجال، خاصة الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، اللذان لازالا يثيران العديد من التساؤلات التي بقيت دون إجابة تذكر.

وفي نفس السياق، لابد من تحصين القطاع بتنظيم قانوني بدءا بتفعيل القوانين الموجودة كمدونة الشغل والعمل على إخراج الإجراءات الخاصة بتطبيقها وملاءمتها مع الاتفاقيات الدولية أو من خلال وضع قوانين جديدة من شأنها توسيع الوعاء القانوني لمجال التشغيل في بلادنا ليشمل جل الميادين، كتنظيم الإطار النقابي والإسراع بوضع قانون الإضراب، والذي من شأنه أن يسهل معرفة حقوق المضرب وواجباته خصوصا مع إشكالية الاقتطاع من الأجور التي تثير الكثير من الجدل.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

أکید أن المجال لايسمح بنقاش مستفيض في هذا الباب، بل يتطلب أيا ما دراسية تعني بالجانب الثقافي إلى الجانب السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وحتى نتمكن من بلورة جماعية لسياسة حقيقة في المجال الثقافي في بلادنا، لابد من طرح مجموعة من التساؤلات رغم أننا نمثل الأغلبية، هذه التساؤلات التي نطرحها على أنفسنا قبل غيرنا في بحث حقيقي عن شراكة بين مكونات المجتمع عموما، والبرلمان على وجه الخصوص، للنهوض بالمجال الثقافي في بلادنا وعلى سبيل المثال لا الحصر:

- غياب استراتيجية تشاركية في تدبير الشأن الثقافي؛
- عدم الاهتمام الحقيقي بقطاع التراث الثقافي؛
- تفكيك النسيج العتيق بالمدين التاريخية؛
- الاحتفاظ ببعض المرافق والمصالح التي لم تقدم للإبداع والشأن الفني أثيرذكر؛

- تراجع على مستوى التعليم الموسيقي وتدهور بنياته؛

- الحركة المسرحية وفشل سياسة الدعم؛

- هيكلة إدارية تحتاج إلى إعادة النظر في كافة المستويات مركزيا وجهويا؛

- عدم وضوح دور الصندوق الوطني للعمل الثقافي في تفعيل الحركة الثقافية؛

- تراجع على مستوى القراءة العمومية؛

- تنامي المهرجانات الطفيلية والحلقات والندوات الفولكلورية التي ميعت المشهد الثقافي قطاعيا ووطنيا.

هذه بعض الملاحظات الموضوعية طرحناها من باب المسؤولية مؤكدا أننا في فريق التجمع الوطني للأحرار ملتزمون بانتماءنا لهذه الأغلبية المكونة للحكومة، مدعمينكم في مساركم الإصلاحية متأكدين أنكم ستعملون على إيجاد الحلول لما تتوفرون عليه من وطنية صادقة.

v. قطاع التشغيل والشؤون الاجتماعية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في البداية لابد أن أشكر السيد الوزير على عرضه القيم داخل اللجنة، مبرزا أنه لابد من التأكيد على أهمية قطاع التشغيل، باعتباره قاطرة لتحقيق النمو الاقتصادي، كما أنه يتماشى مع البعد الاجتماعي الذي سطره البرنامج الحكومي، وهو قطاع مؤطر بالعديد من السياقات،

vi. قطاع الشباب والرياضة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن تحديات قطاع الشباب والرياضة كبيرة ومتنوعة، سواء في القطاع الشبابي أو القطاع الرياضي، هذه التحديات التي تبلورت عبر فتح أورش كبيرة وتطوير أخرى مفتوحة، سواء على مستوى البنيات التحتية الرياضية أو إرساء قواعد حكاما جيدة للرياضة في بلادنا تتوخى المستوى العالي وتوسيع أكبر قاعدة للممارسين بالنسبة للرياضة القاعدية، بالإضافة إلى ضرورة التنسيق مع الجماعات المحلية والهيئات المنتخبة والمبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مجال البنيات التحتية المتعلقة بقطاع الشباب والطفولة وتوسيع رقعة المستفيدين من البرنامج الوطني "عطلة للجميع"، حيث يجب أن يتوسع هذا النشاط ليشمل المناطق النائية المتواجدة بالمغرب العميق على الخصوص.

ا. قطاع الرياضة:

إن قطاع الرياضة بالمغرب يمثل قطب الرحي في مجال التنمية البشرية "فالعقل السليم في الجسم السليم" والاهتمام بقطاع الرياضة في بلادنا أصبح من الأولويات التي تملها لغة العصر، فبالإضافة إلى الجانب النفسي والصحي لفوائد الرياضة، هناك الجانب الاقتصادي والمالي، حيث أصبح مجال الرياضة يؤثر في اقتصاديات العديد من الدول التي تنظم التظاهرات القارية والدولية ويساهم في النمو الاقتصادي.

السيد الرئيس المحترم،

رغم المجهودات المشكورة التي تبذل من أجل النهوض بالقطاع، هذه المجهودات أثمرت العديد من المنجزات الكبيرة في مجال البنية التحتية، والتي أصبحت تضاهي كبريات الدول، إلا أن العمل في هذا الإطار لازال يتطلب مجهودات أكبر، خصوصا بالنسبة لبعض المدن المغربية التي تفتقد إلى ملاعب رياضية في المستوى، وقاعات مغطاة ومساح، مما يجعل التطور الرياضي جد محدود في هذه المناطق، التي تزخر بطاقات رياضية مهمة في جميع الألعاب سواء منها الفردية أو الجماعية، على سبيل المثال، إقليم تنغير، فجماعاته تفتقر إلى ملاعب القرب وغيرها من البنيات التحتية الرياضية.

وهنا لابد من ربط إقرار ديمقراطية الجموع العامة بالدعم، حيث أن العديد من الجامعات الرياضية تستفيد من دعم الدولة ولا تعقد جموعها العامة، التي تجاوزت بسنوات آجالها القانونية، مشيدين بأبطالنا في الرياضيات البار أولمبية والذين شرفوا وجه المغرب في العديد من التظاهرات سواء على المستوى القاري أو الدولي والتي تدعم مقاربة النوع.

السيد الرئيس المحترم،

بالرجوع إلى الرياضة القاعدية فإن التطرق إلى ملاعب القرب ضروري لتقييم التجربة الحالية، انطلاقا من الأهداف المرسومة والنتائج المحصل عليها لحد الآن، والمعوقات التي تعترضها والكلفة المالية لهذه التجربة، وهذا ما يجزنا إلى مسألة الصيانة بهذه الملاعب، خصوصا الملاعب الوطنية، حيث نجد أن منشآت كبيرة وملاعب صرفت عليها أموالا طائلة، ولكن بسبب عدم الصيانة والإهمال تتحول إلى خراب.

هنا لابد من الإشادة بدور الرياضة القاعدية، سواء منها الألعاب المدرسية أو جمعيات وفرق الأحياء، التي تعتبر المشكل الرئيسي للأبطال الرياضيين، حيث لابد من التأكيد على الإهمال الذي طال الألعاب المدرسية وغياب حصص لها، كما كان معمولا به في النظام السابق، حيث اتجه الاهتمام الكلي إلى رياضات الصفوة بشتى أنواعها، هذه الرياضات التي رغم أهميتها فهي ليست في متناول جميع الفئات المجتمعية.

وهنا يجب الإشارة إلى مهام مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، حيث ينص مشروع القانون التنظيمي للمالية على عقلنة وإحداث واستعمال هذه المرافق، مؤكدا على أن هذه المرافق يجب أن توفر على الأقل 30% من الموارد الذاتية من إجمال مواردها لتحفيز المرافق الأخرى على الاشتغال والإنتاج، كما لا تفوتني الفرصة دون الإشارة إلى أفة المنشطات التي تؤثر سلبا على صورة بلادنا في المحافل الدولية والاولمبية.

ب. قطاع الشباب:

السيد الرئيس،

إن دستور 2011، أعطى أولوية مركزية لقضايا الشباب ومن هذا المنطلق يجب البحث عن آليات حقيقية لإقلاع شبابي ضمن استراتيجية مندمجة من أجل حث الشباب على الانخراط في مسلسل التنمية المستدامة لبلادنا ولعب دوره كفاعل أساسي في هذه التنمية والبحث بكل جدية عن تجنبه الآفات الاجتماعية التي تصيب هذه الفئة الحيوية من المجتمع، من مخدرات وخمور وتدخين وكل ما يضر بصحة المواطن عموما وفئة الشباب على وجه الخصوص، وهنا لا تفوتني الفرصة دون أن أؤكد على دور الإعلام في مجال التوعية، سواء منها ما تعلق بالأمراض الناتجة عن استهلاك المخدرات أو الأمراض المنقولة جنسيا، وغيرها من الآفات الأخرى الخطيرة.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص المخيمات الصيفية فلا أحد ينكر الدور الكبير الذي تلعبه هذه المخيمات في تطوير المستوى التربوي والثقافي والرياضي للأطفال من خلال البرامج المسطرة ومن خلال نوعية الأنشطة المتداولة، منوها بالمناسبة ببرنامج عطلة للجميع الذي بدأ في عهد

الصحة ببلادنا، ومن الضروري الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن، لكن للأسف، وبالرغم من المجهودات المبذولة، فإن هذه الخدمات لازالت غير كافية، وتتطلب البحث عن رفع الطاقة الاستيعابية لهذه المستشفيات وتخليق المناخ العام بهذه المستشفيات بدأ من عمال الأمن والحراسة في أبواب المستشفيات إلى المنظفين والمرضين والأطباء، الشيء الذي يسيء إلى المنظومة الصحية.

وفي هذا السياق لابد من تشجيع العاملين بمجال الصحة، من أطر طبية وشبه طبية، لتمكينهم من العمل في ظروف صحية وأمنية لائقة وتحسين أدائهم ومعاملة المريض بشكل لائق.

مع دعم القطاع باقتناء آليات جديدة وإصلاح ما تعطل منها، حتى لا يبقى المواطن الذي يلج المستشفيات العمومية، رهينة أهواء بعض منعدمي الضمير الذين يتلاعبون بصحته وأمواله.

لابد أن نشير كذلك أن سوء توزيع الموارد البشرية في المجال الصحي انعكس سلبا على الأداء، فهناك مناطق نائية لا تعرف تواجد أطقم طبية تصل إلى المعدل الوطني، فأحيانا لا نجد عاملات النظافة إذا كان باب هذه المراكز مفتوحا.

السيد الرئيس،

لابد كذلك من الإشارة إلى ضرورة التكوين وتوجيه التكوين في بعض الاختصاصات التي تفتقدها المستشفيات المغربية، وأخص بالذكر مجال التخدير الذي يعرف أزمة حقيقية تتسبب في العديد من المشاكل.

إن الصحة الإيجابية ووفيات الأمهات والأطفال عند الولادة في ارتفاع متواصل وبشكل مهول في المناطق النائية وفي هذا الفصل الممطر البارد، ولا يجب أن ننسى إلى جانب الاهتمام بالصحة الجسدية الاهتمام كذلك بالصحة النفسية والعقلية، حيث نجد أن هذه الأمراض أصبحت تتفشى بشكل كبير في مجتمعنا نظرا للضغط النفسي والمشاكل المتعددة التي تواجه المواطن.

السيد الرئيس،

لابد كذلك أن نتطرق إلى ما يسمى بالطب البديل أو ما يعرف بالتداوي بالأعشاب ووضع معايير مضبوطة لتقنين هذه المهنة، حتى لا تشكل خطرا على صحة المواطنين، حيث أصبح أبطالها دجالون وأناس منعدمو الضمير يتربصون بضحاياهم على المواقع الاجتماعية أو على صفحات بعض الجرائد.

ولا فتوتني الفرصة دون أن أتطرق إلى موضوع النفايات الطبية، هذا الموضوع الذي استأثر بتساؤلات كثيرة، خصوصا مع ظهور بعض الأداءات والنفايات الطبية في بعض المطارح وأحيانا بقايا أعضاء بشرية، مما يجعل صحة المواطنين عموما والعاملين في قطاع النظافة في خطر حقيقي.

تعرف جل هذه القطاعات إكراهات كبرى، إلا أنه رغم هذا فإننا

الحكومات السابقة والذي أعطى أكله بشكل ملموس، مع التأكيد على أن الاهتمام بجانب التغذية والجانب الصحي من أولويات أي نشاط تربوي يهم لا سواء الأطفال أو الشباب بالمخيمات الصيفية.

إلى جانب الاهتمام بالبرامج والمناهج التربوية وضبط العلاقة مع الجمعيات التربوية وتشجيع الفاعلين في هذا المجال من خلال تنظيم مسابقات أو منح أو جوائز وتحفيزات مالية للجمعيات المجدة والمبتكرة في الفضاءات الجمعوية.

السيد الرئيس،

لا يجب أن ننسى "دور الشباب" التي تلعب دورا هاما في تأطير أطفال وشباب الأحياء، التي تحتاج اليوم إلى الدعم المالي واللوجستيكي خصوصا آليات التواصل الجديدة، وخلق شراكات مع جمعيات دولية تعنى بمجال الشباب والطفولة.

ولا فتوتنا الفرصة بأن أذكر بالدور الكبير الذي تلعبه النوادي النسوية، إلا أن نمط اشتغالها يجب أن يتطور ليشمل مجالات أخرى غير الطرز والخياطة والطبخ إلى مجالات علمية تمكن المرأة من الحصول على تكوين، يخول لها مسيرة الحياة العصرية في جميع المجالات، الشيء الذي تفتقر إليه جهة درعة تافيلالت ومنطقة الجنوب الشرقي للمملكة عموما وإقليم تنغير والجماعات القروية المنتمية إليه على وجه الخصوص.

vii. قطاع وزارة الصحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم:

السيدات والسادة الوزراء المحترمون:

يعتبر قطاع الصحة من القطاعات الكبرى التي يظل الحوار فيها من أهم بوابات إصلاحه، لأن صحة المواطنين لا تقبل أي مجال للمساومة والديماغوجية أيا كان مصدرها، فالصحة حق لكل مواطن انطلاقا من المواثيق الدولية وانطلاقا من إرادة ملكية وسياسية في ضمان هذا الحق، الذي تم اعتباره من الأولويات في دستور 2011، والذي رفع من سقف المفهوم الحقوقي والعيش الكريم للمواطن.

والسؤال المتكرر والأبدي هو: كيف نجد الطرق والسبل الناجعة لتنزيل هذا الحق على أرض الواقع؟

لا أحد ينكر أن هناك مجهودات حقيقية في قطاع الصحة تمت ترجمتها على أرض الواقع، من خلال الاستمرار في الأوراش الكبرى التي تم فتحها، وفتح أخرى جديدة في إطار الإمكانيات المسخرة لهذا القطاع الحيوي.

السيد الرئيس المحترم،

لا يجب أن ننسى هنا أن المستشفيات تعتبر المرأة الأولى لحالة

مواجهة تحديات العولمة والتنافسية والنواة الصلبة لتأسيس مجتمع العلم والمعرفة.

ورغم الجهود المبذولة منذ إقرار الميثاق الوطني للتربية والتكوين، إلا أن النتائج المتحصل عليها لا زالت جد متواضعة ودون المستوى المطلوب في مجال تلبية الحاجيات الملحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولجعل التعليم العالي منفتحاً على محيطه المجتمعي والاقتصادي والثقافي، نقترح فتح حوار وطني حول:

- تقييم الحكومة لمردودية برامج إصلاح التعليم العالي وتعثراته وإخفاقاته؛

- مساءلة مضامين المناهج والبرامج الدراسية وشروط التكوين وحكامه النظام التعليمي الجامعي؛

- الانتقال من نظام التلقي السلبي بالجامعة إلى نظام التكوين والتأطير الذي ينمي الطاقات الذاتية للطلاب ويعزز قدراته على الفعل والمبادرة؛

- ملاءمة نظام التربية والتكوين بجميع أسلاكه مع حاجيات سوق الشغل تضع الطالب في قلب الاندماج الاقتصادي والاجتماعي..

السيد الرئيس،

يعاني مجال البحث العلمي من صعوبات وعوائق كثيرة مرتبطة أشد الارتباط بإشكالات بنيوية تهيكل النظام التعليمي برتمه بدء من السلكين الابتدائي والثانوي مروراً بإشكالية التوجيه وصولاً إلى وحدات الدراسة بسلك الإجازة والماستروالدكتوراه.

إن أي قراءة في مؤشرات البحث العلمي ببلادنا تكشف عن وجود اختلالات كثيرة ليس أقلها ضعف الميزانية المخصصة للبحث العلمي وانفصال الغايات المؤطرة للبحوث عن واقع المجتمع ومشاكله وأيضاً غياب رؤى استراتيجية كفيلة بالرفع من جودة البحث العلمي ومردوديته.

وانطلاقاً من كون البحث العلمي عنصراً لازماً لتطوير الإنتاج وخلق التنمية، فإننا نطالب الحكومة بالعمل على الرفع من مؤشرات البحث العلمي من خلال:

- تنمية أداء المؤسسة الجامعية وتحسين برامج البحث العلمي؛
- ملاءمة التكوينات وجهود البحث العلمي مع متطلبات سوق الشغل؛

- ترسيخ دور الجامعة في التنمية وتحسين حكامه المؤسسة الجامعية وجعلها منفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي؛

- تعزيز التعاقد بين الجامعات والمراكز البحثية والشركاء السوسيو اقتصاديين.

نشتمن المجهودات القيمة التي خاضتها لتقفز من حسن إلى أحسن، والتي سوف تعطى دفعة جديدة للسير للأمام وتخطي المعيقات وتزرع بها روح جديدة، خصوصاً في ظل الاكراهات الكبرى التي تعيشها بلادنا في المجالات الاجتماعية والخدمات التي رفعتها بلادنا من أجل التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، إضافة إلى أن هذه القطاعات وبكل موضوعية تستحود على أكثر من نصف الميزانية العامة للدولة، وبالتالي فإن وضعها يجب أن يكون واضحاً وجلياً على المواطنين.

وأخيراً من موقعنا داخل الأغلبية ورغم وجود اختلالات في هذه الميزانيات التي نعتبرها مشتتة وغياب التوازن في توزيعها، وحيث أن رئيس فريقنا، الأخ المحترم السيد محمد الكوري، طالب في الجلسة العامة المخصصة لمناقشة الجزء الأول بضرورة نهج أسلوب التقائية المشاريع في إطار قطب اجتماعي، وبما أن الحكومة التي نحن جزء منها أخذت هذا الاقتراح بالجدي المطلوبة، حيث اعتبره السادة الوزراء اقتراحاً وجيهاً، لا يسعنا إلا أن نصوت بالإيجاب على مشاريع هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

XX.III- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة الميزانيات القطاعية، التي تدخل في اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية.

1. وزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي:

واسمحوا لي في البداية أن أعبر عن انشغال الاتحاد العام لمقاولات المغرب بما تعانيه أوضاع المنظومة التربوية من اختلالات مزمنة، إذ لا يمكن لأي أحد أن يجادل في إفلاس التعليم في بلادنا، فالحقائق في هذا المجال صادمة. وهناك إجماع وطني على ضرورة استعجالية إعادة النظر في السياسة التعليمية لبلادنا، لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وجعل المنظومة التعليمية قاطرة للتنمية ودعامة للإصلاح وقيم المواطنة وأداة لامتلاك الخبرات والعلوم والتقنيات.

ويأتي الخطاب الملكي بمناسبة ثورة الملك والشعب سواء سنة 2012 أو في سنة 2013 ليضع إشكالية التعليم في موقع الأولوية الوطنية، ويلج على ضرورة إصلاح المنظومة التعليمية وجعل المدرسة العمومية والمؤسسات الجامعية ذات جدوى وجاذبية، خاصة أن التعليم العالي هو بالأساس استثمار في الرأسمال البشري كثرة وطنية استراتيجية

1. قطاع التكوين المهني:

يشكل التكوين المستمر اليوم رافعة أساسية لتقوية وتحسين تنافسية المقاولات الوطنية والركيزة الأساسية للنهوض بالنسيج الاقتصادي الوطني والضامن الرئيسي لتقدم وتطور المقاولات الوطنية، خاصة أمام اقتصاد في نمو متزايد وتحولات تكنولوجية متلاحقة.

والاستراتيجية الوطنية للتكوين المهني التي تم إقرارها سنة 2012 وصادق عليها المجلس الحكومي في يوليوز 2015، هي ثمرة شراكة بناء بين قطاع التكوين المهني والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

هذه الرؤية الجديدة في قطاع التكوين المهني تسعى إلى ملاءمة نظام التكوين المهني مع خاصيات وحاجيات سوق الشغل والتي سيلعب القطاع الخاص دورا مهما في نجاحها. كما تهدف إلى إعادة هندسة التكوين المهني وفق مقاربة قائمة على الكفاءات والتكوين الأولي في الوسط المهني والشراكة بين القطاعين العام والخاص والتكوين المستمر وحكامته وتعزيز عرض التكوين المهني الخاص في تكامل مع العرض العمومي في التكوين وتثمين الجانب المهني من خلال تمفصل أفضل لمكونات نظام التربية والتكوين. كما تقوم هذه الاستراتيجية على تعميم ورفع من عدد المستفيدين من التكوين المهني وتنوع مسالك التكوينات، مما يفرض تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة أكبر عدد ممكن من الحق في التكوين المهني.

لذا، نطالب الحكومة بمضاعفة الجهود من أجل التفعيل الأمثل لهذه الاستراتيجية، خاصة على مستوى تطوير التكوين المستمر، عبر الرفع من عدد المقاولات والأطر المستفيدة وتوسيع مجالاته وإرساء منظومة للحكامة الناجعة تتسم بالمرونة والفعالية، وذلك للنهوض بتنافسية المقاولات.

ب. قطاع الثقافة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في بداية مناقشتي لميزانية وزارة الثقافة، اسمحوا لي أن أتدخل من موقع ممارستي وخبرتي الشخصية باعتباري فاعلة في مجال الثقافة ومتابعة لمختلف التظاهرات الثقافية، وباعتباري أيضا أنني إلى فريق الاتحاد العام للمقاولات، الذي يمثل المنظمات المهنية للمشغلين.

لذلك، فإنني لا أميز بين تطلعاتي الثقافية التي تنتج القيم الحضارية الكبيرة قيم التنوع والتسامح والحرية، وبين ممارستي للمقاولات باعتبارها تنتج فائض قيمة مادي، لكن لا قيمة مادية بدون قيمة ثقافية، فكثيرا ما شكل العامل الثقافي المغلق والمتشدد عائقا كبيرا لتطور المقاولات، وكثيرا ما كانت عوامل الفقر والهشاشة الاجتماعية عاملا لاندثار ثقافات وقيم كبيرة، والنتيجة في النهاية هي تدمير الإنسان والإنسانية.

ونحن في الاتحاد العام للمقاولات بالمغرب في حاجة إلى قيم ثقافية لمجتمع منفتح مبدع ومبتكر قادر على المبادرة وذلك لن يتأتى إلا بخدمة الثقافة والفن والإبداع، كما أننا في حاجة إلى مقاولات تخدم المجتمع المغربي وتساهم في تنميته المادية واللامادية.

السيد الرئيس،

بهذا المنظور نناقش اليوم الميزانية القطاعية لوزارة الثقافة، من موقع فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، منطلقين من مقارنة تعتمد مبادئ دستورية تضمن الحق لكل مواطن ومواطنة في الثقافة، ويكفل الدستور للمبدعات والمبدعين حرية الفكر والإبداع وتمكين الفاعلين الثقافيين من الدعم المناسب لإنجاز أعمالهم وترويجها. وسأركز في هذه المناقشة على محورين يتعلقان ب:

- سياسة القرب؛

- ودعم الإبداع والمبدعين.

أولا: فيما يتعلق بسياسة القرب (البنيات التحتية والتجهيزات (l'infrastructure et Equipements) هناك مشاريع مهمة جدا لإحداث المساح والمنشآت والمكتبات والمراكز، لكن التساؤل الكبير هو هل للوزارة تصور واضح لتدبير هذه المرافق؟ والحال أن هناك فضاءات موجودة حاليا لا تتوفر على موارد بشرية ولا على ميزانيات للتسيير والتدبير والتنشيط الثقافي؟

ثانيا: فيما يتعلق بدعم الإبداع والمبدعين، هناك إشكالية كبيرة بالمغرب، السيد الوزير، هل تتوفر على إحصائيات دقيقة للمهن الإبداعية والفنية؟

- كم عدد العاملين في هذا القطاع؟

- ما هي أوضاعهم الاجتماعية؟

- أي إطار قانوني يضمن لهم الحماية الاجتماعية والقانونية؟

علينا أن نتوفر على المعطيات الكمية للمجمع الإبداعي ببلادنا، كم عدد الكتاب؟ السينمائيين؟ الممثلين؟ الموسيقيين؟... وما هي المعايير المعتمدة في الدعم؟

من هنا نطالب الحكومة بالرفع من ميزانية وزارة الثقافة. كما نطالب وزارة الثقافة بوضع إستراتيجية ثقافية واضحة قادرة على تثمين المنتوج الثقافي وترويجه، استراتيجية تمكن من الترويج لثقافة التنوع والتسامح، استراتيجية تمكن من تحويل الثقافة إلى رافعة للتنمية.

كما ينبغي أن تحقق التكامل والالتقائية مع قطاعات حكومية أخرى (التعليم، السياحة، الشباب، الاقتصاد...). كما لا بد من تجاوز النظر إلى الثقافة كقطاع ثانوي وترفع فكري لا قيمة له أمام متطلبات الحياة. فالمجتمعات التي نالت حظها من الحضارة الإنسانية هي تلك

الثقة لتطوير النمو الضروري لخلق فرص شغل مناسبة ومستدامة. ومن البديهي أن هذا الورش الهام يجب أن ينخرط فيه كل الفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين.

إن الاتحاد العام لمقاولات المغرب ينطلق من تميمه للحوار الاجتماعي المباشر، ويسعى إلى تحقيق تعاقد اجتماعي جديد عادل من حيث الحقوق والواجبات بين كافة الأطراف المعنية، تعاقد يصبح فيه الحوار المباشر الدائم قاعدة التحول الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع المغربي.

وجدير بالذكر أن الاتحاد العام لمقاولات المغرب كان قد وقع إلى جانب ثلاث نقابات: الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للشغل، ميثاقا اجتماعيا من أجل تنافسية مستدامة وعمل لائق، ويتضمن التزامات من الطرفين لتعزيز تنافسية المقاولات وحماية حقوق العمال والمستخدمين. ونتمنى أن ننجح سويا في إنشاء نموذج اجتماعي جديد، باستطاعته تدبير النزاعات والوقاية منها ومواصلة التشاور وتعميق التفكير في ميكانيزمات وقواعد ممارسة حق الإضراب.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

هذه بعض الأفكار والمقترحات التي بسطناها أمامكم في حدود الوقت المخصص لفريقنا، نتمنى أن تجد صدى لدى الحكومة وأن تتفاعل معها بإيجاب.

والسلام عليكم.

XX.IV- مداخلة الفريق الاشتراكي، في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لمناقشة الميزانيات، التي تندرج ضمن اختصاصات لجنة التعليم والشؤون الثقافية الاجتماعية، وهي قطاعات بحكم طابعها الاجتماعي تقتضي مساءلتها وفق مقاربة مندمجة مادامت غاياتها القصوى والمشاركة تروم النهوض بالأوضاع الاجتماعية للمواطن المغربي.

إن كل مغربي غيور على بلده، لا يمكن أن يقبل أن يحتل المغرب مرتبة متدنية وغير مشرفة في السلم الدولي للتنمية، لأن وطننا بتاريخه وحضارته وقيمه وموارده البشرية جدير بموقع ينسجم وهذه

التي اعتبرت الثقافة مكونا أساسيا وعنصرا حاسما في التقدم، وبالتالي لا بد أن نتجاوز وضع الثقافة في آخر اهتمامات السياسات العمومية.

فقد أثبتت التجارب أن مهرجانات ثقافية كبيرة تكون لها آثار واضحة على المداخيل المحلية للجماعات وحتى على الصعيد الوطني، إذا ما ارتبطت الثقافة بالإنعاش السياحي، وتم التركيز على السياحة الثقافية. نحن اليوم نراهن على التكامل بين الثقافي والمقاولاتي.

السيد الرئيس،

هذه فقط إشارات وتساؤلات، أهداف من ورائها إلى خلق عوامل لتأسيس منظور جديد للثقافة، قائم على مفهوم سلاسل إنتاج القيمة تمهيدا لصناعة ثقافية تسهم في المجهود التنموي لبلادنا.

على الحكومة، اليوم، أن تفكر في الإعفاء الكلي للمقاولات العاملة في الحقل الثقافي من الضريبة في أفق عشر سنوات بهدف مساعدة هذه المقاولات على الاستثمار وتوسيع وتنوع أنشطتها والتفكير في صيغ شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص للنهوض بالأنشطة والمهن الثقافية والإبداعية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

للثقافة تأثير مباشر على المواطن وتساهم في تطوير العقلية، لكن للثقافة أيضا ارتباط بالهوية الوطنية وتاريخ الإنسان المغربي، وكذلك للثقافة دور كبير في التنمية المحلية والجهوية والوطنية. وبلادنا تتميز بتنوع مكوناتها الثقافية واللغوية والإثنية، انطلاقا من انتمائها المتعدد الأبعاد إلى الحضارة الإسلامية والأمازيغية والعربية والإفريقية والمتوسطية والعربية والأندلسية. ولهذا فالحكومة مسؤولة عن تعريف المواطنين بتراثهم وبغنى وتعدد مصادره، مسؤولة عن الحفاظ على الرأسمال الرمزي للمغاربة وتطويره وإغنائه.

2. وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:

يشكل تحسين مناخ الأعمال عنصرا أساسيا في تطور الاستثمار وتحفيز المقاولات على تحقيق النمو الاقتصادي. لكن بالرغم من المجهودات المبذولة، فإن مناخ الأعمال تواجهه مجموعة من المعوقات والعراقيل. وسأطرح في هذا السياق إشكالية ما فتئت تهدد استقرار وتنافسية المقاولات المغربية وهي إشكالية تنظيم بعض الإضرابات التي تضرب بمصالح المقاولات ويكون لها انعكاس سلبي على مناصب الشغل، من تم نطالب الحكومة بالتسريع بإخراج القانون التنظيمي الذي يحدد شروط وكيفية ممارسة ممارسة الإضراب يخلق نوعا من التوازن بين الحق في الإضراب والحق في مزاولة العمل وإعطاء مجال أكبر لتنظيم المفاوضات واللجوء إلى آليات الوساطة والتحكيم والمصالحة بدل اللجوء رأسا إلى الإضراب.

لقد أن الأوان لإعطاء إشارة قوية للفاعل الاقتصادي ومنحه

السيد الرئيس،

يعتبر الحق في الصحة من الحقوق الأساسية للإنسان، ورغم ما اتسم به الوضع الصحي الحالي ببلادنا من مكتسبات وإصلاحات، إلا أننا نلاحظ أن حكامه القطاع الصحي لازالت تعاني مجموعة من الاختلالات، إذ تبرز أغلب الدراسات المرتبطة بالسياسة الصحية وكذا التقارير الوطنية والدولية.

إن هناك مجموعة كبيرة من النقائص تعاني منها المنظومة الصحية نسرد منها مايلي:

- طابع اللامساواة على مستوى البعد الخدماتي الصحي؛

- غياب سياسة حقيقية تنسم بالنجاعة والكفاءة اللازمين على مستوى تدبير الموارد البشرية، مما ينتج عنه التوزيع غير المتوازن لممتني الصحة عبر تراب المملكة؛

- اختلالات بنيوية تمنع توفير الخدمة الصحية وفق ما تنص عليه المواثيق الدولية؛

- ناهيك عن مظاهر الفساد والابتزاز التي تطغى على المصحات الخاصة والتعاضدية العامة وهذا يظهر في تقرير المتفشية العامة للمالية؛

- وإذ نوه بارتفاع الاعتمادات المخصصة لهذا القطاع أزيد من 14 مليار درهم برسم سنة 2016، فإننا نأمل أن تنعكس هذه الزيادة في مواصلة تحسين خدمات القرب وتوسيع العرض الصحي وضمان جودته ومراجعة التعجيل بإحداث هيئة مستقلة لتدبير نظام RAMED وتبسيط مساطر الاستفادة منه للعمل على تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية للصحة؛

- إعادة النظر في طريقة تسيير المستشفيات، وتحديث قطاع المستعجلات وتخليق هذا المرفق بطريقة تصون كرامة المرضى والوافدين عليه.

السيد الرئيس،

على مستوى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، فإننا نشيد بالمؤشرات الايجابية التي عرفها هذا القطاع، سواء من ناحية الميزانية المرصودة له والتي عرفت تحسنا أو من ناحية الكثير من المستويات أو العديد من المنجزات، التي ترجمت على أرض الواقع، من قبل نظام التامين الصحي الذي يستفيد منه 260.000 طالب وبرنامج لוחتي الذي يستفيد منه 285.000 طالب، ارتفاع عدد الممنوحين من 285000 إلى 330000 طالب بزيادة 15.8%، بالإضافة إلى التحسن الذي عرفه عدد الطلبة المسجلين.

ورغم الجهود المبذولة والمنجزات المسجلة، فلازال هذا القطاع يحتاج إلى المزيد من الفهم العميق لوضعية التعليم العالي والبحث العلمي وتوفير إرادة قوية للتغيير عند كل الشركاء، حتى يتحقق الإشعاع

التراكمات، لذلك فإننا، وانسجاما مع قيمنا ومواقفنا الثابتة في الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، لن نتوانى في الدعوة والعمل على مناهضة الفساد الذي ينتعش من سيادة منطق اللاعقاب.

كما ندعو لمحاربة نظام الامتيازات، لأننا لا نقبل أن يموت أطفالنا في أنفكولا وشيوخنا في أبواب المستشفيات، ولا نرضى أن يشرذ أطفالنا في الشوارع، في الوقت الذي تراكم فيه زمرة من المغاربة أمولا طائلة في ظل نظام تحكمه الامتيازات بدل المساواة والعدالة الاجتماعية،

كما لا نقبل أن يعتصم شبابنا الحامل للشواهد مقابل مرضى يموتون الما وأطفالا يكسدون في الفصول الدراسية، بل ومنهم من لا يجد مقعدا دراسيا، علاوة على أزيد من 400 ألف تلميذ يعانون من الهذر المدرسي، مما يقتضي فتح باب النقاش واسعا بخصوص منهجية تدبير مواردنا البشرية التي تعتبر الرأسمال الأمثل لكل تنمية.

السيد الرئيس،

لن أفصل في معضلات التعليم والتكوين في بلادنا، إذ يعفينا تشخيص جلاله الملك لاختلالات هذا القطاع، ولكن لا بد من التشديد على ضرورة حماية المدرسة العمومية وتجويد خدماتها ومنتوجها.

لن نفصل في واقع الهشاشة البنيوية التي يعاني منها قطاع الصحة، قطاع يتطلب إعادة النظر في السياسة الحكومية برمتها، والتي ساهمت بقوة في تعميق ضعف الخدمة الصحية واستشراء الخصاص على كافة المستويات، بنايات الاستقبال، الموارد البشرية، من أطباء ومهن طبية وشبه طبية، ومشاكل التأهيل والتجهيز والتمويل بالأدوية، مما أنتج وضعا مزريرا فشلت الحكومة في تجاوزه أو على الأقل في اقتراح حلول من شأنها النهوض بهذا القطاع الحيوي.

فكيف إذا سننتظر من الحكومة أي جديد في ميزانيتها، وهي لا تتوفر على أي رؤية واضحة المعالم لإصلاح قطاعات الصحة وغيرها من القطاعات الحيوية؟ وكيف سننتظر أي جديد في ميزانية حكومة يقول رئيسها أمام الملأ بأنه على الدولة أن ترفع يدها عن قطاعي التعليم والصحة؟ مع أن المغاربة يدفعون الضرائب كل يوم ليحصلوا على خدمات عمومية في المستوى، ويصدمون كل يوم بواقع أسود.

XX.V- مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة التعليم والشؤون الثقافية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة لتقديم مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لمناقشة قانون المالية على مستوى السياسات العمومية الموجهة للقطاعات الاجتماعية.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون المحترمون،
الحضور الكريم،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة القطاعات المرتبطة برئاسة الحكومة والوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكمة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ووزارة الاقتصاد والمالية.

السيد الرئيس،

نعتبر في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية مناسبة دراسة مشروع قانون المالية لقاء سنويا مهما لممارسة دورنا التشريعي والرقابي وتقييم السياسات العمومية كمجلس أساسي في النظام البرلماني ببلادنا، وأود باسم فريقنا بداية أن أشكر السيد وزير الاقتصاد والمالية على العرض القيم والطريقة التي قدم بها مشروع القانون وعلى الوثائق المصاحبة له مما سهل علينا الاطلاع على مجموعة من المعطيات، كما لا تفوتنا الفرصة لنؤكد أن مسؤولياتنا ومهامنا الدستورية في التشريع والمراقبة تفرض علينا أن نكون معارضة استقلالية وطنية صادقة، تنصح وتعارض عندما تتطلب مصلحة الوطن ذلك، وتدعم وتؤيد عندما يتطلب الأمر ذلك.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2016 لا يختلف عن سابقه. ولم تستحضر الحكومة كونه آخر آلية مالية متاح لها لتطبيق التزاماتها في البرنامج الحكومي، وما هي خطتها لاستكمال ما تبقى منه خلال الشهر القليلة المتبقية؟

إننا، في الفريق الاستقلالي، وبعد تقييم موضوعي للقوانين المالية التي تم اعتمادها في عهد هذه الحكومة، نسجل بكل أسف أنها تتسم بالتقصير والتخفي وراء مضامين الخطب الملكية، دون بذل الجهود القمينة بتفعيلها وترجمتها إلى أهداف نوعية وكمية تترجم في برامج مشاريع مندمجة، واضحة البرمجة من حيث الزمن والمكان وآليات التتبع والتقييم والتقويم، فلجأت إلى الاكتفاء بالعمل على تنزيل مشاريع قطاعية متناثرة، منعدمة الارتباط، دون أن تكون مضمنة في مخطط متوسط المدى يضمن التناسق والإيجابية في الأثر وتنفيذ الأهداف المنتظرة في مختلف البرامج والاستراتيجيات الهيكلية، بل والأكثر من ذلك لا نفهم لماذا لم تستطع الحكومة ضمان تنفيذ مجموعة من البرامج والاستراتيجيات، التي انطلقت مع الحكومة السابقة بنفس الوثيرة، ونذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: مخطط المغرب الأخضر وبرنامج الرميذ ومخطط المغرب الأزرق ومخطط أليوتيس ومخطط المغرب الرقمي ومخطط إقلاع للصناعة وغيرها كثير. كما نسجل أن الحكومة لازالت مستندة إلى نموذج تنموي أظهر محدوديته في احتواء وتجاوز المعضلات الاقتصادية والاجتماعية الكبرى، على امتداد

والريادة للجامعة المغربية وطنيا ودوليا، وبالتالي التسريع بإخراج المراسيم التطبيقية إلى حيز الوجود كالمرسوم المتعلق بالوكالة الوطنية لتقييم التعليم العالي والبحث العلمي، والذي كان من الفروض أن يصدر بمجرد المصادقة عليه من طرف البرلمان

أما بخصوص البحث العلمي فإنه يشهد هو الآخر العديد من الاختلالات، نجملها في النقاط التالية:

- غياب إستراتيجية وطنية لتحسين البحث العلمي؛

- غياب آليات التنسيق بين القطاعات الوزارية؛

- انعدام المقاربة التعاقدية بين الوزارة والجامعة حول احتياجات كل جامعة؛

- ضعف التمويل الذي يعتبر أكثر معيقات البحث العلمي والذي يتطلب البحث عن مصادر تمويلية أخرى كالقطاع الخاص والمؤسسات العمومية الأخرى؛

- السعي إلى عدم تكرار أخطاء الماضي بترك الطلبة المتميزين في مختلف العلوم عرضة للاستقطاب "العشوائي" من طرف جامعات ومراكز أبحاث أجنبية؛

- وبما أن العلم لا يؤمن بالحدود فهذا لا يمنع المشرفين عليه من وضع آليات تنظم وتقن حركية الباحثين لأن هذا المعطى ستكون له انعكاسات ايجابية إذ ما ثم اعتماد تأطير مشترك لهؤلاء الباحثين الشباب يساهم فيه المغرب والمؤسسات المضيفة وهي الوسيلة المثلى لتحويل كفاءاتهم نحو زملائهم في المغرب وبالتالي إبراز مساهمة الباحثين المغاربة.

السيد الرئيس،

لا يمكننا أن نغض الطرف على الجهود التي بذلت في قطاع الاتصال وما حصل على مستوى توسيع وتأهيل مكونات القطب العمومي، إلا أن هناك مجموعة من الإكراهات التي تحول دون تطويره.

لهذا، نتطلع إلى بذل جهودات كبيرة للرفع من مستوى أداء قنوات القطب العمومي، وحسن تنزيل دقاتر التحملات.

إن حرية الصحافة والإعلام يتجاوز الإطار الضيق الذي يتم حصرهما فيه، لأن ممارسة الحرية لا يمكن أن يتم بشكل جدي، إلا إذا توفرت مجمل الشروط من ضمانات لحرية التعبير واحترام التعددية السياسية والثقافية والإيدولوجية وتوفير الحق في الحصول على المعلومات والمعطيات.

XX.VI- مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في

مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة

المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد الرئيس المحترم،

الوضع الإقليمي المتقلب، لكننا اليوم أمام سنة بمعدل نمو جيد ضعيف. وهكذا نسجل غياب التدابير اللازمة والعملية لتحقيق استراتيجية الانبثاق الصناعي وتحسين حكامته تدير مختلف السياسات القطاعية، مع تجاوز معيقات التجانس التي تعاني منها والرفع من الانسجام والالتقائية بين مختلف البرامج.

كما أن الحكومة لم تقترح أية تدابير حقيقية لتشجيع المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة وتشجيع إدماج القطاع غير المهيكل في الدورة الاقتصادية.

لكن مشروع قانون المالية جاء فارغا ودون محتوى اقتصادي واجتماعي. فغاب التصور الاقتصادي وغابت السياسة الضريبية الملائمة عن مشروع قانون المالية لهذه السنة.

السيد الرئيس،

إن تقلص الضغوطات على الحسابات العمومية بفعل القرارات المكلفة اجتماعيا، التي اتخذتها الحكومة واستفادتها من عوامل خارجية غير مسبوقه (انخفاض أسعار المواد الطاقية، هبات دول الخليج، انتظام التساقطات...)، لا يمكن أن تخفي علينا أن الحكومة، وبدل إبداع حلول تتطلبها المرحلة الدقيقة التي يجتازها الاقتصاد الوطني، لجأت إلى الحلول السهلة لتمويل أنشطتها مما أدى إلى إغراق البلاد بالمدىونية.

وهكذا، فمعدل مدىونية الخزينة وحدها ارتفع إلى حوالي 63.4% سنة 2014 مقابل 47.3% سنة 2008، فيما المدىونية الخارجية العمومية قفزت إلى أكثر من 30% بدل 19% سنة 2008. ومن المنتظر أن تتفاقم هذه المؤشرات عند نهاية هذه السنة.

وبفعل هذه السياسة أصبحت خدمة الدين تشكل عبئا حقيقيا على ميزانية الدولة، حيث يتوقع المشروع أكثر من 28 مليار درهم كفوائد وعمولات، أي بارتفاع أكثر من 40% من المستوى المسجل عند نهاية 2012.

وأخذا بعين الاعتبار استهلاكات الدين المتوسط والطويل الأمد المحددة في إطار المشروع في حوالي 41 مليار درهم، فإن تكاليف خدمة الدين المتوقعة سنة 2016 تتجاوز 69 مليار درهم أي أكثر بكثير من اعتمادات ميزانية الاستثمار المتوقعة، مما يجعل ميزانية الدولة رهينة في يد سياسة الاقتراض المفرط، ويعرض الدين العمومي لخطر الاستدامة الطويلة الأجل، باعتبار أن الحكومات اللاحقة ستكون ملزمة بالاستدانة ليس لإنعاش الاستثمار ولكن لتسديد فقط فوائد وعمولات الدين.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص الإصلاح الجبائي: فإننا نسجل التباطؤ الكبير للحكومة في تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات والاكتفاء

السنوات السابقة، مما يفسر بوضوح ضعف نسبة النمو، واستفحال ظاهرة البطالة لدى الشباب المكون والحامل لشهادات عليا، والمتمثلة أيضا في استدامة الأوضاع المتردية لقطاعي التعليم والصحة.

السيد الرئيس،

ونحن في خضم مناقشة قانون المالية لا يسعنا، ومن باب الإنصاف، إلا أن نثمن الدور الاستراتيجي الذي تضطلع به المندوبية السامية لتخطيط في إعداد التقارير الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والديمغرافية، يمكن صاحب القرار من تملك رؤية استراتيجية للمستقبل. لكن هذا لا يمنعنا من التأكيد على العمل على توفير آلية موحدة لتقديم المعطيات الاقتصادية لتفادي تضارب وتناقض الأرقام والمعطيات الاقتصادية، بين الحكومة وباقي المؤسسات المهتمة.

السيد الرئيس،

لا يخفى أنه بإحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. أصبح المغرب يتوفر على مؤسسة تضطلع اليوم بدور هام في تقديم الاستشارة العمومية وتوفير الرؤية لمؤسسات الدولة بشأن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصبح هذا المجلس، بالإضافة إلى الدراسات التي يعدها مؤسسة اقتراحية، حيث لا بد من الإشادة بمساهمته القيمة في إبداء الرأي في مجموعة من القوانين التي أحالتها مؤسستنا عليه خلال السنة المنصرمة كمشروع القانون رقم 12.81 المتعلق بالساحل والقانون الإطار رقم 13.97 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، ومشروع القانون رقم 14.80 المتعلق بالمؤسسات السياحية والأشكال الأخرى للإيواء السياحي والدراسة المتعلقة بالتوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة. ولا يفوتنا أن ننوه بالتقارير التي أعدها خصوصا ما يتعلق بالأشخاص المسنين بالمغرب، والتقرير حول إدماج مخاطر التغيرات المناخية في السياسات العمومية.

السيد الرئيس،

إن الخطوات الجريئة التي اتخذتها الحكومة في ما يتعلق بتحرير قطاع النفط واعتمادها للمقاييس يدفعنا إلى مطالبة الحكومة، وخصوصا الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، إلى توخي الحذر والحيطه الشديدين كي لا يقع المواطنون ضحية مضاربات قد تقع في هذا القطاع الحيوي، وهي مطالبة أيضا بالتتبع الكفيل بحماية المغاربة من الشركات المفوض لها في قطاعي الماء والكهرباء.

السيد الرئيس،

إن مضامين مشروع قانون المالية 2016 يصيبنا بالدهشة والاستغراب، حيث إنه خال من أية تدابير تحفيزية تفيد التوجه نحو تحريك عجلة الاقتصاد المتوقفة. فلولا السنة الفلاحية الاستثنائية ولولا بداية تعافي اقتصاد شركائنا الأوروبيين واستفادة سياحتنا من

يمكننا الحديث عنها دون استحضار السياق العام لمشروع قانون المالية لسنة 2016.

إن مقاربتنا لمشروع قانون المالية لسنة 2016 هي مقارنة مؤطرة بمنطق القوة الإقتراحية المثمنة لما هو إيجابي، فهو مشروع يؤكد استمرارية الحكومة في ترسيخ البعد التضامني والتكافلي في السياسات العمومية، من خلال تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية ومواصلة دعم البرامج الاجتماعية، ومن هنا نؤكد انخراطنا وتفاعلنا الإيجابي مع الأهداف المسطرة في هذا المشروع والرامية إلى استعادة التوازنات المالية وتمنيح الاقتصاد الوطني واستعادة الثقة فيه، حيث تقلص عجز الميزانية من 7.2% سنة 2012 إلى 4.9% سنة 2015 في أفق تقليصه إلى 3.5% سنة 2016، إضافة إلى ترسيخ الإصلاحات الكبرى التي قامت بها الحكومة والتي مكنت المغرب من وقف نزيف المالية العمومية التي عانى منها المغرب لعدة سنوات.

السيد الرئيس،

إننا في الفريق الحركي نثمن التنزيل السليم لمقتضات دستور 2011 بما فيها القانون التنظيمي للمالية وإقرار الجهوية المتقدمة، وذلك عبر تفعيل الآليات الميزانية لتزليلها من خلال إدراج البعد الجهوي لميزانية الدولة، وذلك بتضمين القانون المالي للإجراءات الضرورية لدعم الجهات والجماعات الترابية في مجال التنمية القروية، خاصة وأن الخطاب الملكي الأخير وضع القواعد والمبادئ الرئيسية في هذا المجال، فالحكومة مدعوة إذا إلى إنجاح هذا الرهان التنموي بتضافر جهود القطاعات الحكومية ومجالس الجهات وباقي الجماعات الترابية لإنجاح هذا الورش الوطني الكبير عن طريق المواكبة والدعم واستحضار البعد الجهوي في توزيع البرامج الاستثمارية.

من جانب آخر، وعلى الرغم من نضج النموذج التنموي المغربي ومناعته، فإنه لا يزال يواجه محدودية قدراته في بناء الاقتصاد المغربي الذي لازال في حاجة ملحة إلى تحسين مستوى النمو يخلق فرص الشغل اللائق وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية والتي تؤثر سلبا على مجال التنمية البشرية، إلا أننا ورغم كل هذه العوائق يمكننا الجزم على أن قانون المالية لسنة 2016 جاء لتثبيت ملامح وركائز نموذج تنموي مغربي يبني على تعزيز الطلب الداخلي بمكوناته الاستهلاك والاستثمار، من خلال مواصلة دعم القدرة الشرائية وتعزيز الاستثمار، مع تنويع روافد النمو بالتركيز على التصنيع وتطوير الإستراتيجيات القطاعية والانفتاح على أسواق جديدة، انسجاما مع التوجهات الملكية السامية، كدول إفريقيا جنوب الصحراء ودول الخليج والصين والهند وروسيا وبعض الدول الصاعدة، إضافة إلى تفعيل الإصلاحات الهيكلية والبنوية كإصلاح نظام المقاصة وإصلاح القطاع المالي وإصلاح العدالة.

وبالموازاة مع ذلك، فإننا في الفريق الحركي نشيد بمجهودات الحكومة في اتخاذها مجموعة من التدابير لدعم الاستثمار العمومي

بتدابير تجزئية، حيث تفتقد الحكومة إلى رؤية واضحة لتنفيذ الإصلاح بما يوفر الوضوح الكافي للفاعلين.

وبقدر ما نقدر اتخاذ الحكومة لبعض التدابير الجبائية المقترحة في هذا المشروع والساعية إلى تعزيز العدالة الجبائية، بقدر ما نتأسف على افتقار المشروع لإجراءات بنوية من شأنها إدماج القطاع غير المهيكل وعقلنة النفقات الجبائية والرقى بالسياسة الجبائية إلى أداة اقتصادية حقيقية تخدم تنافسية الاقتصاد الوطني، وتسهم في توسيع الوعاء الضريبي حيث إن 2% من الشركات فقط تؤدي ما يقارب 80% من الضريبة على الشركات، في حين لا يتجاوز عدد الشركات التي تؤدي الضرائب ولها تعريف ضريبي حوالي 170 أو 180 ألف وحدة.

السيد الرئيس،

على الحكومة اليوم أن تعي أنه لا حل مستديم لإشكالية عجز الميزانية إلا بوضع تصور اقتصادي ناجع، يهدف إلى إرجاع الاقتصاد الوطني إلى مساره التنموي الذي شهدته خلال العشرية الأخيرة، حتى تعود المداخل الجبائية إلى وتيرتها التصاعدية.

لقد أصبح من اللازم على الحكومة الإسراع بوضع خطة طريق ناجعة لتنمية المداخل الجبائية عبر تعزيز تحصيل أموال التهرب والغش الضريبي وتقوية المراقبة الضريبية وتقليص الإعفاءات ووضع إستراتيجية لإنعاش الاقتصاد ودعم الاستثمار.

فبلادنا مطالبة، إن أرادت الخروج من البوتقة التي تتواجد فيها، الاتجاه نحو التأسيس لنموذج اقتصادي تنموي جديد، مبني على تقوية القطاعات الإنتاجية الموجهة للتصدير، عبر تدعيم الأقطاب التنموية وتقوية البنيات الصناعية في مهن المغرب العالمية والرفع من تنافسية المنتجات الوطنية، والعمل على تطوير وتحسين مناخ الأعمال، ليس على الورق بل بالممارسة في الواقع.

شكرا لحسن إصغائكم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

XX.VII- مداخلة الفريق الحركي في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

باسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي لمناقشة الميزانيات الفرعية، التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، للتعبير عن تصورنا وإبداء ملاحظتنا حول هذه القطاعات والتي لا

المحدودة التي رصدت في هذا المجال، فإصلاح أنظمة التقاعد أصبح أمرا ضروريا ومستعجلا، حيث إن عجز نظام المعاشات المدنية المبرمة لدى الصندوق المغربي للتقاعد سيصل إلى مجموعه 135 مليار درهم في أفق سنة 2023، مما يهدد بعجز سيوقفه عن أداء المعاشات وأن كل يوم يتأخر فيه الإصلاح يكلف 60 مليون درهم من قيمة تفاقم الدين المتعلق بنظام المعاشات المدنية.

وفي هذا الصدد، فإننا ندعو الحكومة لمواصلة نهجها التشاركي والتحاورى مع النقابات، على ضوء مقترحها ومقترح المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من جهة أخرى.

السيد الرئيس،

يعتبر إصلاح منظومة الضرائب من الإصلاحات الهيكلية الكبرى، لكن نظامنا الجبائي المغربي في ظل الظروف الحالية يعاني العديد من النقائص والإشكالات التي أشارت إليها المناظرة الأخيرة حول الجبايات، ودعت لإصلاحها فالنظام الجبائي المغربي يتواجد في قلب معادلة التوازنات الماكرو اقتصادية، حيث أن العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة للدولة ليس بمنأى عن النظام الجبائي، فالموارد الجبائية تمثل ما يزيد عن 80% من الموارد العادية للميزانية العامة للدولة، لذلك وجب الوقوف على النقائص والاختلالات التي يعاني منها هذا النظام، نذكر منها: تنامي الغش والتملص الضريبيين، في ظل محدودية إمكانية الإدارة الضريبية في المراقبة، نظرا للعدد الضئيل وغير الكافي للمفتشين لتغطية مختلف نشاطات الملتزمين. وارتباطا بما سبق، فإننا نثمن التقرير الذي أصدره قضاة المجلس الأعلى للحسابات لسنة 2015 حول الجبايات المحلية والذي وضع الأصبغ على كثير من النقائص، سواء على مستوى الوعاء والتحصيل الضريبيين، أو تلك المتعلقة بظاهرة الباقي استخلاصه التي تمهش جسم وخزينة الجماعات الترابية، أو تلك المرتبطة بالتحقيق والمراقبة الجبائية، وكذلك النظم المعلوماتية، وبنيات الاستقبال والإعلام.

إن واقع نظامنا الجبائي المغربي وتحديات المغرب الاقتصادية والاجتماعية تستوجب العمل على إصلاح نظامنا الجبائي المغربي حتى يضطلع بمهامه الكامنة في المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تنزيل توصيات المناظرة الوطنية حول الجبايات لسنة 2013 التي انعقدت بالصخيرات، والتي تضمنت عدة برامج وأهداف من ضمنها ضرورة إيجاد توازن في هيكلية الموارد الجبائية بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، قصد تحقيق العدالة الضريبية المنشودة والحد التدريجي من الاختلالات التنافسية الناتجة عن تعدد النفقات الضريبية والإعفاءات التي تستفيد منها بعض القطاعات، مع ضرورة مراجعة وعاء الضريبة على الدخل للأخذ بعين الاعتبار القدرة الاستيعابية للأشخاص الذاتيين، قصد تحقيق العدالة الجبائية وكذا ضرورة وضع منظومة جبائية فعالة لزجر الغش الضريبي، وذلك باتخاذ

وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخاص ودعم المقاول، نتج عنه تحسن جاذبية بلادنا للاستثمارات الأجنبية المباشرة بما يناهز 23% وتقدم المغرب في مجال تحسين مناخ الأعمال بـ 5 درجات وحقق المرتبة 75/189 في الترتيب العالمي حسب تقرير البنك الدولي لرسم سنة 2016، أي بحصول تقدم بـ 21 درجة مقارنة مع سنة 2012، بالإضافة إلى تقدمه بـ 5 درجات في مؤشر التنافسية العالمية، وتصنيف المغرب كبلد وحيث في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط الحاصل على مؤشر إيجابي (+20) للثقة الاقتصادية من طرف المنظمة الدولية لاستطلاعات الرأي.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

لا يفوتنا، ونحن في محطة مناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية، أن نثمن عاليا التوصيات المهمة التي وردت في تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول التوزيع المجالي للاستثمار العمومي في أفق الجهوية المتقدمة، رغم محدودية وسائل العمل وقلة الأطر العاملة بهذا القطاع.

إن خصوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي تطرح عليه تحديات كبيرة على مستوى تفعيل أدواره الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والتي أبرزها السيد رئيس المجلس، خصوصا بعد إعداد مجموعة من التقارير، والتي نلاحظ من خلالها أن المجلس يعرف نقصا كبيرا في التواصل مع كافة أطراف المجتمع المغربي، حيث لا يصل عمل المجلس لكل شرائح المواطنين.

إن تركيبة المجلس الاقتصادي المتنوعة تترجم التعددية والتنوع اللذان يميزان المجتمع المغربي، ولضمان ديمومة قيمه المضافة، فإنه مدعو اليوم للقيام بعمليات تقييمية دائمة لعمله ولأنشطته، من أجل قياس مدى فعاليته ونجاعته واستجابته لدفتر التحملات المنوطة به بفعل القانون وفق ما هو منتظر منه من طرف صاحب الجلالة ومن طرف كافة مكونات الشعب المغربي.

فالمجلس إذا محاط بمشاكل وتحديات كثيرة، لذا يجب تحفيز الأطر العاملين بالمجلس من أجل البديل والعطاء بحيوية أكثر، فالحكومة مدعوة إلى رفع الميزانية المرصودة لهذا المجلس مع تخصيص مناصب مالية إضافية حتى يرقى لمستوى المهام المنوطة به ويصمد أمام التحديات المحيطة به.

أما بالنسبة لإصلاح أنظمة التقاعد، فإننا نشيد بالمجهود المالي للدولة في هذا المجال، لكن يبدو أن آلية المصاحبة والمراقبة أصبحت تشكل ضرورة ملحة أكثر من أي وقت مضى، لاسيما وأن الإشكال سوف يطرح بحددة في أفق نهاية السنة الحالية نظرا للإحتياجات

XX.VIII- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة أطر الوزارة المحترمون،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك برسم قانون المالية 2016 وهي فرصة للتعبير عن تصورنا التقني والاقتراحي إزاء الأوراش القطاعية الرامية إلى النهوض بالبنية التحتية الوطنية، تأكيداً لمبدأ الإسهام البرلماني في حسن تدبير الملفات الإستراتيجية بقطاع التجهيز والنقل.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن الحكامة الجيدة تعتبر السبيل الأجدى لقطف ثمار البرامج الإصلاحية. على أساس الحرص على اتباع منهجية الشراكة في تنزيل وأجراء المخططات الإستراتيجية والتشبت بالانفتاح على جميع المعنيين بالقطاع خاصة القطاع الخاص، من أجل الحصول على التعبئة الضرورية، لما فيه من نجاعة في تنفيذ المشاريع المهيكلية. كما أن التدبير الجيد يقتضي الرفع من نسبة إنجاز ميزانية الاستثمار والسهر على تكثيف عمليات المراقبة البعدية على المشاريع المنجزة في الوسطين الحضري والقروي، باعتبارها طريقة لفرض احترام عملية الإنجاز وفق الضوابط المسطرة في دفاتر التحملات، علاوة على القيام بإنجاز الدراسات القبلية الكاشفة عن نطاق الفعالية المؤسساتية للمشاريع المبرمجة.

في جانب متطلبات السلامة الطرقية، نؤكد على تكثيف الجهود الوطنية من أجل التصدي لآفة حوادث السير ببلادنا، التي تؤثر الأرقام على ارتفاعها وتضخمها، مما يقتضي إقرار مقاربة شمولية تتداخل فيها جميع الجوانب التنظيمية والقانونية واللوجيستكية والتحسيسية، في هذا الصدد نؤكد على ضرورة الانكباب على مراجعة مقتضيات مدونة السير وفق الأساس التشاركي والإكثار من وسائل التشوير وتثقيف المراقبة على مؤسسات الفحص التقني وإدماج أدبيات السلامة الطرقية في البرامج التعليمية، ليتربى عليها النشء الصاعد وإجراء تقييم شامل لتجربة اللجنة الوطنية للوقاية من حوادث السير لتحديد مصيرها المؤسساتي انطلاقاً من قيمتها المضافة مجتمعيًا.

السيد الوزير،

إن المسؤوليات والمهام الهيكلية المسندة لكم ضمن اختصاصات

مجموعة من التدابير من ضمنها الزيادة في الموارد البشرية الموضوعية رهن إشارة المراقبة الجبائية.

السيد الرئيس،

فيما يخص الجبايات المحلية، وفي ظل المبادئ الجديدة الناظمة للشأن العام الترابي، وفي ظل الجهوية المتقدمة، يجب العمل على إصلاح القوانين ذات الصلة حتى ترقى للتطلعات والمبادئ الجهوية التي جاء بها دستور 2011، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار تقارير المجلس الأعلى للحسابات فيما يخص الجبايات وجعلها مرجعاً من المراجع الأساسية في الإصلاحات الجبائية المنشودة.

وأخيراً، نؤكد على أن الإصلاح الجبائي أصبح ضرورة ملحة وحتمية، لأن الجباية اليوم أصبح دورها متجاوزاً للدور الكامن في تزويد خزينة الدولة بالسيولة المالية فقط، بل أصبح لها اليوم دور أساسي في تنمية الاقتصاد الوطني، وعموماً فإننا في فريقنا ندعو إلى العمل على تجويد نظامنا الجبائي، وذلك بإصلاح نقائصه وتجاوز تحدياته، والعمل كذلك على إصلاح القانون المنظم للجبايات المحلية حتى يرقى لما هو منشود من خلال الجهوية المتقدمة، فلا يمكننا الحديث عن جهوية متقدمة بدون سيولة مالية، وأساس هذه السيولة هي الجباية، لذلك يجب إصلاح القوانين الجبائية المحلية، مع تفادي التعاطي لبعض الحلول السهلة من أجل الحد من تفاقم عجز الميزانية العامة للدولة كاللجوء إلى الخصخصة والإقتراض، لأن هذه السياسات من شأنها أن ترهن حاضر المغرب ومستقبله.

السيد الرئيس،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون العامة والحكامة، وبخصوص إصلاح نظام المقاصة، فإننا في الفريق الحركي نشتم الإجراءات التي جاءت بها الحكومة في هذا المجال، حيث استطاعت تقليص تكاليف هذا الصندوق إلى حوالي 15 مليار درهم، في الوقت الذي كانت تتجاوز تكاليفه 47 مليار درهم، وهو ما مكن من موارد مالية لخزينة الدولة، والتي كان يستفيد منها الأغنياء وأرباب الشركات، مما سيساهم في العدالة الاجتماعية.

أما بخصوص تحرير المواد النفطية، فإننا نتساءل، السيد الوزير، في ظل الأزمة التي تعرفها شركة لاسمير: هل اتخذت الحكومة كافة الإجراءات الاحترازية لتأمين السوق الوطني بالمواد الطاقية وبالأسعار المناسبة مع الحفاظ على هبة الدولة المغربية وعدم الخضوع لأي ابتزاز من طرف مالكي هذه الشركة؟

وفي الأخير نتمنى للحكومة ونحن جزء منها كامل التوفيق والنجاح في مهامها، لأن نجاحها هو في نهاية المطاف نجاح للوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

للدولة، وعلاقتها بمختلف الفرقاء.

وفي هذا الإطار أكدنا بالوضوح الكافي أن إدارة المالية لازالت تشكو من العديد من الأعطاب تحد موضوعيا من أدائها.

ومن ضمنها غياب المعلومة وضعف التواصل مع الملمزمين ووجود فراغات في النصوص القانونية، الشيء الذي يفتح الباب على مصراعيه للاجتهادات الشخصية لبعض الموظفين الذين يطلقون عنانهم في التقديرات الضريبية، مما ينتج عنه في غالب الأحيان حدة التوتر بين الملمزم والإدارة. وإلى ذلك ينضاف سوء تدبير الموارد البشرية وتمهيش بعض طاقاتها الكفاءة. وفي هذا الصدد ندعو إلى تسوية أوضاع بعض موظفي الجماعات المحلية الموضوعين رهن إشارة وزارة الاقتصاد والمالية.

السيد الرئيس،

نناقش آخر مشروع قانون مالية للحكومة الحالية، وبالتالي كان من المفروض أن يتضمن الإجراءات الأكثر تحفيزا وانسجاما مع البرنامج الحكومي ومع الوعود الانتخابية التي على أساسها تبوأ الحزب الحاكم الرتبة الأولى بالانتخابات.

نناقش آخر مشروع مالي والإشكال الكبير الذي برز في السنوات الأخيرة سيتعمق أكثر إذا لم تبادر الحكومة بالجواب عليه، وهو محدودية الموارد المالية المغذية للميزانية وندرة مصادر التمويل.

نناقش آخر مشروع مالي، ونحن نعرف -ومع كامل الأسف- أن التحسن على مستوى المؤشرات الماكرو اقتصادية كلها راجعة للظرفية العالمية المواتية وللظروف المناخية المساعدة والتي يرجع لها الفضل الكبير في استمرار النمو ولو بوتيرة غير كافية، حيث لم تبلغ عتبة 5% التي كنا نتجاوزها في الماضي القريب.

كان من الممكن بقليل من الإرادية البدء في إخضاع مشروع الميزانية للمقتضيات الجديدة للقانون التنظيمي للمالية الذي يلزم الحكومة بتقديم مشروع قانون المالية في إطار تصور متوسط المدى، على ثلاث سنوات وليس على أساس سنوي، الشيء الذي جعل من المشروع الحالي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المجزئة وبدون انسجام ولا أفق استراتيجي.

بل أكثر من ذلك، فإن المجهود الاستثماري الذي تفتخر الحكومة بأنها قامت به خلال ولايتها والذي بلغ 740 مليار درهم من الاستثمارات العمومية المبرمجة في القوانين المالية المتتالية بين 2012 و2014، لا نجد أثرا كبيرا له على المستوى الاقتصادي والاجتماعي يوازي هذا الحجم الكبير من الاستثمار.

بل إن مستوى إنجاز هذه الاستثمارات لا يتجاوز 60% على العموم، وقد لا يتجاوز 10% في بعض البرامج والقطاعات العمومية، وهو ما يطرح مسألة الحكامة والرؤية الاستراتيجية.

الوزارة تحتم عليكم القيام بكل ما يلزم لتمتع الساكنة المعزولة بالبنيات التحتية الكفيلة بإخراجها من وطأة العزلة والتمهيش، وذلك بالقيام على وجه الأخص بتمديد الطرق للقرى النائية والمناطق الجبلية وتشبيد القناطر في المناطق المحتاجة وإصلاح المهترئة منها وتفعيل عقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، على أساس منظور أفقي مندمج مرتكز على الإبداع والابتكار في إيجاد الحلول الإستراتيجية وتوفير الموارد المالية اللازمة. إذ تعتبر الطرق عصب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والأساس البنوي للتنمية المستدامة المنشودة، لذا يتعين، العمل على تجاوز النقص الحاصل على هذا المستوى، بتبني إستراتيجية تتجلى خطوطها العريضة في توسيع الشبكة الطرقية بكافة أنواعها وتمديدتها إلى جميع المناطق، تحقيقا لمبدأ الإنصاف والعدالة في الاستفادة من الثروات الوطنية، وإعادة النظر في التقنيات المستعملة في عملية التشييد اقتداء بما هو معمول به في الدول الرائدة في مجال بناء وإصلاح الطرق، لاتقاء إشكالية الإصلاح المتكرر المؤثرة سلبا على المواطن وعلى المحفظة المالية للدولة على حد سواء.

ومن جهة أخرى، إن مجال النقل بجميع مكوناته وأنواعه يعرف تطورا مهما، جراء الأوراش الكبرى المفتوحة والبرامج المسطرة، وإننا إذ ننوه بمشروع القطار الفائق السرعة نظرا لانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما عند تعزيزه ببنية تحتية مناسبة، فإننا نطالب بتحسين الأسطول السككي التقليدي.

كما ندعو إلى تحسين الخدمات المقدمة من طرف شركة الخطوط الملكية الجوية المغربية، وتكثيف الخطوط الداخلية، واستغلال جميع المطارات الوطنية لما فيه من إنعاش للسياحة.

XX.IX- مداخلة الفريق الاشتراكي في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أقدم باسم الفريق الاشتراكي ببعض الملاحظات بشأن القطاعات التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، ما دامت الدقائق المخصصة للنقاش لا تكفي لتحليل حال هذه القطاعات، وعلمنا بأننا أدلينا باقتراحاتنا في اللجنة.

وهنا أعود لأؤكد على الأهمية الاستراتيجية لوزارة الاقتصاد والمالية كإطار لصياغة الاستراتيجيات والأولويات الكبرى التي تعكس سياسة الحكومة سواء في مكوناتها الشمولية أو في جوانبها القطاعية كما أنها الإطار المؤسسي الذي يبرز حقيقة الحضور الاقتصادي والاجتماعي

الوطنية والديمقراطية، إذ تم التنصيب على إحداثه منذ دستور 1992. وبإحداث هذا المجلس أصبح المغرب يتوفر على مؤسسة تضطلع اليوم بدور هام في تقديم الاستشارة العمومية وتوفير الرؤية لمؤسسات الدولة بشأن التوجهات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أصبح هذا المجلس، بالإضافة إلى الدراسات التي يعدها، مؤسسة اقتراحية، مما يتطلب دعمه بشريا وماديا. ومن جهة أخرى يتعين تجسير العلاقات بين هذا المجلس وباقي هيئات الحكامة والمؤسسات الدستورية وخاصة البرلمان، توخيا للاقتصاد في الزمن وفي الموارد.

وفي ما يخص المؤسسة البرلمانية، نرى وجوب تمكين هذه المؤسسة من خبراء في مختلف المجالات لسد الخصاص الذي تشكو منه على مستوى الموارد البشرية المختصة.

ونؤكد على ضرورة توفير آلية دستورية ناجعة لمراقبة مالية البرلمان نفسه، بما يحافظ على استقلالية السلط وتوفير الشروط اللازمة لمثلي الأمة وموظفي المؤسسة حتى يتمكنوا من الاشتغال في ظروف ملائمة ومريحة.

ومن جهة أخرى نؤكد على أهمية مواكبة الإعلام لأعمال البرلمان حتى يتمكن المواطن المغربي من تتبع هذه الأعمال في أفق رد الاعتبار للسياسة، على اعتبار البرلمان إحدى المؤسسات المنتجة للمواقف السياسية بامتياز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

XXX- مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية (من تقديم المستشار السيد عز الدين زكري)

باسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني تقديم مداخلة فريق الإتحاد المغربي للشغل في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية برسم مشروع قانون المالية لسنة 2016.

السيد الرئيس،

علاقة بالميزانية الفرعية لرئاسة الحكومة، لاحظنا غياب معطيات وافية وتقارير مفصلة حول مجموعة من المؤسسات الدستورية التابعة لمصالح رئاسة الحكومة، بهدف تقوية التواصل وتعزيز آليات العمل بين مؤسستين دستوريتين، هما البرلمان ورئاسة الحكومة.

ومن جهة أخرى، نثير إشكالية تعدد المتدخلين في مجال تدبير

وإذا كان إصلاح المالية العمومية، وفي قلبه إصلاح القانون التنظيمي للمالية الذي تم المصادقة عليه من طرف البرلمان أحد مرتكزات إصلاح الدولة، فإنه لن يحقق النجاعة المطلوبة ما لم يتزامن مع إصلاح اللاتركيز وإعمال اللامركزية من أجل إعمال التضامن المجالي والتوزيع العادل والمنصف للثروات وكذا إصلاح نظام الموازنة من أجل إنصاف فئوي واجتماعي وإصلاح نظام التقاعد لجعله يتسم بالاستدامة وفي الغرض الاجتماعي والاقتصادي الذي أحدث من أجله وحتى لا يتحول إلى محور اصطدام بين الدولة والمجتمع.

كما أن تقاعس الحكومة في إعداد إصلاح شامل للنظام الضريبي كما وعدت بذلك على الرغم، مما أسفرت عنه المناظرة الوطنية للضرائب يشكل إخلال بالتزام الإصلاح الذي نرى أنه يجب أن يذهب في اتجاه أعمال العدالة الضريبية وتوسيع الوعاء الضريبي ومحاربة التملص الضريبي، علما بأن الإصلاح الضريبي الذي اعتمد في عهد حكومة التناوب يسر إلى حد كبير تحسن المداخيل العمومية وأصبحت الضرائب المباشرة تشكل 60% مقابل 40% للضرائب غير المباشرة وهي المعادلة التي أصبحت تأخذ اليوم منحنى معاكس.

مما يطرح التساؤل حول مآل توصيات مناظرة إصلاح المنظومة الجبائية ل 2013، والتي كان من المفترض أن تلهم مشروع القانون المالي ل 2016، إلا أننا لم نجد إلا إجراءات غير منسجمة وغير مفهومة الدوافع أو الآثار. ولم تكلف الحكومة نفسها حتى عناء تلخيص أهم محاور المناظرة في مذكرة وتقييم تأثيرها على الميزانية.

إنكم بهذا القانون المالي تطلبون من الفقراء وإلى جانبهم فئات عريضة من الطبقة الوسطى المنهكة أن يتحملوا وحدهم وزر وفاتورة كل أشكال الهدر والعجز المالي، بما فيها تلك الناتجة عن سوء التدبير والفساد.

السيد الرئيس،

وبمناسبة هذا النقاش المؤسسي نرى أنه من باب الموضوعية أن نؤكد على الدور المركزي الاستراتيجي للمندوبية السامية لتخطيط في إعداد التقارير الاقتصادية والاجتماعية وتوفير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والديمقراطية وفي متابعة الظرفية الاقتصادية الوطنية على أساس علمي ومحيد، وبالتالي توفير الرؤية لصاحب القرار الاقتصادي والسياسي.

وبشأن الوزارة المنتدبة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، يتأكد من المجالات التي تدخل في اختصاص الوزارة وكذا من المحاور الرئيسية للرؤية الاستراتيجية للسنوات المقبلة أن هذه الوزارة يمكن أن يكون لها دور حاسم ضمن المؤسسات المكلفة بإنعاش الدينامية الاقتصادية وتشجيع الفاعلين الاقتصاديين على الانخراط في مشروع الإصلاح.

السيد الرئيس،

لقد كان إحداث المجلس الاقتصادي والاجتماعي مطلباً للقوى

وتسريع عملية مراجعة الوثائق المتطلبة لقبول عمليات تفويت أملاك الدولة الخاصة.

وبخصوص قطاع الشؤون العامة والحكامة، نسجل أنه بالرغم من التراجع الكبير لأسعار النفط في السوق الدولي، فإننا لازلنا نتساءل وبإلحاح شديد حول كيفية احتساب أسعار المواد النفطية من طرف المصالح الحكومية المختصة.

كذلك، فإننا نتساءل عن التدابير المتخذة لحماية القدرة الشرائية للمستهلك، في ظل اتساع رقعة ولهب نيران الزيادة في أسعار المواد الغذائية، خاصة الأساسية منها، مما يعمق من أزمة القدرة الشرائية للفقراء والمستهلكين من الطبقة الوسطى.

وعن التدابير والإجراءات التي اتخذتموها في مجال تنزيل مبادئ الحكامة الجيدة في التدبير العمومي وعن ضرورة الاهتمام بالاستثمار الوطني والأجنبي من خلال تحسين مناخ الأعمال.

وفي الشق المرتبط بالميزانية الفرعية للمندوبية السامية للتخطيط، تطرقنا إلى إشكالية تحديد نسبة النمو وعدد من الفرضيات المتضاربة فيما بينها وما تقدمه مؤسسات أخرى كمديرية التوقعات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد والمالية والبنك المركزي أو بنك المغرب، بحيث تثار هذه النقطة كل سنة بمناسبة مناقشة القانون المالي السنوي.

وفي الأخير، لا بد من إثارة مجموعة من المشاكل والإكراهات التي تتخطى فيها المديرية الجهوية التابعة للمندوبية السامية للتخطيط من قلة وسائل العمل، الأمر الذي يتطلب تزويدها بالموارد البشرية والمادية والتقنية اللازمة وتطوير نظامها الإعلامي، حتى تقوم بعملها وفق الكيفية المطلوبة.

وبحكم أن الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين وفراغها من كل بعد اجتماعي، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نسجل امتناعنا عن التصويت.

والسلام.

XXX.I مداخلة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية (من تقديم المستشار السيد محمد العزري)

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لمناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية، التي تدخل في إطار

صندوق التنمية القروية والكوارث الطبيعية وعن الأسباب الداعية إلى تسجيل جزء من إعماداته في ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية والجزء الآخر في ميزانية رئاسة الحكومة وعن غياب استثمارات استباقية للحد من آثار الكوارث الطبيعية، لكون الاعتمادات المرصودة لهذا الصندوق لا يصرف منها سوى حوالي 10%.

وفي الشق المتعلق بالميزانية الفرعية لمجلس النواب، نؤكد على ضرورة العمل على التحسين من أداء المؤسسة البرلمانية من حيث التكوين والانفتاح على التجارب الدولية لتأهيل ممثلي الأمة في القيام بمهامهم التشريعية والرقابية وتفعيل الدبلوماسية البرلمانية وتقييم السياسات العمومية وتقوية قدرات موظفي المجلس من خلال التكوين والتكوين المستمر والتمكن من اللغات الأجنبية، قصد الإضطلاع بمهامهم في مواكبة السيدات والسادة البرلمانيين.

كما نتساءل عن برنامج العمل المسطر للدبلوماسية البرلمانية قصد الرفع من قيمة أدائها وعن مآل المخطط الاستراتيجي وعن خطة تأهيل الموارد البشرية وكيفية التعيين في مناصب المسؤولية.

أما بخصوص الميزانية الفرعية لمجلس المستشارين، فنحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل نثمن المجهودات المبذولة من طرف رئاسة ومكتب مجلس المستشارين قصد التأسيس لمرحلة جديدة في تاريخ هذه المؤسسة الدستورية، من خلال مشروع استراتيجية عمل المجلس للفترة ما بين 2016-2018، والذي يركز على سبعة أهداف أساسية و37 إجراء.

وفي هذا الصدد، نشيد وننوه بالمجهودات المبذولة من طرف موظفات وموظفي مجلس المستشارين في القيام بمهامهم على أكمل وجه، سواء تعلق الأمر بموظفي الفرق واللجان البرلمانية الدائمة أو العاملين في مختلف المصالح الإدارية بالمؤسسة، مع ضرورة الرفع من الدعم المادي والمعنوي لموظفات وموظفي مجلس المستشارين، لما يبذلونه من أعمال ذهنية وبدنية، من أجل النهوض بمتطلبات الوظيفة التشريعية والرقابية للمؤسسة البرلمانية، وتوفير ظروف عمل ملائمة لفائدة السيدات والسادة المستشارين، حتى يتمكنوا من بالمهام الملقاة على عاتقهم في أحسن الظروف.

وعلاقة بالميزانية الفرعية لوزارة الاقتصاد والمالية، فإننا ننوه بالمجهودات الجبارة التي يقوم بها أطروموظفي وزارة الاقتصاد والمالية، كما نشجع وندعم جميع الإجراءات الرامية إلى تقليص الحسابات الخصوصية للخزينة في أفق حذفها.

بالمقابل، ندعو الوزارة الوصية إلى مواصلة دعم آليات اليقظة ودراسة الجوانب المرتبطة بتنافسية وجاذبية الاقتصاد الوطني وإدراج الرأسمال غير المادي في قياس الثروة الكلية للبلاد.

كذلك ندعو إلى ضرورة العمل على تبسيط المساطر الجمركية وعن مآل نظام الإرسال الإلكتروني للوثائق المرفقة بالتصريح الجمركي

على مقاومة الجفاف، بالنظر إلى أن المغرب بلد متوسطي وإمكاناته ليست بالقوية.

كما يتسم القطاع بضعف نسيج الصناعات الفلاحية، حيث لا يمثل إلا 24% من مجموع الوحدات الصناعية بالمغرب و33% من إنتاج الصناعات التحويلية، الأمر الذي يؤثر بشكل غير مباشر على المستهلك، الذي يجب العمل على الرفع من قدرته الاستهلاكية وتحفيز إقباله على استهلاك المنتوجات الوطنية.

أما بخصوص قطاع الصيد البحري، فإنه من بين القطاعات الاقتصادية المهمة التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني لإنتاج الثروة وكذا من القطاعات الحيوية التي تشغل نسبة مهمة من اليد العاملة، خصصت له عدة برامج تنموية تروم تنمية القطاع والرفع من تنافسيته كخطط أليوتيس مثلا، الأمر الذي استوجب تقييم هذه البرامج والوقوف عند منجزاتها.

والملاحظ أن القطاع يعاني من عدة مشاكل تعيق تنفيذ استراتيجية مخطط المغرب الأزرق، والتي قد تحد من فعاليته الاقتصادية والتنموية. لذا كان لزاما تقويم الاختلالات التي حالت دون بلوغ الأهداف الاقتصادية التي جاء من أجلها وذلك عن طريق:

- الاهتمام بالبنية التحتية ونقط التفريغ؛

- تنوع أسواق السمك مجاليا؛

- الارتقاء بوحدة التصنيع؛

- ضرورة مراجعة مخطط أليوتيس؛

- إيلاء مزيدا من العناية لبرنامج "إبحار"؛

- ضرورة إنشاء الوكالة الوطنية لتربية الأحياء؛

- بناء المزيد من قرى الصيادين؛

- تعزيز قطاع الصيد البحري ليلعب دوره الاقتصادي ويضمن استمرار تدبير مستدام ومعتدل للموارد البحرية.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بقطاع السياحة:

لا شك أن قطاع السياحة هو من بين القطاعات الإستراتيجية الكبرى التي ينبغي أن تحظى باهتمام كل الفاعلين من حكومات وبرلمان، نظرا للأدوار الكبرى التي يلعبها في إنعاش الاستثمارات والتعريف بالمؤهلات الاقتصادية والسياحية التي تزخر بها بلادنا، باعتبارها نافذة على البحر الأبيض المتوسط وقطب اقتصادي عالمي مهم، وله امتداد نحو إفريقيا بكل مقوماتها الرئيسية.

لقد منحت جل الحكومات السابقة القطاع السياحي أولوية كبيرة، اعتبارا للدور الحاسم الذي تلعبه السياحة في المسيرة التنموية لبلادنا،

اختصاصات لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية برسم السنة المالية 2016 ويتعلق الأمر ب:

- الفلاحة والصيد البحري؛

- التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي؛

- السياحة؛

- الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي؛

- التجارة الخارجية؛

- الطاقة والمعادن والبيئة والماء؛

- المياه والغابات ومحاربة التصحر

السيد الرئيس المحترم،

إن مناقشة هذه القطاعات تتقاطع عند نقطة أساسية تجسد في كونها تشكل رافعة للاقتصاد الوطني المغربي، باعتبارها تشكل اللبنة الأساسية لمركزات ودعائم التنمية من خلال تحسين مناخ الاستثمار ببلادنا.

فيما يتعلق بقطاعي الفلاحة والصيد البحري:

فقد شكلت الفلاحة دائما قطب الاقتصاد المغربي ورافعة أساسية في التنمية الاجتماعية، إذ بعد الاستقلال شهد القطاع الفلاحي العديد من الإصلاحات الهيكلية لتمكين البلد من ضمان الأمن الغذائي والمساهمة في النمو، كان أبرزها برنامج المخطط الأخضر برنامج لابد أن ننوه ببعض منجزاته، لكن رغم ذلك ما زالت فلاحتنا تعاني من عدة مشاكل، يمكن تحديدها في:

تنوع ملكية الأراضي الفلاحية الذي يؤثر سلبا على النشاط الفلاحي، فإلى جانب نظام الملكية الخاصة الذي يشمل أكثر من 75% من الأراضي الفلاحية، هناك أراضي الدولة والجماعة والأحباس وأراضي الكيش.

كما يعاني القطاع مشاكل على مستوى التسويق الخارجي، حيث إن عملية التصدير تواجهها عدة مشاكل خاصة للإتحاد الأوربي الذي اتبع سياسة حمائية اتجاه المغرب بعد انضمام دول تصدر نفس المنتوجات، الأمر الذي يفرض على بلادنا العمل على تنويعها لتصبح أكثر تنافسية.

فالحكومة مدعوة اليوم للعمل على إيجاد سبل جديدة لتحسين المجال الفلاحي في المغرب، خصوصا بعد توقيع المغرب على مجموعة من الاتفاقات الدولية، ومن أبرزها اتفاقية التبادل الحر مع أميركا والإتحاد الأوربي، التي تحتم على المسؤولين والمعنيين بالقطاع، إعادة النظر في الأشكال الزراعية الحالية، لا سيما القديمة منها، التي تبين عدم جدواها، وضعف مردودها، كما يجب التفكير في الحصول على منتوجات فلاحية جديدة مناسبة لما تتطلبه السوق الدولية (دراسة أذواق المستهلكين)، من قبيل حث الفلاحين على زراعة أشجار لها القدرة

الخارج أو ما يسمى الدبلوماسية الاقتصادية، ومنها المرتبطة بتبسيط المساطر وتيسير إجراءات خروج الصادرات ودخول الواردات إلى الموانئ البحرية والجوية. كما أن موضوع مراقبة شروط الصحة والجودة يكتسي أهمية كبيرة لكسب رهان التنافسية والنفوذ إلى الأسواق الجديدة والاحتفاظ بالقديم منها.

كما يعاني القطاع أيضا من غياب الالتقائية مع القطاعات الأخرى المتدخلة وغياب لمدنوبيات جهوية تابعة للوزارة.

انطلاقا من قناعتنا بالدور الهام المنوط بهذا القطاع، فإننا في الفريق الاستقلالي نستفسر عن استراتيجية الحكومة لترسيخ تعاون جنوب- جنوب، خاصة في ما يتعلق بتطوير نموذج جديد للتعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية، سيما في ظل نتائج الزيارات الملكية لمجموعة من البلدان والتي فتحت آفاقا جديدة للتعاون أمام الاقتصاد الوطني، كما نتساءل عن مدى قيام الوزارة الوصية بدراسات لتتبع أثر اتفاقية التبادل الحر المعمق والشامل مع الاتحاد الأوروبي وما هي المؤشرات المعتمدة في ذلك.

كما نود من الوزارة أن تعمل على ضبط الواردات باعتماد مقاربات جديدة في التجارة الخارجية، وذلك بتعزيز العلاقات التجارية وتنويع الأسواق ووضع آليات للحماية التجارية مع إعادة النظر في القانون رقم 15.09 المتعلق بتدابير الحماية التجارية وتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى السفارات والقنصليات، وأيضا الاهتمام بقطاع الصناعة التقليدية على صعيد مجموعات التصدير كما تؤكد على الوزارة العمل على معالجة العجز التجاري عن طريق تحويل الدين إلى استثمار والعمل على إيجاد نمط اقتصادي مغاير، يحقق نموا في النمو، والاشتغال على إحداث آلية موحدة تجمع المتدخلين في العرض التصديري، مع القيام بالإجراءات الاحترازية والوقائية لحماية المنتوجات الوطنية من المنافسة التجارية غير المشروعة وذلك من أجل تقوية وتعزيز الحماية التجارية.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بقطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي:

لا شك أن حجم تنمية الاستثمارات الأجنبية، والتي تعرف نموا مطردا سنويا وتنوع القطاعات الاقتصادية المستهدفة، بالإضافة إلى الأرقام الواردة في العرض التقديمي للميزانية، كلها عناصر تبعث على الرضا التفاؤل، على اعتبار أن هذه القطاعات تساهم في تحسين وضعية الاقتصاد المغربي وامتصاص جزء من ظاهرة البطالة، مما يطرح التساؤل حول حجم هذه الاستثمارات والكم العددي الذي ستشغل من اليد العاملة؟

إننا في الفريق الاستقلالي نشيد وننوه بكل هذه الجهود، إلا أننا نلاحظ أن دعم استثمار الصناعة محليا ليس في المستوى المطلوب بالموازاة مع قطاع الفلاحة الذي يخصص له قسما كبيرا من الدعم،

والذي ينعكس إيجابا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي من خلال من خلال جلب العملة الصعبة، إلى جانب مساهمته في خلق مناصب شغل، الشيء الذي يجعل من قطاع السياحة من بين المحاور الأساسية التي نصت عليها كل البرامج الحكومية. لذلك فإن الاهتمام بالسياحة كرافعة للتنمية الاقتصادية أضحى مطلبا اقتصاديا مهما لتحفيز الاستثمار في الأماكن السياحية الطبيعية، والبيئية والثقافية.

فالقطاع السياحي ببلادنا يتطلب بذل كل الجهود من أجل تشجيع المهنيين وتحسين الميزانية المخصصة للمكتب الوطني للسياحة، للمساهمة في مختلف المعارض السياحية وتجويد التعريف بالمنتوج المغربي، نظرا للمنافسة الشرسة التي تعرفها دول البحر الأبيض المتوسط، خاصة بعد تراجع القطاع السياحي بكل من تونس ومصر لوضعهما الأمني غير المستقر، حيث كانتا تستقطبان ما يزيد عن 25 مليون سائح سنويا تستفيد منه اليوم دول أخرى، مثل: إسبانيا، كرواتيا، وتركيا، وجزر الكناري... وباعتبار أن الظروف الأمنية والاستقرار الذي تعرفه بلادنا من شأنه أن يشكل مؤشرا وعاملا لاستقطاب السياح، فكان لزاما الاستفادة من هذه الأوضاع إلا أن ذلك لم يتحقق، بحيث تبين عدم قدرة الوزارة والفاعلين في القطاع على تسويق المنتج السياحي المغربي لتحقيق نتائج إيجابية أفضل، نظرا لغياب الحكامة الجيدة فيما يتعلق بتحديد البرامج وفق أهداف معينة، وغياب المقاربة التشاركية مع مختلف القطاعات المتدخلة في المجال، كما يعرف القطاع ضعفا على مستوى الخدمات المرتبطة بالسياحة سيما السياحة الجبلية وما تعرفه من ضعف في البنيات التحتية.

فعلى الوزارة إيلاء مزيدا من الاهتمام للنقل السياحي عبر تقوية النقل الجوي، مع تنويع الوجهات والاهتمام بالنقل المحلي الذي يربط المطارات بالمدن المجاورة، على اعتبار أن أول اتصال للسائح الأجنبي مع بلدنا يكون مع سائق النقل المحلي، لذلك يجب دمج النقل السياحي حتى يتم تأهيله، مد جسور التواصل مع الجامعات للرفع من مستوى الشواهد المحصل عليها ومعادلتها، مع إيلاء مزيدا من العناية أيضا بمعاهد التكوين السياحي مع التنسيق فيما بينها وعبر تبادل الخبرات مع دول أخرى.

السيد الرئيس المحترم،

بخصوص قطاع التجارة الخارجية:

نود في الفريق الاستقلالي أن نؤكد أن هذا القطاع، بالرغم من الدور الطلائعي الذي يضطلع به على مستوى تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني المغربي من جلب للعملة الصعبة بناء على تسويق المنتوجات الوطنية داخل الأسواق الدولية وتفعيل للعديد من الشراكات الثنائية القائمة على التعاون الثنائي بين المملكة المغربية ومجموعة من الدول الأخرى، سواء على الصعيد الجهوي أو القاري، فإنه يواجه عدة تحديات داخلية وخارجية على مستويات مختلفة، فمنها المرتبطة بالإصلاح المؤسسي، وعلى رأسه تفعيل الأدوار الاقتصادية للبعثات الدبلوماسية للمغرب في

بالبطء على الرغم من حيويته وكونه قطاعا بإمكانه أن يكون قاطرة لتنمية البلاد.

لا شك أن قطاع الصناعات التقليدية يشكل إحدى الركائز الأساسية لتقوية الاقتصاد المغربي، إضافة إلى قطاعات أخرى مثل الفلاحة والصيد البحري وقطاع السياحة، نظرا للمؤهلات الوطنية والطبيعية التي تتوفر عليها بلادنا، إلا أن الحكومة لم تعمل على خلق أي تقاطع بين الصناعة التقليدية والقطاعات الحكومية الأخرى مثل التجارة الخارجية وقطاع السياحة، على اعتبار أن هذين القطاعين لهما ارتباط وثيق بالصناعة التقليدية الوطنية الأمر الذي يمكن المنتوجات التقليدية الوطنية من جلب العملة الصعبة.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص قطاعات الطاقة والمعادن والبيئة والماء، فإننا في الفريق الاستقلالي نسجل أن قطاع الطاقات المتجددة شكل طفرة نوعية وقيمة مضافة اقتصاديا واجتماعيا ستساهم -لا محالة- في تقليل الكلفة الطاقية المستهلكة، فقد انخرطت بلادنا، خلال السنوات الأخيرة في عدد من المشاريع الرامية إلى جعل الطاقات المتجددة، من قبيل الشمسية والريحية، مصدرا حقيقيا للإنتاج الطاقى وبديلا تستطيع من خلاله ضمان نجاعته الطاقية وترسيخ التنمية المستدامة، عبر العديد من الاستراتيجيات القطاعية التي تروم تطوير الطاقات المتجددة، وتعمل على ترسيخ النجاعة الطاقية كتمارس على المدى الطويل، تضمن من خلالها التسخير الأمثل للطاقات التي تتوفر عليها المملكة ورفع وعي المواطن بضرورة الحفاظ على الموارد الطاقية في المستقبل.

إلا أننا، وإن كنا نثمن هذه المبادرات ونوصي بمواصلة تفعيل البرامج المتعلقة بالنجاعة الطاقية، فإننا نود من الوزارة الوصية على القطاع تزويدنا بكل المعطيات بشأن مراحل إنجاز هذه المشاريع، كما نلح عليها بالحرص على نهج سياسة العدالة المجالية في إنجاز المشاريع دون التركيز فقط على المناطق الحضرية، مع إيلاء مزيدا من العناية للمناطق القروية النائية، نظرا لحاجتها الملحة لمثل هذه الخدمات الحيوية المتمثلة في المجال الطاقى، لأنه يعد إحدى الدعامات الأساسية للتنمية المجالية المستدامة واعتبارا لدوره الفعال في تحسين ظروف سكن وعيش الساكنة بمختلف هذه المناطق النائية.

أما فيما يتعلق بالتعدين، فإننا في الفريق الاستقلالي، نتساءل عن حجم الثروة المعدنية بالمغرب، ضمن بيانات مدعمة بأرقام تبرز حجم أنشطة المقاولات العالمية في هذا المجال وكذا الاحتياطي الوطني من المخزون المعدني وطرق استخراجها واستغلاله والرخص الممنوحة في هذا المجال. وفي هذا الإطار نود من الوزارة الوصية على القطاع، اعتماد سياسة تتأسس على منظور شمولي ومندمج مع وضع برامج ومشاريع واضحة ومحددة الأهداف تحقق نتائج إيجابية كفيلا بدفع قاطرة

لذا فإننا نطالب بالرفع من قيمة الميزانية المخصصة للصناعة لكونها ركيزة النمو والإقلاع الاقتصادي، كما نسجل عجز الحكومة عن تنظيم القطاع الغير المهيكل الذي يساهم في تراجع القطاع الصناعي المنظم عن طريق استنزافه والتأثير سلبا على جودة الإنتاج.

مما لا شك فيه أن تقديم الدعم المناسب للمقاولات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا والعمل على عصرنتها وتقوية بنياتها وتنافسيتها وكذلك إذكاء الروح المقاولاتية لدى الفاعلين فيها، يجعل من الوكالة الوطنية رافعة للنهوض بالمقاولات الصغيرة والمتوسطة وأن تكون أداة فعالة لتنفيذ استراتيجية التنمية الصناعية في إطار الخريطة الجديدة 2015-2020، بالرغم من أننا في الفريق الاستقلالي كنا نود أن تقدم الوزارة تقييما عاما للخطة السابقة 2014-2015 لكي نتتمكن نحن كمؤسسة برلمانية من مراقبة وتتبع هذه الخريطة.

كما نروم في الفريق الاستقلالي، وفي نفس الإطار، أن نثير الانتباه إلى عدم تقديم الوزارة للبحث السنوي حول قطاع الصناعة وقطاع التجارة وقطاع التكنولوجيا الحديثة، وهذا يمكن تفسيره بغياب الحكامة التي أعلنت الوزارة اعتمادها كمقاربة للنجاعة والفعالية، خاصة فيما يتعلق بالتتبع والتقييم الدوري للمشاريع والبرامج الخاصة بالقطاع.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص قطاع الصناعة التقليدية:

فضلا عن كونها صناعة وتجارة ومهنة، فهي أيضا فن ومهارة وإتقان ووجه من وجوه حضارتنا وتراثنا الأصيل، ولأجل الحفاظ على هذا الموروث التاريخي، فإنه يجب توثيق الحرف وإحصائها بشكل دقيق، وإصدار قوانين تنظيمية من شأنها الحد من ظاهرة التطفل على القطاع، وإعادة الاعتبار للحرفيين الحقيقيين.

أما بخصوص سياسة المعارض، فإن واقع الحال يستدعي إعادة النظر في كيفية تنظيم هذه التظاهرة وضبط عملية تأطير المعارض بأساليب علمية بعيدة عن التدابير العتيقة والإكثار من المعارض والصالونات الموضوعاتية على المستوى الجهوي والوطني والرفع من وتيرة الإشهار التلفزي عبر طرق احترافية، لأن بعض الوصلات الإشهارية التي تعرض أحيانا ليست في المستوى المطلوب من الناحية الفنية.

كما يجب التفكير في إصلاح منظومة التكوين المهني، وخاصة نظام التدرج المهني، الذي أصبح يعاني من بعض الإختلالات بدليل أنه متوقف تماما في بعض المناطق.

إننا، في الفريق الاستقلالي، نلاحظ أن الحكومة لم تأت بأي جديد هذه السنة، سوى أنها ستستمر في إتمام مشاريع 2015، بالرغم من الملاحظات التي سبق أن أبديناها في ما قبل حول هذه المشاريع.

كما أن تدبير الحكومة بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية يتسم

مواجهة التساقطات المطرية غير الكافية عامة والمتسمة بعدم الانتظام جغرافيا، عن طريق بناء السدود، التي صارت منذ مدة توجهها رئيسيا للبلاد، إذ شكلت عنصرا مهيكلًا في تدبير الموارد المائية الوطنية، أنت أكلها في مجال تخزين المياه المتساقطة والسطحية، إلا أنه لم يعد يجدي الاكتفاء بما تتيح لنا الطبيعة تقليديا تعبئته، بل يتعين الدفع بتعبئة الموارد غير التقليدية إلى الحد الأقصى الممكن. فالاهتمام بإمكانات تحلية مياه البحر، وإعادة استعمال المياه العادمة المصفاة، مع العمل في الآن نفسه على عقلنة الطلب، من شأنها أن تتيح ربحا مزدوجا.

والملاحظ أنه فيما يتعلق بوضعية تدبير الموارد المائية اليوم تتسم بغياب التنسيق بين الوزارة المكلفة بالماء والمجلس الأعلى للماء والمناخ، كما أن وكالات الأحواض المائية قليلة الفعالية بسبب نقص الاستقلالية في القرار وعدم كفاية الموارد البشرية والمخصصات المالية.

علاوة على أن قانون الماء رقم 10.95 يظل غير منسجم مع الوقائع المستجدة والحاجيات الحالية، كما تعوزه الفعالية لنقص نصوصه التطبيقية.

وارتباطا بما سبق تبقى الحكومة ملزمة بتوفير عدد أكبر من وسائل تعبئة الموارد المائية مع تنويعها، مع التركيز على تعزيز تدبير الطلب على الماء في ظل محدودية الموارد وتوقع انخفاضها بفعل التغيرات المناخية في أفق 2016 والعمل على تأهيل وأجراء الجهاز التشريعي والتنظيمي لقطاع الماء.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بقطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر:

نود في البداية أن ننوه بالمجهودات الهامة التي تبذلها المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر في مجال اختصاصها عامة وفي ما يتعلق بالحفاظ على الغطاء النباتي من خلال برنامج العشرية (2005-2014) وما حققه من نتائج إيجابية على مستوى الأرقام والمعطيات المقدمة، مما يفسر السياسة الحكيمة المنتهجة في هذا الإطار إلا أنها تبقى غير كافية وبحاجة إلى إعادة النظر وإيلاء المزيد من العناية، خاصة فيما يتعلق بالأشجار المهتدة بالانقراض وكذلك الشأن بالنسبة للوحيش نظرا لغياب المواقبة والتتبع.

كما أننا في الفريق الاستقلالي نطالب المندوبية بإعادة النظر في القوانين المنظمة لقطاع الملك الغابوي التي تعود لعهد الحماية، مع بذل المزيد من الجهود لتحسيس المواطنين بأهمية هذا المجال واعتماد المقاربة التشاركية والتواصل مع المنتخبين وممثلي الأمة لتحديدته لتفادي المشاكل المترتبة مع الساكنة المحادية للغابات.

أما فيما يتعلق بظاهرة التصحر فإننا نشيد بأهمية الجهود المبذولة من طرف المندوبية السامية في هذا المجال، كما نؤكد عليها اعتماد المزيد من البرامج لتثبيت الرمال والحد من زحفها.

التنمية المستدامة المنشودة، مع العمل على تحقيق العدالة المجالية والاهتمام بمختلف مناطق ربوع المملكة، اعتمادا على مبادئ الحكامة الجيدة وإقرار المسؤولية بالمحاسبة ووضع المصلحة العليا للوطن فوق كل اعتبار.

السيد الرئيس المحترم،

لاشك أن مشكل التلوث وضرورة الحفاظ على البيئة من القضايا الهامة التي باتت تؤرق شعوب دول العالم مع بداية الألفية الثالثة، مما دفعها لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية بيئتها، وبالتالي حماية الإنسان عامة وضمان استمراريته وسلامته. إلا أن الوعي البيئي، والإحساس بأخطار التلوث، لا يزال في بداياته المتعثرة بدول الجنوب التي من ضمنها المغرب. وهي وضعية ترتبط بأوضاع هذه البلدان سياسيا، واقتصاديا وثقافيا.

وفي هذا الإطار لا بد وأن ننوه بالمجهودات التي بذلت وتحققت على المستوى البيئي في بلادنا، مما أهلها أن تحظى بالاهتمام الدولي وأن يكون لها اشعاعا كبيرا في المجال البيئي، وذلك باختيار المملكة المغربية لاحتضان الدورة 22 لمؤتمر الأطراف بشأن تغيير المناخ والمساهمة في الإعداد للدورة 21 لمؤتمر الأطراف بشأن تغيير المناخ، الذي انعقد بباريس نهاية الشهر الماضي. كما نثمن المبادرة التشريعية في هذا المجال (قانون إطار للبيئة قانون الساحل) وإنجاز أول محطة على صعيد إفريقيا لمعالجة ثاني الفينيل... إلا أننا في الفريق الاستقلالي نريد من الوزارة الوصية على القطاع تكثيف الجهود في هذا المجال عبر:

- إقامة وتجهيز المختبرات حتى تتمكن الأقسام الصحية من القيام بدورها؛

- الإكثار من المنتزهات والحدائق والمساحات الخضراء لإعادة التوازن بين المساحات المبنية والأحياء الوظيفية؛

- ضرورة الاهتمام بتكوين الأطر البشرية التقنية المختصة في مراقبة التلوث ومحاربتها؛

- العمل على نشر الوعي البيئي عن طريق تنظيم المعارض والندوات وتعليق الملصقات وتنظيم المهرجانات والتظاهرات حول هذا الموضوع؛

- تحديد عتبات التلوث ووضع شروط وقائية ملزمة للمستثمرين الصناعيين.

ويظل الحفاظ على البيئة اشكالا لا يرتبط فقط بتوفير الوسائل المادية والتقنية لمحاربة التلوث، وإنما يرتبط بضرورة توعية المواطن عبر مختلف المؤسسات التربوية والإعلامية لأخطار تلوث البيئة وعوامل هذا التلوث وطرق التخفيف منه ووسائل محاربه.

السيد الرئيس المحترم،

لقد انتهجت بلادنا سياسة لتدبير الموارد المائية، أتاحت تعبئة ناجعة نسبيا للمصادر المائية التقليدية السطحية منها والجوفية، من أجل

والذي ما يزال يعيش بسبب الظروف المناخية والكوارث الطبيعية وتهميشا وعزلة دائمة، خصوصا في المناطق الجبلية وهي مناسبة لمنح الأولوية لهذه المناطق للإستفادة من صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية الذي رصدت له اعتمادات مهمة.

السيد الرئيس،

إن تطوير وتأهيل قطاع الصيد البحري بات أمرا محتوما، وكل ما تنمناه هو الاستمرار في أجراء وتفعيل وتقييم استراتيجيات البيوتيس، خصوصا ونحن نسجل التراجع على مستوى النوع والكم في مواردنا السمكية بما له من تأثير سلبي على عدد كبير من السفن ومعامل المنتجات السمكية، وقد أضحي من الضروري إعطاء الأهمية لتطبيق التدابير الخاصة بالصيد العقلاني من تهيئ للمصايد وإعادة التوازن البيولوجي وتقنين عمليات الصيد وإصلاح وتجهيز الموانئ، وكذلك إصلاح المراكب والسفن، كما نطلب إشراك كل الفاعلين في مواصلة وتقييم استراتيجيات أليتوس وأيضا إحداث صندوق تنمية الصيد البحري والإهتمام أكثر بتأهيل قوارب الصيد التقليدي، ودعم مراكب الصيد الساحلي وإخراج مدونة الصيد البحري.....

السيد الرئيس،

إن قطاع البيئة هو قطاع مهم تلزمه سياسة شمولية ومندمجة تتقاطع فيها جهود كل المتدخلين من وزارة وقطاع خاص ومجتمع مدني لإعطاء البعد البيئي أهمية قصوى في مختلف السياسات العمومية لمواجهة هذه التحديات.

إننا نثمن انخراط المغرب في رفع تحديات القرن الحادي والعشرين بجعل التنمية المستدامة مشروعا مجتمعيا حقيقيا ونموذجا جديدا للتنمية في ظل القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة، وهكذا تم اعتبار حماية البيئة في جميع القطاعات من بين الأولويات الأساسية لكل السياسات التنموية، وندعو الوزارة إلى استخلاص الدروس والعبر وتقييم مؤتمر المناخ المنعقد منذ أيام بعاصمة الأنوار باريس بفرنسا، والأخذ بعين الإعتبار كل التوصيات المنبثقة عنه والتي لها ارتباط بالمجال البيئي والعمل على استضافة بلادنا للمؤتمر المقبل..

يعتبر قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر قطاعا حيويا باعتباره قاطرة لا تقل أهمية عن الدعامة التي يلعبها قطاع الفلاحة ومدخلا من المداخل الرئيسية للإقلاع الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والحفاظ على البيئة التي أصبحت في وضع مقلق لما لها من انعكاسات سلبية على الحاضر والمستقبل البيئي للمغرب، وبالتالي فإن المجال الغابوي ببلادنا رغم دوره الإيكولوجي في محاربة التصحر، يعرف تراجعا في التنوع البيولوجي وتفاقما لظاهرة التصحر بسبب الرعي غير المنظم والطلب المتزايد على حطب التدفئة، ومن هذا المنطلق فإننا نثمن الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع وإعطائه ما يستحق من العناية..

كما ندعو إلى ضرورة إقرار سياسة واضحة في مجال البحث العلمي

ويبقى تحقيق كل هذه الأهداف المسطرة رهينا بمدى توفر الإمكانيات البشرية واللوجستية للمندوبية السامية التي تعرف ضعفا على كل هذه المستويات.

XXX.ii- مداخلة الفريق الحركي في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

باسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي وزملائي المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي، بمناسبة مناقشة الميزانيات الفرعية، التي تندرج ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين برسم القانون المالي لسنة 2016، وهي فرصة لإبراز موقفنا من برامج ومضامين مشاريع هذه الميزانيات القطاعية، والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لمعطياتها ولفرضياتها الرقمية انطلاقا من كونها المحك الحقيقي للملازمة واختيار مرتكزات وتوجهات السياسة الحكومية في هذه القطاعات ومجالات تدخلاتها.

إن إهتمامنا بهذه القطاعات يرجع بالأساس إلى ما تحظى به من أهمية وتتبع نظرا لانعكاساتها الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتنموي والبيئي.

فبالنسبة لقطاع الفلاحة والصيد البحري، فإننا في الفريق الحركي نعتبر هذا القطاع الحيوي والهام لم ينصف على مستوى الإعتمادات المرصودة له، بحكم أنه رافعة أساسية للإقلاع الاقتصادي والتنموي الذي يؤمن الأمن الغذائي والإستقرار الاجتماعي، ونعتقد أن الرفع من اعتماداته لمواصلة تمويل المخطط الأخضر الذي أضحي عبارة عن أوراخ ومشاريع أكثر ما هو برنامج واعتبار هذا القطاع ضمن القطاعات التي تراهن عليها الحكومة للرفع من معدل النمو، يعطي إشارات قوية لإعادة الاعتبار لقطاع الفلاحة ببلادنا،

ونتمنى أن يكون المخطط الأخضر منطلقا للرفع من أداء الفلاحة والإنكباب على حل مختلف الإشكاليات التي يعاني منها كمشكل العقار وتعقيد المساطر الإدارية المتعلقة بالوعاء العقاري التابع لأراضي الجموع والكيش والأحباس والأملاك المخزنية، ولن يتأتى حل كل تلك الإشكالات إلا بتضافر الجهود بين كل المتدخلين من الوزارة الوصية والسلطات الإدارية والترابية.

إن عالمنا القروي ما زال يعاني من اختلالات بنيوية ومشاكل مزمنة تجعل منه معيقا وسببا رئيسيا أمام تحقيق التنمية الشاملة ببلادنا، وكنا نأمل أن يتضمن المشروع إجراءات تساهم في تحسين الظروف المادية للإنسان القروي الذي تشكل الفلاحة مورد عيشه الوحيد،

أما بخصوص معاهد التكوين في القطاع السياحي، فيجب أن تتم العناية بها والتنسيق بينها وبين الجامعات للرفع من مستوى الشواهد المحصل عليها وتبادل الخبرات مع معاهد دول أخرى.

كما لا نغفل مشكل وكالات الأسفار وما تعرفه من تجاوزات واختلالات، خاصة في موسمي الحج والعمرة، وندعو الحكومة لمعالجة هذا الوضع ووضع حد لهذه الإختلالات..

السيد الرئيس،

إن إحداث خلية أو بأصح تعبير منظومة لليقظة في المجال السياحي بات أمرا ضروريا لتتبع تحولات القطاع بالنظر إلى الظرفية الدولية وما تعيشه بعض البلدان من عدم الإستقرار، وكذا الظروف الصعبة التي تمر بها العديد من الدول المصدرة للسياح وتخوف السياح من ولوج الأسواق السياحية للدول، خاصة العربية منها والتي يشكل المغرب استثناء بفضل الأمن والاستقرار الذين ينعم بهما ولم يستغلا ولم يتم توظيفهما لاستقطاب وجلب السياح وإقناعهم بتغيير وجهاتهم نحو بلدنا، كما نؤكد على إعادة النظر في دور المندوبيات السياحية عبر التراب الوطني وتأهيلها وتوجيه الاهتمام أكثر إلى تكوين الموارد البشرية والرفع من قدرتها المهنية، باعتبار التكوين هو المدخل الرئيسي للنهوض بقطاع السياحة.

أما بخصوص الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فإننا نسجل التقدم الذي يعرفه هذا القطاع، وهذا مؤشر على نجاح ومصادقية البرامج المقترحة من طرف الوزارة الوصية للإلتزام برؤية 2015 التي تركز على تعبئة كل الشركاء والفاعلين، لإنجاز الأوراش المبرمجة لها وضمان استمراريتها في هيكلة متميزة وجديدة، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة ودعم الصناع التقليديين الفرادى بالوسط الجبلي والقروي والحضري عبر دعم مداخيلهم وتحسين مستوى عيشهم ووضع برنامج تؤهلهم للإستفادة من التغطية الصحية والحماية الاجتماعية وكذا تبسيط المساطر لهم للإستفادة من القروض البنكية لتمويل مشاريعهم الصغيرة، وبما أن رؤية 2015 أشرفت على نهايتها فإننا ندعوكم إلى تقييمها وتسطير برنامج ورؤية جديدة..

إن قطاع الطاقة والمعادن هو من القطاعات المنتجة ببلادنا، ونوليه في الفريق الحركي الأهمية التي يستحقها في التتبع، ونثمن إستراتيجية الطاقة والمعادن والمتمثلة في ضمان التزود بالطاقة وتوفيرها بأقل تكلفة، وتنوع أشكال ومصادر الطاقة وتفعيل البحث والتنقيب المعدني والنفطي وتعزيز السلامة ومراقبة التقنية للمنشآت الطاقية والمعدنية بالإضافة إلى المحافظة على البيئة والمحيط البيئي.

وبخصوص المخطط الوطني للتخريط الجيولوجي، فإننا نثمن وضع بنية تحتية جيولوجية تلائم نوعية التركيبة الجيولوجية للمغرب، مما يشكل حافزا للاستثمار في ميادين متعددة إضافة إلى وضع خرائط جيولوجية، تغطي مجموع التراب الوطني، وخرائط جيوفيزيائية

الغابوي وتوفير الموارد البشرية الكافية للقيام بواجباتها في حماية الملك الغابوي وإشراك السكان في ذلك عبر انخراطهم في جمعيات تؤطرها المندوبية السامية للمياه والغابات وتوعيتهم بمدى أهمية الغابات كفضاء ومنتفس للسكان وبدورها الإيكولوجي، وندعو من جديد إلى إحياء المجالس الإقليمية للغابات عبر جميع التراب الوطني الغابوي والعمل على تسريع عمليات تحفيظ الملك الغابوي مع مراعاة الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكانه هذا المجال..

السيد الرئيس،

إن السياحة تعتبر عاملا أساسيا في تحريك الاقتصاد الوطني وإنعاش الحياة الاجتماعية وجلب العملة الصعبة للبلاد وبنسبة كبيرة والمساهمة في ميزان الأداء والتخفيف من عجز الميزان التجاري المهول الذي أصبح بنويا في مبادلاتنا مع الخارج، وتوفير فرص الشغل، غير أنه بالرغم من المؤهلات السياحية التي تتوفر عليها بلادنا والإستقرار الذي تنعم به، إلا أن هذا القطاع لازال دون مستوى متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

إننا في الفريق الحركي نسجل بإيجابية الإجراءات والتدابير المتخذة في وضع برامج طموحة وهادفة، تسعى لإعادة هيكلة هذا القطاع حتى يكون في مستوى الآمال المعقودة عليه في الإقلاع الاقتصادي، كما نثمن أيضا المجهودات الرامية إلى تفعيل التنظيم المؤسسي واعتماد حكاية جديدة في القطاع عن طريق تفعيل دور الهيئة العليا للسياحة، وكذا وكالات التنمية السياحية على مستوى المناطق السياحية التي تم تسطيرها في رؤية 2020، وهو ما سيمكن من مواكبة البرامج والمشاريع السياحية بكيفية ناجعة قوامها إشراك جميع الفاعلين على المستوى الوطني والجهوي والمحلي.

وإذا كان النقل السياحي عاملا أساسيا في النشاط السياحي فإنه يعرف عدة مشاكل وصعوبات تتطلب من الحكومة معالجتها وذلك بتقوية النقل الجوي وتنوع الوجهات، من هذا المنطلق يجب تدعيم الشركة الوطنية للنقل لتشغيل عدد أكبر من اليد العاملة المؤهلة لتستجيب للطلب المتزايد على بلادنا، هذا مع الإشارة إلى النقل المحلي خاصة الذي يربط مطارات المغرب بالمدن المجاورة وما يعرفه من تجاوزات.

وبالنظر للأهمية التي تكتسبها السياحة الداخلية، فإن الوزارة مدعوة إلى بذل المزيد من الجهود لتفعيل " مخطط بلادي " من خلال إنجاز محطات أخرى، وضرورة توفير عرض ملائم لمتطلبات السائح المغربي يأخذ بعين الإعتبار حاجياته وإمكانياته، كما نطالب بضرورة تضافر جهود بعض القطاعات المتداخلة لاسيما على مستوى توفير البنيات التحتية الضرورية من فنادق ومأوي والطرق مع التشوير ووضع الخرائط في مداخل المدن السياحية وتوفير المرافق الصحية بالمدن والمآثر والمعالم التاريخية بشراكة مع الجماعات الترابية.

السيد الرئيس،

بخصوص موقفنا من الميزانيات القطاعية برسم السنة المالية 2016، والتي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، فلن يكون إلا متطابقا ومنسجما مع موقفنا من القانون المالي برمته والذي صوتنا له بالإيجاب.

شكرا على حسن إنصاتكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

XXX.III- مداخلة فريق التجمع الوطني للأحرار في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية (من تقديم المستشار السيد عبد القادر سلامة)

بسم الله الرحمن الرحيم.

أتشرف اليوم أن أتدخل أمام مجلسنا الموقر لمناقشة مشروع الميزانيات الفرعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

وفي هذا الإطار، لا بد أن أنوه بهذه المناسبة بالدينامية التي زرعت في هذه القطاعات بعد التحاق حزب التجمع الوطني للأحرار لهذه الحكومة في نسختها الثانية، خاصة قطاع الصناعة والتجارة والتجارة الخارجية والصناعة التقليدية وقطاع المقاولات المتوسطة والصغرى.

وبالمناسبة لا بد أن نؤكد داخل الفريق أن هذه القطاعات تشرف اليوم على استراتيجيات ومخططات محورية، تشرف على إنجاز أورش مهيكلة للاقتصاد الوطني، على رأسها مخطط تسريع التنمية الصناعية والمخطط الوطني لمبادلات التجارة الخارجية، هذه الإنجازات ساهمت مساهمة إيجابية في تحقيق النمو الاقتصادي للسنة الثانية على التوالي، إضافة إلى ذلك نجد أن هذه اللجنة ناقشت ميزانية قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي يعرف بدوره تنزيل مخططات استراتيجية مهمة وعلى رأسها مخطط المغرب الأخضر ومخطط أليوتس للصيد البحري. وستقتصر مداخلتني في هذا الإطار على مناقشة القطاعات التالية:

- قطاع الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي والمقاولات الصغرى والمتوسطة؛

- قطاع التجارة الخارجية؛

- قطاع الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس المحترم،

في البداية لا بد أن أنوه باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بالحصيلة الإيجابية لهذه القطاعات التي اشتغل عليها وزراءها بكل تفان ومسؤولية، وساهموا في تحريك المياه الراكدة في هذه القطاعات، والتي كانت لسنين طوال تفتقد إلى الإبداع والابتكار والمناسبة شرط لكي نتطرق إلى جزء من هذه الحصيلة الإيجابية لهذه القطاعات.

وجيوكيميائية بالمناطق ذات مؤهلات معدنية وبتروولية ونضمن كل الإجراءات المتخذة للحفاظ على التراث الجيولوجي.

أما بخصوص السياسة الطاقية الجديدة التي انخرطت فيها بلادنا فإننا ننوه بالمجهودات المبذولة من قبل المشاريع الكبرى التي ستنتج على مستوى الطاقات المتجددة والتي ستساهم في التحكم في الطاقة، خصوصا وبلادنا تزخر بمصادر طبيعية للطاقة سواء الشمسية أو الريحية وغيرها، وما مشروع الطاقة الشمسية بورزازات إلا ربح لهذا الرهان الذي كان بالأمس حلما وأصبح اليوم حقيقة..

أما بخصوص قطاع التجارة الخارجية الذي يعتبر قطاعا حساسا ومهما فمن الناحية الإستراتيجية فقد أصبح المغرب يتوفر على العديد من الإختيارات المتنوعة بعد توقيع العديد من العهود والمواثيق والاتفاقيات الدولية في مجال التبادل الحر، مما يستدعي مواكبة اقتصادية واجتماعية، إن على المستوى المالي أو الجبائي أو القانوني.

كما نسجل بإيجابية كبيرة الإجراءات التجارية التصحيحية بخصوص حماية الإنتاج الوطني من المنافسة غير المشروعة وتقوية نظام الحماية التجارية بتوفير المناخ الملائم للاستثمار وتبسيط مساطر التجارة الخارجية بتعميم التبادل الإلكتروني للوثائق التجارية..

وبخصوص الدبلوماسية الاقتصادية، فإننا نتمنى إعادة النظر في الملحقين التجاريين والاقتصاديين بالسفارات والقنصليات المغربية بالخارج ودفعهم إلى البحث عن معارض وأسواق تجارية بتنسيق مع الوزارة للتعريف ببلادنا تجاريا واقتصاديا كما نحث على التنسيق مع القطاع الخاص وإشراكه في كل ما له علاقة بالتجارة الخارجية من اتفاقيات، كما ندعو إلى تقييم إتفاقيات الشراكة للتبادل الحر التي انخرطت فيها بلادنا..

أما بخصوص قطاع التجارة والصناعة والاقتصاد الرقمي فهو يشكل محورا رئيسيا في عملية تأهيل الاقتصاد، فالتنمية الاقتصادية لها علاقة مباشرة بالتنمية البشرية وحتى تتمكن من مساهمة المستجندات الناجمة عن انفتاح الاقتصاد العالمي ومواكبة قواعد المنظمة العالمية للتجارة ومقتضيات اتفاقيات التبادل الحر التي يعتبر المغرب طرفا فيها، فلا بد من تتبع مستجندات القطاع، حيث نسجل المبادرات التي اتخذتها الوزارة لخلق أرضية ملائمة لتحقيق إقلاع جديد للاقتصاد الوطني، ولاسيما من خلال تفعيل مقتضيات الإستراتيجية الصناعية الجديدة المرتبطة بتطوير المهن الجديدة في بلادنا كتحويل الخدمات ودعم الفروع الصناعية ذات المؤهلات الواعدة، علاوة على ذلك ندعو الوزارة إلى بدل المزيد من الجهود لتأهيل صادراتنا لتجاوز تداعيات الأزمة المالية العالمية، بسبب كثرة الواردات وتدفق السلع المهربة، وغزو المنتجات الآسيوية (الصينية) المنخفضة الثمن والجودة للسوق الإستهلاكية الوطنية في حين تقلصت فيه القدرة التنافسية للمنتوج المغربي بسبب محدودية السوق المحلي وارتفاع الأثمان.

السيد الرئيس المحترم،

- قطاع الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي.

قبل تنزيل المخططات والإستراتيجيات، كان لابد للحكومة من ترسانة قانونية جديدة تلائم الظرفية، وفي هذا الإطار دأب الوزراء مولاي الحفيظ العلمي ومحمد عبو والمأمون بوهود على إعداد مخطط تشريعي يقطع مع طريقة التدبير التقليدية، ويزرع دينامية في هذه القطاعات التي تعتبر أساس خلق الثروة، حيث تم إخراج قوانين بمساعدة البرلمان ذات الأهمية القصوى. كقانون المجموعات ذات النفع الاقتصادي.

- حماية الملكية الصناعية؛

- النظام الأساسي للمقاول الذاتي؛ (ساهم حزب التجمع الوطني للأحرار بإعداد مقترح في الموضوع)؛

- شركات المساهمة؛

- منع صنع الأكياس البلاستيكية؛

بالإضافة إلى إعداد ترسانة تشريعية لازلتنا ننتظرها إلى اليوم وهي قيد الدرس، والتي تتعلق بمراجعة قانون الإطار لميثاق الاستثمارات.

- تميم مدونة التجارة، فيما يخص توطين المقاولات؛

- تغيير وتتميم مدونة التجارة، فيما يخص إحداث المقاولات؛

- المجلس الاستشاري الأعلى للاستهلاك.

السيد الرئيس،

إن مخطط تسريع التنمية الصناعية 2014-2020، مخطط واعد يرمي إلى وضع الآليات الكفيلة للنهوض بصناعتنا لأجل تقوية مكانتها كرافعة للنمو الاقتصادي، حيث يهدف هذا المخطط إلى خلق نصف مليون منصب شغل في أفق 2020 والرفع من حجم مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الخام بزيادة 9 نقط وكذا إعادة التوازن للميزان التجاري.

إن أهم أهداف مخطط تسريع التنمية الصناعية تقليص التشتت القطاعي وإنشاء صناعة أكثر تكاملا واندماجا من خلال وضع منظومات صناعية فعالة تمكن من تحقيق الاندماج والتكامل بين مختلف أنشطة المقاولات الصناعية.

وبعد وضع المنظومات الصناعية الفعالة في إطار مقارنة جديدة مبنية على خلق روابط وشراكات جديدة بين الدولة والقطاع الخاص تتمثل في توقيع عقود للأداء الأمثل (contrats de performance).

تجدد الإشارة أن تفعيل هذه المنظومات الصناعية يتم حاليا بوتيرة جيدة، وذلك بشراكة مع جميع الفدراليات والجمعيات المهنية الصناعية المختصة، بغية توقيع هذه العقود التي من شأنها تحديد

التزامات كل من الدولة والقطاع الخاص.

منذ سنة 2000، ساهم الاستثمار بقوة في النمو الاقتصادي لبلادنا، كما عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بدورها تصاعدا كبيرا، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السنة منذ 2010، حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة معدل 34 مليار درهم في السنة.

خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2015 بلغت عائدات الاستثمار الأجنبية المباشرة 26.4 مليار درهم.

زيادة على ذلك، يمكن الإشارة إلى تطوير ملحوظ لنسبة الصناعة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمغرب، حتى 2008 كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة متركزة في 4 قطاعات منها العقار، السياحة، البنوك والاتصالات. لكن منذ 2009 عرفت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصناعية تصاعدا ملحوظا، حيث تقوى وزن القطاعات المحدثة للقيمة المضافة، لمناصب الشغل ولنقل الخبرات، وهذا بفضل الجهود المبذولة من طرف بلادنا لتحسين مناخ الأعمال والإصلاحات المتعددة التي تم تبنيها والتي تمس الإطار التشريعي للاستثمار والإجراءات الإدارية، والتي ربح فيها المغرب نقطا مهمة بفعل التخفيف من المساطر الإدارية وتحسين الولوج إليها. وفيما يلي مجموع المشاريع التي اشتغلت عليها الوزارة.

- مجموعة (PSA) بوجو- سيتروين؛

تم التوقيع، تحت إشراف جلالة الملك نصره الله، على اتفاقية وسبعة ملحقات مع مجموعة (SPA) بوجو- سيتروين تتعلق بإنشاء مركب صناعي للسيارات والمحركات بالمنطقة الحرة "أتلانتيك فري زون" بالقييطرة، باستثمار يفوق 557 مليون أورو مع خلق 3500 منصب شغل مباشر و20.000 منصب شغل غير مباشر. هذا المشروع مرفوق بمشروعين للبحث والتطوير وتزويد مصانع المجموعة بأوروبا بمحركات السيارات مصنعة بالمغرب.

- إنشاء المدرسة المركزية للدار البيضاء؛

تم إنشاء المدرسة المركزية للدار البيضاء، في إطار شراكة بين الدولة والمدرسة المركزية بباريس، والتي تهدف إلى تطوير الصناعة، وذلك عبر تكوين مهندسين عامين، متعددي الكفاءات وذوي مستوى رفيع، مطلعين على عالم المقاول وقادرين على إدارة المشاريع في سياق دولي، وتطمح إلى جعل المغرب "مركزا أفريقيًا" في مجال التكوين.

- قطاع صناعة السيارات؛

1. التوقيع على عقد الأداء الأمثل (contrat de performance) الخاصة بمنظومة قطاع صناعة الشاحنات والهيكل الصناعية (الأهداف في أفق 2020: بلوغ 24000 منصب شغل قار في القطاع، إنتاج 34500 وحدة محليا، قيمة مضافة إضافية 8 مليار درهم وبلوغ 6

2. يتوفر المغرب حاليا على خمس محطات مندمجة خاصة بقطاع ترحيل الخدمات بالدار البيضاء، الرباط، فاس، تطوان، ووجدة. كما استقرت أزيد من 100 شركة بهذه المحطات من بينها شركات ذات صيت عالمي؛

3. تفعيل الاتفاقية المتعلقة بتحسين عروض الاتصالات لفائدة قطاع ترحيل الخدمات وإتمام الآليات المتعلقة بتتبع مقتضيات هذه الاتفاقية مع شركات الاتصالات؛

4. توضيح الإجراءات المتعلقة بمساعدة الدولة في مصاريف التكوين، من خلال إعداد دليل إجراءات جديد؛

5. التوقيت على اتفاقية شراكة بين مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل (OFPT) والجمعية المغربية لمراكز الاتصال (AMRC)، من أجل تكوين موارد بشرية في قطاع مراكز الاتصال وذلك لفائدة 1120 مستفيد (الدفعة الأولى).

- قطاع الصناعات الغذائية:

1. انطلاق الدراسة الاستراتيجية المتعلقة بتطوير قطاع الصناعات الغذائية والتي سيتم على ضوءها وضع عقد برنامج / عقود الأداء بين الدولة والقطاع الخاص؛

2. دعم تنافسية قطاع صناعات الشوكولاتة والحلويات والبسكويت وذلك عبر تنفيذ الإجراء رقم 53 المتعلق بدعم تنافسية الصناعات الوسيطة (وضع نظام حصص من المواد الأولية الأساسية يتم استيرادها برسوم جمركي مخفض (2.5%).

- قطاع الصناعات الكيماوية والصيدلانية ومواد البناء:

إنجاز الدراسات المتعلقة بالمنظومات الصناعية الكيماوية والصيدلانية ومواد البناء.

- قطاع الصناعات المعدنية والميكانيكية والكهربائية:

تم تفعيل الاتفاقيتين اللتين أبرمتها الدولة مع كل من الفيدرالية الوطنية للكهرباء والالكترونيك والطاقات المتجددة (FENELEC) وفيدرالية الصناعات التعدينية والميكانيكية والكهروميكانيكية (FIMME) واللذان ترميان إلى إنجاز دراستين لوضع منظومات خاصة بكل من قطاع الصناعات الكهربائية والالكترونيكية والطاقات المتجددة وقطاع الصناعات التعدينية والميكانيكية، وذلك بالتعاون مع الفيدراليتين المذكورتين، وتهدف هاتين الدراستين إلى تقييم وتحديد القدرات التنموية التي يتوفر عليها هذان القطاعان والتدابير التي يجب وضعها في إطار عقود الأداء (contrats performances) لخلق منظومات صناعية فعالة.

- قطاع التجارة الخارجية:

في هذا الإطار، واصلت الوزارة الوصية تنفيذ المخطط الوطني

لمليار درهم من الصادرات سنويا)؛

2. التوقيع على 17 عقد للاستفادة من دعم صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باستثمار إجمالي فاق 1.04 مليار درهم مع إحداث 2370 منصب شغل قار؛

3. التوقيع على مذكرة تفاهم مع الشركة كانساي بانث مغرب (Kansai Paint Maghreb) (استثمار 20 مليون دولار وخلق 110 منصب شغل قار)؛

4. وضع منظومة مُصنع السيارات مع رينو (Renault) ومنظومتين للمصادر (sourcing) (PSA) (بي إس أ) بوجو- سيتروين من أجل الرفع من مشترياتهما من المغرب من 300 إلى 600 مليون أورو سنويا لبلوغ مليار أورو (2) مجموعة "Volkswagen/SEAT" فولكسفاكن/سيات لتزويد مصانعها في جنوب أوروبا من قطع السيارات مصنعة في المغرب؛

5. مصاحبة مجموعة فورد لتزويد مصانعها الأوروبية من المغرب بإحداث مكتب خاص للمشتريات بطنجة كخطوة أولى.

- قطاع الطائرات:

1. التوقيع على 2 عقود الأداء الأمثل (Contrats de performance) الخاصة بأربع منظومات صناعية تهم "تركيب هياكل الطائرات" و"الأسلاك والأنظمة الكهربائية" و"صيانة ومراجعة الطائرات" و"التصميم الهندسي" (الأهداف: خلق 23000 منصب شغل قار والزيادة في رقم معاملات القطاع ليصل إلى 26 مليار درهم ومضاعفة معدل الإدماج المحلي في أفق سنة 2020 ليصل إلى 35% وتحقيق 100 مشروع جديد باستثمارات تصل إلى 7 مليار درهم)؛

2. التوقيع على 7 عقود للاستفادة من دعم صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باستثمار إجمالي فاق 275 مليون درهم مع إحداث 440 منصب شغل قار؛

3. التوقيع على مذكرتي تفاهم من أجل إنجاز مشاريع استثمارية في قطاع صناعة أجزاء الطائرات مع كل من شركة FIGEAC AERO (استثمار 25 مليون أورو وخلق 500 منصب شغل) وشركة HEXCEL (استثمار 28 مليون أورو وخلق 330 منصب شغل)؛

4. متابعة مشروع بومباردي.

- قطاع الالكترونيك:

التوقيع على عقد مع FURUKAWAELECTRICMOROCCO (OFS) للاستفادة من دعم صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية باستثمار إجمالي فاق 75 مليون درهم (باستثناء الأرض والبناء مع اختيار التأجير) وخلق 88 منصب شغل قار.

- قطاع ترحيل الخدمات:

1. إطلاق دراسة لوضع منظومة خاصة بقطاع ترحيل الخدمات؛

التبادل الحر الشامل والمعمق على الاقتصاد الوطني ووضع الإجراءات المصاحبة لتنفيذه. ومكنت هذه الدراسة التي شملت أكثر من 80 قطاعا من تحديد المواقف التفاوضية والتدابير المصاحبة الضرورية وإعداد مشروع تفويض حكومي للمفاوضات ستم المصادقة عليه من طرف القطاعات الوزارية المعنية، مع تبني الإجراءات المصاحبة قبل اعتماد الاتفاق الشامل والمعمق.

السيد الرئيس،

تميزت الأنشطة المرتبطة بالنظام التجاري المتعدد الأطراف بتنظيم المغرب لمؤتمر وزراء التجارة الأفارقة تخليدا للذكرى العشرين لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وذلك تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله. وتجلى الهدف الرئيسي من هذا الحدث القاري ذي البعد الدولي في تقييم حصيلة مساهمة إفريقيا خلال العشرين سنة الماضية في النظام التجاري المتعدد الأطراف، بما في ذلك الدور الريادي للمغرب في مجال تنسيق المواقف والدفاع عن مصالح هذه البلدان.

ويهدف المحور الثاني للمخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية المتعلق بعقلنة الواردات وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالتجارة الخارجية، إلى دعم التنافسية في إطار احترام الالتزامات الدولية للمغرب ودعم مناخ الأعمال ولوجيستيك الاستيراد والتصدير، عبر تعزيز إطار المراقبة الجمركية ومكافحة التهريب وتسريع ورش العمل بالوثائق الالكترونية للتجارة الخارجية وإحداث الشباك الوحيد.

السيد الرئيس،

إن أهم منجزات الوزارة في إطار المحور الثاني للمخطط في انطلاق رقمنة مساطر التجارة الخارجية عبر الشباك الالكتروني الوحيد Port Net، حيث دخل التبادل الالكتروني لسندات الاستيراد حيز التنفيذ بتاريخ 1 يونيو 2015، والذي سهل بشكل كبير الإجراءات المتعلقة بالاكتتاب الالكتروني لسندات الاستيراد تراخيص تصدير السلع وكذا نماذج الاستبيانات الخاصة بها. وإلى متم شهر سبتمبر 2015 استفاد أكثر من 12000 مستورد من هذا الإجراء، وتم ربط جميع البنوك والعديد من الإدارات بخدمات الشباك الوحيد PortNet، مما مكن من تحقيق قفزة نوعية في مجال تبسيط المساطر الإدارية وتحسن ملحوظ في مناخ الأعمال لما يسمح به هذا النظام من تتبع شفاف لإجراءات التجارة الخارجية سواء تعلق بالقطاع الخاص أو العام.

في هذا الصدد قامت الوزارة بإعداد مشروع القانون 14-91 المتعلق بالتجارة الخارجية، قصد ملائمة المنظومة القانونية الحالية مع المعطيات الجديدة للتجارة الدولية وكذا تنظيم مهنة المتعاملين في هذا الميدان.

ومن أجل حماية المنتج الوطني من المنافسة التجارية غير المشروعة المتعلقة بالإغراق والدعم وكذا الاستيراد المكثف، قامت وزارة التجارة

لتنمية المبادلات التجارية، المصادق عليه من طرف المجلس الحكومي خلال السنة الماضية 2014.

وللتذكير يهدف هذا المخطط إلى الحد من تفاقم العجز التجاري، فبفضل إجراءات مواكبة ناجعة وفعالة وفي ظل ظرفية اقتصادية عالمية تتسم بانخفاض سعر البترول والمواد الأساسية فقد تحسن أداء الميزان التجاري، حيث سجلت تغطية الصادرات لواردات السلع والخدمات تحسنا ملحوظا إذ بلغت 81.6% مع متم شهر شتنبر من سنة 2015، عوض 71.6% خلال سنة 2014 وتقلص عجز الميزان التجاري للسلع والخدمات من 89.8 مليار درهم إلى 54.3 مليار درهم خلال نفس الفترة.

وقد أدت هذه الإنجازات إلى المساهمة الإيجابية للتجارة الخارجية في النمو الاقتصادي للسنة الثانية على التوالي وإلى تطور جد إيجابي للاحتياطات الخارجية.

كما ساهمت الوزارة في تحقيق هذه النتائج الإيجابية من خلال تفعيل المحاور الثلاثة الرئيسية للمخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية، وفق مقاربة تشاركية تأخذ بعين الاعتبار آراء وتطلعات الأطراف المتدخلة في مجال التجارة الخارجية.

كما هم هذا المحور كذلك، مواكبة المقاولات المصدرة عبر إطلاق نسخة جديدة من برنامج عقود تنمية التصدير والتي همت 100 مقاولا خلال سنة 2015. كما تمت مواصلة تنفيذ برنامج الافتتاح في مجال التصدير ومواكبة وإنشاء مجموعات التصدير وتعزيز التواصل والإنعاش التجاري على المستوى الجهوي، مع العمل على تسهيل ولوج المقاولات إلى برامج الدعم بغية اعتماد تأشيرة موحدة، فضلا عن تعزيز نظام اليقظة الاستراتيجية عبر تحسين التنسيق مع مختلف المتدخلين المعنيين وتكييفها مع احتياجات المقاولات ورصد وتبعية طلبات العروض الدولية وفرص الأعمال في مجال الخدمات خاصة عبر القارة الإفريقية والخليج العربي.

السيد الرئيس،

على مستوى العلاقات التجارية الدولية، عملت الوزارة على تعزيز حضور المغرب في الأسواق التقليدية من خلال متابعة تفعيل الاتفاقيات المبرمة مع شركائنا الاقتصاديين، كما ضاعفت الجهود للبحث واستكشاف أسواق جديدة وواعدة، مع الانفتاح أكثر على الدول الإفريقية جنوب الصحراء، عبر تبني مقاربة تكاملية مؤسسة على مبدأ رايح- رايح، والتركيز على تنويع المنتوجات المصدرة خصوصا منها التي تتوفر على قيمة مضافة عالية، دون إغفال المجهودات الخاصة بإدماج الفروع الصناعية المتكاملة فيما بينها تماشيا مع الأهداف المسطرة في إطار المخططات القطاعية.

وبخصوص علاقة المغرب مع الاتحاد الأوروبي، تم إنجاز دراسة بمشاركة القطاعات الوزارية والمهنية المعنية، لتقييم آثار اتفاق

تقوم اليوم بعمل جبار في تحريك القطاع والبحث له عن أسواق مع الاعتناء بالصانع التقليدي والاقتصادي التضامني، حيث جعلته محور الإصلاحات التي تقوم بها الوزارة. ولإبراز هذه الإنجازات لابد من الإشارة إلى الحصيلة الإيجابية لهذه الوزارة والتي تتجلى في:

- تنظيم 24 معرضا جهويا؛

- تنظيم 5 اسابيع مغربية بالخارج؛

- تنظيم لقاءات عمل (B TO B)؛

- التوقيع على مذكرة تفاهم بين المجموعة المهنية للتصميم الداخلي وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية المغربية تحت إشراف مؤسسة دبي لتنمية الصادرات ومؤسسة دار الصانع؛

- تنظيم عدة عمليات تواصل؛

- تكوين أولي متنوع: 11592 مسجلا و4929 خريجا وخريجة برسم 2015؛

- تخرج الفوج الأول لأكاديمية الفنون التقليدية بالدار البيضاء؛

- إحداث وتأهيل مجموعة من مراكز التكوين المهني؛

- تنظيم 99 دورة تكوينية لفائدة 2092 صانعة وصانع تقليدي؛

- استدامة برنامج محو الأمية الوظيفي المنجز في إطار برنامج تحدي الألفية الأمريكي (2009-2013)، وذلك من خلال برنامج تكوين 2000 صانعة وصانع تقليدي؛

- تحسين جودة التكوين: الشروع في إنجاز دراسة تتبع إدماج خريجي مؤسسات التكوين التابعة للقطاع في الحياة العملية؛

- الشروع في تفعيل مجموعة من اتفاقيات الشراكة؛

- مواصلة العمل على ورش الجودة والمواصفات (العلامات الجماعية، التصديق، المواصفات)؛

- اقتناء المعدات التقنية الخاصة بوسائل الوقاية الفردية من الأمراض والمخاطر المهنية لمجموعة من الصناع التقليديين في فروع الخشب والصبغة والحديد المطروق؛

- إنهاء مجموعة من الدراسات ومواصلة دراسات أخرى مرتبطة بمحور البحث والتنمية.

السيد الرئيس،

واصلت الوزارة تفعيل برنامج المحافظة على الحرف المهددة بالانقراض من خلال توصيف 4 حرف إضافية (العدد الإجمالي للحرف المستهدفة إلى 22 حرفاً).

- المصادقة على مشروع قانون رقم 133.12 المتعلق بالعلامات المميزة لجودة منتجات الصناعة التقليدية من طرف لجنة القطاعات

الخارجية بتطبيق تدابير حماية على واردات الخشب المتعكس وصفائح الصلب المدرفلة بالحرارة وواردات الورق من حجم (A4) وواردات صفائح الصلب المدرفلة بالبارد والصفائح المطلية أو المغطاة وبدراسة أربع مقالات توصلت بها الوزارة من القطاعات الإنتاجية الوطنية، فتحت بشأنها ثلاثة تحقيقات. كما نظمت الوزارة حملة تحسيسية لفائدة المقاولات المغربية، غطت كل من: الدار البيضاء وفاس وطنجة ومراكش والرباط وأكادير ووجدة، للتعريف بالقانون 09.15 المتعلق بتدابير الحماية التجارية.

السيد الرئيس،

بالنسبة للمحور الثالث للمخطط الوطني لتنمية المبادلات التجارية، المتعلق بالرفع من القيمة المضافة للمنتجات المحلية، شرعت الوزارة في إجراء مشاورات مع الأطراف المعنية بهذا التدبير الهيكلي لوضع منهجية العمل وتقييم آثار الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الاندماج القطاعي. وعلى إثر هذه المشاورات، اتضحت ضرورة القيام بدراسة تأثير هذه الأنظمة على تطور النسيج الإنتاجي خصوصا فيما يتعلق بجانب الاندماج القطاعي.

- إنجاز 16 مخططا جهويا عوض 6 مخططات فقط مسطرة في رؤية 2015؛

- إنهاء أشغال بناء مجموعة من قرى الصناعة التقليدية، ومركب مندمج للصناعة التقليدية ودور الصانعة؛

- مواصلة إنجاز الأشغال ببنيات أخرى؛

- إنجاز الدراسات التقنية المتعلقة ببنيات تحتية جديدة؛

- المساهمة في برامج التأهيل الحضري لبعض المدن؛

- مواصلة إنجاز الدراسات والخبرات الخاصة بتطوير وتحسين جودة المنتج؛

- الشروع في إنجاز دراسات وخبرات أخرى؛

- دعم مجموعة من التجمعات الحرفية وتجهيز دور الصانعة ومراكز الدعم التقني؛

- الشروع في بلورة برنامج قطاعي للمواكبة لفائدة المقاولات بقطاع الصناعة التقليدية؛

- إنهاء الدراسة المتعلقة بإحداث الخلايا الجهوية للمواكبة وإعداد دليل لمواكبة إحداث مقاولات للصناعة التقليدية؛

- المشاركة على المستوى الوطني والدولي في 9 معارض مهنية و6 معارض تجارية.

- قطاع الصناعة التقليدية؛

بخصوص هذا القطاع، لابد أن ننوه بعمل السيدة الوزيرة التي

للفريق، في نفس الاتجاه الذي عبرنا عنه داخل اللجنة خلال مناقشة هذه الميزانيات حيث أدلينا بالعديد من الملاحظات والاقتراحات.

أولا: وزارة الصناعة والتجارة والاقتصاد الرقمي:

أود في البداية، أن أؤكد أننا في الاتحاد العام نثمن التشاور المستمر الذي يميز علاقتنا بالوزارة، وننوه بالعمل الهام الذي تقوم به في مجموع المهام المنوطة بها. لذا لا يسعنا إلا أن نعبر عن أسفنا لكون هذا القطاع مازال لا يحظى بالدعم المالي الكافي، وهو ما نلاحظه في تواضع الميزانية المخصصة للوزارة. كما نود أن نلفت النظر إلى التخفيض الذي عرفته حصة صندوق تسريع التنمية الصناعية، مما يتعارض مع الاختيارات الوطنية المهمة التي يسعى لها هذا الصندوق من رفع لمستوى الصناعة الوطنية في الدخل القومي وجذب الاستثمارات الخارجية وخلق عدد مهم من مناصب الشغل القارة. ولذا نتمنى ان يحظى هذا الصندوق بالدعم الكافي في السنوات المقبلة، خصوصا وأن سنة 2016 تعتبر سنة محورية بالنسبة لتفعيل هذا المخطط الحكومي الهام.

وفي هذا الصدد، نسجل بإيجاب ما تحقق إلى حد الآن من مخططات قطاعية، بدأت تعطي ثمارها كما هو الحال بالنسبة لصناعة الطائرات وصناعة السيارات... لكن نسجل تباطؤا بالنسبة لقطاعات أخرى كما هو الحال مثلا بالنسبة للصناعات المعدنية والميكانيكية والإلكترو ميكانيكية والصناعات الفلاحية والصناعات الكهربية.

لذا، نطالب الحكومة بتسريع وثيرة تفعيل هذا المخطط بغية خلق صناعة عصرية قوية وتنافسية، بما يضمن تنوع وتوسيع نسيجنا الاقتصادي. كما نلفت النظر إلى ضرورة اعتماد حكمة أكثر تشاركية مع الفاعلين الاقتصاديين كمقاربة ناجعة وفاعلة في التتبع والتقييم الدوري للمشاريع والبرامج. كما أنه يجب أن نلفت النظر إلى الوضعية المزرية التي تعيشها المقاولات التي لا يتم إدماجها في المخططات المبنية على خلق المحيطات écosystème المشجعة، والتي تجد نفسها مقصية تماما.

وإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، إذ نؤكد على أهمية هذا المخطط، ونثمن الجهود التي تبذلها الوزارة، نقترح أن نقف في أقرب الأجل، وقفة تقييمية للمراحل التي قطعها هذا المخطط لاستشراف المراحل القادمة.

وفي هذا المجال دائما، فإن من أهم العوامل المؤثرة في الاستثمار توفر بنية تحتية قوية، وذات جودة عالية، وبأسعار تنافسية. ورغم الجهود المبذولة في إطار تنمية وتعزيز البنيات التحتية الصناعية، فإنها تظل غير كافية وتواجهها عراقيل عديدة منها على الخصوص:

- ارتفاع أثمانه المباني الصناعية الجاهزة للاستعمال؛

- عدم تأهيل فضاءات الاستقبال الصناعية؛

- توزيع غير متوازن للحظائر الصناعية على مختلف جهات المملكة؛

الإنتاجية بمجلس النواب؛

- تتبع مسطرة المصادقة على مشروع القانون رقم 38.14 المتعلق بتنظيم مزاوله أنشطة الصناعة التقليدية وهو موضوع الآن لدى الأمانة العامة للحكومة؛

- إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون العلامات المميزة لجودة منتوجات الصناعة التقليدية؛

- إعداد النصوص التنظيمية المتعلقة بقانون تنظيم مزاوله أنشطة الصناعة التقليدية؛

- إعداد مشروع مرسوم يحدد كيفية وشروط مسك سجل المقاولات والتعاونيات والصناع من طرف غرف الصناعة التقليدية؛

- إعداد نص تنظيمي لتحديد الجمعيات المهنية والمقاولات والتعاونيات التي يمكنها تقديم مرشحين كأعضاء شركاء بالجمعية العامة لغرف الصناعة التقليدية؛

- إعداد مشروع مرسوم لإحداث المصنف الوطني لأنشطة الصناعة التقليدية.

السيد الرئيس،

إنجازات قام بها الوزراء المسؤولون عن هذه القطاعات التي تعتبر قطاعات منتجة بامتياز، دعمت موقع بلادنا في الداخل والخارج وساعدت على تحقيق العديد من المشاريع المهيكلية التي ساعدت في دعم الناتج الداخلي الخام، وتحسين موقع المغرب في المنتديات الدولية على صعيد التنافسية وتحسين مناخ الأعمال حيث أصبح والله الحمد مجالا خصبا لجلب الاستثمارات الخارجية.

أمام هذه الإنجازات التي ساهم في إنجازها الفريق الحكومي والحصيلة الإيجابية لحزب التجمع الوطني للأحرار الذي لا يسعني إلا أن نصوت عليها بالإيجاب.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

XXX.IV- مداخلة فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الاتحاد العام لمقاولات المغرب في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة الميزانيات القطاعية، التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية، برسم قانون المالية 2016. وسأبسط وجهة نظرنا، في حدود الحيز الزمني المسموح به

أن تكون آلية مهمة من خلال تقديم الدعم المناسب لها والعمل على عصرنتها وتقوية بنيتها وتنافسيتها، وكذلك إذكاء الروح المقاولانية لدى الفاعلين.

السيد الرئيس،

لا بد من التأكيد أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال رافعة أساسية للتنمية في محيط يعرف تحولات سريعة ومتواصلة. كما أن الرأسمال البشري والبحث العلمي عاملين استراتيجيين لخلق القيمة المضافة وعنصرين أساسيين في الابتكار وعاملين مؤثرين في كافة الأنشطة الاقتصادية وفي تنافسية المقاولات وتجويد الإنتاج وخلق القيمة المضافة.

لذلك، فإن انتهاء مخطط المغرب الرقمي الأول سنة 2013 فتح المجال للتخطيط لفترة جديدة في أفق 2020 مع الفاعلين المهنيين، وهو ما تمخض عنه مخططا جديدا، نطالب اليوم بالإسراع بتنفيذه على أرض الواقع. ونذكر هنا خصوصا بالمحور الاستراتيجي الأول لهذا المخطط والمتعلق بالحكمة، حيث يقترح الفاعلون في هذا الصدد خلق وكالة مستقلة مختصة بتنمية الاقتصاد الرقمي وتمكينها من الإمكانيات المالية الكافية لإنجاز الاستثمارات المتوخاة في هذا المجال ولتحقيق الأوراش المهيكلية التي يتضمنها هذا المخطط.

السيد الرئيس،

إن المنحى الذي اتخذته بلادنا لتحقيق جهوية متقدمة هو من الأهمية بمكان، لذا في الميدان الاقتصادي عامة والصناعي خصوصا، يجب العمل على توطين جهوي ناجع لمختلف المخططات القطاعية المعتمدة وطنيا، وذلك اعتمادا على المؤهلات والخصوصيات المحلية. وفي هذا الصدد فإن المكانة التي ينبغي أن تلعبها المراكز الجهوية للاستثمار يجب أن ترقى إلى مستوى أكبر، تؤول إليه زيادة على المهام التي يقوم بها حاليا مهمة التنسيق بين جميع الفاعلين الاقتصاديين الجهويين، وتتبع وتقييم إنجاز المخططات القطاعية.

في هذا السياق نطمح إلى إخراج نص قانوني ينظم عمل المراكز الجهوية للاستثمار، يمكنها من الاضطلاع بالمهام الجديدة التي يجب أن يقوم بها في نطاق الجهوية الموسعة.

وفي الأخير، لا بد من التذكير بأن إكراهات التمويل لازالت تشكل في الوقت الراهن عائقا أمام تطوير وتحسين مردودية المقاولات وتحد من فعاليتها، كما تحد من دورها في الاستثمار والتنمية ومناصب الشغل وخلق الثروة، إذ إن الولوج إلى التمويل لا يتناسب وحجم انتظارات المقاولين وطبيعة أنشطتهم، بل أصبح غير ممكن بالنسبة للعديد من القطاعات الصناعية، مما يفرض البحث عن حلول ناجعة لإشكالية التمويل التي تعتبر من أكبر كوابح النمو. ولذلك نعتبر أن أحد مداخل الإصلاح يتجلى في تسريع تطبيق القانون المتعلق بإصلاح القانون المتعلق بأجال تسديد مستحقات المقاولات على المؤسسات والإدارات

- استغلال بعض الحظائر الصناعية في المضاربة؛

- وضعف العروض الخاصة بالكراء...

لذا، لا بد من اهتمام أكبر من طرف الحكومة لتنمية وتعزيز فضاءات الاستقبال الصناعية، وتأهيل الموجود منها ووضع حد للمضاربة العقارية بالمناطق الصناعية لتعزيز تنافسية المقاولات الناشطة بهذه الفضاءات والحفاظ على فرص الشغل التي توفرها وإنجاز مشاريع حظائر صناعية، مدمجة مخصصة للكراء تستجيب لطلبات المقاولات الصناعية وخاصة منها الصغرى والمتوسطة.

كما نلفت النظر، إلى المستوى المرتفع لأثمنة العقار الصناعي عامة، والموجه للكراء خاصة، مما يحد من فعالية المناطق الصناعية المتواجدة ويؤدي مردوديتها، وينقص من خلق المقاولات خاصة المتوسطة والصغيرة.

السيد الرئيس،

فيما يخص معالجة الإشكالية الكبرى لخلق المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، خصوصا منها المبتكرة، فإننا نقترح أن يتم التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة تجمع كل المبادرات المختلفة المعمول بها حاليا مثل قانون المقاول الذاتي ومغرب ابتكار، ومقاولتي.. في مبادرة واحدة عامة وشاملة، تأخذ بعين الاعتبار التعثرات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة وتجمع الإمكانيات المالية والتشجيعات المتفرقة قصد إيجاد نجاعة أكبر. فلا يخفى عليكم أن تفتيت الجهود ينقص من فعالية هذه البرامج المختلفة، ويعقد المساطر والترتيبات الإدارية.

وفي هذا السياق، فإن التزايد المتواتر في حجم الأنشطة غير المهيكلية يفرض على الحكومة إيلاء أهمية خاصة لإدماج القطاع غير المهيكل ومواكبة وتحفيز انتقال الأنشطة والأفراد الفاعلين في القطاع غير المنظم نحو شركة فردية أو شخص معنوي، بما يعني ذلك من تضريب جذاب وتغطية اجتماعية ملائمة ومساطر مبسطة وتمويل مناسب ودعم الولوج إلى البنيات التحتية المشتركة... مما سيشجع القطاع غير المنظم على الاندماج في النسيج الاقتصادي المهيكل، حتى يتمكن من الاستفادة من المزايا القانونية والاجتماعية والجبائية والولوج إلى التمويلات المتاحة. كما سيمكن من تيسير وولوج الشباب إلى سوق الشغل وتطوير روح المبادرة والمقاولات لديهم. لذا، على الحكومة أن تضع نظاما شاملا ومتكاملا للإدماج لا يشكل نظام المقاول الذاتي إلا حلقة ضمن حلقاته.

وإذا كان لا بد من الانكباب على معالجة المشاكل، التي تنتج عن تزايد الأنشطة غير المهيكلية، فإنه من المهم جدا إيلاء أهمية أكثر لمواكبة ودعم المقاولات الصغيرة والصغيرة جدا وتجنبيها مخاطر الانزياح إلى القطاع غير المنظم. وذلك عبر تقوية تنافسية هذا النوع من المقاولات، التي تشتغل في قطاعات يغزوها القطاع غير المهيكل. إذ إن هذه المقاولات بإمكانها

العمومية، وتسهيل ولوج المقاولات للتمويل.

السيد الرئيس المحترم،

إننا نتطلع إلى وضع أسس نموذج تنموي صلب، يزاوج بين استغلال الفرص المتاحة على مستوى الطلب ودعم العرض الإنتاجي للقطاعات ذات القيمة المضافة العالية الموجهة للتصدير والمنتجة للثروة ولفرص الشغل. وذلك لن يتأتى إلا بتحفيز التصنيع وإنعاش الاستثمار الخاص وجلب الاستثمارات الخارجية ودعم واسع لروح المقاولات. كما نؤكد على ضرورة إيلاء أفضلية للمقاولات المغربية، لكن مع الحرص أن لا تؤول هذه الأفضلية إلى خلق احتكار مضر بالنسيج الاقتصادي وبمصالح المستهلك.

بدون أن أختتم بنبرة متشائمة، فإن الواقع يحتم علينا أن نذكر بالوضع الجذ صعبة التي تمر منها مجموعة من المقاولات الصناعية المغربية، والتي تتجلى في ارتفاع كبير لعدد الشركات المفلسة، وفقدان مناصب الشغل، يجعل من 2015 سنة جد صعبة، تكالبت فيها مجموعة من المخاطر الداخلية والخارجية قد تتفاقم سنة 2016. وفي هذا الصدد وجب الإشارة إلى سياسة التحفيز وحماية بعض الشركات دون أخرى، والذي يتم بصفة غير عادلة، يضر بتنافسية النسيج المقاولاتي ويدفع بها نحو الإفلاس.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب دائما على أتم الاستعداد للتعاون من أجل بلوغ الأهداف المسطرة في مخطط تسريع التنمية الصناعية من أجل إنشاء صناعة عصرية، قوية، وتنافسية، تدعم وتعزز مكانة بلادنا بين الدول الصاعدة وتقوية إشعاعها الجهوي.

ثانيا: مشروع ميزانية وزارة التجارة الخارجية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل إبداء ملاحظتنا واقتراحاتنا بخصوص مشروع ميزانية وزارة التجارة الخارجية، اسمحو لي أن أبدأ تدخلي بالتأكيد على أن المبادلات الخارجية تأثيرا مباشرا على الحساب الجاري لميزان الأداءات مما يكون له انعكاس إيجابي أو سلبي على مستوى النمو الاقتصادي.

السيد الرئيس،

الجميع يعلم أن المغرب كباقي بلدان العالم تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، نظرا لمجموعة من العوامل، أهمها: ضعف الطلب الخارجي الموجه للمغرب وارتفاع أسعار المواد الأساسية والتي يستوردها المغرب كالحبوب، السكر.... كما ساهم في هذا الوضع ارتفاع مبادلاتنا التجارية مع أوروبا لفترة طويلة، إذ أن ضعف نسبة النمو في منطقة اليورو وارتفاع نسبة البطالة كان له بالغ الأثر على الصادرات المغربية في هذه السوق.

ومن البديهي في ظل هذا الوضع أن يحاول كل بلد تنمية مبادلاته

الخارجية لتحقيق توازن ما بين الصادرات والواردات للمساهمة في النمو من جهة، ومن جهة أخرى تفادي أي تأثير محتمل على الحساب الجاري الذي يجب أن يكون في منأى عن العجز. لذا من الضروري الانفتاح على أسواق جديدة مثل دول إفريقيا، دول الخليج، آسيا، أمريكا اللاتينية... وزيادة المبادلات التجارية البينية معها. ومن المؤكد أن هذه الأسواق الجديدة ستتنوع سلة العملات بدل الركون والانزواء في جهة واحدة تتحكم في حركتنا التجارية وتحد من حجمها ومدادها.

فلا بد من معالجة المعادلة الصعبة التي تتمثل في تنمية العرض التصديري والرفع من قيمته وديناميته، وعقلنة الواردات حتى لا يتعمق العجز التجاري المغربي. لذا نؤكد في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على أهمية دعم الاستثمار والتسريع في تنفيذ برامج دعم الصادرات وتعزيز القدرات التصديرية للمقاولات المغربية وكذا عصرنة الإطار القانوني للتجارة الخارجية.

لا بد كذلك من القيام بمجهودات، سواء على مستوى الترويج والاستشراف وتنويع المواد الموجهة للتصدير، لكي نستفيد من الاتفاقيات للتبادل الحر مع الدول التي وقع معها المغرب للرفع من حجم الصادرات لأن الميزان التجاري مع جل هذه الدول ليس في صالح المغرب، بحيث هناك عجز تجاري على حساب المغرب، بالإضافة إلى العمل على تطوير قدرات المغرب من أجل تنافسية قوية وذلك بتسهيل الولوج إلى الأسواق وربط المغرب مع دول أخرى بوسائل النقل البحري والجوي.

كما أن المغرب مطالب بتشجيع التصدير للسوق الإفريقية، باعتبارها سوقا واعدة بالنسبة للمغرب فضلا عن أهمية ولوجها من الناحية السياسية كذلك.

ثانيا: عقلنة الإستيراد، وهذا الأمر أصبح أكثر ملحا اليوم، ويتطلب معرفة القطاعات التي تستنزف أموال كبيرة والعمل على الحد منها.

أيضا المغرب مطالب بالعمل على تقوية السلاسل الإنتاجية في جميع القطاعات والحد من شراء المواد غير الضرورية والتي تستنزف احتياطي العملة. وكذا الاهتمام أكثر بالقطاعات التي تشكل قيمة مضافة (الفلاحة، الصيد البحري، الطاقة، الصناعة الكهربائية..).

فضلا عن نهج سياسة ناجعة لمراقبة العمليات التجارية مع الخارج وعدم السماح لترك أي جزء من الأموال المحصلة عليها كعملة صعبة بالخارج لتحسين احتياطي المغرب من العملة الصعبة، الذي عرف تراجعاً كبيراً. كما يجب تشجيع استثمارات المغاربة المقيمين بالخارج لخلق مورد إضافي من العملة الصعبة.

لا بد كذلك من إعادة التوازن بخصوص اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع شركائه الرئيسيين في إطار سياسة الانفتاح التي نهجها قبل عقود، إذ أن الملاحظ في العديد من هذه الاتفاقيات هو انعدام التكافؤ الاقتصادي ما بين بلادنا والبلدان المعنية بهذه الاتفاقيات، إذ

المغرب ضمن الوجهات العشرين المفضلة للسياح وفرض نفسه كمرجع للتنمية المستدامة في الحوض المتوسطي. غير أن قطاع السياحة لازال يشكو من عدة اختلالات تحول دون تنمية القطاع وتعزيز مكانته. إذ لم تتخذ التدابير اللازمة لـ:

- دعم المقاولات السياحية وتحسين تنافسيتهما؛
 - مراجعة منظومة التكوين الذي يستجيب لمعايير الجودة (تنمية المهارات المهنية، إتقان اللغات...);
 - تطوير خدمات النقل الجوي وتسهيل الولوج إلى الوجهات السياحية الرئيسية ببلانا؛
 - تحديث قنوات وتوزيع وترسيخ العرض السياحي الوطني وتوجيه المستثمرين نحو منتج سياحي ذو القيمة المضافة العالية.
- لذا، أصبح من اللازم إيلاء أهمية قصوى لتعزيز مكانة القطاع السياحي واتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل:
- تسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل وإعادة الهيكلة؛
 - دعم ميزانية الترويج؛
 - دعم السياحة الداخلية.

السيد الرئيس،

لا يمكننا الحديث عن إنعاش القطاع السياحي دون دعم الاستثمار السياحي وتعزيز الإنعاش والتسويق الملائم وتقوية تنافسية الفاعلين السياحيين وتسهيل ولوج الشركات السياحية للتمويل وإعادة الهيكلة وتنفيذ إجراءات خاصة من أجل تبسيط وضمان انسجام رسوم الضرائب المحلية ومراجعة الضرائب الموازية.

كما لا يمكننا الحديث عن جلب السياح، في غياب سياسة فعالة لترويج المنتج السياحي المغربي، أمام المنافسة الشرسة للعديد من المناطق السياحية. وفي هذا الصدد، نقترح التسريع باستغلال الآليات التي تتيحها شبكة الإنترنت لتسويق المنتج المغربي، ومنحه موقعا جديدا داخل أسواق السفر وتعزيز حضور وجهه المغرب على مستوى الأسواق المستهدفة. كما نطالب الحكومة بوضع إجراءات لدعم قدرة المغرب في استقطاب شركات الأسفار السياحية سواء الكبيرة منها أو المتوسطة أو الصغيرة، وذلك وفقا لهيكلة السوق المستهدف، إلى جانب إطلاق حملة دعائية جديدة للمغرب بمختلف الأسواق المصدرة للسياح.

السيد الرئيس،

بالإضافة إلى ضرورة تنمية وجهات ذات قدرات سياحية عالية، لا بد من الاستفادة من الإمكانيات التي تتيحها مختلف الجهات وتسهيل الضوء على مناطق الجذب التي تتمتع بها بلادنا سواء الشاطئية أو الجبلية أو الصحراوية أو القروية، كوجهات واعدة في مجال السياحة. هذه المواقع التي تعيش بعضها الآن حالة عزلة جراء غياب بنيات تحتية

أن استفادة الاقتصاد الوطني من هذه الاتفاقية لم يرق إلى المستوى المطلوب، كما ظلت الحصيلة العامة لهذه الاتفاقيات متواضعة جدا، نظرا لمحدودية القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

ومن ثم نطالب بوقفه تقييمية لهذه الاتفاقيات ورصد مكامن القوة والضعف فيها ودراسة أثارها على الاقتصاد الوطني وعلى تنافسيته الشاملة، وكذا درجة التناسق بين هذه الاتفاقيات ومدى توافقها مع الخيارات المتعددة للبلاد. بإعادة التوازن للعلاقات التجارية للمغرب مع شركائه والتفاوض بشكل أفضل حول الاتفاقيات المستقبلية.

لا بد في الأخير من التأكيد على تفعيل الأدوار الاقتصادية للبعثات الدبلوماسية للمغرب في الخارج وخاصة الدبلوماسية الاقتصادية.

تعتبر المنظمات البرلمانية المتعددة الأطراف (الدولية والإقليمية) إحدى أهم آليات الدبلوماسية البرلمانية في الوقت الراهن لكونها تساهم في تنظيم العلاقات بين البرلمانات والسهل على الدفاع عن المصالح والقضايا ذات الاهتمام المشترك، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي، بالإضافة إلى دورها في تيسير فرص اللقاء والتعارف بين البرلمانيين من خلال الأنشطة التي تقوم بها.

وكما هو معلوم، فالأنشطة الدبلوماسية تشكل فرصة لتبادل الرؤى والاقترحات وتوطيد العلاقات بين مجلسي البرلمان وبرلمانات الدول الأخرى، كما تشكل فرصة لمناقشة القضايا والاهتمامات العالمية وكذا استعراض التجربة السياسية المغربية ومناسبة للدفاع عن قضية وحدتنا الترابية دون تفويت فرصة استعراض الإمكانيات الاقتصادية والبشرية التي يمنحها المغرب لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

في هذا الإطار نطالب بتفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والارتقاء بممارسة هذه المهمة باحترافية عن طريق تنمية مستوى التفاهم وتقريب وجهات النظر حول القضايا الدولية الملحة وتسويق صورة جديدة عن المغرب من أجل منح إشعاع أكبر لمكانته في المحافل الدولية وتعزيز الدبلوماسية البرلمانية بمنظور جديد، يعطي مكانة للدبلوماسية الاقتصادية للترويج للاقتصاد الوطني وتشجيع الصادرات. وفي هذا السياق يجب التذكير بالدور، الذي يلعبه الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الدبلوماسية الاقتصادية كشريك قوي لتفعيل الشراكات الخاصة والتميزة، سواء في إطار التعاون جنوب - جنوب، خاصة مع دول إفريقيا جنوب الصحراء أو دول التعاون الخليجي، أو أوروبا وغيرها من الدول.

ثالثا: مشروع ميزانية وزارة السياحة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

قبل إبداء ملاحظتنا واقتراحاتنا بخصوص المشروع، حددت استراتيجية الحكومة رؤية 2020 للسياحة برنامجا طموحا يجعل من

العامّة للمؤتمر العشرين لمؤتمر أطراف الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغير المناخي على احتضان المغرب للنسخة الثانية والعشرين لهذا المحفل الدولي سنة 2016، الذي نتمنى أن يكون فرصة جديدة لمواصلة العمل بأقصى ما يمكن من حزم من أجل نموذج جديد للتنمية ومن أجل الحق في حياة أفضل، ومن "أجل المستقبل الذي من واجبنا ومن مسؤوليتنا أن نتركه لأطفالنا"، كما عبر عن ذلك صاحب الجلالة حفظه الله في خطابه أمام الدورة 21 لمؤتمر أطراف الاتفاقية COP21 المنعقد بباريس الأسبوع الفارط (فاتح دجنبر 2015).

وفي أفق انعقاد هذا المؤتمر، ندعو الحكومة لتعزيز التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بهدف تحسين نوعية إطاريش المواطنين وتعزيز التدبير المستدام للموارد الطبيعية وتشجيع الأنشطة الاقتصادية التي تحترم البيئة. وفي هذا السياق، ندعو إلى:

- تقوية حماية المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية والمناطق الرطبة؛

- حماية الشواطئ من التلوث الناتج عن المقذوفات في البحر؛

- وضع حد للنهب الممنهج لرمال الساحل والاستعمال العشوائي للمقالع، لما يشكلاه من إخلال بالمنظومة البيئية ومن انعكاسات ضارة على البيئة؛

- وضع تدابير لإيقاف الزحف الإسمنتي على رمال الساحل؛

- ترشيد بعض الأنشطة الفلاحية التي تتسبب في ارتفاع ملوحة التربة والمياه الجوفية وتلويثها واستبدالها بالأنماط البيولوجية المستدامة؛

- المعالجة الكاملة للنفايات عن طريق المطارح المراقبة؛

- المحافظة والتدبير المستدام للموارد الغابوية؛

- مواجهة مخاطر الاختلال بين الطلب على الماء والعرض والمحافظة على الموارد المائية من التلوث والاستنزاف، خاصة في بلد تقل مدخراته المائية وتتضاءل باستمرار بسبب الجفاف؛

- تهيئ كل التدابير والوسائل المتاحة لتنوع مصادر إنتاج الطاقة وتخفيض كلفتها وتحسين النجاعة الطاقية؛

- التشجيع على إحداث حدائق النباتات (Jardins Botaniques) في كل المدن المغربية، خاصة أمام تزايد حدة تلويث الأجواء بعوادم السيارات والشاحنات...

ومن البديهي أن هذه الإجراءات والتدابير لن يكتب لها النجاح ما لم تعمل الحكومة على إدماج البعد البيئي في مختلف السياسات العمومية، والاستراتيجيات القطاعية وفي البرامج التعاقدية والمشاريع الاستثمارية.

تلكم، السيدات والسادة المستشارين، السيد الرئيس، السادة

ومرافق ترفهية مواكبة وغيرها من حملات الترويج. كما يجب إيلاء الاهتمام اللازم لتقوية العرض السياحي الموجه إلى السائح المحلي.

وللدفع أكثر بالسياحة الداخلية وتشجيعها، اقترحنا وضع نظام للدخار والمساعدة المالية على شكل نظام "بطاقات العطل" للرفع من ميزانية السفر السياحية لدى الزبناء المغاربة، ونسجل في هذا الصدد التزام الحكومة بدراسة هذا المقترح وتضمينه في مشروع قانون المالية برسم السنة القادمة.

ثالثا: مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يلعب قطاع الطاقة دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أصبح محركا حقيقيا للنمو، ومن بين عوامل الإنتاج التي تحدد بشكل كبير مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني. وأمام الطلب المتزايد على الطاقة، عملت عدة دول على التحكم في الطلب والاستعمال العقلاني للطاقة، من خلال خلق بدائل أهمها تطوير استعمال الطاقات المتجددة وذلك لتلبية الحاجيات الطاقية في أحسن الشروط من ناحية التكلفة.

في هذا الصدد ندعو الحكومة لإيلاء موضوع اقتصاد الطاقة الأهمية التي يستحق، خاصة أمام تزايد الاستهلاك الوطني من الطاقة. وذلك باتخاذ تدابير وإجراءات من شأنها تشجيع العمل بالطاقة الشمسية لتفادي التبذير والتخفيف من عبء تكلفة الطاقة المستهلكة على الاقتصاد الوطني وكذا دعم البحث العملي في مجال تطوير الصناعات المتعلقة بالطاقات المتجددة.

ولمسيرة الالتزامات الدولية للمغرب في مجال الحفاظ على البيئة، لا مناص من اعتماد استراتيجية لقطاع الطاقة تركز على منظور شمولي ومندمج، تضع من بين أهدافها تقليص التبعية الطاقية وتنوع مصادر إنتاجها وتخفيض تكلفتها وتحسين النجاعة الطاقية وتشجيع الحلول البديلة كالطاقات المتجددة كالشمس والرياح كمصدرين فاعلين وموثوقين لتوليد الطاقة التي نحتاجها وبالكميات التي نرغب فيها.

السيد الرئيس،

رغم أن المغرب لا يتسبب بشكل كبير في انبعاث الغازات الحابسة للحرارة في الغلاف الجوي، فإنه يتأثر بقوة بفعل التغيرات المناخية بحكم خصوصيات موقعه الجغرافي. لذلك أولت بلادنا أهمية كبرى للبحث عن حلول لإشكالية التغيرات المناخية، وذلك منذ مصادقتها على هذه الاتفاقية سنة 1995، حيث واصلت التعبير عن التزامها بالمساهمة في الجهود الدولية في مجال التنمية المستدامة ومكافحة تأثيرات التغيرات المناخية. وتوجت هذه الجهود بموافقة الجمعية

الإسراع في عملية تحديث أسطول الصيد البحري الوطني وتزويده بأليات ومعدات تضمن السلامة للعاملين به، مع بناء ورشات لصناعة وإصلاح السفن، كما يجب تجهيز الموانئ الخاصة للصيد البحري بكل التجهيزات الضرورية لمساعدة الصيادين للقيام بعملهم على أحسن ما يرام، مع البحث على الأسواق خصوصا خارج الوطن لتصريف المنتج خارجيا.

السيد الرئيس،

إننا نناقش اليوم ميزانيات قطاعات يرتبط بها تموقع المغرب الجيو اقتصادي وترهن مستقبل المغرب وقوة نسيجه الاقتصادي، كما يرهن تماسكه الاجتماعي في الجانب المتعلق بالتشغيل، ذلك أننا في قطاع التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة بصدد قطاع أي ومستقبلي، قطاعات تشكل إحدى الأعمدة الأساسية لاقتصاديات البلدان التي تمكنت من تحقيق التقدم.

لا يمكن أن نتصور تقدما دون تصنيع ودون قاعدة صناعية مغربية متميزة ومتنوعة على الصعيد الإقليمي والعالمي. لذلك فالتصنيع يتعين أن يكون من أولويات أي بلد. فالتاريخ يعلمنا ذلك ويخبرنا أن القوى الكبرى اليوم تقدمت لأنها اختارت التصنيع، فهو يوازي التمدين والتعمير والتشغيل والانفتاح إلخ، فالثورات الصناعية شكلت مراحل فاصلة ومؤسسة في تاريخ عدد من الأمم، وبها يتم التأريخ للأحداث العالمية. وإحدى التحولات التي طرأت في التاريخ البشري كانت بفعل التصنيع.

إن التأمل والتمحيص في القانون المالي، وفي الإجراءات والاعتمادات المرتبطة بقطاع التشغيل برسم ميزانية 2016 يكشف الارتجالية المؤسفة، والجنوح إلى الخطاب الاستسلامي، حيث نسجل تراجعات على مستوى التزامات الحكومة لحقوق الطبقة الشغيلة، حيث تبقى الرافعة الأساسية في تحسين المؤشرات الاجتماعية هي توفير الشغل وتحسين الأوضاع الاجتماعية للمأجورين. ومع كامل الأسف، فإن الحكومة تفتقر إلى مقاربات وخطط ناجعة في هذا الشأن، حيث انطلق الحوار الاجتماعي متعثرا، وحيث إن الإجراءات الحكومية المقترحة لدعم التشغيل غير ناجعة ولن تحدث الدينامية المطلوبة في سوق الشغل بالمغرب ما دام القانون المالي لم يعرف كيف يولف بين تحفيز المقاومة لتنمو وتشغل أكثر وضمان الموارد الضريبية الضرورية. علما بأن المناصب المنصوص عليها في القانون في الإدارة العمومية لن تحل إشكالية البطالة في المغرب. ومن هذا المنطلق ننبه إلى ضرورة استيعاب الاحتقان الاجتماعي وإبطال فتيل التوتر الذي نجح المغرب في تجاوزه سياسيا ومؤسستيا.

السيد الرئيس،

أما فيما يخص قطاع السياحة، فيلعب هذا القطاع دورا بالغ الأهمية، خصوصا في التشغيل وضمان مداخل فئات واسعة من

الوزراء، وجهة نظر الاتحاد العام لمقاولات المغرب في بعض القطاعات التابعة للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية برسم سنة 2016. نتمنى أن تجد ملاحظتنا صدى لدى الحكومة، وأن تتجاوب مع مقترحاتنا التي بسطناها أمام مسامعكم سواء داخل اللجنة أو في الجلسة العامة.

XXX.V مداخلة الفريق الاشتراكي في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة القطاعات، التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الانتاجية، وهي قطاعات تعتبر إحدى الانشغالات المركزية لحزبنا بحكم توجهاته الاجتماعية والاقتصادية، وباعتبارها محركات أساسية لتأهيل الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي، ذلك أن معدل النمو الاقتصادي الوطني وتخفيض عجز الميزان التجاري هي مؤشرات مرتبطة في جزء كبير منها بقوة أداء هذه القطاعات.

إننا لا زلنا نؤمن في الفريق الاشتراكي أن نجاح إستراتيجية المغرب الأخضر يبقى رهين بمدى انخراط الفلاح الصغير والمتوسط واستفادته من مزايها هذا المخطط وتأطيره ودعمه وتأهيله وإعادة النظر في توزيع الدعم ليكون أكثر إنصافا وتشجيعا للفلاح الصغير، ونؤكد بالخصوص على ضرورة استغلال الإمكانيات الكبرى التي ما تزال توفرها أرض المغرب لإنتاج الخيرات الزراعية، وهو ما يتطلب إعادة النظر في إشكاليات الملكية وضمان حقوق القبائل والجماعات السلالية في أراضيها. بالموازاة مع ذلك يتعين استحضار ضرورات الأمن الغذائي في عالم معرض للاهتزاز وفي وقت أصبح فيه الغذاء رهانا استراتيجيا وأمنيا، وهو ما يتطلب تامين العمل الزراعي وإعادة الاعتبار للفلاح الصغير وللعامل الزراعي.

فالمغرب قد يصبح مصدرا كبيرا لمنتجات فلاحية عديدة، ولكن ذلك لن يحصنه من نقص في الحبوب وهو ما يهدد الأمن الغذائي للبلاد إذا لم نشجع زراعة الحبوب. إن الأمر يتعلق بمسألة إستراتيجية بكل المقاييس وعلى الحكومة ألا تستهين بها.

أما بخصوص قطاع الصيد البحري، فيعتبر من القطاعات الإنتاجية الهادفة إلى تحقيق إقلاع اقتصادي مهم، لكونه يوفر إمكانيات كبيرة للاستثمار وهامش إضافي من الربح. فسياسة تنمية هذا القطاع، تتطلب بالأساس عقلنة استغلال الثروات السمكية الوطنية والحفاظ عليها من الإستنزاف المفرط الذي يهددها، وذلك بتكثيف المراقبة والمتابعة مع وضع وسائل مناسبة للقيام بذلك برا وبحرا وجوا، من أجل ضمان استغلال أفضل لهذه الثروة الوطنية. ولتحقيق ذلك، نقترح

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل- على إثر مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية التي تدخل ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية برسم القانون المالي لسنة 2016 أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت كل اجتماعات اللجنة، وبالانخراط الفاعل والفعال لأعضاء اللجنة ولكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها، وكذا قيمة النقاش الجدي والمسؤول الذي ميزها، والذي يهدف إلى إغناء مشاريع الميزانيات المقدمة. ومن هذا الباب وفي إطار مهمتنا الدستورية، وبعد التقييم الموضوعي لمفردات مشاريع الميزانيات المقدمة فإننا نثمن المجهودات المبذولة والإنجازات، التي حققت في كل القطاعات الإنتاجية كما نسجل ملاحظتنا ومؤاخذاتنا من زاوية نقابية، سعيا منا في تقويم وتدارك ما يمكن تداركه، وإسهاما منا في النهوض بالقطاعات الإنتاجية التي تعتبر من اللبنة الصلبة لمرتكزات التنمية في بعدها الوطني والمحلي وعلاقتها بتحسين مناخ الاستثمار وأثرها المباشر والملموس على الواقع المعيشي للمواطنين والمواطنات.

قطاع الفلاحة:

لا زالت السياسة الفلاحية في بلادنا تستفيد منها أساسا أقلية من الفلاحين الكبار. فبالإضافة إلى الاستفادة من الأراضي تستفيد هذه الطبقة من الاستثمارات العمومية في مجال السقي ومن الدعم لاقتناء المعدات والعتاد وإنجاز البنيات واستيراد أصناف البقر المحسنة وكذلك من الإعفاء الضريبي، لأن نموذج التنمية الفلاحية الذي جاء به المخطط الأخضر، فهو يتركز أساسا على الاستثمار في الفلاحة المكثفة والناجعة التي تستجيب لقواعد السوق، والتي خصص لها وحدها حصة الأسد من الاستثمارات 120 مليار درهم من أصل 150 مليار درهم.

أما ضمان الأمن الغذائي فلا يزال دون الطموحات ودون الأهداف المسطرة، ما يفند مزاعم أن المغرب بلد فلاح. فيكفي أن نعلم أن نسبة تغطية حاجياتنا سنة 2014 لم تتعد 65% من الحبوب و38% من السكر و2% من الزيوت ونسبة تغطية الصادرات الفلاحية للواردات من المواد الغذائية لا تتعدى 68%، ما يجعل الأمن والسيادة الغذائيين مهددين في كل وقت وحين. هذا، دون نسيان المشاكل العويصة التي تتخبط فيها المقاولات الفلاحية المغربية والمتعلقة بعراقيل تسويق المنتج الفلاحي الوطني وأثره غير المباشر على المستهلك، وكل هذا في ظل عدم تملك الحكومة للنظرة الإستباقية وغياب القدرة لديها على استشراف آفاق مستقبل الفلاحة المغربية، وذلك بسبب تزايد الطلب على المنتجات الفلاحية وتنامي وتيرة النمو الديمغرافي وعلاقته بتحقيق الأمن الغذائي للمغاربة.

أما على مستوى الاجتماعي، فلا زال أكثر من مليون من العمال الزراعيين يعيشون تحت عتبة الفقر، في هشاشة مطلقة، بسبب تدني

المجتمع، وأضحى اختيارا استراتيجيا لبلادنا لتكون قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واعتبارا لذلك يتعين الانكباب على:

- تنوع المنتج السياحي؛

- مراجعة السياسة السياحية الوطنية؛

- مواكبة وانجاز مخطط وطني جديد لتطوير السياحة مع الاهتمام بالسياحة الداخلية والسياحة المندمجة مع إعادة تقييم رؤية 2020؛

- فتح مدارس ومراكز سياحية جديدة لتعزيز وتنوع التكوين السياحي؛

- فتح مدارس سياحية جديدة خاصة بالمناطق الجبلية تشجيعا للسياحة الإيكولوجية؛

- التعريف بالمنتج السياحي واعتماد إستراتيجية جديدة في التسويق.

إن التقاطع الحاصل بين الصناعة التقليدية والسياحية ومن خلال العديد من المؤشرات تبدو الضرورة القصوى لتنظيمه وتأهيله ضمن سياسة مدمجة مع القطاع السياحي، مما سيتيح فرص أكبر لمواجهة الهشاشة التي يعاني منها من جهة، وتمكينه من فرص أكبر على مستوى التسويق والإشهار من جهة أخرى، أنه قطاع بحاجة إلى المصاحبة من خلال مبادرات مضبوطة في مجالات التكوين والتمويل والتغطية الاجتماعية. وبنفس المنظور يمكن الحديث عن الاقتصاد الاجتماعي الذي أبان كقطاع ناشئ عن إمكانيات واعدة، مما يستدعي دعم الجمعيات التنموية العاملة في القطاع وفق ضوابط ومعايير واضحة ووفق شراكات أو دفتر للتحميلات لتأمين الحصول على أهداف ملموسة في هذا المجال.

من المعروف أن قطاع الطاقة والمعادن يعتبر من بين القطاعات الحيوية لما له من أهمية في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية على عدة مستويات، سواء من حيث تشغيل اليد العاملة أو من حيث ارتباطه بقطاعات أخرى كالصناعة والنقل وغيرهما، ويستورد المغرب 95% من حاجياته من المواد البترولية، وتشكل المحروقات 60% من الاستهلاك الطاق بالمرغ، أرقام تبين عمق الإشكالية الطاقية ومدى خطورة الارتباط بالخارج على اعتبار تقلبات أسعار السوق الدولية وانعكاسه على الاقتصاد الوطني، من خلال ارتفاع فاتورة النفط وانعكاساتها على التوازنات المتمثلة في تدهور العجز التجاري.

XXX.VI مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية (من تقديم المستشار السيد محمد زروال)

السيد الرئيس المحترم،

الأجور وعدم توحيدها مع الحد الأدنى للأجور في الصناعة، كما نص عليها اتفاق 26 أبريل 2011، وكذا غياب الحماية الاجتماعية والعمل في ظروف عمل مهينة وحاطة بكرامة الإنسان في خرق صارخ لمدونة الشغل وللمواثيق الدولية ذات الصلة ولأبسط مبادئ حقوق الإنسان، بل تعدت ذلك إلى طرد بل واعتقال كل من سولت له نفسه ممارسة حقه الدستوري بممارسة أي نشاط نقابي للدفاع عن حقوقه المهضومة.

أما على المستوى البيئي فقد أدى استنزاف الموارد الطبيعية إلى عدة اختلالات بيئية أصبحت تهدد مناطق شاسعة بالتصحّر حسب تقرير لوزارة البيئة عن الأوضاع البيئية بالمغرب سنة 2010. ومن جهة أخرى فإن الانخفاض الحاد في الفرشة المائية في جهة سوس ماسة أصبح يفرض اللجوء إلى تحلية مياه البحر للاستعمال الفلاحي، مما سيكلف خزينة الدولة أموالا باهظة، سيكون المستفيد الأكبر منها كبار الفلاحون.

إن المحافظة على الثروة الغابوية والتربة والموارد المائية والحد من ظاهرة التصحر لن يتأتى إلا من خلال رفع التهميش والإقصاء عن المناطق القروية والجبلية في إطار سياسة تنموية تخرج الإنسان القروي من الفقر والعزلة والأمية.

أما بالنسبة لقطاع الصيد البحري، فقد حان الوقت لتقييم مخطط ألبوتيس قصد تثمين المنجزات وتقويم الاختلالات التي تحول دون بلوغ الأهداف الاقتصادية المتوخاه، بالمقابل سجلنا تلكؤا غير مبرر لدى الحكومة في تصحيح الاختلالات وفي إيجاد حلول حقيقية وتشاركية للمشاكل التي يتخبط فيها القطاع، مثل الاستغلال المفرط لمعظم أنواع الأسماك وضعف الإنتاجية، عدم احترام الراحة البيولوجية والارتفاع المقلق لتكلفة الصيد، علاوة على الخسائر المرتبطة بفقدان الشغل، كذلك إشكالية ضعف الحماية الاجتماعية بسبب غياب آليات تعويض البحارة عن أيام الراحة البيولوجية.

أما على مستوى قطاع الطاقة والمعادن والماء والبيئة، فالعنوان الأبرز هو غياب هذا القطاع عن كل بؤر التوتر في مختلف القطاعات التي هي وصية عليها، ويكفي أن نذكر بالاضطرابات الشعبية العارمة التي شهدتها مدينة طنجة، نتيجة سوء تدبير "التدبير المفوض"، وترجمة ذلك بفواتير صاروخية أرهقت كاهل المواطنين وفجرت غضبهم.

كما نسجل ما يلي:

- غياب آليات المراقبة والتتبع أدى إلى أزمة التدبير المفوض وتملص الشركات المعنية من التزاماتها اتجاه المدينة واتجاه المواطنين، وكذا تهريب العملة الصعبة؛

- غياب آليات التتبع والمراقبة والقيام بتدابير استباقية فجر أزمة "السامير" وما لها من تداعيات على العديد من الأسر بمدينة المحمدية؛

- المشاركة في صفقة تفويت توزيع الكهرباء بالدار البيضاء لشركة "ليديك" في غياب الشريك الاجتماعي وفي ظروف وشروط يكتنفها

الغموض والتكتم الشديد، مما يطرح العديد من علامات الاستفهام؛
- مسابقة الزمن لسن مجموعة من القوانين التراجعية عن المرفق العام لفائدة الخواص في قطاع حيوي سيادي، ألا وهو المكتب الوطني للكهرباء والماء في أفق الإجهاز عليه، عوض تدعيمه وتعزيز خدماته على غرار بعض الدول التي تعتبر نموذجا ومرجعا في المجال.

أما فيما يخص قطاع الماء، نسجل:

- تمكين الخواص من استغلال السدود لانتاج الكهرباء، وما لذلك من انعكاس سلبي على مخزون المياه؛

- استفحال ظاهرة توحد حقيقة السدود التي وصلت إلى نسب جد مقلقة.

قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني:

لاشك أنه بذل مجهود محترم من أجل تأهيل القطاع، لكن يبقى ذلك دون الانتظارات ودون الأهداف المسطرة، فالقطاع لازال يعاني من العديد من المعوقات بفعل الأعطاب المهنية والاجتماعية من حيث الخصائص الكبيرة على مستوى الإبداع ومن حيث إعادة الهيكلة والتأهيل المهني والعناية بالصناعات التقليدية، من حيث التغطية الاجتماعية والتأهيل والتكوين والتأطير والمواكبة ودعم المهارات.

لذا وجب بدل مجهود إضافي على مستوى التسويق وحماية الأسواق المغربية من الإغراق بالسلع، التي لا تتوفر على العلامة التجارية للصناعة التقليدية المغربية ودعم الإبداع والابتكار الذي يحافظ على أصالة وعراقة المنتج المغربي، كما لا تفوتني الفرصة أن أنبه باسم الاتحاد المغربي للشغل إلى خطورة ظاهرة تشغيل الأطفال في القطاع، والتي تتخذ إشكالات دراماتيكية، لذا وجب بدل مجهود كبير لتطويق هذه الظاهرة.

وبخصوص قطاع الصناعة:

فبرغم مما تم تحقيقه، فلا يزال يعاني من عقبة كؤود، تتمثل في القطاع غير المنظم الذي يقف أمام أي إقلاع حقيقي للاقتصاد الوطني، وأي نهوض بالأوضاع الاجتماعية بما يمثله من هشاشة وأجور هزيلة وغياب أي تغطية اجتماعية أو صحية، وبما يمثله من ضرب للتنافسية لكون القطاع يشكل مهرب من الواجبات الاجتماعية والضريبية، مما يدفع بالعديد من المقاولات إلى التحول إلى القطاع الغير منظم أو ممارسة الإزدواجية.

هذا، دون نسيان تداعيات هذه الظاهرة السلبية على شوارعنا التي تعرف اكتساحا واختلالا غير مسبوق من طرف ما يسمى "بالفراشة".

من هنا، نرى باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، أنه أصبح من الضروري اعتماد مقاربة مندمجة وشمولية يعنى لها كل الفاعلين والمتدخلين لمحاربة القطاع غير المهيكول وتحويله إلى قطاع منظم.

6. الاهتمام بالعاملين المباشرين من حيث التأهيل والتأطير والمصاحبة.

7. وفي ختام مداخلة المتعلقة بمناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، والتي-في تقديرنا لا تستجيب لانتظارات المواطنين والمواطنات وفي طليعتهم الطبقة العاملة وعموم المأجورين- فإننا باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل سنصوت ضد هذه الميزانيات.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

XXX.VII- مداخلة الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي في مناقشة الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

يشرفني أن أ تدخل باسم الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي لمناقشة الميزانيات القطاعية التي تدخل في اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية برسم القانون المالي 2016، ومن موقعنا كفريق مسؤول غايته إغناء العمل التشريعي من جهة والدفاع عن المصالح الوطنية من جهة أخرى، اسمحوا لي أن استهل مداخلة بقطاع السياحة. هذا الأخير الذي يعد قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لمساهمته القوية في الاقتصاد وفي مجال التشغيل والتعريف بالموورث الثقافي والتاريخي لبلادنا، نظرا للتنوع الطبيعي الجغرافي للمغرب، الجبلي والساحلي والصحراوي، وما يتوفر عليه من واحات ووديان وقصبات وقصور تاريخية وغنى ثقافي.

إلا أننا نسجل العديد من الملاحظات تتمثل في مدى استثمار المغرب للظرفية السياسية والأمنية والاقتصادية التي تمر بها الدول التي تنافسنا في هذا القطاع ونقصد: مصر، تونس، الجزائر إضافة تركيا.

كذلك نتساءل عن نسبة ما تحقق من رؤية 2020 وطبيعة ومستوى الانجازات المحققة برسم ميزانية 2015 ومستوى مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني وأدائه بخصوص ميزان الأداء وجلب العملة الصعبة والحد من العجز التجاري، هذه التساؤلات نطرحها لأن المؤشرات المتمثلة في تراجع عدد السياح الفرنسيين بـ 15% والأسبان بـ 8% تجعلنا لا نتفاعل بمستقبل هذا القطاع.

- ضرورة النهوض بالمناطق المحاذية للبحر الأبيض المتوسط وتلك أيضا التي لها خصائص صحراوية وجبلية ومناخ الواحات؛

- إدماج المكتب الوطني المغربي للسياحة والشركة المغربية للهندسة السياحية في عمليات التسويق والترويج وفي إرساء التصورات، التي يجب أن تتأسس على عقود برامج مع المؤسسات العمومية والمحددة في الأهداف والمحقة للمؤشرات الايجابية المتعلقة بالجودة، وتسطير البرامج الموجهة الى الجالية المغربية المقيمة بالخارج والتي تفوق 6 مليون مهاجر؛

نقترح عقد مناظرة وطنية للتداول حول هذه الظاهرة وسبل تطويقها.

أما بخصوص المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، فإذا كنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل ننوه بالمجهودات الجبارة المبذولة في هذا القطاع الحيوي، خصوصا على مستوى التحديد الغابوي وحماية الغطاء الغابوي، فإننا بالمقابل ندعو إلى بذل المزيد من الجهود في سبيل حماية الملك الغابوي من الاندثار والوقاية من المنازعات الغابوية، بالنظر للأهمية المحورية التي يكتسبها القطاع على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

أما فيما يتعلق بقطاع التجارة الخارجية، فإننا نتساءل عن إستراتيجية الحكومة في ترسيخ تعاون جنوب- جنوب، خصوصا فيما يتصل بتطوير نموذج اقتصادي جديد للتعاون الاقتصادي مع الدول الإفريقية وعن إشكالية تعدد المتدخلين في مجال التجارة الخارجية وغياب آليات التنسيق بينهم؟ إضافة إلى ضعف الموارد البشرية والمالية المعهود إليها إنعاش الصادرات. وفي نفس السياق نثير معكم الصعوبات المتعلقة بالتصدير من الناحية التمويلية ومدى توفر المصدرين المغاربة على القدرات المالية لتطوير صادراتهم وجعلها ذات تنافسية عالية في الخارج، وهل هناك مواكبة للمقاولات المصدرة؟

قطاع السياحة:

بالنظر للأهداف المسطرة والانتظارات، مازالت سياحتنا تشتكي من عدة نواقص:

1. العديد من المناطق السياحية تطبعها العشوائية، إن على مستوى البنيات التحتية أو الموارد البشرية المؤهلة، خصوصا في المناطق القروية والجبلية؛

2. الوضعية المهنية والاجتماعية للبيد العاملة من أطر وتقنيين وعاملات وعمال، والتي تتميز بهزالة الأجور ومحاربة العمل النقابي من طرف العديد من الفاعلين في القطاع، في خرق سافر لمدونة الشغل والاتفاقية الدولية رقم 87 المتعلقة بالحرية النقابية وحماية العمل النقابي؛

3. على مستوى السياحة الداخلية، يجب الاستجابة للتحويل النوعي في عادات المغاربة الذين أصبح لديهم رغبة جامحة للسفر والسياحة الداخلية. لذا، يجب توفير وضمان منتج سياحي يلائم المغاربة من مساكن وشاليهات ومنتجعات سياحية عائلية، هذا سيسهم في التخفيف من اشكالية موسمية السياحة الدولية؛

4. دعم وتشجيع مراكز الاصطياف التابعة للأعمال الاجتماعية عوض إقبال كاهلها بالضرائب ومعاملتها كباقي المستثمرين في القطاع؛

5. القيام بحملات تحسيسية لدى ساكنة المناطق السياحية وتوعيتهم بأهمية السياحة ودورها، كأحد محركات النمو جهويا ووطنيا؛

أما قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فهذا القطاع يرتبط بأغلب فئات المجتمع المغربي ومن مختلف الطبقات لارتباطه بالمرور الثقافي المغربي من جهة واعتباره يشكل مورد رزق لفئات عريضة من المجتمع المغربي، التي تعمل في القطاع، سواء كحرفيين أو تجار لذا لا بد من القيام بتقييم لكل الاستراتيجيات التي اعتمدها الوزارة حتى نقف على النتائج ايجابية كانت أو سلبية وكذا الاختلالات التي شابت القطاع، وهل تم وضع مخططات التنمية الجهوية للصناعة التقليدية ضمن مشروع الجهوية المتقدمة التي انخرطت فيه بلادنا.

XXX.VIII- مداخلة مجموعة العمل التقدمي في مناقشة بعض الميزانيات الفرعية المدرجة ضمن اختصاص لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم مجموعة العمل التقدمي في مناقشة بعض الميزانيات القطاعية المدرجة ضمن لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

ففي القطاع الفلاحي، نسجل بارتياح ما قامت به الحكومة من مجهودات محمودة، خصوصا على مستوى مخطط المغرب الأخضر الذي بفضلها أصبحت بلادنا تحظى بمكانة خاصة على الصعيد الدولي في مجال التنمية الفلاحية، كما نعبر في هذا المجال عن مطالبتنا بإعطاء عناية أكثر للفلاحة التضامنية ودعم الفلاحين الصغار من حيث التمويل والتسويق. إن هذا المخطط أكد نجاعته ونتائج الإيجابية على الفلاحة المغربية وعلى الأمن الغذائي لوطننا وعلى تحسين وضعية الفلاحين والعالم القروي عموما وحماية القدرة الشرائية للمواطنين من خلال توفير عرض كاف ودائم لمختلف المنتوجات الفلاحية بفضل توسيع المساحات المسقية وتزايد أعداد المستثمرين في القطاع... غير أن وفرة الإنتاج يطرح مشكلة التسويق عندما لا يتمكن السوق الداخلي من استهلاك الكميات المنتجة، ويؤدي ذلك إلى انخفاض كبير للأثمنة مما يتضرر منه الفلاحون أحيانا. ومن ثمة لا بد إيجاد أسواق خارجية متنوعة وعدم الاقتصار على سوق الاتحاد الأوروبي والانفتاح على أسواق آسيا وإفريقيا بشكل خاص، وهذا يفرض جهدا أكبر للقطاعات المعنية، وإيجاد آلية لتنسيق بين مختلف القطاعات الحكومية المعنية للتحكم أفضل في السوق دون الإضرار بالمستهلك ولا بالمنتج.

وسيكون للمخطط نجاعة أكبر لو أدمج كل العاملين بالقطاع، وخاصة صغار الفلاحين الذين لا يستفيدون كثيرا مما يوفره المخطط على مستوى التمويل، الذي يبقى مقتصرًا لحد الآن على الفلاحة الكبرى والمتوسطة وفي الأراضي المحفظة، علما أن الملكية العقارية في البوادي

- اعتماد إستراتيجية في مجال التواصل والانفتاح من أجل تقديم وتسويق نوعية عالية وبمبسطة من المعلومات والخبرات السياحية المتواجدة ببلادنا؛

- تأمين تطور القطاع السياحي بطريقة متواصلة وتحت إشراف دائم للإدارة مع توفير الخبرة والإرشاد وإسناد المسؤولية في ذلك إلى كوادر متخصصة في مجال السياحة وتأهيل الموارد البشرية والكفاءات وتطوير منظومة التكوين المستمر لمواكبة تطور القطاع على مختلف المستويات.

أما القطاع الفلاحي:

فالموقع الاستراتيجي للمغرب وكذا تنوع تضاريسه وجوده مناخه وترتبه كلها عوامل ساهمت في التعاطي مع الفلاحة كقطاع ملازم للحياة اليومية كمورد رزق لفئات عريضة وكضمان للأمن الغذائي، إلا أن هذا القطاع رغم المؤشرات التي تقدمها الحكومة لازال يحتاج إلى مجهود كبير وإجراءات فعالة، نظرا لعدة مشاكل كضعف التجهيز الهيدرو فلاحى بمناطق الغرب وأسفي والعديد من المناطق الأخرى، كذلك نسجل معاناة أرباب تربية المواشي من نقص نقط السواقي والمراقبة البيطرية.

كذلك نسجل جهل الفلاحين بمجالات الدعم الذي تقدمه الوزارة في مجال السقي، اقتناء الآلات الفلاحية وحفر الآبار، وتجهيز الأراضي وبناء الإسطبلات، أيضا نسجل ضعف عملية التحسيس من طرف الوزارة لتبقى عملية التمويل محدودة ولا تصل إلى الفلاحين المعنيين الحقيقيين بالدعم، وأخص بالذكر الفلاحين الصغار الذين لازالوا يعتبرون أنفسهم مقصيون من العملية وخصوصا الفلاحة التضامنية، حيث يلاحظ تكرار مجموعة من المشاريع في عدة مرات في حين لم تأخذ بعض المناطق نصيبها من الدعم، مما يتطلب الأخذ بعين الاعتبار خريطة الفقر.

أما قطاع الصيد البحري فيكتسي أهمية بالغة لما يزخر به هذا الوطن من خيرات بحرية متمثلة في واجهتين بحريتين، مما يؤهله للمساهمة في الناتج الداخلي الخام وخلق مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة وإنتاج مهم يفوق مليون طن في السنوات الأخيرة بقيمة 8 مليارات درهم، رغم هذا المؤشر والمجهودات المبذولة في هذا القطاع، إلا أننا لازلنا نطالب بالإسراع بتصنيع ومعالجة وتحويل الطحالب البحرية على المستوى الداخلي بدل تصديرها كمادة خام إلى الخارج بأبخس الأثمان واستيراد مشتقاتها بأثمان باهظة.

وكذلك نتساءل عن التراخي الملحوظ في عمليات المراقبة فيما يخص حجم ونوع ما يصطاده الأسطول الأوربي وعدم إلزامه بالتقيد بتشغيل اليد العاملة المغربية، مادام أن هذا الأسطول يعمل في المياه الإقليمية الوطنية والخيرات التي يتم اصطيادها هي خيرات وطنية، فإننا نرى أنه من الضروري استفادة المواطنين من مناصب شغل في هذا المجال.

توجه ندعمه ونأمل في توسيع الاهتمام بهذا القطاع.

وبخصوص قطاع الطاقة، فإن الاستراتيجية الطاقية التي اعتمدها بلادنا منذ 2009 مكنت من تحقيق تقدم ملموس في هذا القطاع الحيوي وذلك عبر تنمية الطاقة النظيفة. وتعتمد الاستراتيجية الوطنية للماء على تدبير الطلب لمواجهة الحاجيات من هذه المادة الحيوية في أفق 2030 بالإضافة إلى التأقلم مع التغيرات المناخية، ونؤمن ما يقوم به قطاع الماء من جهد كبير في هذا المجال.

وفي مجال السياحة، فإننا نسجل الخطوات الحثيثة التي تقوم بها الحكومة نحو بلوغ أهداف رؤية 2020 مع المطالبة الملحة بإعطاء عناية أكثر للسياحة الداخلية وتقنين أفضل للسوق ودعم الفضاءات السياحية الشعبية مثل الحمامات وتوفير الولوج لبعض الأماكن السياحية الهامة والمهملة مثل منابع أم الربيع، التي رغم أهميتها فإن الطريق المؤدي إليها لا تشجع الإقدام على هذا الفضاء السياحي الهام، مما يفرض تنسيقا كاملا بين وزارة السياحة والتجهيز والنقل. كما أن بلادنا تتوفر على إمكانات كبيرة للسياحة الثقافية مما يفرض رد الاعتبار لمواقعنا الأثرية وتوفير الولوج إليها وتسويقها داخليا وخارجيا، مما يفرض أيضا تنسيق بين وزارة السياحة ووزارة الثقافة، ونفس الشيء عن الصناعة التقليدية التي تعتبر ميزة وطنية لا تستثمر بالشكل الكامل لحد الآن.

لم تدرج بعد بشكل كامل ضمن المحافظة العقارية لأسباب عدة، منها مسألة الإرث وإثبات الملكية وغيرها من المشاكل، التي لا بد من الانكباب عليها لحلها، وقبل ذلك لا بد مرحليا من إيجاد آليات للتمويل غير ما هو متوفر الآن وما يتطلبه من شروط غير متوفرة لدى صغار الفلاحين، كما أن هؤلاء يعانون من مشكلة التسويق اعتبارا لصغر المساحات وقلة المنتج من جهة وتباعد المنتجين وبعدهم في كثير من الأحيان عن الأسواق، علما أن الأسواق الأسبوعية في البوادي غير كافية لتسويق المنتوجات رغم ضآلتها وبالأحرى تشجيع الفلاحين الصغار على توسيع مساحات مزروعاتهم ومضاعفة إنتاجهم.

ومن المفيد أن نشير كذلك إلى أهمية موازاة المخطط بدعم الصناعات الغذائية وتوطينها جنب مواقع الانتاج لاستيعاب المنتوج ومن ثمة دعمه من جهة وربطه ذلك بمخطط التصنيع، لما لذلك من فوائد اقتصادية هامة ونتائج اجتماعية جد إيجابية (توفير مناصب الشغل وتنمية العالم القروي).

أما بخصوص الصناعة والتجارة والاستثمار، فإننا نؤمن الزيادة في قيمة صادرات المنتوجات الصناعية وذلك بتشجيع جلب الاستثمار الخارجي. كما نعبر في هذا المجال عن انتظاراتنا فيما يخص هيكلية القطاع غير المنظم. ونسجل الأهمية الكبرى لعودة الاهتمام بالقطاع الصناعي ودعمه، بالموازاة مع تشجيع الاستثمار الأجنبي، وهو ما جعل بلادنا تتقدم وتمثل مكانة خاصة في بعض الصناعات العصرية، وهو

محضر الجلسة السابعة عشرة

التاريخ: الأربعاء 27 صفر 1437 (09 ديسمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعة واثنان وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الرابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: التصويت على مواد الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.15 لسنة 2016 وعلى المشروع برمته وتفسير التصويت.

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

الآن ننتقلو للتصويت على الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.15 للسنة المالية 2016.

الجزء الثاني: وسائل المصالح:

النفقات من الميزانية العامة وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة.

الميزانية العامة، جدول "ب":

المادة 58: التوزيع على القطاعات الوزارية أو المؤسسات حسب الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

نستهل التصويت على الجزء الثاني بالتصويت على القوائم المدنية ومخصصات السيادة وميزانية البلاط الملكي، إدارة الدفاع الوطني.

مشروع ميزانية جلالة الملك والقوائم المدنية ومخصصات السيادة والبلاط الملكي.

أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون: بالإجماع، شكرا.

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بالبلاط الملكي في الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون: بالإجماع؛

كذلك المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

مشروع ميزانية إدارة الدفاع الوطني.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون: بالإجماع؛

كذلك أسجل المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

أعرض للتصويت الفصل المتعلق بإدارة الدفاع الوطني من الجدول "ج" المتعلق بنفقات الاستثمار الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون: بالإجماع؛

المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون لا أحد.

وننتقل الآن للتصويت على الفصول المتعلقة بنفقات التسيير المرصودة لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات، الموظفين والأعوان، المعدات والنفقات المختلفة.

مشروع ميزانية مجلس النواب.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون: بالإجماع؛

كذلك المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون: لا أحد.

مشروع ميزانية مجلس المستشارين:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون:.. حسب إذن، إيو دابا سأكون مضطرا باش نحسبو الموافقون.. الموافقون؟

لا يمكن، لا يمكن، يالاه احسب كل شي، شوف حسب كل شي، أنت حسب كل شي وزول واحد، العدد.. غادي يحسب كل شي وغادي يزول واحد.

الموافقون=85؛

المعارضون=1؛

الممتنعون: لا أحد.

إذن، المعارضون: لا أحد؛

الممتنعون=1؛

والآن، ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

الموافقون=44؛

المعارضون، مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون.

المعارضون=15؛

الممتنعون=23 ممتنع.

الآن، مشروع ميزانية وزارة الداخلية.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون=45؛

المعارضون=03؛

الممتنعون=36.

الآن، ننتقل إلى ميزانية وزارة الاتصال.

سأعرض للتصويت الفصلين المتعلقين من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون=43؛

المعارضون=24؛

الممتنعون=19.

الآن، ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بمنشآت التسيير الخاصة بالميزانية لعام 2016.

الموافقون=44؛

المعارضون=18؛

الممتنعون=24.

الآن ننتقل إلى ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون=45؛

المعارضون=22؛

الممتنعون=17.

الآن، ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الصحة.

الموافقون=84، قلناها.

مشروع ميزانية رئيس الحكومة، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون=40؛

المعارضون=24؛

الممتنعون=17.

مشروع ميزانية المحاكم المالية.

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:

الموافقون=60؛

المعارضون=12؛

الممتنعون=10.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

السيد الرئيس،

أستسمحكم وأرجوكم توضيح القطاع، حتى يتمكن جميع الإخوة والأخوات المستشارين من فهم كُنه أو مشروع القانون المطروح للتصويت.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الرئيس،

لقد سبق لي أن قلت مشروع ميزانية المحاكم المالية. وهذا مسجل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

لم تُسمع جيدا.

السيد رئيس الجلسة:

زيدوا اشوية في الصوت.

مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات، غادي نعرض هاذ الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) للتصويت:

الموافقون=44؛

دائما في مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات.

المعارضون=21؛

الممتنعون=17.

الموافقون=45؛
المعارضون، ما يبغوش، ما يبغوش، كيبدلوا، كيبدلوا.
المعارضون=17؛
الممتنعون=23.
مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة.
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:
الموافقون: نفس العدد؟ نفس العدد..
نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=17؛ الممتنعون=23)
مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:
نفس العدد .
فريق الأصالة والمعاصرة كنشوف كيقول لي لا. إذن.. أه؟ بالإجماع؟
إذن أرجوكم من فضلكم أرجوكم.
الموافقون=61؛
المعارضون=03؛
الممتنعون=21.
ننتقل إلى مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالشؤون العامة والحكامة.
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.
الموافقون=47؛
المعارضون=18؛
الممتنعون=21.
ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد
الاجتماعي والتضامني.
الموافقون: نفس العدد؟
نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
غادي ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء
والبيئة.
نفس العدد، نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛
الممتنعون=21).
غادي ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة
والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.
الموافقون=46؛
المعارضون=17؛
الممتنعون=23.
ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية.
أعرض للتصويت الفصول المتعلقة بها من الجدول (ب) المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.
الموافقون=46؛
المعارضون=18؛
الممتنعون=22.
الآن، ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة السياحة.
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016:
الموافقون=39؛
المعارضون=18؛
الممتنعون=29.
غادي ننتقل لمشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة.
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.
الموافقون=45؛
المعارضون=03؛
الممتنعون=34.
غادي ننتقل إلى وزارة التجهيز والنقل.
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.
الموافقون=45؛
المعارضون=18؛
الممتنعون=22.
غادي ننتقلو الآن إلى مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد
البحري.
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق
بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.

الموافقون؟ النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.	شكرا، سهلتو علينا..
الموافقون=46؛	نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
المعارضون=18؛	مشروع ميزانية وزارة الثقافة.
الممتنعون=23.	نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.	ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة السكنى وسياسة المدينة.
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.	نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
الموافقون=47؛	مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية.
المعارضون: لا أحد؛	نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
الممتنعون=33.	مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.
ننتقل إلى مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط.	نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية لسنة 2016.	مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة.
الموافقون=66؛	نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
المعارضون=لا أحد؛	مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير: بالإجماع. غادي تصوتوا؟
الممتنعون=15.	إذن، سأعرض هاذ المادة بالجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية.
ننتقل إلى مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر.	الإخوان، الله يرضي عليكم.
نفس العدد؟	الموافقون؟ احسب.
إذن، أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.	مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير: بالإجماع، بالإجماع. شكرا، بالإجماع.
الموافقون=43؛	<u>المستشار السيد عبد السلام اللبار:</u>
المعارضون: أعتقد، لا أحد؛	السيد الرئيس، الامتناع. الفريق الاستقلالي متشبهت بالتصويت.
الممتنعون=43.	<u>السيد رئيس الجلسة:</u>
ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني.	بالاه..
نفس العدد؟ الفريق المحترم ما ابغاش.	الموافقون=70؛
أعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية لسنة 2016:	المعارضون: لا أحد؛
الموافقون=47؛	الممتنعون=16.
المعارضون=18؛	الآن، ننتقل إلى النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية.
الممتنعون=22.	أعرض على التصويت الفصل المتعلق بها من الجدول (ب) المتعلق بنفقات التسيير الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.
ننتقل إلى مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية	

الإجماع؟ بالإجماع؟ بالإجماع.
مشروع ميزانية مجلس المستشارين، في الاستثمار:
بالإجماع.
مشروع ميزانية رئيس الحكومة:
نفس العدد؟ نفس العدد (الموافقون= 40؛ المعارضون= 24؛
الممتنعون= 17).

مشروع ميزانية المحاكم المالية، في التسيير، في التسيير، واه..
(الموافقون= 60؛ المعارضون= 12؛ الممتنعون= 10)
مشروع ميزانية وزارة العدل والحريات:
نفس العدد، كما كان في التسيير..
(الموافقون= 44؛ المعارضون= 21؛ الممتنعون= 17).

مشروع ميزانية وزارة الشؤون الخارجية والتعاون:
نفس العدد، نفس العدد اللي كان في التسيير..
(الموافقون= 44؛ المعارضون= 15؛ الممتنعون= 23)
مشروع ميزانية وزارة الداخلية:
نفس العدد (الموافقون= 45؛ المعارضون= 03؛ الممتنعون= 36).
مشروع ميزانية وزارة الاتصال، ولكن لا بد خاصنا نقراوه:
نفس العدد (الموافقون= 43؛ المعارضون= 24؛ الممتنعون= 19).
مشروع ميزانية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين
الأطر:
نفس العدد (الموافقون= 44؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 24).
مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:
نفس العدد (الموافقون= 45؛ المعارضون= 22؛ الممتنعون= 17).
مشروع ميزانية وزارة الصحة:
نفس العدد (الموافقون= 46؛ المعارضون= 17؛ الممتنعون= 23).
مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية:
نفس العدد (الموافقون= 46؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 22).
مشروع ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية، التكاليف المشتركة:
نفس العدد (الموافقون= 46؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 22).
مشروع ميزانية وزارة السياحة:
نفس العدد (الموافقون= 39؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 29).

الاجتماعية.
نفس العدد؟
نفس العدد، نفس العدد (الموافقون= 47؛ المعارضون= 18؛
الممتنعون= 22).
ننتقل إلى مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين
بالخارج وشؤون الهجرة.
نفس العدد؟
يالا ه أ سيدي، نفس العدد، نفس العدد (الموافقون= 47؛
المعارضون= 18؛ الممتنعون= 22)..
ننتقل إلى مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة
الإدماج.
نفس... لا؟
إذن غادي نعرض للتصويت الفصلين المتعلقين بهاد الجدول (ب):
الموافقون= 44؛
المعارضون= 03؛
الممتنعون= 36.
مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:
بالإجماع؟ بالإجماع.
والآن غادي نعرض الجدول (ب) برتمه.
الموافقون= 44؛
المعارضون= 18؛
الممتنعون= 22.
والآن، غادي نعرض المادة 58 للتصويت:
الموافقون: نفس العدد..
أه؟ المادة 58، رهاها عندكم، 58 للتصويت:
نفس العدد (الموافقون= 44؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 22).
الآن غادي ننتقل إلى الجدول (ج).
المادة 59: التوزيع على القطاعات الوزارية والمؤسسات حسب
الفصول للاعتمادات المفتوحة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار
الخاصة بالميزانية العامة لسنة 2016.
سنصوت على الفصول المتعلقة بنفقات الاستثمار المرصودة
لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.
مشروع ميزانية مجلس النواب، دابا الاستثمار:

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة
بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

مشروع ميزانية المندوبية السامية لقدماء المقاولين وأعضاء
جيش التحرير:

نفس العدد (الموافقون=70؛ المعارضون=لا أحد؛ الممتنعون=16).

مشروع ميزانية المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=لا أحد؛ الممتنعون=33).

مشروع ميزانية المندوبية السامية للتخطيط:

نفس العدد (الموافقون=66؛ المعارضون=لا أحد؛ الممتنعون=15).

مشروع ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة
التصحّر:

نفس العدد (الموافقون=43؛ المعارضون=لا أحد؛ الممتنعون=40).

مشروع ميزانية وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

مشروع ميزانية وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية
الاجتماعية:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج
وشؤون الهجرة:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

مشروع ميزانية المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:

نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=36).

مشروع ميزانية المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

نفس العدد (الإجماع).

أعرض الجدول (ج) برمته للتصويت:

نفس العدد؟

نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

والآن كنعرض المادة 59 بأكملها:

نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

الآن، ننتقل للجدول (د).

المادة 60: التوزيع على الفصول للاعتمادات المفتوحة للنفقات

مشروع ميزانية الأمانة العام للحكومة:

نفس العدد اللي كان في التسيير..

(الموافقون=45؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=34).

مشروع ميزانية وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك:

نفس العدد الذي كان في التسيير..

(الموافقون=45؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

مشروع ميزانية وزارة الفلاحة والصيد البحري:

نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=17؛ الممتنعون=23).

مشروع ميزانية وزارة الشباب والرياضة:

نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=17؛ الممتنعون=23).

مشروع ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نفس العدد (الموافقون=61؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=21).

مشروع ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة
بالشؤون العامة والحكامة:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

مشروع ميزانية وزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي
والتضامني:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

مشروع ميزانية وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

مشروع ميزانية وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد
الرقمي:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

مشروع ميزانية وزارة الثقافة:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

مشروع ميزانية وزارة السكنى وسياسة المدينة:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

مشروع ميزانية وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع
المدني:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

المتعلقة بخدمة الدين العمومي لسنة 2016:

نفس العدد؟ لوزارة الاقتصاد.. (الموافقون= 46؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 22).

كذلك أعرض للتصويت الفصل المتعلق باستهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الأجل من الجدول (د):

نفس العدد، نفس العدد (الموافقون= 46؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 22).

أعرض الجدول (د) برمته للتصويت:

نفس العدد (الموافقون= 44؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 22).

أعرض المادة 60 برمتها، بأكملها:

نفس العدد (الموافقون= 44؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 22).

الآن، غادي ننتقل للجدول (هـ):

المادة 61: التوزيع بحسب الوزارات أو المؤسسة لنفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2016:

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

نفس العدد، نفس العدد (الموافقون= 40؛ المعارضون= 24؛ الممتنعون= 17).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:

نفس العدد، نفس العدد (الموافقون= 44؛ المعارضون= 21؛ الممتنعون= 17).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:

نفس العدد (الموافقون= 44؛ المعارضون= 15؛ الممتنعون= 23).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:

نفس العدد (الموافقون= 45؛ المعارضون= 03؛ الممتنعون= 36).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:

شكرا، نفس العدد (الموافقون= 43؛ المعارضون= 24؛ الممتنعون= 19).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة

بصورة مستقلة التابعة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:

نفس العدد (الموافقون= 45؛ المعارضون= 22؛ الممتنعون= 17).

نعم أسيدي؟ أييه أييه.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

.. ودابا الصناديق، هذا هو المقصود بنفس العدد.

السيد رئيس الجلسة:

نفس العدد، المقصود..

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

.. صوتنا على الميزانيات الفرعية ديال التسيير وديال الاستثمار، والآن كنبصوتو على القطاعات المسيرة بشكل مستقل والصناديق الخصوصية التابعة لهاته الوزارات.

السيد رئيس الجلسة:

تماما.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

إذن، نفس العدد بالنسبة للوزارات، حيث كان التصويت مختلف في بعض الوزارات.

السيد رئيس الجلسة:

اللي افهمت، نفس العدد، حتى أنا افهمت على أن التصويت اللي درنا في التسيير، الآن كندبروه في التجهيز، متفقين؟ متفقين، حتى نوصلو للصناديق غادي يكون كلام، غادي يكون كلام.

إذن، نعود للتصويت: نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق.. نفس العدد.

الآن، أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصحة:

نفس العدد (الموافقون= 46؛ المعارضون= 17؛ الممتنعون= 23).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية:

نفس العدد (الموافقون= 46؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 22).

أعرض للتصويت نفقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة السياحة:

نفس العدد (الموافقون= 39؛ المعارضون= 18؛ الممتنعون= 29).

المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لإدارة الدفاع الوطني:

نفس العدد (الإجماع).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للتخطيط:

نفس العدد (الموافقون=66؛ المعارضون=لا أحد؛ الممتنعون=15).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:

نفس العدد (الموافقون=43؛ المعارضون=لا أحد؛ الممتنعون=40).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للمندوبية العامة للإدارة والسجون وإعادة الإدماج:

نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=36).

أعرض الآن الجدول (هـ) برمته:

بحال الجداول اللي دازوا...

(الموافقون=44؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

والآن كنعرض المادة بأكملها، المادة 61 للتصويت:

نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

الآن، ننتقل إلى الجدول (و)، المادة 62: التوزيع بحسب الوزارات أو المؤسسات لنفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2016.

أعرض للتصويت نفاقات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لرئيس الحكومة:

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة للأمانة العامة للحكومة:

نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=34).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك:

نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري:

نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=17؛ الممتنعون=23).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشباب والرياضة:

نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=17؛ الممتنعون=23).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية:

نفس العدد (الموافقون=61؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الثقافة:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:

نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).

أعرض للتصويت نفاقات الاستغلال الخاصة بمرافق الدولة

الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:
 نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
 وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة:
 نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
 وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:
 نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
 وزارة الثقافة:
 نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
 وزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية:
 نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
 الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية
 وتحديث الإدارة:
 نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=21).
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
 المسيرة .. التابعة لإدارة الدفاع الوطني:
 نفس العدد (الإجماع).
 المندوبية السامية للتخطيط:
 نفس العدد (الموافقون=66؛ المعارضون= لا أحد؛ الممتنعون=15).
 المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر:
 نفس العدد (الموافقون=43؛ المعارضون= لا أحد؛ الممتنعون=40).
 وزارة التعمير وإعداد التراب الوطني:
 نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).
 وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:
 نفس العدد (الموافقون=47؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).
 المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج:
 نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=36).
 الآن غادي نعرض الجدول برمته، الجدول (و) برمته للتصويت:
 نفس العدد، إذا لم يكن هنالك..
 نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).
 والآن، كنعرض المادة بأكملها 62، المادة 62:
 نفس العدد اللي كان في 59، 58، 59، 60، 61 نفس العدد..

نفس العدد، نفس العدد (الموافقون=40؛ المعارضون=24؛
 الممتنعون=17).
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
 المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة العدل والحريات:
 (الموافقون=44؛ المعارضون=21؛ الممتنعون=17).
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
 المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون:
 نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=15؛ الممتنعون=23).
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
 المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الداخلية:
 نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=36).
 أعرض للتصويت نفايات الاستثمار الخاصة بمرافق الدولة
 المسيرة بصورة مستقلة التابعة لوزارة الاتصال:
 نفس العدد (الموافقون=43؛ المعارضون=24؛ الممتنعون=19).
 نفس الشيء بالنسبة لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني:
 نفس العدد، باش ما نكررش نفس الكلام، نفس العدد.
 (الموافقون=45؛ المعارضون=22؛ الممتنعون=17).
 وزارة الصحة:
 نفس العدد (الموافقون=46؛ المعارضون=17؛ الممتنعون=23).
 وزارة الاقتصاد والمالية:
 نفس العدد (الموافقون=46؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).
 وزارة السياحة:
 نفس العدد (الموافقون=39؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=29).
 الأمانة العامة للحكومة:
 نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=34).
 وزارة التجهيز والنقل واللوجيستيك:
 نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).
 وزارة الفلاحة والصيد البحري:
 نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=17؛ الممتنعون=23).
 الشبيبة والرياضة:
 نفس العدد (الموافقون=45؛ المعارضون=17؛ الممتنعون=23).
 الأوقاف والشؤون الإسلامية:
 نفس العدد (الموافقون=61؛ المعارضون=03؛ الممتنعون=21).

على برا نعطولهم، ولكن كمنظن احنا درنا واحد التوافق وكل الواحد عبر على رأيه، لا داعي للتكرار.

إلى كان شي ملاحظة عند شي فريق أو شي مجموعة فلها ذلك.

السيد رئيس الجلسة:

إذن، نفس العدد.

إذن، وافق مجلس المستشارين على مشروع قانون المالية 70.15 لسنة 2016.

والآن غادي نعطي لكل فريق 5 دقائق لتفسير التصويت.

الفريق الاستقلالي تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة،

أظن في تفسير التصويت الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية فيما يخص مشروع قانون المالية لسنة 2016.

كنا نتمنى أن يحمل هذا المشروع إيجابيات أكثر فيما يخص تشجيع الاستثمار، فيما يخص امتصاص البطالة، فيما يخص التنمية الاجتماعية، فيما يخص الاستثناءات التي تُفرض على الحكومة أن تقوم بها.

كنا نتمنى كذلك أن تستمر الحكومة في جهودها وفي اجتهادها ليشمل هذا المشروع كل الطموحات التي ترغب فيها الطبقة الصغيرة والضعيفة والمتوسطة.

قمنا بتصويت على هذا المشروع بالامتناع كذلك، لكي لا نكون غير موضوعيين مع أنفسنا، من جهة، لأن هناك اجتهادات مبذولة، وألاها الاستقرار والأمن الذي يسود وطننا الحبيب، الاستقرار والأمن فيما يخص حدود المملكة المغربية.

كل هذا مجهود تُشكر عليه جميع الفعاليات التي ساهمت في استتباب الأمن والاستقرار، غير أننا لم نكن راضين كل الرضى عن هذه المجهودات، لأن هناك لم نلمس حوار اجتماعي، لم نلمس تخفيض الأسعار، لم نلمس أي دعم للطبقات المعوزة، الشيء الذي دفع الفريق الاستقلالي للتصويت بالامتناع، احتراماً للمجهودات المبذولة وحبا وتحفيزاً للحكومة للاستمرار في اجتهادها.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة.

(الموافقون=44: المعارضون=18: الممتنعون=22).

ننتقل الآن إلى الجدول (ز)، المادة 63: نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2016.

أعرض للتصويت نفقات الحسابات المرصودة لأموال خصوصية:

لماذا نفس العدد؟ نعم، نفس العدد؟ نفس العدد، نفس العدد. المجلس سيد نفسه.

أعرض للتصويت نفقات الحسابات الانخراط في الهيئات الدولية: نفس العدد.

أعرض للتصويت نفقات حسابات العمليات النقدية:

نفس العدد؟ نفس العدد، نفس العدد، والمجلس سيد نفسه.

أعرض للتصويت نفقات حسابات التمويل:

نفس العدد؛

أعرض للتصويت نفقات حسابات النفقات من المخصصات:

نفس العدد؟ نفس العدد.

الآن كنعرض الجدول بأكمله، الجدول (ز) برمته للتصويت:

نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

وكنعرض المادة بأكملها، 63 للتصويت:

نفس العدد؟ نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=18؛

الممتنعون=22).

أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية رقم 70.15 لسنة المالية 2016.

الآن أعرض للتصويت الجزء الثاني من مشروع قانون المالية:

نفس العدد؟ نفس العدد (الموافقون=44؛ المعارضون=18؛

الممتنعون=22).

أعرض مشروع قانون المالية رقم 70.15 لسنة المالية 2016 برمته للتصويت:

نفس العدد، نفس العدد..

برمته، كله (الموافقون=44؛ المعارضون=18؛ الممتنعون=22).

السيد الرئيس، نقطة نظام؟ تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

إلى اسمحتي لي، الله يجازيك بخير، أظن أننا أبدينا رأينا في جميع المراحل، الاستثمار والتسيير والصناديق، فلنستمر كذلك لأن جل الإخوان.. احنا دابا ما عندنا لاش نبقاو نتحاسبو، راه الإخوان خرجوا

مضبوط للإسراع بالإنجاح ديال هاذ الورش، بما يخدم التنمية في بلادنا، بما يخدم الديمقراطية في بلادنا، وبما يخدم إعادة هيكلة الدولة ديال المؤسسات في بلادنا.

لهاذ الاعتبارين، الاعتبار الأول اللي قلناه البارح وهاذ الاعتبار ديال التعديلات اللي رفضتها الحكومة، واخا أنه تمكنا، تمكنا من تمرير 9 تعديلات بالتصويت في اللجنة، فهذه الاعتبارات، رفضنا التصويت على هاذ الميزانية ديال الحكومة.

شكرا على حسن إصغائكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الآن تفسير التصويت لفريق العدالة والتنمية، فليفضل.

المستشار السيد عبد العلي حامي الدين:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين.

بطبيعة الحال، احنا صوتنا بالإيجاب على هاذ قانون المالية اللي جابتو الحكومة لعدة اعتبارات موضوعية.

صوتنا باقتناع، أولا، لأننا بعد 4 سنوات من العمل ديال هاذ الحكومة، في الواقع لا نصوت فقط على أرقام المالية، وإنما نصوت على حصيللة عمل كان في ظرفية صعبة لمدة 4 سنوات.

صوتنا لأن هاذ الحكومة عبرت على إرادة سياسية قوية، قادرة على خوض الإصلاحات الكبرى.

أنتم كحكومة نجحتم في مباشرة إصلاحات كبرى لم تكن الحكومات السابقة قادرة عليها، ولم تتجرأ على الاقتراب منها.

صوتنا، باقتناع، لأسباب موضوعية مرتبطة بأنكم باشرتم الإصلاحات المؤسسية، تنزيل الدستور، وكانت حصيلتكم إيجابية على هاذ المستوى، 13 مشروع قانون تنظيمي، 4 مشاريع قوانين تنظيمية موجودة اليوم عند البرلمان، و4 في طور الإعداد.

هذا نجاح منبهرومهر، لأن من وضعوا الدستور أنفسهم قالوا بأنه يستحيل على حكومة أنها تنجح في وضع القوانين التنظيمية خلال ولاية تشريعية واحدة.

نجحتم في تنزيل ورش الجهوية المتقدمة، ووضعتم القوانين التنظيمية اللازمة ل 3 جماعات، الجهات والجماعات الترابية والعمالات.

نجحتم أيضا في إطلاق حوار وطني حول المجتمع المدني، شاركت فيه أكثر من 13.000 جمعية، وهو حوار غير مسبوق في تاريخ المغرب،

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارات والمستشارين المحترمين،

صوتنا بالرفض للميزانية لاعتبارين اثنين، اعتبارين اثنين:

الاعتبار الأول، هو ما ذكرناه البارحة يوم أمس في معرض بسط المواقف ديال حزب الأصالة والمعاصرة والمنظمة الديمقراطية للشغل أمامكم، ولأزلنا متشبثين بالحرف والنقطة وبالفاصلة كل ما عبرنا عنه البارحة من مواقف، لأن مواقف نابعة من قناعاتنا الثابتة والمبدئية، وإن كان أن الحكومة الموقرة قد تأملت.

قد نحتمل—هذا ما صرح به السيد الوزير أمامنا، قال لك، أسيدي، تأملنا يوم البارحة في التدخل—قد نحتمل ألم الحكومة، ولكن لا يمكن أن نحتمل آلام الشعب، آلام المواطنين والمواطنات اللي كيتألم بفعل السياسات اللاشعبية واللامسؤولة لهذه الحكومة، هذا الاعتبار الأول.

الاعتبار الثاني، هو تقدمنا ب 43 تعديل، تقبل تعديل واحد من 43، هو تعديل كان في الشكل وليس في الجوهر، والتعديلات ديالنا كانت على 3 محاور:

- المحور الأول، هو التخفيف من الضغط على القدرة الشرائية للمواطنين، ترفضوا جميع التعديلات؛

- المحور الثاني، كانت تروم العدالة الجبائية والتضامن العمودي اللي وسعنا في التفسير ديالو يوم البارحة، لا يمكن أن ندعو الفقراء للتضامن فيما بينهم، ونحن نعلم أن المغاربة الفقراء هما أصلا تضامنا مع بعضهم البعض، هادي داخلة في الثقافة الأصيلة ديال المغاربة، ولكن كنا نتغنى ونتوخى من الحكومة أن تجعل من الأغنياء والميسورين يتقاسمون شيئا ما مع الطبقات الفقيرة، ولكن تأكدت لدينا القناعة، مرة أخرى، على أن هاذ الحكومة—وتنأكد على هذا الأمر—بغات توسع من قاعدة الفقراء للتحكم في رقابهم، هادي هي الأبعاد ديال السياسة ديال الحكومة؛

- المحور الثالث ديال التعديلات، كان غادي في الاتجاه ديال دعم الجهوية المتقدمة كورش استراتيجي، كورش اللي خاص كل الفاعلين وكل المتدخلين تتضافر الجهود من أجل إنجاح هاذ المشروع الهام والكبير.

وهاذ المشروع، خاصو من النهار الأول يخرج مستقيم من الخيمة، ما يخرجش عوج، ولذلك، قلنا غزويدو في النسبة ديال الضريبة على الدخل المخصصة للجهات وكذلك النسبة ديال الضريبة على الشركات المخصصة للجهات، ولكن، الحكومة رفضت وممعة في — ما غنقولش في إفشال الجهوية المتقدمة—ولكن، الإجراءات والتدابير اللي اخذتها الحكومة لن تجعل من الجهوية المتقدمة أنها تمشي وفق واحد الإيقاع

عبر على نضج المجتمع المدني.

نحتم أيضا من الناحية الاقتصادية لأنكم تحكمتم في التوازنات الماكرو اقتصادية، ونحتم في ذلك ليس بشهادة المراقبين المحليين، ولكن بشهادة المنظمات الاقتصادية الدولية والمراقبين الذين لا يحابون أحدا.

نحتم أيضا في إطلاق أورايش كبرى للإصلاح مهيكله للدولة المغربية. الجهورية هو إصلاح مهيكل، هو إعادة بناء الدولة على اعتبارات جديدة.

نحتم أيضا في مباشرة إصلاحات كبرى على مستوى المقاصة التي كان يستفيد منها الأغنياء، على عكس ما يقال، والفقراء الآن أصبحوا يستفيدون.

نحتم أنكم بلورتم اقتراحات مبدعة في قانون المالية، نجحت في التوفيق بين إرضاء المقاولات وإرضاء الفئات الضعيفة، أنتم في الحقيقة انتصرتم للفقراء لأنه انتهمتم إلى فئات هشة، لأول مرة يتم الانتباه إليها، انتهمتم للأرامل، انتهمتم للمطلقات، انتهمتم للطلبة، انتهمتم لطلبة التكوين المهني، اليوم سقنا الأخبار بأن حتى هما غادي يستافدوا من المنحة، هذا سيساهم في توسيع الطبقة الوسطى.

بالعكس، الطبقة الوسطى اليوم، كيف يمكن توسيع الطبقة الوسطى؟ الطبقة الوسطى ستوسع إذا تم إنقاذ الطبقات السفلى.

اليوم إذا باشرتم إصلاح صندوق التقاعد أيضا سوف تُنقدون مستقبل الأجيال القادمة وحقها في التقاعد، ونحن نتظر منكم أن تباشروا هذا الإجراء بشجاعة، ولذلك نعتبر بأن هذه حكومة حققت ما وعدت به منذ أول يوم.

بطبيعة الحال هناك انتظارات، الحكومة لازالت تنتظرها انتظارات، والشعب المغربي.. حققتم في الحقيقة الإنجاز الأكبر هو أنكم بدأتم تغييرون الثقافة السياسية للمجتمع المغربي.

المجتمع المغربي اليوم أصبح يُميز بين الصالح وبين الفاسد.

المجتمع المغربي اليوم أصبح يدقق جيدا ويؤمن بقوة صوته الانتخابي.

المجتمع المغربي اليوم أصبح يوجه رسائل واضحة بأن التحكم لا مستقبل له.

المجتمع المغربي اليوم أصبح يعي جيدا بأن الإصلاح هو بناء تراكمي، هو بناء تدافعي، هو يمكن ألا يحقق ما يريده اليوم، لكن ينتظر غدا أن تتحقق له العدالة الاجتماعية، وهذا ما بدأتم فيه، وبدون شك سوف تأتي رسائل، إن شاء الله، في الاستحقاقات القادمة لكي تعزز مشروع الإصلاح ولكي تعطيه دفعة قوية إلى الأمام من أجل التطلع إلى ما يريده المغرب وما يريده جلاله الملك من أن يصبح في طليعة الدول الصاعدة،

ونتحرر من التخلف الذي ننبذه جميعا.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

في إطار تفسير التصويت، أعطي الكلمة للفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الرحمان الدرسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا مرة أخرى، زملائي المستشارات المستشارين، إخواني الوزراء،

في الحقيقة احنا في الفريق الحركي اليوم واحنا كنصوتو على هاذ الميزانية هادي ديال 2016 فهو تصويت على هاذ الميزانية، لأنها في الحقيقة احنا كمغاربة كنعرفو هاذ الاستقرار اللي كنعيشوه اليوم، وهاذ الاستقرار اللي ما عندو حتى ثمن، هاذ الاستقرار اللي ما يمكن حتى واحد يتزايد على المغرب فيه اليوم، هاذ الاستقرار اللي لا بد كلنا كنعرفو، كلنا كشعب ديال هاذ المغرب هذا، لا بد أننا نتعاونو عليه ونحيبو جميع الإخوان اللي خدامين على هاذ الاستقرار هذا.

بما فهم تحية إكبار وإجلال للإخوان دياولنا ديال الأمن اللي في الحقيقة اليوم كنفناخرو بين الدول العظمي والكبرى اللي ما يمكنش اليوم اللي كانت مشحال هادي وهي كتتحكم فينا، كانت واحد الوقبته كنا كنبانو في الخط (l'orange) والأزرق، في حين أنه اليوم كيطلبوا المساعدة من المغاربة في تحقيق الاستقرار ديال بلادناهم، هذا ثمن ما عندوش ما يمكنناش نغضو النظر عليه.

كذلك اليوم كنعرفو الجو العام اللي كنعيشوه الإقتصادات العالمية، ما يمكنش نتغافلو عليه، كنعرفو بأنه كايين اليوم كايين واحد التوتر، كايين كذلك واحد الإرهاب اللي تحكم في الإقتصادات ديال العالم، هذا ما يمكن إلا اليوم ناخذوه بعين الاعتبار، واليوم واحنا كنصوتو كفريق حركي.

كذلك، ما يمكن نقولو كفريق حركي أننا صوتنا لأن كنا كطرف في الحكومة اللي اشتغل ليل نهار، واللي في الحقيقة كان التناغم بين الإخوان في الأغلبية، هذا ما يمكنش شي واحد يتزايد على الآخر كنعرفو اللي سيروا هاذ المرحلة اللي كانت مرحلة دقيقة في الحقيقة في المغرب.

اليوم كنصوتو كذلك على هذه الميزانية وحنيا تايقين كل الثقة أو أماننا، إن شاء الله، واحد المستقبل لهاذ البلد المغرب، كانت جراءة حقيقية بدون مزايدات، كانت جراءة حقيقية في عدة مجالات، هاذ القانون اللي خرج ديال المقاصة اللي أعطى في الحقيقة واحد 8 دالمليار باش أنها تمشي لمجموعة ديال القطاعات الاجتماعية، ما يمكنش اليوم كذلك نغضو النظر عليها.

الحكومية، وساهمنا مساهمة فعالة في تحقيق الإصلاحات التي أثمرت العديد من الإنجازات، والتي نعتبرها إنجازات جماعية لفريق حكومي موحد منسجم ومتفاعل مع قضايا المجتمع.

صوتنا بالإيجاب على هذا المشروع، أولاً، لأنه مشروع تنزيل الجهوية المتقدمة التي أعطى انطلاقها جلالة الملك في مدينة العيون.

صوتنا بالإيجاب لأنه مشروع تنزيل النموذج الجديد لمناطقنا الجنوبية، لأنه مشروع كذلك ذا حمولة اجتماعية.

صوتنا بالإيجاب لأنه مشروع إصلاح النظام الجبائي بمقاربة تدريجية.

وفي الأخير، لا بد أن أتقدم، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، بالشكر والتقدير إلى كافة أطر وزارة الاقتصاد والمالية بمختلف مديرياتها، على مجهوداتهم الجبارة التي يقومون بها للحفاظ على الأمن المالي لبلادنا، متوجهين بالمناسبة إلى كل الفاعلين السياسيين من موقع هذا المجلس الموقر إلى ضرورة احترام هذه الأطر وإخراجها من كل الحسابات السياسية الضيقة، حتى تتمكن بالاشتغال في ظروف مريحة، تساعدنا على الابتكار والإبداع، معتبرين هذا المشروع مشروعاً إصلاحياً، إدارياً، إرادياً، مبدعاً، بامتياز.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة في إطار التعقيب على التصويت، إذا أردتم إخوان الاتحاد العام لمقاومات المغرب.

المستشار السيد يوسف محيي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء، المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات المحترمين والمحترمات، إن موقفنا من القانون المالي لسنة 2016 الذي صوتنا لفائدته بالإيجاب موقف لا تمليه أية منطلقات سياسية أو اصطفاة، بقدر ما تمليه نظرنا الموضوعية للظروف المحيطة بهذا القانون، واعتباراً للضرورة الملحة للتجاوب المسؤول مع انتظارات الفاعلين الاقتصاديين وقضايا المقولة المغربية عامة والصغيرة والمتوسطة منها خاصة، ووفاء للالتزاماتنا للدفاع عنها وإسماع صوتها، وذلك من أجل تحصين مناخ الأعمال وإنعاش الاستثمار والرفع من مستوى التشغيل.

لقد عملنا على بلورة هذا الموقف عبر مقترحاتنا، خصوصاً منها التعديلات 38 التي تقدمنا بها، وإن لم يتم قبول جملها، فإننا نسجل بالمقابل التزام الحكومة بمواصلة دراسة باقي هذه المقترحات التي تصبو

فاليوم عدة قطاعات استفادت من هاذ القضية هاذي، هاذ (RAMED) اللي خرج للوجود، كذلك القضية ديال الأرامل، كذلك عدة.. يصعب أننا نسردها في عدة دقائق.

اليوم كنصوتوا واحنا مرتاحين على البلاد ديالنا- كما قلت- لأنه ما يمكنش اليوم كما سبق لنا عدة حالات كنا ما تنعرفوش أشنو كيوقع في عدة ميزانيات، اليوم على الأقل كاي واحد الوضوح كنلمسوه عن قرب، كاي عندنا علاقات كان يمكن لنا اليوم أننا نهضرو بأريحية والبلاد ديالنا وصلت لواحد المستوى ديال القانون، كاي قانون ديال الصحافة كاي عدة قوانين اللي خرجت في هاذ المرحلة هاذي، فهي مرحلة اللي كانت بامتياز وما يمكن لنناش نقولو حققنا كل شي، كاي مازال بزاف المسائل اللي خاصها العمل الجيد، وكلنا كمغاربة هذا مشروع ديالنا حاملينو كلنا أننا كلنا عندنا غيرة على هذه البلاد.

كنتمنى أن هاذ الغيرة هاذي كما كانوا الإخوان اللي سيروا في هاذ المرحلة أوجاوا إخوان آخرين، فإننا، والحمد لله، تيجمعنا واحد الوطن اللي هو الغيرة ديالنا كلنا.

وشكراً الإخوان والوزراء.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة لرئيس فريق التجمعي في إطار تفسير التصويت.

المستشار السيد محمد الكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

لا بد أن أؤكد قبل أن أفسر موقف التجمع الوطني للأحرار على أهمية النقاش الذي دار داخل هذه القبة المحترمة بين المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات وأعضاء الحكومة، مشيداً بالجو الإيجابي الذي ساد هذه المناقشات، والذي طبعها جو المسؤولية والاحترام المتبادل للأفكار والأداء، مشدداً على أننا كفاعلين سياسيين مطالبين اليوم في إطار الاحترام المشترك الذي يجمع بيننا والذي يضمنه الدستور، والمتمثل أساساً في احترام الرأي والرأي الآخر والقبول بالآخر، مادام يشغل داخل إطار المؤسسات، بعيدين- كما قلت البارحة- عن خطاب النرفزة والتخوين والعدمية، طالبا من جميع الفعاليات المكونة لهذا المجلس الموقر الالتزام بالخطاب الملكي السامي الموجه إلينا كمستشارين برلمانيين أثناء افتتاح الدورة التشريعية الخريفية للبرلمان، والذي أكد فيه على ضرورة الارتقاء بخطابنا السياسي لما فيه مصلحة بلادنا، وأن التشنج وخطاب رد الفعل يسيء إلينا جميعاً.

لماذا صوت حزب التجمع الوطني للأحرار على مشروع قانون المالية؟

أولاً، صوتنا بالإيجاب لأننا مكون أساسي داخل هذه الأغلبية

¹ Régime d'Assistance Médicale

المواظبة على توطيده، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

في إطار تفسير التصويت، الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الفريق الاشتراكي في إطار الحق في تفسير التصويت يرى، ليكون واضحا مع قناعاته ومع الرأي العام، حرص على أن يأخذ هذه الكلمة ليفسر وليبين للحكومة وللرأي العام لماذا صوت ضد مشروع هاته الميزانية.

صوتنا ضد هاته الميزانية، السيد الرئيس المحترم، السادة الوزراء، لأننا بعدما حللناها اقتصاديا وماليا وضريبيا، استنتجنا باليقين أنها لا تعطي الرؤية الضرورية لمختلف الفاعلين. وهنا أسوق مثلا حيا، السادة الوزراء، الأمر يتعلق بالمقاولات المتوسطة والصغيرة، كم عدد ملفات صعوبات المقاولات التي في المحاكم التجارية؟ كم عدد الشيكات ديال هاذ المقاولات الصغيرة والمتوسطة التي اليوم أمام النيابة العامة؟ لسبب بسيط هو عدم الأداء، وأحيانا يتعلق الأمر بالمؤسسات العمومية.

وبالتالي، ذك الشيكات التي اليوم مدفوعة ضد المقاولات المتوسطة، السيد الوزير، أييه خاصك تعرف هاذ الشي السيد الوزير، حيث أنت في منأى عن ذلك، وبالتالي عليك أن تستمع إلى رأي المعارضة، لا تملك الحقيقة لوحده، أنا أعتقد بأنك أنت بوحدك التي كتعرف الحقيقة في هاذ العالم، لا، اسمح لي، الله يخليك، اسمح لي، الله يخليك، هاذي وقائع أعضد بها المعارضة، لأن مشروع القانون المالية يفتقد إلى هاته الرؤية، وبالتالي المقاولات الصغرى والمتوسطة هي على حالة الإفلاس، وإلى بغيتي نعطيك الملفات نعطيهم ليك، ما تهضرش على المقاولات الكبيرة، وشوف المشاريع التي هي متوقفة الآن.

صوتنا ضد هذه الميزانية لأن المشروع لن يحل مشكل البطالة، وأنا بيبي وبينك التصريح الحكومي ديال 2012، قلتو النسبة ديال البطالة غتتراجع وأن الفريق الاشتراكي لا يقول بالتوظيف المباشر، ولكن كتحمل الحكومة المسؤولية بأنها عجزت عن إيجاد آليات وتحفيزات لإيجاد الشغل.

ثالثا، صوتنا ضد هذا المشروع لأن الشعار ديال محاربة الفساد، السيد الوزير، ديال الحكامة وديال الربيع الاقتصادي بقي حبيس

إلى حل بعض المشاكل التي تعيق السير العادي للمقاولات.

كما سجلنا كذلك التزام الحكومة بمواصلة الإصلاحات الهيكلية، خصوصا ما يتعلق بالقضاء وإصدار القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب، وتزليل كذلك الجهوية وتسريع إنجاز المخططات القطاعية، خصوصا "مخطط التسريع الصناعي".

كما اقترحنا أن نقف في أقرب الأجال وقفة تقييمية للمراحل التي قطعتها المخططات القطاعية، قصد استشراف المراحل القادمة وتسريع وتيرة تفعيلها، خاصة تلك التي تعاني من اختلالات تحول دون تحقيق الأهداف المتوخاة منها.

وفيما يخص معالجة الإشكاليات الكبرى لخلق المقاولات المتوسطة والصغرى والصغيرة جدا، خصوصا منها المبتكرة، فإننا اقترحنا على الحكومة أن يتم التوافق حول مبادرة هيكلية شمولية جديدة، تجمع كل المبادرات الحالية المتعلقة بالمقاولات المتوسطة والصغيرة، تأخذ بعين الاعتبار التعثرات والإنجازات التي عرفتها مختلف البرامج السابقة وتجميع الإمكانيات المالية والتشجيعات المتفرقة لتعمل بنجاعة أكثر.

لقد أخذنا عموما بعين الاعتبار في بلورة موقفنا هذا الشراكة المستمرة والبناء مع الحكومة في كل ما يتعلق بمحيط المقاولات. هذه الشراكة التي أقرها دستور 2011 والتي سوف يعطيها القانون التنظيمي الجديد للمالية مدولا ملموسا أكبر.

إن تجاوبنا هذا لم يمنعنا من تقديم ملاحظات، خاصة حول نسبة النمو المتوقع، التي لم ترق إلى مستوى تطلعات وآمال المشغلين وارتفاع المديونية الداخلية للدولة وضعف مستوى نفقات الاستثمار مقارنة مع الحاجيات الكبيرة للبلاد.

كما نهينا إلى ضعف معدل الإنجاز السنوي المتوسط للاستثمارات وإلى ضرورة المحافظة على الاستثمارات العمومية المبرمجة، وإلى التأثير السلبي الذي يسببه تأخر الأداءات العمومية للمقاولات وإلى ضرورة العمل على تسيير ولوج المقاولات للتمويل وإصدار القانون المتعلق بالتكوين المستمر وتسريع وتوطيد حكامه المخططات القطاعية وتوطينها جهويا وإيلاء أهمية خاصة لإدماج القطاع غير المهيكل ومواكبة وتحفيز انتقال الأنشطة والأفراد الفاعلين من القطاع غير المنظم نحو شركات فردية أو أشخاص معنوية.

لقد أكدنا كذلك على وجوب العمل على تحقيق المناصفة عامة، وفي مجال خلق المقاولات بشكل خاص، كما أكدنا على تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في إطار التكامل مع الدبلوماسية العامة للمملكة وتفعيل الشبكة المغربية للذكاء الاقتصادي لصالح إشعاع فاعل في محيطنا الجهوي.

إن نظرتنا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب للمستقبل نظرة تفاؤلية لما نتعم به بلادنا من سلم اجتماعي وأمن واستقرار، يجب علينا جميعا

الشعار.

في 2012 الحكومة جابت اللائحة ديال الناس اللي عندهم الرخص ديال المقالع، إيبه هاذ الشي صحيح، ما العمل؟ ما هي الإجراءات الموكبة؟ زولتوهم؟ درتو شي افتتاح؟ ما كاين والو، فلان، واحنا كلنا كنا عارفين، على مستوى الجهة ديال الشمال كنا عارفين شكون اللي عندو المقلع، الحكومة كتجي وكتقول أنا غنعلن الشركة الفلانية أو فلان الفلاني، هذا ليس إلا شعار من أجل ذر الرماد في العيون.

ثانيا، المشكل ديال النقل، الحكومة جات ودارت لائحة ديال النقل، فلان عندو الرخصة، ومن بعد، إيه؟ ما هو الإجراء المصاحب أو المواكب للقطع مع الربيع؟ ما كاين حتى شي حاجة.

صوتنا ضد هذه الميزانية لأنه يرهن مستقبل المغرب للاستدانة الخارجية والمؤسسات المالية الدولية.

والسيد الوزير ديال الحكامة، احنا اليوم مزيان، من حقا أن تفتخر الحكومة دارت، ولكن الحكومة لم تجد المغرب أرضا خلاء، راه وجدت الطريق السيار، راه وجدت المخططات القطاعية، كاين برنامج المخطط الأخضر، كاين أليوتيس، كاين الطاقة الشمسية، كاين.. ماشي زعم عاد انطلقت، ولكن احنا أملنا كمعارضة بناءة بأن اليوم بالنظارات القوة الوطنية الحكومة كجهاز تنفيذي ينبغي أن تحظى بصلاحيات كبيرة، الدستور جا والمغاربة صوتوا عليه، وأعطوا صلاحيات كبرى لم تتمتع بها من قبل أية حكومة من الاستقلال إلى الآن، ولكنها عجزت عن تنزيل ذلك الإصلاحات.

وبالتالي كانت انتظارات الشعب المغربي هي انتظارات كبيرة، ولكن مع كل أسف، ومع كل أسف، كنعقول بأن التوجه الحكومي في مشروع القانون المالي ل 2016 اتجه في ذات منطلق العجز الحكومي وبأن الحكومة لم تتحمل المسؤولية ديالها كاملا أثناء تنزيلها للتحويل الدستوري الذي عرفه المغرب وما يقتضيه الأمر من مواكبة بجيل جديد من الإصلاحات وبجراحة كبيرة في التأويل الديمقراطي للدستور.

أما فيما يتعلق بمناخ الأعمال وفيما يتعلق بالاستثمار، هناك، السادة الوزراء والسيد وزير الحكامة، انكماش كبير، انكماش كبير، أقول هذا وأكرره وأعي ما أقول وأتحمل المسؤولية في الكلام ديالي، وراه أنتم عارفين القطاع ديال العقار ماذا يعاني؟ وشوفوا المبيعات، شوفوا طنجة، شوفوا تمارة، شوفوا القنيطرة، شوفوا شحال ديال الأوراش التي توقفت هاذي 3 سنوات، واسمح لي، الله يخليك، احنا اليوم..

ثالثا، الحكومة استقالت في القطاع الاجتماعي، دابا دير (déguisement)، السيد الوزير، وطلع غير للسوسي، ها هو حداك هنا، وما يعرفوكش بأنك أنت الوزير، وشوف إلى بغيتي المواطن الفقير اللي كتقول الحكومة جات في التوجه الاجتماعي، أيه دير (un déguisement) باش تعرف الحقيقة، حيث إلى امشيقي تما غيتخلعوا منك حيث وزير، وترى بأن المواطن 3 شهور

ما ياخذش الموعد.

ثالثا، البرنامج الحكومي، الإستراتيجية اللي جابتها غير في القطاع ديال الصحة والتعليم، الحكومة لم تستطع أن تنفذه، فين هو العدد ديال الأطباء اللي قالت غادي توفرو، هناك خصاص خطير.. وبالتالي من حقا أن نقول بأن الحكومة فشلت.

ولهذه الاعتبارات وغيرها صوتنا ضد، وكنتملوا المسؤولية ديالنا في التصويت، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

في إطار تفسير التصويت الكلمة للاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

منذ إحالة مشروع قانون المالية اللي كييعتبر آخر مشروع في عمر هاذ الحكومة، انخرط فريق الاتحاد المغربي للشغل بكل مسؤولية وبكل جدية في مناقشة الميزانيات الفرعية والميزانية العامة، واستمعنا بإمعان للعروض والدفعات ديال السادة الوزراء.

وكان بودنا-وطبعاً هاذ الشي كلو على إيقاع الاحتجاجات وعلى إيقاع المسيرات بحال اللي جا في العرض ديالي ديال أول البارج-كان بودنا أن تفتنم الفرصة الحكومة ديال هاذ الفرصة الضائعة ديال الحوار الاجتماعي، وتقوم بإرسال طمأننة تُسهّم في تنفيذ الاحتقان الاجتماعي على مستوى التعديلات على الأقل، لأننا احنا كنا واعيين بأن المشروع ما كانش فيه شي حاجة اللي غادي تفرح الموظفين والمستخدمين وعموم الأجراء.

سجلنا في فريق الاتحاد المغربي للشغل هيمنة المقاربة الأحادية في إعداد المشروع، ضاربة بعرض الحائط مقومات الحوار الثلاثي الأطراف المتعارف عليه دوليا، ضاربة بعرض الحائط، بل وخارقة لمقتضيات القانون التنظيمي الجديد للمالية، وهو من إنجازها.

سجلنا كذلك، وخلافا للشعارات والوعود الانتخابية، سجلنا فشل الإصلاح، فشل المقاربة التقنية لمفهوم الإصلاح، أنتم بالنسبة للحكومة الإصلاح والإصلاحات هي إصلاحات محاسبية تقنية تفيد التوازنات الماكرو إقتصادية، احنا عندنا الإصلاحات كيخصها تخدم التوازنات الاجتماعية والمجتمعية.

ولكن التصويت السياسي هو لا، لأنه تصويت سياسي، وكيحكم على مشروع قانون المالية برمته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

دائما في إطار، دائما في إطار تفسير التصويت، أعطي الكلمة للفريق الدستوري، أعتقد، ما كايينش.

أعطي الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

أنا ماجيتش باش نفسر التصويت ديالنا، لأن تصويتنا واضح ولا يحتاج إلى تفسير. جيت غير باش نقول بأننا رأينا من الغرائب ومن العجائب، منذ أن عادت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لهذا المجلس..

.. قلت بأننا لم نأت لتفسير تصويتنا، لأن تصويتنا كان واضح، ما استغرنا له أن تعطانا 3 دقائق لمناقشة رئيس الحكومة في السياسات الاجتماعية، وتعطانا 3 دقائق لمناقشة أو لإبداء رأينا في الميزانية ديال القطاعات ديال الوزارات، وتعطانا 5 دقائق باش نفسرو التصويت، هذا هو العبث، ما عندناش ما نفسرو. تفسير التصويت ديالنا واضح. الله يعاونكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة الأخيرة لتفسير التصويت لمجموعة العمل التقدمي.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السادة الوزراء،

السيدات والسادة،

سنة الأسباب صوتنا إيجابيا لمساندة الحكومة.

أول هذه الأسباب، لاحظنا مع المغاربة بداية تحرك محركات السلم الاجتماعي أو (l'ascenseur social) من خلال الإصلاحات الاجتماعية التي عرفها المغاربة، هذا بان بشكل واضح، وخصوصا في الانتخابات الأخيرة:

اثنين، تناغم الحكومة في عملها مع الشعب المغربي في انتظاراته بشكل نسي ومازال هناك وقت لمحاسبة الحكومة، إضافة إلى التعامل الجري والصريح والصارم مع تعليمات خطابات جلالة الملك الجريئة والشجاعة في كل الميادين من خلال الخطابات:

سجلنا كذلك غياب البعد الاجتماعي في السياسات العمومية، إذا ما استثنينا بعض الإجراءات المعزولة والفئوية والتجزئية، والتي كتفتقد إلى خيط ناظم، ولا ترقى إلى استراتيجيات مندمجة، مما كرس -إذا لم أقل عمق- الهوة بين القطاعين العام والخاص، كرس كذلك التفاوتات المجالية والطبقية، وجعل في الحقيقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية شعارا لا ترجمة له على واقع المواطنين، وأكثر من هذا كله، نسف كل أسس التعاقدات الممكنة.

ولأن الحكومة غيبت البعد الاجتماعي في الإعداد ديال هاد القانون، وخالفت وعودها لعقد دورة الحوار الاجتماعي التي كنا كنتنظروها في سبتمبر، باش تاخذ بعين الاعتبار مقترحات الحركة النقابية، الشيء الذي انعكس على هاد الميزانيات القطاعية، أصبحنا أمام مشروع مالي أجوف لا يحمل أي جديد بالنسبة للطبقة العاملة وعموم الأجراء.

ولأن تجربة الائتلاف الحكومي، تميزت بالانصياع التام لتوصيات الدوائر المالية الدولية ولوبيات الضغط الداخلية، محملة عموم المأجورين تبعات المقاربة المحاسبية للإصلاحات الهيكلية المزعومة كالمقاصة والآن تريد أن تحملها كذلك كلفة التقاعد، لأن النظام الضريبي جا كذلك على حساب الطبقات والفئات الشعبية، وما جاب لنا حتى شي حويجة على مستوى تخفيض الضغط الضريبي على العمال والعاملات، ولأن التنمية الاقتصادية لا تستقيم إلا على قاعدة العدالة الاجتماعية، التي طبعا العدالة الجبائية هي مدخل مهم من أجل الوصول إليها.

ومهما اجتمع واضعو مشروع قانون المالية لسنة 2016 في التحكم في التوازنات المالية ونسبة العجز ومعدل الاحتياط النقدي من الصرف الأجنبي وغيرها، سيظل السلم الاجتماعي والاستقرار المجتمعي قاب قوسين ما لم تبدي الحكومة إرادة سياسية حقيقية في إتباع ونهج سياسات إستراتيجية اجتماعية واضحة المعالم، بدء بتقرير إجراءات استعجالية ذات جرعات اجتماعية، أهمها الزيادة في الأجور، في معاشات التقاعد، تخفيض الضغط على الأجور، تلبية ما تبقى من الدفتر المطالب ل 26 أبريل.

لكل هذه الاعتبارات السالفة الذكر، ولكون قانون المالية يفتقد بالنسبة لنا إلى الجرأة المهيكلية وإلى الإرادية لتحقيق نمو مندمج، ولكون مقتضيات مشروع قانون الميزانية لا ترقى لطموحات وتطلعات المواطنين والمواطنات، ولأن الحكومة لم تتردد، بل ولجأت بكل تلقائية لإشهار الفصل 77 أمام كل تعديل مهم الجانب الاجتماعي، وهي المسؤولة على عدم إعمال المقاربة التشاركية التي كانت غادي تخلينا هذاك الفصل 77 ما غتبقى عندو حتى قيمة لوكون كنا تشركننا بالفعل، وتشركو كل (les acteurs)، يعني كل الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

لكل هذه الأسباب فان الاتحاد المغربي للشغل، بكل المسؤولية، قد امتنع في التصويت في غالبية القطاعات، وصوت بالإيجاب لبعضها،

ساهل نؤسسو مؤسسة قضائية في ظروف السلطة القضائية تاريخيا وثقافيا نحولها إلى ما يشير إليه الدستور.

لذلك، علينا أن نشكر كل من يساهم في هذا الورش من أطروموظفي الدولة والبرلمان، لأنه ليس بشك كنا ننتظر في حزبنا أن تكون الحكومة الوطنية هي القادرة وحدها لتسريع هذه الوتيرة، هذه الحكومة دخلت بجرأة وساندناها بقوة حتى نصل إلى الأهداف المتوخاة من ذكرى ما حدث في 2011.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

أشكر السادة الوزراء، أخواتي إخواني المستشارين.

رفعت الجلسة.

شكرا للجميع.

ثالثا، منهج الحذر واليقظة وعدم السقوط في الغرور في إعداد قوانين المالية خلال 4 سنوات كلها أزمة خطيرة وخطيرة جدا، أتذكر ما حصل في 2012؛

رابعا، احترام أو إرساء، أو بداية إرساء بشكل جدي قواعد ومبادئ الديمقراطية التشاركية بشكل شمولي، مركزيا ومحليا، مازال ما كلمنا لأن القوانين مازال ما موجودة؛

خامسا، هناك كذلك شعرنا، كمجموعة، بواجبنا في دعم الحكومة ومساندتها من أجل تسريع وتيرة إنجاز القوانين الأساسية المرتبطة بالدستور.

ابغينا القانون المنظم للإضراب في هاذ الحكومة، 60 سنة واحنا كنتنظروه من 62، ابغينا القانون المتعلق بالأمازيغية في هاذ الحكومة، ابغينا القانون المتعلق بمجلس اللغات والثقافات، ابغينا كذلك بقية.. ابغينا القانون المؤسس للسلطة القضائية بشكل قوي ومستقل كما جاء في الدستور.

لا لهذا، يجب أن علينا أن نساند الحكومة، لأنه ماشي ساهل، ماشي

محضر الجلسة الثامنة عشرة

التاريخ: الثلاثاء 3 ربيع الأول 1437 (15 ديسمبر 2015).

الرئاسة: المستشار السيد محمد الأنصاري، الخليفة الأول لرئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الأربعين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد الأنصاري، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وآله وصحبه أجمعين.

السيد الوزير،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

تنزيلا لأحكام الدستور وتحديد الفاصل 100 منه، وتطبيقا لمقتضيات النظام الداخلي، سيخصص مجلسنا الموقر اليوم هذه الجلسة لتقديم أسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل التطرق لذلك، وبداية أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، فالكلمة للسيد الأمين الأستاذ تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين.

طبقا لأحكام المادة 175 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نعلن عن توصل مكتب المجلس بأربع مقترحات قوانين، تقدم به بعض السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، وهي:

(1) مقترح قانون تنظيمي بخصوص تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية؛

(2) مقترح قانون بشأن تقنين زراعة الكيف بالمغرب؛

(3) مقترح قانون يقضي بتتيمم القانون رقم 01.00 المتعلق بتنظيم التعليم العالي؛

(4) مقترح قانون العفو العام على مزارعي الكيف.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، يخبر من خلالها المجلس الموقر طلب السيد

وزير التعمير وإعداد التراب الوطني بتأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة، نظرا لارتباط السيد الوزير بالتزامات حكومية طارئة، تتعلق بحضور القمة العالمية الرابعة حول السياحة الحضرية بمدينة مراكش.

وكذلك بطلب السيد وزير العدل بإدراج السؤال المتعلق بقطاع العدل في آخر الجلسة.

وبالنسبة للأسئلة التي توصلت بها الرئاسة إلى غاية يوم الثلاثاء 15 دجنبر 2015 هي كالتالي:

- الأسئلة الشفهية: 56 سؤالا؛

- الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

وعلى بركة الله نستهل جدول أعمال هذه الجلسة بالأسئلة الآتية الموجهة إلى السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك، وهي أسئلة تتميز بوحدة الموضوع، لذا ستعرض دفعة واحدة، وذلك طبقا للقرار المتخذ من طرف المكتب.

وأول سؤال مسجل اليوم في هذه الجلسة، هو السؤال الشفوي الآتي المتعلق بقطاع الموانئ بالمغرب، وقد تقدم به الفريق الحركي فليتفضل أحد المستشارين أعضاء الفريق مشكورا.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين والمستشارات،

السيد الرئيس،

أولا كنتشكرو السيد الوزير على المنجزات التي قام بها خلال هذه الفترة.

السيد الوزير المحترم،

انخرط المغرب في إنجاز العديد من المشاريع البنيوية المهمة المبرمجة في إطار الإستراتيجية الوطنية للموانئ، والتي سيتاح تفعيلها التدريجي في أفق سنة 2030.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هي المقاربة التي ستعقدها الحكومة لتحقيق التوازن بين الجهات المطللة على البحر لتنزل هذه الأوراش الهامة، والتي يعدها رافعة اقتصادية من شأن تقليص الفوارق بين الجهات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة الآن في إطار الجواب للسيد الوزير، فليفضل مشكورا،
اسمحوا لي أعتذر.

ننتقل إلى السؤال الموالي، نظرا لأنه سبق أن أعلننا عن تقديم
الأسئلة دفعة واحدة نظرا لوحدة الموضوع، والسؤال الموالي وهو يتعلق
بسياسة الوزارة المينائية، وقد تقدم به فريق التجمع الوطني للأحرار،
فليفضل أحد الأعضاء لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد البكوري:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير، تعلمون أن المغرب تحده من الشمال ومن الغرب
بحار، البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي، وهي مساحة كبيرة
جدا تحتاج اليوم إلى موانئ في مستوى التحديات الاقتصادية التي
رفعها المغرب.

السيد الوزير المحترم،

ما هي سياستكم المينائية لإشراك قطاع الموانئ في تطوير أداء
الاقتصاد الوطني؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فلننتقل الآن إلى السؤال الثالث وهو حول موضوع قطاع الموانئ،
وقد تقدم به الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليفضل
أحد أعضائه لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة عائشة أيتعلا:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

تبنى المغرب مخططا استراتيجيا لقطاع الموانئ، تتوفر فيه كل
مقومات الإطار الملائم لإيجاد حلول الحاجيات الوطنية والجهوية وحتى

على المستوى المحلي والقطاعي.

وقد تتبعنا هذه الإستراتيجية القائمة على اعتبار الموانئ رافعة
للتنمية، بل رافعة اقتصادية تواكب التوجهات العالمية. كما تبنت هذه
الإستراتيجية مخططا استثماريا يحدد الأولويات ويجسد الاختيارات
الإستراتيجية بهدف مواكبة طلب المتزايد وتحسين الأداء والتموقع في
السياق الوطني والدولي كذلك.

ولازلنا، السيد الوزير، نتذكر أن العديد من الأسئلة التي كانت تطرح
هنا سواء في مجلس المستشارين أو مجلس النواب، كانت دائما إجابة
السادة الوزراء الذين سبقوكم في القطاع يتعذرون بعدم جاهزية
المخطط المديرى للموانئ الذي يحدد الحاجيات على مدى السنوات
ويدرس إمكانية إحداث موانئ جديدة لرفع الضغط الناتج عن تطور
مبادلات المغرب مع الدول الأجنبية.

كما أن المخطط المديرى سيراجع الوظائف المخصصة للموانئ، في
إطار إعادة النظر في بعض الموانئ الموجودة.

تساؤلنا، السيد الوزير:

- هل تم وضع المخطط المديرى ضمن أهدافكم الإستراتيجي في أفق
2030؟ وما هي معالمه؟

- ما هي مستجدات إحداث الموانئ الجديدة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الآن، سننتقل إلى السؤال الموالي حول موضوع تأهيل البنية التحتية
المينائية ببلادنا، لفريق الأصالة والمعاصرة، فليقدم أحد أعضاء
الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد العربي المحرثي:

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيرين المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم، السؤال ديالنا هو ماذا أعدت الحكومة لتجريب
البنية التحتية للموانئ، خاصة على مستوى إستراتيجية 2030؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن، جاء الدور على السؤال الموالي، حول موضوع الإستراتيجية

الوطنية للموانئ، وقد تقدم بهذا السؤال الفريق الاشتراكي، فليتقدم أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

سؤال الفريق الاشتراكي بخصوص الموضوع، كما يلي:

السيد الوزير،

نسائلكم عن التدابير والإجراءات المتخذة من أجل تحسين تنافسية الموانئ المغربية.

والشطر الثاني من السؤال، نسائلكم أيضا عن مراحل إنجاز الإستراتيجية الوطنية للموانئ في أفق 2030 إن شاء الله.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الآن سنستمع إلى السؤال الأخير المتعلق بالقطاع حول موضوع نتائج إصلاح قطاع الموانئ وعلاقته بالجهوية المتقدمة، وهو السؤال الذي تفضلت بطرحه مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، فليتفضل أحد أعضاء المجموعة لطرح السؤال.

المستشار السيد المبارك الصادي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيرين،

السادة والسيدات المستشارين والمستشارات،

بعد صدور قانون 15.02 الذي فكك مكتب استغلال الموانئ وأحدث الوكالة الوطنية للموانئ و"مرسى المغرب" من أجل إصلاح قطاع الموانئ.

نسائلكم، السيد الوزير:

- ما هي نتائج هذا الإصلاح؟

- وما هي آليات مراقبة وزارتك على الموانئ جهويا، بعد سحب اختصاصات مصلحة الموانئ والملك العمومي البحري، خصوصا ونحن مقبلون على الجهوية المتقدمة؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

واستدراكا، أقول أن السؤال المطروح كان ما قبل الأخير، لنستمع الآن إلى السؤال الأخير حول موضوع تفعيل أهداف الإصلاح المينائي، وقد تقدم به فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد ياسين غنموني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

انطلاقا من الضعف الملحوظ على مستوى انسيابية العبور المينائي، خاصة بمينائي الدار البيضاء وطنجة المتوسط، نسائلكم، السيد الوزير:

ما هي الإجراءات المتخذة لمعالجة الاكتظاظ وتقليص مدة انتظار الشاحنات في الموانئ؟

ألا ترون أن زيادة 10% من كلفة العبور تتناقض مع أحد أهداف الإصلاح المينائي المتمثل في تقليص هذه الكلفة؟

لماذا لا يتم العمل في رصيف البضائع بالشطر الثالث على غرار المعمول به في الأرصفة المخصصة للتدفقات الأخرى؟

مبادئ الحكامة تقتضي تنسيق جهود كل من الوكالة الوطنية للموانئ ومديرية الموانئ لتقييم تجربة التحرير المينائي من أجل تثمينها والاستفادة منها وتحسينها، ولرصد نقاط الضعف من أجل تجاوزها، فمتى سيتم ذلك، السيد الوزير، تفعيلاً للمنافسة الشريفة والمتكافئة بين الفاعلين المينائيين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن جاء دور السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك للإجابة على كافة الأسئلة المطروحة والمتعلقة بقطاع الموانئ، تفضل السيد الوزير.

السيد عزيز رباح وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

في البداية، أهنئكم بذكرى المولد النبوي بالتوفيق وبالصحة وبالهناء والأمن والاستقرار لبلادنا، وبالصحة والتوفيق قبل ذلك لجلالة

الملك ولشعبنا عموماً.

البحرية.

سادساً، تطوير صناعة وصيانة البواخر التي كانت في الماضي، والآن يعني الحكومة اشتغلت عليها وقامت ببعض المبادرات وأطلقت دراسة، والخدمات أيضاً للأسطول البحري سواء كان دولي أو وطني.

سابعاً، تطوير النقل واللوجيستيك، وخاصة في اتجاه الشركاء وبالضبط إفريقيا.

ثامناً، حماية وتثمين الملك العمومي البحري من أي استغلال لا يليق به وتوجيهه نحو الاستثمار.

تاسعاً، التعاون الدولي.

عاشراً، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

هذه أهم المحاور التي نشغل عليها.

بطبيعة الحال، أنتم كتعرفون أن في البلاد ديالنا الحمد لله عندنا موانئ كثيرة، 38 ميناء تجاري، 19 ميناء خاص بالصيد البحري و6 موانئ خاصة بالترفيه، الآن كنعالجو 115 مليون طن، على أية حال سنويًا، الحمد لله استطعنا أننا نحققو رقم قياسي على مستوى طنجة المتوسط بعدما وقع في 2010 و2011 تراجع، ولكن الآن طنجة المتوسط يكسب موقعه على الصعيد الدولي، والآن بدأ ينافس الموانئ الكبرى.

عدد المسافرين 4 دالمليون مسافر، بما فيها 400 ألف في إطار الرحلات الترفيهية، يأتي الدار البيضاء ثم بعده الجرف الأصفر فيما يتعلق بالتصدير والاستيراد.

في 2012 تقرر أن تطلق الحكومة بناء على دراسات سابقة، نحن هذا دائماً نقوله ونتعرف به المغرب ماشي تزداد في 2012 ولا 2011، هذا مسار طويل ديال البلاد ديالنا، لكل حكومة لها دورها بطبيعة الحال، ويترك للشعب أن يقيم أداء كل حكومة.

كانت دراسات سابقة، لكن لما جينا حيننا هذه الدراسات السابقة وأطلقنا الإستراتيجية في 2012، هذه الإستراتيجية التي قدمت أمام صاحب الجلالة، الهدف منها، بطبيعة الحال، هو هاذ ما أشرتكم إليه في أسئلتكم وهو دعم الاقتصاد الوطني، وخاصة الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى التفاعل مع العالم استيراداً وتصديراً.

ثم أيضاً التمكين لموقع استراتيجي بحري بمعنى يسترد المغرب مكانته البحرية التي كانت في القرون السابقة، والجميع يقرأ التاريخ عندما كان المغرب يعتبر حامياً للسفن، بالإضافة إلى التجارة، وهذا لأن موجودين كما قال بعض الإخوان على المحيط الأطلسي والبحر المتوسط، والتجارة تمر أساساً من هاذين المسارين.

ثم، ثالثاً، هو خلق نوع من التوازنات على المستوى الجهوي ومواكبة التنمية المحلية بالنسبة لواحد العدد ديال الجهات التي تطل على البحر، ولكن لا بد أن أشير.. علاش أشرت إلى السياسة اللوجيستكية؟ لأنه

هذا اليوم أعتقد أنه يوم مبارك فيما يتعلق بالبحر وبالموانئ، لأنه هذا الصباح عقدنا ندوة تكاد تكون هي الندوة الأخيرة فيما يتعلق بسلسلة اللقاءات حول تطوير النقل واللوجيستيك البحري، استدعينا خبراء ومكاتب دراسات، وصلنا إلى الخلاصات النهائية التي إن شاء الله ستعلن للعموم رسمياً في بداية السنة المقبلة بإذن الله، والتي تهدف إلى الإجابة على واحد العدد ديال التساؤلات، ثم أيضاً النهوض بالاقتصاد البحري في جانبه النقل واللوجيستيك ولاسيما بعد ما وقع ما وقع لشركتنا ولأسطولنا البحري في السنوات الماضية.

وأنا أتشرف أن أقف بينكم اليوم فيما يتعلق بهذه الأسئلة فيتكامل التشريع والمراقبة مع ما تقوم به الأجهزة التنفيذية من دراسات.

وهذا شيء الحمد لله أشكركم أولاً على وحدة الموضوع، أنا أعتقد هذا شيء مهم أنه أحياناً قد تطرح أسئلة حول قضايا إستراتيجية ولكن سيكون سؤال واحد لا يفي بالغرض، فإما نلجأ إلى اللجان، وأنا في تقديري أن مثل هذا الجمع يكون فيه فائدة لأنه في نهاية المطاف هو منتج وطني، فيه نعم الحكومة التنفيذ ولكن أيضاً فيه التشريع والمراقبة، ثم هي ملك للشعب المغربي.

دعوني، في البداية، أن أقول ربما يعني السؤال حول الموانئ وحول البحر، ولكن كإين واحد الإستراتيجية أخرى اللي يمكن تبي المناسبة نتكلمو عليها تتعلق باللوجيستيك اللي هي تتكامل مع القضايا البحرية والقضايا المينائية.

أقول بدءاً أنه يعني عندما نتحدث عن هذا القطاع يمكن لي نقول لكم نحن نشغل فيه من خلال 10 ديال المحاور الرئيسية، وإن كان أهم الأسئلة تنصب في محو هو محور الاستثمار في البنية التحتية مع بعض الأسئلة حول الخدمات.

أولاً، الإصلاح المؤسساتي والتشريعي، إذا كان الوقت يسمح نتحدث عنها، يعني وخاصة أن هناك تشريعات ترجع إلى بدايات القرن الماضي حوالي 100 سنة تقريباً، يعني 1919، وبعضها عندها 50 سنة.

المحور الثاني حول البنيات التحتية والتي تساءلتم عنها وخاصة الإستراتيجية المينائية واللي غادي نفضل فيها.

المحور الثالث، الموارد البشرية لأن هناك سوق كبير وطني ودولي يحتاج إلى مئات الآلاف من الموارد البشرية والكفاءات وبلادنا مؤهلة أن تكون قاعدة للتكوين.

المحور الرابع، جودة الخدمات فيما يتعلق بالاستغلال، وفيما يتعلق أيضاً بمعالجة قضايا الشركاء وخاصة العبور.

المحور الخامس، السلامة والبيئة، ونحن عاد انتبهنا من (COP21) اللي هو كيتحدث بالخصوص على قضايا البيئة، ولكن أيضاً موضوع السلامة هو موضوع مهم وأنتم تعلمون الآثار ديال بعض الكوارث

أيضا هذه الموانئ؛

ثم أيضا كابين موانئ اللي غادي نبيوها أو موانئ اللي غتصبح موانئ الترفيه، ملي غادي نديروا ميناء جديد أش غادي نديرو بالميناء القديم، إذن فتحويل الموانئ إلى موانئ ديال السياحة، وأنا غادي نتكلم ببعض الأرقام، أنا نتعطيكم الخلاصات وإن كان الأمر يحتاج إلى وقت طويل، كما سبق في هذا المجلس الموقر، جينا مع اللجنة ودخلنا في التفاصيل، يمكن لنا نجيو أيضا في إطار اللجنة واللي بغيتوا نعطيوه التفاصيل، نقطة بنقطة بالتفاصيل حتى الرقمية فين وصلنا.

الموانئ الجديدة، كما قلت هذه الإستراتيجية غادي تحتاج لهذا القدر، الميناء الأول الذي بدأنا به وسنتبني منه في 2017، واطلق صاحب الجلالة في 2013 الأشغال ديالو وغادي نكونوا في الموعد هو الميناء ديال أسفي اللي غادي يكون ديال الفحم، لأننا تنديرو تما (Centrale électrique) يعني بالنسبة للطاقة ديال البلاد ديالنا.

بالمناسبة، ملي اطلقنا الميناء جات الاستثمارات ديال حوالي 25 مليار ديال الدرهم، الحمد لله، البلاد ديالنا يعني ديال في إطار شهادة شركاء دوليين.

ثم غادي يكون أيضا خاص بالفوسفات، فإذا هو ميناء للطاقة وميناء للفوسفات وأنداك غادي نستردو الميناء ديال أسفي اللي هو حاليا اللي غادي يدخل في المحور الثاني اللي هو التأهيل ديالو باش يكون ميناء تجاري زائد ميناء سياحي.

الميناء الثاني الذي أطلقنا طلب العروض ديالو بعدما إعادة الدراسات، هو الميناء ديال الناظور اللي غيكون إن صح التعبير هو المقابل ديال الميناء ديال طنجة.

كتلاحظوا أنه بغينا نكونوا أقوياء، البلاد ديالنا بغات تكون قوية على مستوى البحر المتوسط، يعني التجارة من خلال البحر المتوسط كتزاد، فالبحر المتوسط تقريبا ما بين 10 إلى 15%، ما يمكنش كلها تمشي للموانئ ديال الشمال، لابد الموانئ ديال الجنوب البحر المتوسط والمغرب قرر أن يكون قويا بطنجة المتوسط يضاف الناظور المتوسط، واللي إن شاء الله غادي نختارو الشركة اللي غادي تبدا الأشغال السنة المقبلة تقريبا كالمرحلة الأولى، هادي المرحلة الأولى 10 دالمليار ديال الدرهم، لأنه فيها أيضا المرحلة الثانية.

الميناء الثالث الذي الآن طلب العروض جاهز هو الميناء ديال القنيطرة الأطلسي واللي غادي يكون خاص بطبيعة الحال بالسيارات، ولكن أيضا غادي يكون خاص بالاستيراد والتصدير في كل ما يتعلق بالبضائع المختلفة، الكلفة الأولى ديال المرحلة الأولى 5 دالمليار ديال الدرهم.

الميناء الرابع الذي أعلن عنه صاحب الجلالة في خطابه الأخير بمناسبة الذكرى الأربعين للمسيرة الخضراء، وهو الميناء ديال الداخلة

نتحدث عن الموانئ البحرية، في حين السياسة اللوجيستكية بالإضافة إلى ذلك نتحدث عن الموانئ الجافة، يعني عن المناطق اللوجيستكية اللي هي في المناطق التي ليست لها بحر ويقع التكامل والربط بين هذه الموانئ الجافة والمناطق اللوجيستكية وبين المناطق البحرية، لا يحتاج ذلك إلى طرق وإلى سكك، ولكن كما قلت تجي المناسبة نتحدثو إن شاء الله على هذا الجانب.

يعني من الناحية الرقمية أنه هذه السياسة اللي كنتحدثو عليها غادي تحتاج 60 مليار ديال الدرهم، ربي يبارك إن شاء الله، هذا الحد الأدنى، نتحدث عن الاستثمار في حده الأدنى ديال الدولة أو بشراكة مع القطاع الخاص، ولكن كيجي الاستثمار ديال ما يسمى بأصحاب الامتياز، اللي عاد كيجيو هما وكيديرو الآليات وكيديرو استثمارات أخرى، يمكن لنا نقولو، ما بين القطاع العام والقطاع الخاص يمكن 2 مرات، 120 مليار ديال الدرهم استثمارات وخاصة إذا أضفنا الربط الطرقي والربط السككي، وإذا أضفنا بعض المناطق اللوجيستكية التي تكمل يعني الموانئ مثل ما وقع في الدار البيضاء فيمكن هذا الرقم.

بغينا نرتفعو من 140 مليون طن اللي تقريبا هادي هي الحمولة اللي عندنا الآن الموانئ ديالنا، بغينا نضاعفوها باش نوصلو إن شاء الله، التقدير الأدنى 290 مليون طن، والتقدير الأعلى 340 مليون طن، بمعنى بغينا نضاعفوها هذا الأمر، يعني قد يصل إلى 2 دالمرات ونصف.

هاذ السياسة المينائية باش نمشيو في التوازن الجهوي فيها 6 ديال الأقطاب:

كابين القطب ديال الجهة الشرقية، وبالخصوص يرتكز على الناظور والميناء الجديد.

قطب الشمال الغربي اللي فيه طنجة وما جاورها.

وقطب ديال الدار البيضاء والقنيطرة فيه القنيطرة والمحمدية والدار البيضاء.

القطب ديال دكالة-عبدة، الجرف الأصفر وأسفي.

القطب ديال سوس-تانسيفت اللي فيه أكادير.

ثم القطب ديال موانئ الجنوب اللي تيمشي من طانطان إلى آخر ميناء في الداخلة.

هاذو هما 6 ديال الأقطاب، سمينها الأقطاب المينائية، كل قطب فيه إما موانئ جديدة أو فيه توسعة موانئ أو موانئ ديال الترفيه.

الإستراتيجية تتكلم على ثلاثة دالمحاور:

المحور الأول، هو موانئ الجديدة، نتكلمو عليها؛

المحور الثاني، هو الموانئ اللي موجودة، أشنو غادي نديرو بها؟ فيها اللي تتجها الرملة، فيها اللي خاصنا نوسعوها، فيها اللي خصنا نزيدو في القدرة ديالها الإستيعابية، فيها اللي فيها إشكالات تتعلق ببينية، فإذا

ديال الدرهم؛

ثم أيضا الميناء ديال الدار البيضاء، وخاصة في إطار مشروع ما يسمى بـ "وصال" المشروع الكبير السياحي في الميناء ديال الدار البيضاء، بالإضافة إلى توسيع النشاط التجاري اللي هو 6.4 مليار ديال الدرهم، كايين 3 دالمليار ديال الدرهم، تتعلق بالسياحة وبأنشطة أخرى يعني مرافقة للنشاط التجاري.

ثم أطلقنا الدراسات، الميناء ديال أسفي، كما قلت، ثم الميناء ديال الداخلة، لأنه ملي غننتقلو للموانئ الجديدة، لابد هذه الموانئ القديمة، أن تقع إعادة هيكلتها، باش تكون كتقوم بالدور ديالها الجهوي السياحي الحضاري، التنمية ديال المدن ديالنا.

هذا بالإضافة إلى الاستثمار في الموانئ ديال الصيد بشراكة مع الوزارة ديال الصيد البحري، أغلب الاستثمارات تقوم بها الوكالة الوطنية للموانئ.

الآن، نحن بصدد توسيع الميناء ديال الجمعة، بناء الميناء ديال المهريز في الجنوب، ثم الآن كندرسو بناء ميناء سيدي بوفضيل في تيزنيت، وهذا كله بتنسيق مع الوزارة.

فإذن هذه أهم الاستثمارات، لكن كما نقول استثمارات ضخمة بعشرات الملايير ديال الدراهم، لابد أن تنتقل الخدمات إلى مستواها.

لذلك، هناك المشروع المهم الذي الآن أعطى نتائج هو (PortNet) الشبكة التي تربط كافة المتدخلين على مستوى الدار البيضاء، يعني الدار البيضاء، واللي غنعمموه على كافة الموانئ.

ثم أيضا أطلقنا دراسة اللي الآن بدأت كتعطي النتائج حول تنافسية الموانئ المغربية، واش يعني قضية العبور، المكوث ديال السفن، شحال كنخلصو في الذعائر ديال تأخر السفن ومعالجة التأخر ومعالجة الحاويات، إلى غير ذلك.

ثم أيضا الدراسة غنعلنو على النتائج، هاذ الإصلاح اللي انطلق ساليناه عشر سنوات.

إذن، غنديروا التقييم ديال هاذ الإصلاح، باش نمرو إلى ما يسمى بالإصلاح الثاني، اللي غادي يركز بالدرجة الأولى على الخدمات.

بغيت نقول بأن هاذ السياسة المينائية، ترافقها ما أشرت إليه سابقا، تطوير صناعة وصيانة البواخر.

والحمد لله ابدينا بالدار البيضاء، الاستثمار ديال 2.5 مليار، ولكن غنعمموها على صعيد التراب الوطني.

ثم أيضا أطلقنا طلب عروض باش نديرو ما يسمى بموانئ الترفيه (les ports de plaisance)، 6 اللي حددناهم حاليا في البحر المتوسط، وواحد في المحيط الأطلسي، وطلقنا طلب عروض يالاه جانا واحد، ولكن غنعاودو ونطلقوها، ربما أن الشروط لم تكن مناسبة.

اللي غادي يكون متخصص بالدرجة الأولى للصيد البحري واللي إن شاء الله الدراسات ننتهي منها أقصى تقدير، لأن كتعرفوا الموانئ خاصها دراسات برية وبحرية وفي الأعماق، يعني تدرس حتى الأمواج والرياح والرمال إلى غير ذلك، فهي دراسات معقدة غادي نسايلو منها في سنة 2017 باش إن شاء الله حسب التقديرات نسايلو من البناء ديالو إلى قدر الله سبحانه وتعالى إن شاء الله في 2022-2023 حسب ما تقرر في الإستراتيجية التي أطلقت لمناطق الجنوب.

ثم أخيرا الميناء الأخير الجديد هو الميناء ديال الجرف الأصفر اللي غادي يكون ميناء طاقى بالدرجة الأولى، وخاصة فيما يتعلق بالغاز، وهذا الميناء أيضا الدراسات متقدمة، ويمكن يتدار في إطار شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

التوسيعات التي نقوم بها في إطار هاذ الإستراتيجية، ميناء في المحمدية: 1.3 مليار؛

ميناء ديال الدار البيضاء، التوسيع ديالو فقط: 6.4 مليار ديال الدرهم؛

ميناء الجرف الأصفر، التوسيع ديالو: 3 مليار ديال الدرهم؛

الميناء ديال الصويرة: 106 مليون ديال الدرهم؛

الميناء ديال أكادير: 112 مليار، ولكن المخطط يتحدث على 1.3 مليار في أفق 2019، هناك دراسة كتكلم اللي الآن قدرات أن 4 دالمليار في المستقبل، باش الميناء ديال أكادير يمكن يكون.. لأنه هو ميناء من ناحية الاستيراد والتصدير الثاني بعد الميناء ديال الدار البيضاء؛

ميناء ديال سيدي ايفني: 360 مليون ديال الدرهم، إن شاء الله السنة المقبلة نسايلو منو، كان عندنا مشكل مع الشركة، راه فسحنا معها والآن غنجددو الأشغال؛

الميناء ديال طانطان، الآن استثمار 100 مليون ديال الدرهم، ثم هناك دراسة ديال التوسيع؛

الميناء ديال طرفاية: 520 مليون ديال الدرهم، وإن شاء الله، غادي نسايلو في مارس المقبل؛

ثم توسيع الميناء ديال العيون: 1.2 مليار ديال الدرهم، ثم هناك دراسة ديال التوسيع ديالو، يعني إن شاء الله في المستقبل، هذا التوسيع.

فيما يتعلق بموانئ الترفيه والسياحة، كايين الميناء ديال الحسيمة غنسايلو منو إن شاء الله السنة المقبلة في يونيو 115 مليون ديال الدرهم؛

الميناء ديال طنجة، الذي بعدما انتقلنا لطنجة المتوسط الميناء الحالي، فالآن يصبح ميناء سياحي بامتياز: 2.2 مليار ديال الدرهم؛

الميناء ديال القنيطرة، الذي تقرر أن يستثمر فيه النهري: 1.5 مليار

والآن سنستمع جميعا إلى تعقيب أحد أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد العزيز بوهودود:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على المجهودات التي تبذلونها للنهوض بالاقتصاد البحري وتوفير دعائم نمو متوازن ومتكامل للموانئ المغربية.

لكن، يبقى المشكل الأساسي المطروح في هذا الباب هو مشكل النقل البحري للمسافرين، حيث لم تتوقف الحكومة إلى غاية اليوم في إيجاد بدائل لنقل المسافرين، وهي الإشكالية المطروحة منذ ثلاث سنوات بعدما تمت التصفية القضائية لشركتي "Comarit" و"Comanav"، خصوصا وأن حتى الشركات التي تم منحها تراخيص العمل في هذا الميدان قد توقفت نشاطها، مما يضرب بمصالح المغرب في ظل وجود منافسين مباشرين، حيث تعتبر مدينتي سبتة ومليلية المستفيدين رقم 1 من عدم نجاح سياسة الحكومة في هذا المجال، والتي كان عليها أن تولي اهتماما أكبر بهذا المشكل، اعتبارا للعدد الكبير لجاليتنا بالخارج والتي ترغب في الاستفادة من هذه الخدمات.

النقطة الثانية، السيد الوزير، وهي الموانئ الترفيهية التي نظن أن تدبيرها بعيد تماما عن السياسة المندمجة بين مختلف القطاعات الوزارية والفاعلين في هذا الميدان، والتي يجب أن تؤطر طريقة اشتغال هذه الموانئ لتقوم بدورها الترفيهي والسياحي، ثم متى ستبدأ الأشغال في الميناء المتوسطي الناظور؟

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الآن، جاء دور الفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، فليتفضل أحد أعضائه من أجل التعقيب.

المستشارة السيدة عائشة آيتعلا:

شكرا السيد الوزير.

لقد تتبعنا، السيد الوزير، جوابكم بكل إمعان، أملنا، السيد الوزير، أن يتم التسريع بمخططكم، وأتمنى كذلك أن يكون هذا التنزيل في مستوى الأهداف التي سطرتموها وأن المخطط لا تشوبه أي عملية تعرقلة في التنفيذ.

وكذلك نتمنى أن هذا التنزيل يكون يعني في أقرب الأجل لاستفادة الموانئ المغربية من إستراتيجيتكم.

وشكرا.

أيضا في المجال ديال التكوين، الحمد لله، المعهد ديال التكوين المينائي، الآن، أصبح معهدا إفريقييا بشراكة مع اليابانيين، المعهد الوطني ديال الدراسات البحرية الآن كنوسعوه وكنزيدولو من الكفاءات باش يمكن يكون جوج ديال المرات أكثر من ذلك.

دون أن ننسى أنه حقوق العاملين في المجال البحري، فبدأنا أولا بأن الملفات ديالهم تصبح ملفات مؤمنة، إذا لم تكن مؤمنة، لا يجوز لهم أن يشتغلوا في العالم.

الآن، كنشتغلوا باش يوليوا وكالات ديال توظيف وتشغيل البحريين، ثم نتفاوض الآن مع المستثمرين، بعض المستثمرين في المجال البحري، باش الإخوان ديالنا والأخوات ديالنا اللي كانوا كيشغلوا في الشركات التي انهارت مع الأسف الشديد يكون عندهم نصيب من الشغل في الشركات التي بدأت تشتغل أو الأخرى التي ستشتغل في مستقبلا.

شكرا على انتباهكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن، سأعطي الكلمة لممثلي الفرق السائلة تباعا، وذلك في حدود المساحة الزمنية المتبقية لكل فريق للجواب على ما جاء على لسان السيد الوزير، وبداية أعطي الكلمة لأحد أعضاء الفريق البحري، فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد مولاي ادريس الحسني علوي:

شكرا السيد الوزير على هذه المعطيات.

في الواقع، تعيش بعض الموانئ، منها ميناء الدار البيضاء وأكادير والناظور وأسفي والحسيمة وغيرها، نزاعات بين أرباب السفن وأصحاب الحمولات، ترجع في الغالب إلى السرقة التي تتعرض لها بعض الحمولات داخل الموانئ.

ويزيد من متاعب أصحاب السلع، فرض غرامات التأخير، وقد يؤدي إلى الحجز وتحفظ الأمر الذي قد يقل من تنافسية الموانئ المغربية بالمقارنة بالموانئ الأجنبية.

كما أنه في فصل الصيف، تعيش الجالية أوضاعا صعبة للتنقل عبر البواخر، فرغم عملية تأجير البواخر التي تلجأ إليها بعض الأطراف، إلا أنها تبقى محدودة وحل ترقيعي يتكرر كل سنة.

وعليه، لا بد أن تضعوا إستراتيجية الموانئ أن التأخر.. هذه المعطيات بعين الاعتبار حتى تحقق الأهداف المرجوة منها.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن، سنستمع إلى تعقيب فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الوزير المحترم،

أنا بغيت، السيد الوزير، غير تصحح لي، ربما عندي واحد المعلومة ما عرفتش واش خاطئة، بغيت تصحح لي، السيد الوزير، واش كايين 38 ولا 33 ميناء؟

لأن في اعتقادي 33 سمعتكم قلتو 38.

المهم على كل حال، السيد الوزير، احنا السيد الوزير، ابغينا غير نسولوكم.

وفي الحقيقة استبشرنا خيرا ملي سمعناكم قلتو اليوم كان عندكم لقاء مع الخبراء ومع مكاتب الدراسات، نتمنناو هاذ الدراسات وهاذ الخبراء يتم التعجيل بالدراسة بالمجموعة من الموانئ اللي هي في حالات يرثى لها.

كذلك، السيد الوزير المحترم، بغينا غير نتفاعلو معكم وبغينا نشوفو هاذ 33 أو 38 ميناء على حساب المعطيات اللي عندنا 33، فيها 12 ديال الموانئ اللي هي تلعب دور أساسي في التجارة الخارجية، وتمثل 98%، هاذ الموانئ 12، يعني 98% من التجارة تتمثلها 12 ديال الموانئ.

باقي الموانئ، السيد الوزير، اللي بغينا تشرحوا لنا شي شوية المأل ديالها، لأن كايين موانئ ديال الترفيه، كايين موانئ ديال الصيد، كايين موانئ اللي هي مع الخدمات ديالها ماشي في المستوى المطلوب، بغيناكم، السيد الوزير، احنا تنعرفوا ما غاديش تقصروا في هاذ الباب، ولكن بغينا يكون مجهود إضافي باش تنعكس هاذ الموانئ على الاقتصاد الوطني بواحد النتائج إيجابية، لأن ملي تنشوفوا الآن هاذ الموانئ والمداخيل مقابل هاذ الموانئ تلتقاو كايين إشكال.

بالإضافة لهذه الموانئ، السيد الوزير، في هاذ السنة الجارية، كان وقع في الميناء ديال أكادير واحد الارتباك اللي كان بعض البواخر، ولكن كايين الميناء اللي هو ما تيسوعبش ذاك الطاقات اللي كايينة تماك ديال البواخر، 3 أيام والباخرة مشارجية بالسلع، حتى وصلات ذاك السلع اللي البواكر والخضر اللي كانت غتصدر، وصلات لواحد الحالة اللي بقات غير قابلة للتصدير، وهنا راه كايين إشكال، لأن كايين متضررين، لهذا تنطلبوا بتجويد هاذ الموانئ والتسريع بالإصلاحات ديال بعض الموانئ وتحسين ظروف العاملين داخل هذه الموانئ.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن الكلمة للفريق الاشتراكي في إطار التعقيب، فليفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم، استمعنا بإمعان للجواب ديالكم، لكن عندي بعض العناصر للتعقيب على هذا الجواب.

في البداية، السيد الوزير، أنا بغيت نقول إلى كان المغرب بلدنا استطاع أن يحافظ على الأسطول الجوي، بالرغم أن الاختلالات اللي عرفتها الخطوط الملكية المغربية، فلماذا الحكومة الحالية طيلة هاذ الأربع سنوات لم تستطع أن تتغلب وأن تحافظ أو أن تجلب استثمار يكون عند البلاد ديالنا أسطول بحري، سيما وأنا نعرف أنه منذ الأزمة التي تخبطت فيها الشركة التي تستثمر في هذا المجال، الحكومة الحالية تلجأ إلى كراء السفن من بلدان أجنبية لتأمين عملية النقل البحري، سواء بالأشخاص وأحيانا أيضا البضائع.

وكنعرفو، السيد الوزير، في أوقات الذروة وأثناء عبور الجالية المغربية ديالنا في الخارج الأثمان ديال التذاكر أحيانا ترتفع بشكل غير مقبول.

احنا ابغينا توضحوا لنا لماذا الحكومة لم تستطع أن توفر للبلاد أسطول بحري وطني يحمل السيادة الوطنية؟

ثانيا، السيد الوزير، العرض ديالكم أو الجواب عفوا تطرق إلى بعض المعطيات حول المشاريع المبرمجة اللي هي في الحقيقة مشاريع مهيكلية وفتخر بها.

ولكن الفريق الاشتراكي، الفريق ديالي، يتساءل مثلا عن الأسباب الحقيقية الكامنة وراء التأخير اللي كي عرفوا إنجاز ميناء ديال الناظور، الميناء ديال سيدي إفني.

احنا فعلا تنعرفوا الإشكالات ديال الدراسات وما يرتبط بالموضوع من إجراءات ليست بالأمر الهين وتتطلب جدولة زمنية، ولكن بالنسبة لميناء الناظور بغينا معطيات حقيقية عن التأخير الذي طال إنجاز هاذ المشروع الكبير اللي هو مفخرة لبلادنا.

أيضا، السيد الوزير، كان لابد من فرض بعض الآليات بكيفية مستعجلة للتغلب على بعض المشاكل والاختلالات في التدبير اليومي، مثلا كما جاء في الجواب ديالكم المشكل ديال الصيانة، ينبغي التغلب على هاذ الأمر لضمان الجودة داخل أرصفة السفن ديالنا وداخل الموانئ.

لأنه غدا ولا بعد غدا غيولي تسيير الموانئ على الصعيد الدولي مستقل،
وفين هي التنافسية ديال الموانئ ديالنا؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

وأخيرا، سنستمع إلى تعقيب فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب،
فليتفضل أحد أعضاء الفريق.

المستشار السيد عبد الإلاه حفطي:

شكرا.

أود في البداية أن أتقدم بالتحية للإخوة للجميع، وأخص السي
عزيز رباح بتحية مشفوعة بالشكر نظرا للمجهودات التي يبذلها من
أجل الارتقاء بالشراكة في تدبير القطاع، خصوصا مع القطاع الخاص
والاتحاد العام لمقاولات المغرب ووزارة التجهيز والنقل، إذن شكرا له.

في نفس الآن نسجل بازدياد حقيقة المجهودات التي بذلتها الدولة
بصفة عامة، هاذ 15 سنة الماضية في مجال البنيات الأساسية
والتجهيزات التحتية للموانئ، والتي خلطنا أننا نفتخرو بالتصنيف
العالمي المغرب اللي كان 88 دوليا وأصبح 15 الآن، إذن هذه مسألة
نفتخر بها، وأنا غادي معك السيد... ومتساق معك أنه لو أن بذلنا
مجهودات إضافية لكان خصوصا على مستوى الخدمات لو واكبت هاذ
المجهودات في التجهيزات الأساسية لوصلنا إلى تصنيفات، لأن اليوم
(Doing Business) مثلا في مجال الخدمات المقدمة على صعيد الموانئ،
ولو أنه كان (PortNet) فكيبقى أنه التصنيف الذي لا يرقى إلى طموحات
الفاعلين في هذا المجال.

وكنعطي بعض الأمثلة، خصوصا على صعيد "ميناء طنجة
المتوسط"، واليوم هناك شلل على صعيد ميناء الدار البيضاء، طوابير
واكتظاظ ديال الشاحنات، يعني أنا لاحظتها اليوم شخصيا، شخصيا
اليوم، فمن جراء أنه كنفهمو أنه يكون هناك سياق أمني، هناك إلزامية
ديال أن المرور عبر السكانيين إلا أنه لا يتواجد وللأسف ما كاينش
سكانيين بما فيه الكفاية، فهنا كمنظركم أنكم في القريب العاجل
أنكم تداويوهاذ المسألة.

في المسألة الثانية هي المسألة الخاصة بالرسوم المطبقة على استيراد
البضائع وعلى رسو السفن، فهنا كمنظركم بأنه فيه تناقض مع الإستراتيجية
اللوجيستكية اللي كانت أنها تهدف إلى تقليص التكلفة اللوجيستكية
من 20 إلى 15% كما حددها البنك العالمي.

إذن، المسألة الثالثة...

شكرا السيد الرئيس.

وأخيرا، لأن الوقت يداهمني، السيد الوزير المحترم، في الجواب
ديالكم غاب فيه تقييم حقيقي لعائدات الاستثمار بالنسبة للسياسة
المينائية في بلادنا، فمثلا ميناء الدار البيضاء الكبرى يستأثر ب 70%..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لأحد أعضاء مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل،
فليتفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحق حيسان:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

في التعقيب ديالنا على الجواب ديال السيد الوزير سأبدأ حيث انتهى
السيد الوزير، لأنه لم يتكلم على الموارد البشرية إلا في نهاية مداخلته،
في الوقت اللي أنه العنصر البشري هو أهم عنصر في السياسة المينائية،
لأنه واحد العدد ديال اليد العاملة وديال الأطر اللي تيشغلوا فهاذ
الموانئ هاذو.

وكيفما جا في التدخل ديال السيد الوزير، فالوكالة الوطنية
للموانئ هي اللي كتشرف على جل الاستثمارات، لكن لحدود اليوم هاذ
الوكالة الوطنية للموانئ المستخدمين ديالها مازال ما كيتفروش على
نظام أساسي، وما زال ما واضحاش الوضعية ديالهم، واش هما باقين
موظفين تابعين للتوظيف العمومية، ولا هما ولاو في القطاع الخاص أو
في الشبه العمومي؟ ما واضحاش الأمور.

ودائما باش ننجوشي سياسة كيفما كان نوعها، خاصنا التشاور
مع الفرقاء الاجتماعيين لإنجاح الإستراتيجية اللي كتعملوها، السيد
الوزير.

فيما يتعلق بالجهوية، طرحنا في السؤال ديالنا، أشنو هي وسائل
المراقبة على الموانئ ملي غادي تولى عندنا الجهوية المتقدمة، خصوصا
وأنه ذيك المصلحة ديال مراقبة الموانئ اللي كانت على الصعيد الجهوي
تحيدات وبقات يلاه مديرية الموانئ على صعيد الوزارة، ما كاينش الآن،
إلا ولات الجهوية ما غايقاش عندنا المراقبة ديال الموانئ.

المستقبل أيضا ديال الموانئ على الصعيد الدولي أنما تكلمتو،
السيد الوزير، على إرجاع مكانة المغرب فيما يتعلق بالموانئ وكذا، فالآن
الموانئ على الصعيد الدولي تسيير بطريقة مستقلة (Autonome)، فين
احنا في المغرب واحنا مازالين لحد الساعة نتعثر، واش احنا قادرين؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن، الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات، في حدود ما تبقى له من المدة الزمنية، فليفضل مشكورا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

أعتقد في ما يتعلق بالخدمات، أنا قلت في الكلمة ديالي بأنه حجم الاستثمارات للبلاد ديالنا، بالنظر إلى الإمكانيات المالية حجم كبير جدا، إمكانياتنا المالية معروفة، متوسطة، هادي بلادنا لكن الحمد كايين البركة، وكايين إرادة لدى الدولة ولدى الحكومة أن نستمر في الاستثمار في الموانئ من خلال الميزانية العمومية، إن شاء الله في المستقبل بشراكة مع الجهات، وخاصة ونحن نتوجه يعني إلى هذه الجهوية حتى في التدبير، ثم أيضا في شراكة مع القطاع الخاص، أعتقد إن شاء الله، الاستثمارات في مجال موانئ غادي يمشي إلى أقصى حده وخاصة أنه هناك الحمد لله اقتناع بالنموذج الاقتصادي المغربي، 20% سنويا كتزاد الاستثمارات الأجنبية، وهناك اليوم إقبال من طرف كثير من الشركات للاستثمار في البلاد ديالنا.

في مجال الخدمات، أتفق معكم، لذلك كما في علمكم، أنه أطلقنا جميع هذه القراءات الجماعية، الدراسات حول تنافسية الموانئ، وحددنا فين كايين مواطن الخلل، أطلقنا أيضا الدراسة والآن عندنا النتائج ديال هاذ 10 سنوات ديال الإصلاح المينائي باش ندخلو إلى مرحلة ثانية، درنا لجنة ديال (Les surestaries) ديال تأخر البواخر أو (Conteneurs) واخذينا قرارات في ميناء الدار البيضاء وفي ميناء المحمدية اللي فيها استثمارات وفيها أيضا إعادة ديال الهيكلة، لكن بطبيعة الحال اتخذ القرار أن نراقب تقريبا كل شيء، أنتم تعلمون أشنو هو السبب؟ البلاد ديالنا، البلاد الحمد لله تحتاج إلى مزيد من المراقبة، يعني وهاذ الشيء علاش كايين الأمن الحمد لله في البلاد ديالنا، غيكون عندو واحد الأثر ولكن اخذينا قرارات، مثلا وقع هذا الأسبوع المرسوم ديال 24 ساعة على 24 ساعة، من بعد ما كنا كنشتغلو 16 ساعة على 24 ساعة، الآن وقع من طرف وزارة المالية والوظيفة العمومية باش نشغلو 24 ساعة ونكسبو 8 ديال السوايح، إلى كسبنا 8 ديال السوايح، إن شاء الله، غادي يكون هناك نوع من الراحة نسبيا، هذا فضلا عن الاستثمار اللي وقع في (Tanger Med) لا بالنسبة للاستيراد والتصدير ولا الاستثمارات الآن اللي كايين في الدار البيضاء باش يمكن لنا نوسعوا الآليات ديال المناولة، إلى غير ذلك.

نبغي نقول أيضا في الموانئ ديال الترفيه، هذه سياسة لا بد أن تكون، ما يمكنش تكون سياحة بلا موانئ ديال الترفيه، لا الموانئ القديمة اللي كنعالجوها ولا الموانئ الجديدة اللي طلقنا فيها طلب عروض، وكنتمنو إن شاء الله أننا نتجحو فيها.

(Nador West Med)، اعلاش تأخرنا؟ أنه كانت واحد النموذج قدمناه سابقا، فبتعليمات سامية إعادة الدراسة ديال باش يكون طموح مثل ما هو طموح الميناء ديال طنجة، هاذ الشيء اعلاش تأخرنا، والآن راه طلب عروض الآن وغادي نختارو الشركة باش تقوم بالإنتاج. سيدي إفني، أنا قلت لكم 75% ديال الإنتاج، ولكن الشركة مع الأسف يعني دارت (Faillite) ماشي فقط غير في الموانئ دارت (Faillite) حتى في مجالات أخرى، وبالتالي كان طلب عروض جديد باش يمكن لينا نستمر.

نجي إلى النقل البحري، هذا النقل البحري بطبيعة الحال، أنتم تعلمون التاريخ هو الأزمة ماشي وليدة اليوم، الأزمة هي لأنه كان واحد الوقت الدولة اخذت قرار أنها ما تخرج كاع من النقل البحري، اخذت قرار باش تحرروا وتخرج، فلذلك خرجت (L'OCP¹) من (Marphocean) يعني لاعتبارات تاريخية، إلى بغيتوا تديروا لها قراءة، أكيد كل واحد يتحمل المسؤولية، جميع الفرقاء يتحملوا المسؤولية، وقررت أنها تخرج من (COMANAV)، وبعنا (COMANAV).

ثم أيضا امشات أن هاذ الشيء يتعامل فيه القطاع الخاص، القطاع الخاص وقع ما وقع -2008 2009 الاستدانة أكثر من اللازم حصل ما حصل.

لما تيكون عندك القطاع العام تخرج منو وتيمشي للقطاع الخاص، ولما القطاع الخاص تيفشل، راه ليس سهلا، لأنه كايين واحد الإشكالية نفسية و(psychique) باش تعالج.

فكان لا بد من هاذ الدراسة اللي اخذت لنا تقريبا 3 سنوات واللي الآن كايين خلاصات، واللي يمكن ليا نقول لكم القطاع الخاص مقتنع أنه لا بد أن يستثمر في النقل البحري البضائع والمسافرين في جميع الجهات، وأن الدولة فقط خاصها دير الإطار القانوني اللي تيشجع الاستثمار، واحنا نشوفو مع الناس ديال المالية باش نشوفو بعض الإشكالات الجبائية اللي دارتها واحد العدد ديال الدول، احنا راه معهم في مفاوضات بحال نخلصو (Taxe tonnage)، بحال واحد العدد ديال الأمور.

هاذ القضية ديال الزيادة شي اشوية فقط باش نشجعوا الاستثمار، ولكن إلى كانت مضره احنا مستعدين نديرو العملية ديال التقييم ديالها، وإن شاء الله احنا ما عندناش مشكل.

غير باغي نخبر بأنه عندنا 38 ميناء في البلاد ديالنا، 13 تجارية، 19 الصيد البحري، و6 ديال الموانئ ديال الترفيه، ولكن أهم الموانئ هو الميناء ديال طنجة والميناء ديال الدار البيضاء والميناء ديال أكادير والميناء ديال الجرف الأصفر.

فقط هادي مناسبة ما تبقى من الوقت المغرب تيخلص، ما غنتكلمش على نقل المسافرين الي فيه ملايين ولا هذا سوق، سوق،

¹Office Chérifien des Phosphates

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

إن الحديث عن وضعيّة الطرق بالعالم القروي وعن الإنجازات التي قامت بها الحكومة في هذا المجال، يجعلنا اليوم نؤكد لكم بأن المواطنين لازالوا يعانون من ضعف البنيات الطرقية وخاصة في فصل الشتاء، حيث تبقى بعض القرى والدواوير في عزلة تامة، فحتى الأطفال يستحيل عليهم الوصول إلى مدارسهم.

الأمر الذي يجعلنا نسالكم، السيد الوزير:

ما هي إستراتيجية الحكومة لفك العزلة عن العالم القروي، خاصة المناطق المتضررة من الفيضانات السنة الماضية؟

وكيف ستتعامل الحكومة مع الجهات في وضع تصور لتحديد الأولويات مع الجهات التي تخلقات دابا السيد الوزير؟ رغم أن هذا السؤال كان عندنا كنا دايرينو قبل ما نجلسو معكم في اللجنة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والآن فليتفضل السيد الوزير للجواب على السؤال المطروح والذي كان يتمحور حول الطرق بالعالم القروي، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

طيب، هذا من المحاور التي تنظن هو نفسه خاصو جلسة، الطرق في العالم القروي أو البرنامج.

يمكن ليا نخبركم قبل ما نتكلم أشنو تديرو، أنه في إطار البرنامج المندمج الحكومة قررت أن يكون للعالم القروي برنامج مندمج، دارت وزارة، فوزارة الفلاحة للتنسيق، دارت لجنة وزارية يرأسها السيد رئيس الحكومة ودربنا برنامج مندمج بدل ما يمشي كل قطاع بوحود قلنا يدار برنامج مندمج استفادة من البرامج السابقة التي كانت تدارت.

هاذ البرنامج المندمج 55 مليار، الطرقات غيحتاجوا فيه 36 مليار ديال الدرهم، باش تعرف شحال دار فيه، وحددنا هاذ الشيء مع المنتخبين، في علمكم الزيارات التي تقامت بها العمل التي قاموا بها السادة العمال، وزارة الداخلية، وزارة الفلاحة وحددنا في نهاية المطاف واحد 32 ألف كيلومتر، 32 ألف كيلومتر للمرحلة المقبلة التي هي تهم العالم القروي، فيها جزء من الطرق الإقليمية التي هي عندها دور فيما يتعلق بالعالم القروي، فهادي فيها تقريبا واحد 36 مليار ديال الدرهم وغادي نبدأ ونجزوها وفقا للأولويات التي تكلمتو عليها ومع بعض الالتزامات ديال بعض الجماعات، وأيضا البرنامج ديال التاهيل الترابي التي تهم 22 إقليم التي أيضا غادي تتموه إن شاء الله في 2015، فهذا كله باش يمكن لينا نستجبو.

سوق.

دربنا طلب عروض، جاونا شركات، أغلب هذه الشركات لم تكن في المستوى، ما عندنا ما نديرو ما يمكنش نستمر معها.

الآن نحن في المفاوضات باش عاود ثاني نشجعوا المغاربة من خلال شركاتهم باش يستثمروا في هاذ النقل، وهي حرفة ليست بسهولة، راه الفلوس كايئة عند المغاربة ولكن راه ما شي ساهلة باش تمثي لهاذ المجال، ولاسيما بعد هاذ التجربة التي حصلت، الناس متخوفين.

ولكن الحمد لله نحن في آخر المطاف ديال المفاوضات تنمناو إن شاء الله ننجحوها.

لكن نبغي نقول المغرب تخلص أكثر من 20 مليار ديال الدرهم باش يستورد ويصدر البضائع ديالو، فأشنا هي هاذ الإستراتيجية؟ كيفاش نضمنو للمغرب أنه يضمن التصدير والاستيراد ديال ما هو إستراتيجي على الأقل 30% ولا 40% يقوموا بها المغاربة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلًا.

والآن سننتقل..

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجيستيك:

.. في ما يخص قضية الموارد البشرية، تنخبر بأن المؤسسة التي تيجضر فيها النقابات في المجلس الإداري هي (L'ANP²) تيجضروا النقابات التي تيمثلوهم تيجضروا معنا، احنا تيجضروا معنا، هنا. رئيس المجلس الإداري، تيجضروا معنا، والآن في المفاوضات الأخيرة ديال النظام الأساسي باش يمكن لنا إن شاء الله.. ما عندنا ما نديرو راه مفاوضات، أنتم تعلمون المفاوضات ماشي ساهلة، النقابات ماشي ساهلين والإدارات ماشي ساهلين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، الآن سننتقل مع السيد الوزير من القطاع المينائي إلى القطاع الطرقي مع السؤال الذي تفضل بطرحه الفريق الحركي، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشار السيد مبارك الساعي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

² Agence Nationale des Ports

في وسط المركز، إذا كان ممكن، السيد الوزير، باش تعطيها واحد العناية وعناية خاصة.

كذلك، السيد الوزير، درعة-تافياللت، درعة-تافياللت فيها شي مشاكل، وراه كانوا طرحوها الإخوان في اللجنة، ولهذا احنا كيف ما قلتوا، السيد الوزير، واحد الاعتمادات مهمة تتوصل للملايير ديال الدراهم باش غير على قبل هاذ الصيانة، وخاصة إلى بغينا نفتحو طرق أخرى.

ولهذا، السيد الوزير، احنا نشكركم من هذا المنبر، والله يعاونكم على هاذ المهمة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة الآن في إطار التعقيب للسيد الوزير في حدود ما تبقى له من الوقت.

السيد وزير التجهيز والنقل واللوجستيك:

بسرعة، أنه كايين واحد المقاربة كيقوموا بها الجهات، طبيعي الآن غندخلو في شراكة مع الجهات، كنا داخلين، دخلنا في النقل الجوي، دخلنا في الطرق، دخلنا في واحد العدد.

ولكن الآن غتمشي أكثر نظرا للصلاحيات اللي تعطات للجهات، وأول جهة غتنظم أعتقد أيام دراسية وبدات بالبنيات التحتية والنقل، هي الجهة ديال درعة-تافياللت، غادي نكونو معهم إن شاء الله الجمعة والسبت، نقول لهم أشنو درنا؟ وأشنو باغيين نديرو؟ وأشنو هو المقترحات بالنسبة إن شاء الله للمستقبل في كافة المجالات، النقل الجوي، اللوجستيك، الطرقات، القناطر وأيضا المقالع.

إقليم الديروش، متفق معك، مثله مثل الأقاليم التي تعلمون أحدثت مؤخرا أو كانت جبلية، يمكن ليا راه قلت لكم الأرقام أعطيناها لكم ولكن نعطيها حجم الاستثمارات اللي قامت بها الحكومة في أربع سنوات، إلى أضفنا هاذ السنة اللي بقات 5 سنوات، يمكن ليا نقول لكم تضاعف مرحلتين.

هذا التزام كنجاولو نوزعوه بنوع من العدالة على المشاريع التنموية في البلاد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والشكر كذلك مرة أخرى موصول لكم على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

بالنسبة للأضرار ديال الفيضانات كما في علمكم الأضرار كبيرة جدا ولكن يمكن لي نقول لكم مع وزارة الداخلية وخاصة من خلال الصندوق ديال الكوارث الطبيعية أنه استطعنا نحددو أشنو هو الأنواع ديال التدخل، يمكن ليا نقول لكم مثلا، يعني اسمحو لي نعطيكم بعض الأرقام فيما يتعلق بالفيضانات، أنه ل2015 حددنا لها تقريبا 80 مليار ديال السنتميم، 778، لأنه احنا محتاجين نصلحو 240 قنطرة، 239 بالضبط، و190، 189 مقطع طرقي، هذا كلفنا الكلفة ديالو تصل إلى 3.5 مليار، ماشي فقط غادي نعالجوها غادي ترجع كيف ما كانت، راه احنا رجعنا الناس تيدوزوا، بغينا نعالجوها، اللي غنطلعوها للطريق اللي غنطلع، القنطرة اللي غتوسع، وهاذ الشي درنا برنامج ديال 3 سنوات إن شاء الله بالنسبة لهذه المقاطع اللي تنعتبروا أنها مقاطع مهمة وعندها دور يعني كبير جدا على مستوى التواصل في العالم القروي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن، التعقيب للفريق الحركي، فليفضل.

المستشار السيد مبارك السباعي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا بدوري أشكرك السيد الوزير لأن في الحقيقة هذا مجهود جبار تتقومو به على الصعيد الوطني، واللي في الحقيقة كان معكم حوار في اللجنة وكان حوار مثمر، وطلبنا منكم وأعطيناكم عدة ملاحظات على بعض الطرق، خاصة بعض الطرق ديال اللي تقطعوا في الفيضانات ديال 2014 في شهر 11.

لهذا، السيد الوزير، احنا فخورين لأن في الحقيقة وصلتنا بأنه أعطيتوا التعليمات ديالو لكم للمراكز الجهوية والمديرين في المنطقة باش.. خاصة ذاك السياج ديال القنطرة ديال واد تانسيفت والطريق الرابطة ما بين خميس ولاد الحاج وهذا، هذا من جهة.

من جهة أخرى، السيد الوزير، احنا اللي تنبغيو نطلبو منكم هو هاذوك الناس اللي هما شركاء ديالونا وخاصة دابا الجهات، راه كايين واحد العدد ديال الاعتمادات اللي تعطات، ولكن واحد العدد ديال الجهات وواحد العدد ديال الجماعات ما اعطاتش المساهمة ديالها فهذا المخطط اللي هو كنا طموح، وكنا بغينا يكون في المستوى المطلوب.

ولهذا، السيد الوزير، احنا ابغيناكم تلحوا على هاذ الناس باش يعطيونا، كايين عندنا واحد النقطة سوداء، السيد الوزير، اللي هي من 2008-2009 بإقليم الديروش.

إقليم الديروش اللي هو عرفتوه كله هو هذا الإقليم مجال قروي، ولهذا، السيد الوزير، احنا ابغيناكم واحد (Point noir) اللي كايينة

حقيقة وضعت الأصبغ على إحدى النقط الأساسية في علاقتنا مع المغاربة، بطبيعة الحال هناك ما يتعلق بالخدمات الإدارية، ما يتعلق بالطلبة ديالهم في المجال القانوني.

ولكن المسألة الأساسية هي مسألة تواصلية، أولا باش المغاربة ديالنا يعرفوا أشنوهي المساطر اللي عندنا؟ باش قبل ما يجي للمغرب، إلى كان عندو شي مصلحة أنه يقضها يعرف أشنو خاصو باش يقضها باش ما يضيعش ذلك الوقت ديال العطلة ديالو، بطبيعة الحال، في ردهات الإدارة، هذا سؤال أساسي.

بطبيعة الحال، كيفاش نتغلبو على هاذ الإشكالية باش لما يجيو المغاربة هنا يستافدوا أكبر استفادة من المقام ديالهم، ويقضوا المآرب ديالهم، في هاذ المجال، في هاذ السنة هاذي، كان منشور ديال السيد الرئيس الحكومة باش يتفتح شبك وحيد على صعيد كل المؤسسات، كل الولايات، كل العمالات، هذا كيظهر لي خطوة جد مهمة.

النقطة الثانية كتعلق بطبيعة الحال باللجان القطاعية، عندنا مع كل القطاع قطاع، عندنا لجنة مختلفة مع وزارة العدل، كنتطرقو للمشاكل اللي كتهم المغاربة ديالنا في الخارج، وبالتالي هناك ما يتم الإجابة عنه عن طريق منشور أو عند طريق تعديل في القوانين، إلى غير ذلك يعني من الاجتهادات.

هناك كذلك فيما يتعلق بالمدامومة، وهاذ الشي كذلك تم تحقيقه خاصة في العطل.

كذلك استعمال التكنولوجيات الحديثة، وهاذ الشي عن طريق الموقع الإلكتروني ديال الوزارة يمكن لهم يطالعوا وقبل ما يجيو كل ما خاصهم يديروا باش ملي يجي هنا يستغل الوقت ديالو.

إضافة، بطبيعة الحال، إلى اللقاءات المباشرة، إضافة كذلك إلى العمل اللي تيقوم به المجتمع المدني ديال المغاربة ديالنا في الخارج، اللي هما نسيح نشيط جدا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، فيما تبقى من الوقت الكلمة لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي للتعقيب.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيرين،

في الحقيقة، السيد الوزير، أولا احنا ما يمكن لنا إلا نزيدو نحفزو

والآن، ننتقل إذا سمحتم إلى القطاع الموالي وهو يتعلق بسؤال أي كذلك قد وجه إلى السيد وزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حول موضوع المواكبة القانونية والإدارية لمغاربة العالم المقيمين بالخارج، وقد تقدم به الفريق الاستقلالي، فليفضل أحد.

المستشارة السيدة مينة عفان:

السيد الرئيس،

واقبلا السيد الوزير غير موجود، ما كاينش التعمير.

السيد رئيس الجلسة:

فليفضل أحد أعضاء الفريق الاستقلالي لطرح السؤال.

المستشارة السيدة مينة عفان:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

في إطار التجاوب مع التطلعات المشروعة للمغاربة المقيمين بالخارج، التزمت الحكومة بتحسين الحكامة بما يمكن من تطوير الأداء العمومي وتحقيق الانسجام والتناغم بين مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية المعنية، وتعزيز المقاربة التشاركية مع كافة الفعاليات الأساسية المغربية، وإرساء إستراتيجية إعلامية عمومية لتأمين الروابط بين الأجيال الجديدة. الشيء الذي يقتضي تعزيز التواصل للتعريف بالمساطر القانونية والقضائية ووضع آلية للرصد واليقظة.

لذا نسائلكم، السيد الوزير، ما هو البرنامج الذي أعدته الوزارة من أجل المواكبة القانونية والإدارية لمغاربة العالم أبناء الجالية المقيمين بالخارج؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن، سنستمع إلى جواب السيد الوزير، فليفضل مشكورا.

السيد أنيس يرو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على هاذ السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن، جاء دور السيد الوزير للتعقيب على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

هذا الموضوع قد أسأل كثيرا من المداد، وكان واحد الدور كبير جدا للجمعيات ديال المغاربة في هولندا، وكلنا تذكر في 2012 لما الحكومة الهولندية وضعت واحد القانون باش تخفض بـ 40%، راه منذ ذلك الحين بدأت المفاوضات مع الحكومة الهولندية، تقريبا 3 سنين، 4 سنين ديال المفاوضات، وما غاديش نتكلم على الجانب ديال الأحكام، لأن كما كان الحال هناك استقلالية ديال القضاء، لا في المغرب، لا في هولندا، لا في عديد من الدول.

اللي يمكن ليا نقول لكم، وصلنا للصيغة شبه نهائية. شبه نهائية ديال واحد الاتفاق مع الحكومة الهولندية، اللي النقطة الأساسية بأنه اللي عندو شي حق، اللي كيستاهل شي حق ما غاديش يتقاس، اللي غادي يتقاسوا في المستقبل هما المستفيدون الجدد، وهاد الشي كذلك وفق بعض الشروط اللي وضعناها في هذا الاتفاق.

شكرا .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، الكلمة لأحد أعضاء فريق العدالة والتنمية للتعقيب على ما جاء على لسان السيد الوزير.

المستشار السيد نبيل الأندلوسي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير عن التوضيح.

لكن المستجد، السيد الوزير، كما تعلمون فهذه النقطة بالضبط، هو أنه مؤخرا صدر حكم قضائي ابتدائي طبعا فهاذ الملف، على أساس أنه جزء من الناس أو الأرامل والأيتام اللي رفعوا دعاوي قضائية، سواء عند البنك الاجتماعي الهولندي كشكايات أو التجاؤا للقضاء، ففعلا غيستافدوا من المستحقات ديالهم والتعويضات بأثر رجعي.

في حين أنه من لم يقدم الشكاية أو قدمها ورفضت أو لم يلجأ للقضاء، فهذه الفئة وفق منطوق الحكم الابتدائي سيُحرم من هذه التعويضات، رغم أنه نجد بأن هناك مراسلة للحكومة الهولندية في

ونزيدو نشجعو باش نتواصلو أكثر مع العمال ديالنا في الخارج، نظرا للأهمية والجانب الاقتصادي أكثر.

غير أن الذي يحز في النفس هو أننا كندشوفهم كيتعذبوا شي عذاب اللي يمكن لنا نخففو عليهم.

وفي خلال الجواب ديالكم، راكم أشرتو أن هناك عناية فيما يخص التأطير والتوجيه والمساعدة، غير كنتمناو تبذلوا مجهودات أخرى إضافية، خاصة في الناس حملة المشاريع، هاذ الناس كيتيموا وربما كيتتم عليه واحد النوع ديال الغبن في إطار التحايل أو النصب، لأنهم تيجيو بواحد الفكرة من الخارج، كاي واحد الشوية نسبية ديال الجدية، هنا تيتلاعبوا بهم بعض المصالح لأن هما تيبقاوا ضايعين.

فالفريق الاستقلالي الهدف نتاعو من هذا السؤال هو إثارة الانتباه للحكومة للمزيد من العناية، للمزيد من الضبط، لأن هاذ الناس عندهم واحد الأهمية كبيرة، خطابات سيدنا الله ينصرو متعددة اللي كيغطيهم واحد الأهمية، فاحنا خاصنا بسؤالنا ماشي نبخسو العمل ديالكم، حاشي لله، ولكن نحفزوهم وننبهو أنهم هناك عدة شكايات كنتوصلوها وكنلمسوها، من التذاكر، من المشاكل الاجتماعية البسيطة.

وملي قلتيو لنا الشباك الوحيد، فهاذ هو اللي تيمنا، أنه تكون شبابيك في الأقاليم وفي الجهات اللي كتعتني بالشؤون ديال العمال ديالنا بالخارج، باش نحبولهم أولا البلاد ديالهم أكثر.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فريق العدالة والتنمية بدوره قد تقدم بسؤال أني للسيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة حول موضوع "الضرر الحاصل في تخفيض 40% من التعويضات بهولندا"، فليفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا من أجل طرح السؤال.

المستشار السيد مبارك جميلي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد وزير،

الأخوات والإخوة المستشارين،

السيد الوزير، نضع بين أيديكم سؤالا حول التدابير التي اتخذتها الحكومة فيما يخص تخفيض 40% من التعويضات الخاصة بالأيتام والأرامل بهولندا.

شكرا السيد الوزير.

التجهيز والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل، فليفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة أمال ميصرة:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تتعرض القطارات أحيانا وفي بعض المسارات للرشق بالحجارة، كما تسجل على متنها بعض عمليات السرقة والاعتداء تستهدف الركاب.

لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم:

ما هي الإجراءات التي اتخذتموها أو ستخذونها لتأمين شروط سلامة القطارات، وكذا ضمان حماية المسافرين على متنها؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن فلنستمع جميعا إلى جواب السيد الوزير، فليفضل مشكورا.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى وزير التجهيز

والنقل واللوجيستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة على طرحكم لهذا السؤال.

وأكد أن الوزارة باهتمامها بالمسألة ديال الأمن وديال السلامة فيما يتعلق بالقطارات، وأنا تنحي فيكم الطرح لهذا السؤال، لأنه في كثير من الأحيان القطارات لا يشار إليها ولا يسأل عنها إلا فيما هو سلمي وفي التأخرات وفي الجودة ديال الخدمات.

أنتم اليوم، بالفعل تضعون يدكم على محور آخر، بالفعل لا يقل أهمية عن التأخر ديال القطارات، اللي هو السلامة ديال المواطنين اللي تتركبوا في القطارات وأيضا الأمن.

هناك مخطط مديري للأمن وللسلامة اللي دايرو المكتب، واللي كان الدور ديالو الأساسي هو تقييم الخصائص الحاصل في المجال ديال الأمن والسلامة، واللي أيضا طرحنا فيه ثلاثة ديال المحاور رئيسية:

هناك المحور ديال ضمان ديال الأمن ديال أولا القطارات، ولكن أيضا ديال المحطات وديال المنشآت، وهذا فيه العديد من الإجراءات سواء كانت إجراءات ديال البنية التحتية ولا ديال الكاميرات ولا ديال

الموضوع، للبرلمان الهولندي، تؤكد فيه التزامها بأنها ستسعى طبعاً تمكين هؤلاء المتضررين والمتضررات من حقوقهم المشروعة.

في هذا الإطار، السيد الوزير، نلتمس من خلال هاذ السؤال من الحكومة أن تستمر للدفاع عن حقوق هاته الفئة التي طبعاً تحتاج لكامل الدعم وأن تقف بجانبها.

كما نثمن، طبعاً، ما أشار إليه السيد الوزير بتحريك المجتمع المدني ومن بينها طبعاً "مؤسسة هولندا لمساعدة العائدين" اللي بذلت مجهود، ولكن نلتمس من الحكومة، طبعاً، أن تستمر في الدفاع عن هاته الفئة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة للسيد الوزير للتعقيب.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

غير باش نوضح هاذ الأمر هذ هو أمر تقني محض، حيث أن الطعن في القرارات اللي تكلم عليهم السيد المستشار المحترم ديال بنك الضمان الاجتماعي الهولندي، يستلزم تقديم شكايات في أجل لا يتعدى 6 الأسابيع منذ تطبيق الاقتطاعات، وهو الأجل الذي لم يحترمه عدد من المستفيدين، عكس البعض الآخر منهم.

هاذ الحكم صادر عن القضاء الهولندي، وكما تعرفون فهو مستقل تماما عن المؤسسات التنفيذية والتشريعية الهولنديتين، وعن ما يدور في فلكهما بخصوص مراجعة اتفاقية 1972 للضمان الاجتماعي.

بالنسبة للرسالة التي وجهتها الحكومة الهولندية إلى البرلمان الهولندي، في هذا الصدد لا يمكن أن يكون لها أدنى أثر باش نكونوا واضحين، عندنا تأثير في قرار القضاء ولكن نقول لكم كذلك هناك بما أن هذا حكم ابتدائي، فالعديد قد استأنف هذا القرار لدى المحاكم الهولندية.

ولكن اللي أساسي أننا نواصل دائما وأبدا والدور ديال المسؤولية ديالنا هو الدفاع عن الحقوق ديال المغاربة ديالنا أينما وجدوا.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير على إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

وننتقل إلى القطاع الموالي ودائما مع فريق العدالة والتنمية، حول سؤال آخر يتعلق بتعرض القطارات لممارسات غير قانونية من قبل المواطنين، وهذا السؤال موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى وزير

تاوانات نستحضر بكل أسف أنه القطار كان يصل أثناء المرحلة الاستعمارية لمركز ورتزاغ وعين عايشة وتاوانات، ولم يعد هناك حتى، لم يحتفظ بالشبكة التي كانت قائمة حتى كموروث تاريخي.

ثم نسجل أيضا عدم انتظام القطارات في أوقات الانطلاق، بل أن حتى الأوقات المضمنة في الموقع الإلكتروني أوقات غير مطابقة للحقيقة.

ثم أنه نسجل أيضا واحد النوع من الاكتظاظ الذي يسجل في بعض الأحيان، خاصة في الدرجة الثانية، التي يتم نقل المسافرين في ظروف تقريبا لا إنسانية، وأنا شاهدت على هذا الأمر.

نلتمس في الأخير الرفع الإضافي من مستوى الحكامة في تدبير المكتب وضمان شروط الراحة والسلامة للمسافرين، وبضرورة التعامل التفضيلي لبعض الفئات الاجتماعية، خاصة الطلبة وذوي الاحتياجات الخاصة.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والكلمة الآن للسيد الوزير للرد على التعقيب، فليفضل مشكورا.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير التحيز والنقل واللوجستيك المكلف بالنقل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بالفعل، أنت استفدت من طرح السؤال الذي مرتبط بالأمن والسلامة ومشيتي لجميع الإشكالات التي هي مطروحة في المجال ديال النقل السككي، فلن يتاح لي أن أجيب.

ولكن الجزء المرتبط بالجودة والخدمات نحن نشغل على أساس أنه يكون برنامج سنوي حقيقي للرفع من مستوى الأداء الجودة وديال الخدمات، وإذا لاحظتم منذ البارحة كان إعلان على بعض التخفيضات المرتبطة بخمسة ديال الفئات ديال البطاقات، إلى آخره والتي تنصب في جزء من الشق ديال السؤال ديالك التي هو الجوانب الاجتماعية.

لكن، التي من خلال طرحكم السؤال نبغي بالفعل نوجه نداء لجميع المستعملين أو غير المستعملين وفي الكثير من الأحيان اللذين يقومون بهذه الأعمال التخريبية أساسا هم من غير المستعملين ديال هاذ القطارات، أو في بعض الأحيان يكون هناك إشكالات مرتبطة ببعض المناطق التي تكلمتو عليها التي هي نقط سوداء، التي احنا اليوم دايرين فيها ونازلين فيها بالثقل ديالنا على أساس ما تبقاش هاذ النقاط السوداء.

لكن نداء من خلالكم للمواطنين بالفعل على أنه ما هو مشترك للمغاربة يجب احترامه، هذا في إطار المواطنة الحققة.

مراقبة التسلسل، والتي تديره التقييم ديالوكل سنة، والتي تبين على أنه الآن يجب أن يعاد النظر فيه من حيث التثبيت الإلكتروني ديال الكاميرات وغيرها.

عندنا شق ثاني التي هو اليوم المكتب دالسكك الحديدية تيشوف على أنه خاصو يكون عندو واحد الهيئة مركزية، التي تكون وسيطة بين الجهاز ديال الأمن الوطني وبين المكتب الوطني للسكك الحديدية.

اليوم نحن نشغل مع الإخوان ديال الأمن على أن يحدث هاذ المركز الوطني الوقائي للأمن والسلامة السككية، التي غيكون هو الوسيطة بين (L'ONCF³) وبين الأمن الوطني.

وكاين المسألة الثالثة والتي نتعمدها، هو أننا أنشأنا مهمة ديال الأمن والسلامة الطرقية داخل المكتب، هي مهمة بمعنى أنها قطاع مؤسستاتي مستقل التي تيشغل على هاذ الجوانب الأمنية وديال السلامة الطرقية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، جاء دور أحد أعضاء فريق العدالة والتنمية للتعقيب أول للرد على ما جاء في جواب السيد الوزير.

المستشار السيد علي العسري:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

طبعا نحن في فريق العدالة والتنمية أولا نثمن مجهودات الحكومة الرامية إلى استدامة هذه الخدمة العمومية لما لهذه وسيلة النقل من آثار إيجابية، وحجم المسافرين الذين تتكلف بنقلهم.

كما أن هذه الوسيلة هي صديقة للبيئة وأمنة، وأنها تسجل لحسن الأقدار أقل نسب دالحوادث، ربما على المستوى العالمي.

هذا لا يجعلنا نفوت فرصة إثارة أن هناك نقط سوداء حقيقية على مستوى شبكة السكك الحديدية، وهي معروفة أصبحت معروفة لدى الخاص والعام، وهاذ قضية رشق الحجارة، أنها أصبحت شبه يومية، أنا كنت شاهدا على ثلاث وقائع في ظرف تقريبا أسبوعين.

ثم أنه هاذي فرصة لنثير ضرورة عدم الاقتصار على هاذ المحور التقليدي دالسكك الحديدية، للأسف أنه لم يتم توسيع الشبكة لتشمل مناطق أخرى بل أنه تم انكماش الشبكة، نحن مثلا في إقليم

³Office National des Chemins de Fer

بالطرق المؤدية إلى هذه المدينة، نفس الشيء تعرفه مدينة تامنصورت. ومدينة تامسنا معنية ببرنامج قدره 537 مليون درهم من أجل إعطاء هاذ النفس الجديد، المدينة ديال تامنصورت عندها برنامج فيه مليار و400 مليون درهم من أجل أن نتقدم، بالطبع هناك بعض النقاط العالقة بالنسبة لتامنصورت على وجه الخصوص المحطة ديال معالجة المياه، وسنعمل على تجاوز هاذ الموضوع، وكذلك النقل السريع بالنسبة لمدينة مراكش.

كما قلت هناك مدن عديدة أخرى، ما يتعلق بالتدبير المباشر ديال وزارة السكنى، هناك كذلك الخياطة اللي الآن دخلنا في برنامج بتشاور مع الجهة من أجل إعطاءها نفس حقيقي ومنطق، وما نطرحوش في الأخطاء اللي طحنا فيهم في تامسنا وتامنصورت، والشراقات كذلك اللي معنية كذلك بالبرنامج.

وهناك عدد من المدن اللي هي معنية ببرامج أخرى ولكن تابعة لمؤسسات أخرى، المكتب الشريف للفوسفات، صندوق الإيداع والتدبير، إلى غير ذلك.

وكلها استفادت من التجارب الأولى على أساس أنها اليوم تحترم المراحل وما كتحرش الأشواط اللي كتؤدي إلى اختلالات عديدة.

هناك جوج دالمشاكل اللي مطروحة في تامسنا، وهي المشكل ديال شركة مغربية وحدة أخرى أجنبية، أبشر الجميع بأنه هاذ المشاكل كان عندي اجتماع اليوم مع الجمعيات وحلينا أساسها، واليوم نتجه نحو الحل من أجل إرجاع الساكنة المعنية إلى الملك ديالها إن شاء الله في أقرب وقت ممكن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن جاء دور الآن أحد أعضاء الفريق للرد على الجواب أوللتعقيب على الجواب، تفضل أسي تويزي.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الوزير على جوابكم.

في الواقع الهدف من هذا السؤال هو أن في الواقع تعاود هاذ السؤال، اللي يمكن العام اللي فات يمكن كنت طرحت عليكم هاذ السؤال، إذن مزيان، الخير خيرين.

في الواقع كان الطلب ديال الشركات اللي كانوا في تامسنا، إذن الجواب ها احنا حصلنا عليه، لأن المشاكل الآن أصبحت في طريقها إلى التسوية، وكان المراد هو أنه لا، باش ما نعاودوتش نطرحو في نفس الأخطاء، كما قلتو، السيد الوزير، على أنه في البداية ما كانت سياسة المدينة، كانت وزارة التعمير وصافي بناو مدينة جديدة والصلاة على النبي، كل واحد تدير اللي بغي، ما كاينش إلتقائية فيما يخص البرامج.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكر مضاعف السيد الوزير.

شكرا لكم على جوابكم وعلى إسهامكم القيم في هذه الجلسة.

الآن وكما تعلمون السؤال الموجه إلى السيد وزير العدل والحريات قد تم تأجيله إلى آخر الجلسة بطلب منه، وبالتالي سننتقل إلى القطاع الموالي وهو المتعلق بالسكنى وسياسة المدينة، وقد وجه سؤالين إلى السيد الوزير، الأول حول المدن الجديدة قد تفضل بتقديمه فريق الأضالة والمعاصرة، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد أحمد تويزي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

لقد أخذ المغرب على عاتقه إحداث 15 مدينة جديدة في أفق 2020 موزعة على التراب الوطني، قصد تخفيف الضغط على المدن الكبرى، وجعلها أقطاب حضارية قادرة على تنويع العرض السكني وتطويق البناء الغير المنظم.

نسائلكم، السيد الوزير، ما هي التدابير التي ستتخذونها لمعالجة المشاكل التي تعاني منها المدن الجديدة وجعلها تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن الآن سنستمع إلى رد أو جواب السيد الوزير، فليفضل مشكورا، لكم الكلمة.

السيد محمد نبيل بنعبد الله، وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم على سؤالكم.

من حسن الصدف أنه هاذ الصباح فقط كنت في اجتماع للجنة القيادة ديال مدينة تامسنا، اللي كما تتعرفو أنه معنية ببرنامج للتأهيل، وهذا البرنامج يسير بإيجابية كبيرة، بحيث أن كل المنشآت المبرمجة من أجل إعطاء نفس جديد لهذه المدينة وصلت إلى درجة من الإنجاز تفوق 60% وفي بعض الحالات 70%، سواء تعلق الأمر بالمنشآت الثقافية أو الرياضية أو التعليمية أو المرتبطة بالجوانب الاجتماعية أو تعلق الأمر بالتهيئة الداخلية للشوارع أو تعلق الأمر بالحدائق أو كذلك

والسيد وزير التعليم العالي ها هو موجود معنا، أشكرك على هاذ الطرح، لأن نحن في أمس الحاجة، لا في تامنصورت ولا في تامسنا، أننا ندخلوا، بديتو فعلا، بديتو بتحديد المجال ولكن البناء الأساسي ننتظره من أجل إن شاء الله، معلوم، وأنا أش تديرهنا؟ إذن حتى في تامنصورت كذلك.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

والآن سنستمع جميع إلى السؤال الموجه من طرف الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للسيد الوزير حول موضوع "تأهيل البناءات المهتدة بالانهيار"، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

السادة الوزراء،

تشهد بلادنا العديد من الأحداث الأليمة والمتمثلة أساسا في انهيار المباني الأيلة للسقوط.

وقد التزمت الحكومة في برنامجها الحكومي بتفعيل إستراتيجية تشاركية لتحسين سكن المواطنين والمواطنات والاهتمام بالدور والمباني المهتدة بالانهيار، وذلك من خلال دعم المشاريع المعدة وإعادة إيواء الأسر القاطنة ومنح المساعدات مباشرة للمستفيدين من أجل إنجاز أعمال التدعيم المحددة من طرف مكاتب الدراسات.

لذا نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن ماهية حصيلة البرنامج المعتمد لتأهيل المباني المهتدة بالانهيار؟

ثم ماهية البرامج التي تم إطلاقها لهذا الغرض؟

وأخيرا، هل تم تدارك الفراغ القانوني في هذا المجال؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

شكرا لكم، السيد المستشار، على هاذ السؤال.

فعلا هناك حصيلة اليوم، خاصة بعد الأحداث اللي عرفناها سنة 2012، واللي أدت إلى القيام بإحصاء للمباني الأيلة للسقوط، وأنذاك

إلتقائية كذلك فيما يخص البرامج ديال المؤسسات كلهم اللي تيدخلوا في بناء مدينة، المدينة ما كتدخلش فيها غير الوزارة، تيدخل فيها كل شي، المجالس الجماعية، المدينة، المواصلات العمومية، الوزارات بأنواعها، إذن ما تتكونش ذيك التلقائية، وبالتالي ها أنا تنبني ولكن تتخصنا مدرسة ولا تنبني تيخصنا الماء ولا تنبني تيخصنا الواد الحار، إلى آخره.

إذن نتمنى على أن هاذ الأخطاء التي كانت، وأخطاء كبيرة جدا أدت على أنه تعطلنا في تأثيث هاذ المدن، لأن في الواقع المدينة اللي هي خاصها تكون فيها 300 ألف هاذي 10 سنين تقريبا ولات فيها 55 ألف، إذن لجعل جاذبية كبيرة بالنسبة لهاذ المدن، لابد من البحث عن..

في الواقع غير نوجدو للناس هاذوك مسائل بالقرب، ذوك المسائل بالقرب، السبيطار، التيرانات، دور الثقافة، دور إلى آخره، هاذ المسائل اللي أساسية لابد أن تعمل الحكومة كمجمل الحكومة في إطار مشروع إلتقائي باش يمكن نوجدو هاذ المسائل باش يكون واحد الجاذبية بالنسبة للسكان.

كذلك المشكل ديال (Transport) ما بين هاذوك الأقطاب والمدن والمدن قديمة جدا، لا يعقل مثلا في تامسنا لهيه والرباط ونخلي مثلا واحد ما كاينش الناس في النقل نفس الشيء، في تامنصورت، بين تامنصورت ومراكش اللي فيها واحد العدد ديال الكيلومترات.

إذن هذا الموضوع نتمنى أن لا يتكرر في المدن الأخرى اللي هي في إطار هاذ البرنامج الكبير جدا الواسع اللي فيه حتى ل 2020.

كذلك، فيما يخص تامنصورت، في الواقع المشكل ديالها .. قلتيه، هذا مشكل عوبص جدا.

وكذلك تنطلب منكم في إطار السي الداودي حتى هوراها كاين هنا في إطار ذاك المشروع الكبير جدا ديال (Campus universitaire) إلى تبني هاذك (Le campus) نتمنى مع السيد وزير التعليم العالي اللي معنا هنا، نتمنى مع الجهة، مع جميع متدخلين يتبني هاذك (Le campus) اللي غادي يعطي في الواقع جاذبية أكبر لتلك المدينة تامنصورت، كذلك مع المجالس المحلية لابد من الوقوف على نقل سريع بين هاذ المدينة وبين المركز ديال المدينة وراه احنا موجودين، أنا موجود.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن، فيما تبقى من الوقت نستمع إلى تعقيب السيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

إذن، تزكي هاذ الشيء اللي أكدو السيد المستشار، هاذي كلها مستلزمات اليوم اللي من دونها المدن الجديدة لا يمكن أن تعيش.

قبل ما يكونوا فيهم ضحايا.

وأكثر من هاذ الشيء هذا، فهاذ الموضوع ديال الآن فهاذ الفترة هاذي من الزمن اليوم، حيث كتكون الناس المغاربة كلهم كيتسناو الشتا وكيتمناو باش يجيو القطارات ديال الرحمة، راه كاي بزاف ديال الأسر كيتخلعوا من الضباب، وكيخلعوا من الشتا، لأنه تيعرف كتكون الشتا، هذاك المحلات اللي مصيبين بالطين حيث كيوقع لهم الإشباع وكتجي شوية دالشمس من بعد كيهبط ذاك الشيء، وبغيت نحيلك مثلا على منطقة في مراكش هي مقاطعة النخيل، وكنترجي السيد الوزير تديروا شي زيارة لها، راه الثلثين ديالها مهدد بالانهيار، الثلثين، والناس في واحد الوضعية خاصة، والناس يدهم على قلوبهم.

فالرغبة ديالتنا من خلال هاذ السؤال، احنا كنعرفو المجهود اللي كتديروه، واللي دارتو حتى في الحكومات السابقة، وهذا واحد الموضوع اللي ساري المفعول.

أنا كنبغي من السيد الوزير ومن الحكومة على أنه تعطي الأهمية لهاذ الموضوع أكثر، لأنه راه أكثر من حوادث السير، الناس اللي كيموتوا، وخصوصا أنه الناس اللي كيمشيو ضحيتها هما الناس الفقراء المعوزين، يعني الناس الفقراء اللي ما عندهومش بديل، هما اللي كيكونوا ضحيتها، وهما أولى بهاذ العناية وبهاذ التقدير.

وكنتمنى منك السيد الوزير هاذيك المقاطعة ديال النخيل في مراكش تديرو لها شي زيارة وتشوفوا هذاك الشيء، باش غير تتفق معايا عليها باش نكونو في خط واحد.

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

فيما تبقى من الوقت، الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير السكنى وسياسة المدينة:

أعتقد أنه أنا معكم في كل ما طرحتموه، هي وضعية مقلقة، ولكن في نفس الوقت "فوق طاقتك لا تلام" بمعنى أنه من الصعب أن نهتم بكل هذه البنائيات في نفس الوقت، المسألة مكلفة جدا، ملايير ديال الدراهم، يعني إلى بغينا اليوم نأخذو بعين الاعتبار هاذ الشيء كامل خاصنا ما بين 7 دالمليار و10 دالمليار ديال الدرهم، فبالتالي نحن نشغل بما تتوفر عليه، في كثير من الحالات الأسر عندها مشاكل مالية، صعب أنها تساهم معك، فبالتالي كنضطرو ناخذوكل شيء.

أريد أن أقول لكم بأن احنا راه دوزنا الآن وكناقشو واحد المشروع ديال القانون من أجل التوفر على آلية قانونية للتدخل، اللي هي وكالة جديدة، وغنجيبو إن شاء الله هاذ النقاش كذلك لمجلس المستشارين.

كنا وصلنا مع وزارة الداخلية لما يفوق 43 ألف وحدة سكنية اللي في درجات متفاوتة ديال الخطورة وأيلة للسقوط.

على هذا الأساس، اليوم عالجننا واحد ما يزيد على 4000، وهناك ما يناهز 17 ألف اللي هي معنية ببرامج جارية، يعني فيها اتفاقيات ومعنية بها، ونعمل اليوم على تأطير ما تبقى هذه البرامج، علما بأن الأمر، ما تبقى يعني واحد 22 ألف وحدة أخرى، علما بأن هاذ الشيء ما كيتسلاش، لأنه 43 ألف هاذ الشيء اللي كان عندنا ف2012، ولكن البنائيات البعض اللي ماشي آيل للسقوط اليوم كيتمكن يولي آيل للسقوط من بعد سنة أو سنتين بالنظر للتقدم ديالو.

فنسير في هاذ الاتجاه من أجل أننا نأطرو على الأقل هاذ 43 ألف وحدة سكنية، اليوم البرامج تم مراكش، فاس، تازة، الحسيمة، تاونات، العرائش، سطات، القنيطرة، وكثير من المدن الأخرى اللي نتمنى أنها تقدم فيها البرامج أكثر.

ونحن رهن الإشارة لكل المدن اللي معنية حتى في المجال القروي، من أجل أننا نغطي ما يمكن أننا نغطيه على هاذ المستوى علما بأن المسألة مكلفة جدا.

ولكن اليوم وجدنا مقاربة كنعملوها أساسا في المدينة ديال فاس اللي كتجعل أننا استطعنا نعتمدو على نسيج محلي، اللي جعلنا أننا نجحنا في البرنامج ديال 27 معلمة تاريخية، وبالموازاة مع معالجة 366 دار في نفس الوقت، فبالتالي هذا إنجاز وغينتهي في القريب العاجل، وأعتقد أنه سيتم الإعلان على هذا البرنامج مما لا يعني بأن المدينة ديال فاس مثلا وحدها، قضينا على الأيلة للسقوط بكامله، لأن من دون شك خاصنا برامج إضافية في فاس كما في مدن أخرى.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، الكلمة الآن في إطار رد لأحد أعضاء الفريق الاستقلالي، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد اللطيف أبدو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

جوابكم حقيقة أنا جاني واقعي وتشخيصي، يعني واقعي ومنطقي ومتواضع كذلك، خصوصا أنه هاذ الموضوع هو عندو استمرارية في الزمن، الأرقام والإحصاء كتصعب تضبط، لأنه هاذ الشيء كايئة واحد البنية اللي هي هشّة واللي ماضية وقديمة وغادية كتزاد.

أنا بالمناسبة كنبغي نترحم على الناس اللي ماتوا ضحايا ديال هاذ الانهيارات هاذو، وفي نفس الوقت بغيت نطلب الله سبحانه وتعالى يحن قلبكم على ذوك الديور اللي حتى هما غادي يريبو ولا كذا باش نعتقوهم

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير،

شكرا، والشكر مضاعف على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة. والآن ننتقل إلى القطاع الموالي وهو وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، وذلك يخص سؤال حول موضوع "ارتفاع نسبة الهدر المدرسي في صفوف الفتيات في العالم القروي"، موجه للسيد الوزير من طرف الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

كنظن أن الفريق الاستقلالي طلب تأجيل هاذ السؤال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

ذلك مكفول لكم بمقتضى النظام الداخلي ولكم ذلك كما للحكومة كذلك أن تطلب التأجيل، إذن على قدم المساواة.

إذن، ننتقل الآن إلى القطاع الموالي، ويتعلق بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، وقد وجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر سؤال يتيم حول البحث العلمي، وهو مقدم من طرف فريق الاتحاد المغربي للشغل، فليتفضل أحد أعضاء الفريق لتقديم السؤال.

المستشارة السيدة وفاء القاضي:

السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل ما نطرح السؤال، لابد من هاذ المنبر أن أحيي عاليا تحية عالية لموظفين وموظفات الوظيفة العمومية والجماعات المحلية على إنجاحهم للإضراب الذي دعت له المركزيات النقابية الأربع يوم الخميس 10 ديسمبر.

للعودة إلى موضوع السؤال، لا يخفي عليكم أن البحث العلمي يمثل ركيزة أساسية لأي تنمية اقتصادية واجتماعية في البلاد.

لهذا نسائلكم، السيد الوزير، عن مدى نجاعة ومردودية السياسة العمومية في هذا الميدان على ضوء التقييمات والخلاصات التي يفترض أنكم قمتم بها؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الآن، دوركم السيد الوزير للتعقيب، تفضلوا أسيدي.

السيد لحسن الداودي، وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

السيد الرئيس،

أنا بدوري أحيي الأساتذة الجامعيين لأنهم بقوا صامدين ولازموا المدرجات، وقاموا بواجبهم النضالي من أجل تكوين أبناء الشعب، وحضروا كلمهم.

إذن، إوا حتى أنا ما تندير مزايدات، أنا تنحي حتى أنا الأساتذة.

السيد رئيس الجلسة:

فلنستمع للسيد الوزير الله يخليك.

تفضل أسيدي.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

ما تعطينيش دروس، واش ضروري، اعطي دروس لراسك.

تنقول لابد نحي حتى أنا من هذا المنبر.. والو، المصادقية هي هاذي، أولا، وأسكتي انت.

السيد رئيس الجلسة:

الله يخليكم، الإحترام خليو السيد الوزير، وهذا فضاء ديال الحوار، خليو السيد الوزير يتكلم، تفضل أسيدي، تفضل، الكلمة لكم.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

البحث العلمي في المغرب انطلق ولكن خاصنا نفرقو بين البحث العلمي النظري اللي النتائج ديالو كتظهر في نفس السنة، لأن كاين خرج في المجالات، والبحث العلمي التطبيقي اللي غير التمويلات اللي عاطيينها، عاطيينا التمويلات على 3 دالسنوات أي مخرجات التمويل ديال 2014 خاص يخرج في 2017، مخرجات 2015 في 2018، لأن المختبرات ما تيدارش في عام ولا عامين.

زيد هذا من بعد خاص تدها إلى عندك اختراع، هاذ الشي دالبراءات (Les brevets) قصد (OMPIC⁴). من بعد خاص تقلب على الشركات اللي غادي دير التتميم ديال هاذ البحث العلمي، ما نستهلكه في السوق على الأقل 10 دالسنوات قبل بدا فيه البحث العلمي، كاين الحاجة اللي

⁴Office Marocain de la Propriété Industrielle et Commerciale

د 20 سنة.. التخطيط.

الآن، البحث العلمي في المغرب ما كانش عندو جزاء، اليوم الأساتذة الحمد لله كلهم قبلوا أن الترتي يكون بالتدريس وبالبحث العلمي، إذن ولا البحث العلمي عندو قيمة ماشي فردية ديال المجتمع، وغادي تشوفوا الترتيب دالمغرب كيفاش غادي يتغير بسبب هاذ التجميع ديال الجامعات وبسبب هاذ التغيير اللي تدرج على مستوى الترقيات ديال الأساتذة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

جاء دوركم الآن للتعقيب على ما جاء على لسان السيد الوزير، فليفضل أحد أعضاء الفريق المحترم.

المستشارة السيدة فاطمة الزهراء البحياوي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

نشكر السيد الوزير المحترم على الجواب، بالرغم من هذه المجهودات تبقى ضئيلة وقليلة أمام أو بالمقارنة مع ما هو مطلوب في البحث الميداني أو البحث العلمي، خصوصا مع الأهداف المنشودة والتطور الحاصل في البحث العلمي في العديد من الدول العربية.

لذلك، فإننا نطالب بإعداد مقاربة شمولية لهذا الملف، بدءا وحتى تتمكن من تعبئة الباحثين عن طريق أنظمة تحفيزية.

تطويق إشكالية هجرة الخبرات والكفاءات المغربية؛

تطوير البحث العلمي وتجهيز المختبرات بالوسائل الضرورية والتقنية المواكبة للتطور التكنولوجي؛

تكوين جيل جديد من الأساتذة الباحثين لإعداد الخلف، خصوصا بعد المغادرة الطوعية التي أفرغت الجامعات المغربية ومراكز الأبحاث من المع الأطر والكفاءات الوطنية؛

وضع إطار تنظيمي يخص الموارد البشرية المختصة في مجال البحث العلمي؛

إدخال مناهج بيداغوجية في التعليم الابتدائي والثانوي لإثارة فضول التلاميذ وتطوير المبادرات المبتكرة التي تثمن المجازفة وأخذ المبادرة؛

محاربة البطالة العلمية عن طريق إدماج الخريجين في منظومة

البحث العلمي في بلادنا؛

تعزيز الشراكة بين المقاولات والوزارة الوصية من خلال توظيف نتائج البحث العلمي وجعلها رهن إشارة العمل المقاولاتي، وهذا من شأنه المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق فرص الشغل مع توفير إطار قانوني ملائم لهذه الإجراءات؛

تبني أسلوب الجامعة المنتجة وتفعيله كأسلوب مهم في توفير موارد مالية إضافية وتحويله من بحث علمي من أجل الاستهلاك إلى بحث علمي من أجل الاستثمار.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذا تبقى لكم قليل من الوقت، إذا أردتم استغلاله ففضلوا السيد الوزير، باقي لك 31 ثانية.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر:

غير ما نبخسش حق الجامعة المغربية، الجامعة المغربية مطلوبة، آخر عرض ديال من تمويل مغربي 27 دولة شاركات من جنوب إفريقيا وأمريكا، لكندا، لأوروبا كلها، آخر اختراع، آخر إنتاج في الجامعة المغربية بكتيريا كتجري على الناموس، إذن غادي تصابوب ثوب ما يبقاش الناموس يقرصه، ولكن مع الأسف شركة بلجيكية هي اللي غتنتج هاذ النسيج ما عندناش (Les start-up)، ما عندناش شركات اللي كتخاطر خاصها تشجع الجامعة، تنقولهم للشركات يجيوا للجامعة ياخذوا الاختراعات ديال المغرب، مع الأسف الأجانب هما اللي تيسثمروا في هاذ الشيء، والعالم كله باغي يتعاون مع الجامعات المغربية.

الآن هناك شركات كبرى جاية تتعاون مع الجامعات المغربية، عندنا باحثين مرموقين الآن نتوجدو الظروف ما بقاش، الأساتذة مبقاش، مشكل مادي، مشكل ما قادينش نصرفو الموارد، عندنا 200 مليون الآن فاي لفلاحة غتخاذا لنا على الأقل سنة غير باش نرميوها باش نشوفو النتائج نتاعها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الآن، إلى اسمحتو بعدما أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير على حضوره ومساهمته القيمة، أن ننتقل مع الفريق الاستقلالي مرة أخرى للوحدة والتعادلية، من أجل تمكينه من طرح سؤاله حول وضعية الأشخاص ذوي الإعاقة للسيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، فليفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا.

المستشار السيد رحال المكاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة، السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة.

حققت بلادنا تراكمات جد مهمة في مجال التكفل أو في مجال النهوض بأوضاع الأشخاص المعاقين، ولكن الخصاص يبقى طبعا كبيرا جدا بالنسبة لهذ الفئة من المواطنين.

وبالتالي، السؤال ديالنا لكم اليوم بصفتكم مسؤولة عن القطاع المكلف بتنسيق السياسة العمومية في هذا المجال، هو أشنو هي الإضافات اللي جات بها هاذ الحكومة خلال هاذ الأربع سنوات؟

ثم واش كاينة رؤية شاملة وإستراتيجية واضحة في هذا المجال بالنسبة للوزارة ديالكم؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن جاء دور السيدة الوزيرة فلنستمع إلى ردها، تفضلي الأستاذة، السيدة الوزيرة المحترمة.

السيدة بسيمة الحقاوي وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم،

أولا، أشكرك، السيد المستشار المحترم أشكرك على هذا السؤال المهم، ويبدو أنك عارف بالإضافات، لأنك عارف بما كان في الساحة التي تعني الشخص في وضعية إعاقة، اليوم كنتكلمو على مشروع قانون إطار الذي صادقت عليه في هذا المجلس الموقر، من أجل اعتماد مقارنة قانونية شاملة غير مجزأة.

كذلك، تم إطلاق سياسة عمومية مندمجة تحقق التقاطع بين القطاعات الحكومية، وتدمج كذلك المجتمع المدني من أجل تحقيق الأهداف من خلال هاته المقاربة الشمولية.

كما أنه هناك مجهودات على مستوى التشغيل والإدماج المهني من خلال صندوق التماسك الاجتماعي لغير حاملي الشهادات، ومراجعة المرسوم المتعلق بالحصيص 7% من أجل التمكين الفعلي للأشخاص

في وضعية إعاقة من الاستفادة من هذا الحصيص، ناهيك عن المجهود الذي بذلته الحكومة بخصوص الولوجيات، حيث جعلنا من مدينة مراكش نموذجا في هذا الباب، ونستعد لكي تصبح بعض المدن الأخرى كذلك على منوال مدينة مراكش.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

إذن جاء الآن دور أحد أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية للتعقيب، فليتفضل.

المستشار السيد رحال المكاوي:

شكرا السيدة الوزيرة.

فاش طرحنا السؤال ديال الإضافات ديال هاذ الحكومة نتكلمو على الإضافات اللي كيحسوا بها المواطنين والأشخاص المعاقين بصفة مباشرة، اطلعنا على العرض اللي درتوا السيدة الوزيرة في النقاش ديال قانون المالية، وقفنا على واحد العدد ديال الأنشطة وعدد ديال الإجراءات اللي درتوها، اللي مشكورين عليها ومشكور عليها الموظفين اللي كي عملوا في الوزارة المعنية وفي المؤسسات التابعة لها وفي الجمعيات أيضا اللي كتعاون معكم في هاذ المجال.

ولكن، ما تنلاحظوش واحد الخط رابط للعمل ديال الحكومة في هذا المجال، ما كيناش، فاش سولنا على الإستراتيجية، يعني كايين واحد البرنامج عمل وكاينة أهداف مرقمة اللي خصكم توصلوا لها، كايين مجهود تبتعمل ولكن إلى قارناه بالخصاص اللي كايين على المستوى الوطني خصاص مهول جدا، إذن ما تتعرفوش واش راه احنا في تطور مهم ولا قليل، إلى غير ذلك.

ثم سمعنا أنكم درتو إعادة ديال ذلك البحث اللي كان حول الإعاقة، وأنا أعتقد شخصيا، وإن كان مهم بأن تكون عندنا معطيات، ولكن كان عندكم واحد البحث قديم يكفي هاذ البحث باش ديروا به الإستراتيجية والعمل وباش تشتاغلوا به.

أما تبدا الوزارة تنتج فقط الدراسات، مهم ما تنقولش غير مهم، دائما مهم، ولكن الأهم منوهو إجراءات فعلية تيحسوا بها الأشخاص المعاقين.

هاذ الموضوع دالولوجيات اللي تكلمتوا عليه، السيدة الوزيرة، مهم جدا، ولكن خدا وقت كثير، يعني الآن عاد ابدينا في مدينة مراكش، كان ممكن، طبعا نتعرفو ما عندكومش الإمكانيات باش تشتغلوا على هاذ المجال، لا مادية، لا بشرية، ولكن فاش كتدير واحد الإستراتيجية واضحة تيمكن تلقى لها الآليات والإمكانيات على مستوى الحكومة باش توصل للنتيجة.

النقطة الثانية اللي ما ابغيتش ننساها في هاذ التعقيب ديالي،

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الشكر كل الشكر لك السيدة الوزيرة على الحضور والمساهمة القيمة في هذه الجلسة المحترمة.

فلنتقل الآن إلى القطاع ما قبل الأخير والمسجل اليوم في هذه الجلسة ويتعلق بوزارة التشغيل والشؤون الاجتماعية، وهناك سؤال موضوعه تشغيل ذوي الاحتياجات الخاصة، مقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة للسيد وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية، فليفضل أحد أعضاء الفريق لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء والسيدة الوزيرة،

في غياب سياسات عمومية في مجال التشغيل موجهة إلى الأشخاص والفئات ذوي الاحتياجات الخاصة، نسألكم السيد الوزير:

ما هو تصور الحكومة لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في سوق الشغل؟

وهل في نية الحكومة تخصيص ما يكفي من الوظائف العمومية لفائدة هذه الفئة من المواطنين؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن، سنستمع إلى رد أو جواب السيد الوزير، فليفضل.

السيد عبد السلام الصديقي، وزير التشغيل والشؤون الاجتماعية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار على سؤالكم حول الموضوع الذي يتماشى مع السؤال الذي سبق، بهم شريحة من مجتمعنا تعاني من الإعاقة لأسباب مختلفة.

طبعاً الموضوع له بعد مجتمعي يسألنا جميعاً كمواطنين كمسؤولين، بالطبع الموضوع يحظى بأهمية بالغة وبعناية فائقة من طرف صاحب الجلالة، موضوع يحظى كذلك بعناية من الحكومة، وموضوع يحظى بعناية وبتضامن الذي يوجد في خضم مجتمعنا المغربي، الحمد لله، مازال شوية ديال التضامن قائم.

السيدة الوزيرة، هو البعد الجهوي في العمل ديالكم، راه قد ما كاين واحد العمل اللي كاين على المستوى الوطني، كاين فوارق كثيرة ما بين الجهات، بحال كما كاين فعدد ديال المجالات المتعلقة بالصحة والتعليم وبالتربية والتكوين والتشغيل ديال هاذ الأشخاص هاذو.

فإلى خذينا بعض المناطق مثلاً كالجبهة ديال بني ملال-خنيفرة واللي على هذا الأساس لأن فيها التنمية البشرية ضعيفة علاش تخذت كنموذج للمبادرة ديال نظام المساعدة الطبية، راه كاين واحد الخصائص كثير، والأسرتعاني في هاذ المناطق هذه، لأن ما تتعرفش آش تتعمل، ما كاينش جمعيات اللي غادي تكفل بها، ما كاينش مراكز ديال الدولة، خاصها تمشي مدن بعيدة وما عندهاش الإمكانيات.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السيدة الوزيرة، لكم مساحة زمنية متبقية لكم استغلالها للتعقيب، تفضلي.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

أولاً، السيد المستشار المحترم، عندما تكون هناك معلومات قد مرت عليها 10 سنوات، لا يمكن أن نتبناها ونتصور أية إستراتيجية بناء على معطيات وأرقام متقادمة، لذلك قمنا ببحث وطني للإعاقة الثاني باش نعرفوا الإعاقة فين وصلت فيبلادنا، وهذا شيء يجب أن نُشكر عليه، ماشي نرجعو باللور.

الثيء الثاني، هو أن فيما يتعلق بالولوجيات، من قبل ما دارت حتى حاجة، جينا لقينا ما كاينة حتى حاجة، احنا دابا أعطينا نموذج من مدينة مراكش، وهناك مدن اللي تتصل بنا الآن تتقول لنا أعطونا التصاميم، مدينة الدار البيضاء الآن هما باديين، ومدن أخرى ها هي لاحقة.

ثالث شيء وأنتم تتحدثون عن الجهوية، راه ما بقاش ذاك الشيء اللي تتعرف، السي المكاوي السيد المستشار المحترم، ديال مثلا توزيع المعينات والتقنيات البديلة اللي كان شي مواطن كاين فطاطا ولا حتى في الزاك يعي حتى الأبطال في الرباط وياخذ واحد الكروسة ولا واحد، نحن أنشأنا وحدات لاستقبال أشخاص في وضعية إعاقة جهويا، بدأنا بـ 16 وحدة، خرجنا هاذ الخدمة بشكل مركزي، خرجنا ودرنا 16 وحدة، وهاذ السنة كملنا 30 وسنحولها إلى مراكز للاستقبال والتوجيه.

طبعاً، ملي كنتكلمو على هاذ الأشياء الضخمة، هاذ الأشياء راه ما تدارش بين ليلة ونهار، فنحن نتكلم على سياسة عمومية تنزل الآن على الواقع.

المستشار السيد عبد الرحيم الكميلى:

شكرا السيد الرئيس، وتتشكرو السيد الوزير على جوابه.

ولكن تنشوفو، السيد الوزير، هاذ الفئة راها ما مهتمينش بها نهائيا، لأن هاذ الشئ اللي كيتقال كايئة بعدا 1.355.776 شخص، هاذو اللي هي كايئة الإحصائيات ديالهم اللي جابهم.

دبا راه غادي يكون أكثر، وزايد هاذ الشئ كيتكاثر.

واش، السيد الوزير، وجدتوا لهاذ الناس شي حاجة اللي غادا تشوف هاذ الفئة هاذي؟ هاذي راه نقولك السيد الوزير، راه لولا الفضل ديال الله سبحانه وتعالى، الرحمة ديال الله على هاذ الناس هاذو، لولا فضل الرعاية ديال صاحب الجلالة، لولا فضل المحسنين، لولا فضل التكافل الاجتماعي، لأن التكافل الاجتماعي هو اللي كيلعب دور كبير ديال سميتو، والناس اللي كيخدموا في الخفاء والناس اللي عندهم كيخدموا في صمت مع هاذ الفئة هاذي.

والفضل ديال الجمعيات والجمعيات اللي حتى هما لعبين واحد الدور هام لهاذ الناس هاذو، والفضل ديال المغاربة لحنان اللي كيتعاونوا مع هاذ الفئة هاذي، لكان غادي تكون واحد الكارثة كبيرة.

وأنا من هاذ المنبر، كنشكر كل من ساهم من قريب أو من بعيد وأكثرية الجمعيات اللي هما عايشين مع هاذ الناس هاذو وعارفينهم وعارفين المشاكل ديالهم، أما الحكومة راه كيظهر ليا راه ما دارت معهم حتى شي حاجة السيد الوزير.

السيد الوزير،

كنطلبو منكم باش تتعاون مع هاذ الفئة، راهم لو كنتم في الحالة ديالهم، راه احنا اللي كنعيشو معهم، احنا اللي عندنا شكايات معهم، كنعرفوا أشنا هي المشاكل اللي كيغانيوها، لا العائلات ديالهم، لا هماليا. فلهذا، السيد الوزير...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

والآن وأخيرا، وأخيرا لنا موعد مع آخر سؤال موجه للسيد وزير العدل والحريات من طرف فريق الأصالة والمعاصرة حول موضوع "تفاعل الحكومة مع تقارير ومذكرات ودراسة الهيئات الوطنية العامة في مجال حقوق الإنسان".

فليتفضل أحد أعضاء الفريق مشكورا لطرح السؤال.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

شكرا السيد الرئيس.

أخواتي، إخواني المستشارين المحترمين،

فيما يخص التشغيل وإضافة للإجابات اللي قدمتها في الموضوع زميلتي الوزيرة، كايين بالطبع الحصيصة ديال 7% في الوظيفة العمومية، هل يطبق أم لا يطبق؟ لا يطبق نظرا لأسباب مختلفة، علاش أن الوزارة ولا واحد الإدارة معينة كتدير الإعلان عن التوظيفات بمواصفات معينة؟

في غالب الأحيان ذاك الرجل المعاق أو المرأة التي تعاني من الإعاقة لا تتوفر فيها ذيك الواصفات، علاش؟ لأن أولا ما عندوش نفس التكوين، كايين إشكالية فالولوج ديال التعليم، هذه إشكالية كبرى خاصنا نعالجها، لأن التشغيل ما هو إلا حصيلة لواحد الصيرورة ديال الحياة.

ولكن مع ذلك ينبغي أن نعترف أن الإدارات العمومية كتقوم بواحد المجهود لتوظيف واحد العدد ديال الإخوة المواطنين اللي تيعانيوا من الإعاقة.

القطاع الخاص، وأنا تنتوجه كذلك ومعنا السيد رئيس الفريق ديال الاتحاد العام لمقاولات المغرب، عليه كذلك باش يدير واحد المجهود خاص اتجاه هذه الشريحة ديال المواطنين.

فيما يخص الوزارة، بسرعة، وقعنا في الشهر الأخير اتفاقية مهمة من الأهمية بمكان بين الوزارة ديال الأسرة والطفولة والتضامن الاجتماعي ووزارة التشغيل و(L'ANAPEC⁵) الوكالة الوطنية للتشغيل والتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية، باش نقومو بواحد العناية خاصة، باش نعطيوا تكوين خاص بالنسبة للقابلية ديال التشغيل، يعني نواكبوا واحد الفئات ديال ناس الإعاقة باش نساعدهم يولجوا للشغل أو كذلك نساعدهم بالنسبة هناك يعني مواطنين عندهم الإعاقة، ولكن عندهم رغبة في تأسيس المقاول أو في مشروع صغير مدر للدخل كذلك غادي نواكبوه.

بالطبع هاذ الشئ تيقطني أولا أننا نكونو المكونين، لأن حتى ذاك المكون اللي تيواكب المقاول، المقاول عادي ليس ذاك المقاول اللي تيعاني من الإعاقة، هاذي كذلك إشكالية.

على أي هاذ الموضوع هذا خاصنا نتعاونو عليه جميع، راه مليون ونصف ولا أكثر، في الحقيقة المعطيات كتعود إلى 2001 ضروري نحينو هاذ المعطيات باش نعرفو علاش نتكلمو بعدا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، سأحول الكلمة الآن إلى أصحاب السؤال، فليتفضل أحدهم من أجل تقديم التعقيب.

⁵ Agence Nationale de Promotion de l'Emploi et des Compétences

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

إذن، الكلمة للسيد المستشار من أجل التعقيب، تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد العزيز بنعزوز:

السيد الوزير المحترم،

أنا لم أقصد توصية بعينها، فهناك العشرات، ربما المئات من التوصيات ومن الآراء التي يبدونها، إما بطلب من الحكومة أو بطلب من مجلسي البرلمان.

أنا أتحدث فقط، السيد الوزير، وكلي قناعة بأن بدون تظافر جهود الجميع، المؤسسات الوطنية الدستورية وحكومة وبرلمان وقضاء ومؤسسات المجتمع المدني، بدون تظافر الجهود ديال الجميع لن نستطيع من ربح رهان ديال التقدم في نشر قيم حقوق الإنسان وفي تكريس ممارسة حقوقية تليق بالمغاربة جميعا.

ففي الوقت الي كنا تنحضرو لهاذ السؤال اطلعنا على التقرير ديال مؤسسة الوسيط، هناك عبارة واضحة، السيد الوزير المحترم، على أن الحكومة أو هناك تعثر وتباطؤ للقطاعات الحكومية في تفاعلها مع توصيات مؤسسات الوسيط، هذا ماشي كلامنا.

ولكن في هذا الإطار، اليوم نساثلكم، السيد الوزير المحترم، ولكن الأمر يعني كل القطاعات الحكومية، ما خصوص يتفهم سؤالنا على أنه يعني فقط وزارة العدل والحريات، فهناك تفاوت في التفاعل ديال القطاعات الحكومية، سواء في طلب إبداء الرأي أو في تنفيذ التوصيات.

فسأعترف وسأقر أن وزارة العدل والحريات تأتي في مقدمة القطاعات الحكومية التي كتجاوب مع المؤسسات الوطنية الدستورية ديال حقوق الإنسان، ولكن هناك قطاعات حكومية لا تُعبر أي اهتمام لهاذ المؤسسات، وعلى سبيل المثال لا الحصر رئاسة الحكومة خلال أربع سنوات لم تُفعل المادة 6 من الظهير المنظم والمحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحيث أنه لم يتم طلب رأيه في أي من المواضيع ذات الطابع الحقوقي للمؤسسة..

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

فيما تبقى من الوقت الكلمة للسيد وزير العدل والحريات للتعقيب.

السيد وزير العدل والحريات:

أنا أتفق معكم في كل ما تفضلتم به، سوى ما تعلق برئاسة الحكومة.

أحنا مازالين في الأجواء ديال تخليد اليوم العالمي لحقوق الإنسان، وفهاذ اللحظة السنوية، الجميع كل مهتم وكل الفاعل في المجال ديال حقوق الإنسان، كيعتبرها مناسبة لتقييم مدى التقدم في مجال نشر الثقافة ديال الحقوق، القيم ديال الحقوق، السلوك ديال حقوق الإنسان، والدور ديال كل جهة، كل مؤسسة، كل الفاعلين في المجال.

وفي هاذ الإطار، السيد الوزير المحترم، نساثلكم إلى أي مدى هناك تعاطي وتفاعل إيجابي ما بين الحكومة أو تفاعل الحكومة مع التوصيات وإبداء الرأي ديال المؤسسات الوطنية المهتمة بمجال حقوق الإنسان؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الآن، الكلمة للسيد وزير العدل والحريات للجواب.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

بالنسبة للحكومة، هناك مرجعيات للسياسات العمومية التي تباشرها. طبعاً هناك أولاً الدستور، هناك ثانياً التوجيهات الملكية السامية. هناك ثالثاً البرنامج الحكومي، وأيضاً هناك التوصيات ديال الهيئات التي هي هيئات دستورية، ومن ضمنها الهيئات التي تعنى بحقوق الإنسان، طبعاً بلا ما نتكلمو على حقوق الإنسان، كنتكلمو بالأساس على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، على الوسيط.

بالنسبة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فقد تفضل بإصدار مجموعة من التوصيات، أقول بأنها في أغلبها مفيدة وتدفع إلى الأمام، وطبعاً لدينا تحفظات على بعضها لأنها بالنسبة إلينا تصادم بعض الثوابت الدينية للمملكة، وبالتالي فنحن نتعامل بشكل إيجابي من الناحية المبدئية، ولا نكتفي بما هو توصيات بل إننا نستصدر رأي المجلس الوطني لحقوق الإنسان في بعض الأمور ونرجع إليه، مثلاً فيما يخص المشروعين القوانين التنظيميين المتعلق أولهما بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والثاني بالنظام الأساسي للقضاة، فقد رجعنا إلى المجلس وعندنا وثيقة صادرة عن المجلس.

بالنسبة لمشروع قانون المسطرة الجنائية عندنا رأي المجلس، بالنسبة لمشروع القانون الجنائي لازلنا ننتظر.

إذن، هناك تفاعل إيجابي، إلا في بعض الأمور التي أقول لا يمكن بتاتا أن نستمع إليه فيها، مثلاً قضية الإرث وبعض القضايا التي هي قليلة، أما الأصل وهو أننا نرحب بكافة يعني توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكذلك توصيات الوسيط.

شكرا.

المجلسين أن يسألا رئيس الحكومة فيما يهمله كرئيس حكومة أي في السياسات العمومية العامة، لأنني وهذا على كل حال رأيي الشخصي أفجأ بأنه كتكون أحيانا أسئلة قطاعية.

وحيدا لو يفضل السيد المستشار المحترم لمساءلة رئيس الحكومة، وستجد عنده أكيد الجواب المقنع. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا السيد الوزير. السيدة الوزيرة، السيدان الوزيران، الزميلات والزملاء، شكرا لكم على مساهمتكم. ورفعت الجلسة.

أتفق معكم في أنه هناك تجاوب على كل حال بمستويات مختلفة مع توصيات الهيئات، ومن جملتها توصيات الوسيط.

وينبغي أن نعترف بأنه ليس من السهل واليسير التجاوب المطلق، لماذا؟ لأن هناك على كل حال إكراهات، وإن كان الجميع ينبغي أن يتواصل ويتفاعل بشكل إيجابي.

بالنسبة لرئيس الحكومة، فحينما تقوم مختلف القطاعات الحكومية بالتجاوب والتفاعل الإيجابي مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومع غيره ومن المؤسسات، فذلك يعني بالضرورة أن هناك تفاعل حكومي يسع أيضا رئيس الحكومة.

ثم ثانيا، من الناحية المنهجية فوزير العدل لا يمثل كافة مكونات الحكومة، والسيد رئيس الحكومة يمثل أمام المجلس، وأنا أتمنى عن